

النظم الإسلامية

في المغرب في القرون الوسطى

تأليف الدكتور
ج. ف. ب. هوبكنز

نقله عن الإنجليزية
الدكتور أمين توفيق الطيبي

الدار العربية للكتاب
لبنان - تونس



© جميع الحقوق محفوظة الهادى العربية للكتاب

ليبيا - تونس 1980



النظم الإسلامية
<http://www.al-maktabeh.com>



تقديم

هذا الكتاب الذي نضع ترجمته العربية بين ايدي القراء هو من تأليف الدكتور ج . ف . ب . هوبكنز (J. F. P. Hopkins) الاستاذ بجامعة كمبردج في بريطانيا . طبع الكتاب سنة ١٩٥٨ ، وهو مبني على الرسالة التي تقدم بها المؤلف لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة لندن . وعنوان الكتاب :

(Medieval Muslim Government In Barbary)، فهويتناول نظم الحكم والادارة في المغرب في القرون الوسطى من الفتح الاسلامي الى نهاية القرن السادس للهجرة / الثاني عشر للميلاد ، اي حتى اواخر ايام دولة الموحدين . وقد اخترنا للكتاب المترجم عنوان (النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى) ، لان هذا هو في الواقع ما يتناوله الكتاب .

اما لماذا اخترنا نقل هذا الكتاب بالذات الى العربية ،
فلانه انفرد بتناول جانب فريد وشيق من تاريخ المغرب ، فهو
لذلك سيسد فراغا ظاهرا في المكتبة العربية ، كما انه سيلبي
حاجة ماسة بين الباحثين واساتذة وطلبة الجامعات والمعاهد
والمدارس الثانوية ، فضلا عن حاجة المثقفين عامة ،
خصوصا اولئك الذين لا يلمون باللغة الانجليزية . كما اردنا
ان نضع بين يدي القارئ العربي حصيلة بحث علمي دقيق
ومركز ، لينتفع به مادة ومنهجيا في البحث .

يشتمل الكتاب على تسعة فصول ، يتناول اولها مناصب
الوزير والكتاب والحاجب وصاحب البريد . وتتناول الفصول
الثلاثة التالية موارد بيت المال وطرق جبايتها ووجه صرفها .
اما الفصل الخامس فيستعرض وضع اهل الذمة من يهود
ونصارى في المغرب في العصر الوسيط . ويتناول الفصل
السادس القوات المسلحة وعناصرها في الدول التي تعاقبت
على الحكم في المغرب حتى اواخر ايام الموحدين . ويتناول
الفصل السابع بشيء من التفصيل طبقات الموحدين . اما
الفصلان الثامن والتاسع فيتناولان اعمال القاضي والمحاسب
وصاحب المظالم والشرطة .

والحق يقال ان المؤلف قد بذل جهدا كبيرا في جمع المادة
اللازمة من مظانها الاصلية وتنقيحها وتحليلها وايراد ما توصل
اليه من استنتاجات ، ولا يعني ذلك بالضرورة اننا نشاطره
الراي في كل ما استخلصه وتوصل اليه .

ويتميز الكتاب كما اسلفنا بشدة التركيز والدقة ، وقد
توخينا من جانبنا التقيد ما امكن بالنص الانجليزي ونقله الى

العربية بدون تصرف وبكل امانة ، ولو ان ذلك جاء في بعض الاحيان على حساب ما ننشده من سلاسة في الاسلوب .
وحيثما دعت الحاجة اضفنا بعض الحواشي زيادة في الشرح ووضعناها بين قوسين مربعين . كما كان علينا ان نرجع الى المصادر العربية الاصلية العديدة التي استعملها المؤلف لاقتباس النص العربي المترجم ، او لتصحيح ما قد يكون فاته او سها عنه عند الاقتباس او الترجمة . وقمنا بتصحيح بعض الاخطاء والهفوات في الطبعة الانجليزية ، كما اوردنا ، حيثما اقتضى الامر ذلك ، اسماء الاعلام كاملة والتاريخيين الهجري والميلادي .

وختاما نود ان نشكر المؤلف الدكتور ج . ف . ب . هوبكنز على موافقته على ترجمة الكتاب الى العربية ، وعلى العديد من الملاحظات والنصوص التي زودنا بها ، كما نود ان نشكر صديقنا الاديب الاستاذ خليفة محمد التليسي على ما لقيناه منه من تشجيع اعاننا على انجاز هذا العمل . نرجو ان يحقق الكتاب الغرض العلمي المنشود ، وان يعود بالفائدة المرجوة على رجال العلم وطلابه .

والحمد لله اولا وآخرا وهو ولي التوفيق

طرابلس الغرب : ٣٠ شوال ١٣٩٧ هـ الموافق ١٣ اكتوبر ١٩٧٧ م

امين توفيق الطيني



تقديم المؤلف

ان هذه الدراسة محاولة لوصف اوجه النشاط الادارية البحتة لمختلف الحكومات التي تعاقبت على اقطار المغرب منذ ان تقدم المسلمون غربا من الاسكندرية الى ان حكم الموحدون من عاصمتهم في مراكش المنطقة كلها لفترة قصيرة من الزمن . وان في اختيار نقطة نهاية من هذا القبيل شيئا من التعسف طبعا ، الا ان بلاد المغرب ، وهي وحدة جغرافية ، شهدت تحت حكم الموحدين اول وحدة سياسية تحققت فيها منذ ايام الرومان . وقد مثل حكم الموحدين الذروة لقوة المغاربة . ولاول مرة ، ان لم تكن المرة الوحيدة ، خضعت بلاد المغرب بأسرها تقريبا لادارة مغربية اقامتها جهود المغاربة . فهي تبدو ان مرحلة مهمة تكتسب اهمية خاصة في سلسلة المراحل التي تخطت تاريخ البلاد ولحظة مناسبة لاعتبارها نهاية لايام الاسلام الاولى في بلاد المغرب وبداية للازمنة الحديثة .

والصفحات التالية حويلة « تنقيب » مخصص ومنتظم في جميع المصادر التي بدأ من المرجح ان تزودنا بشيء ذي فائدة ، باستثناء عدد قليل من الكتب لا يرجى منها كبير فائدة ، وهي في الوقت ذاته صعبة المنال . ومهما كان الرأي الذي يكون عن الطريقة التي استعملت فيها المادة ، فاننا واثقون من انه كان تحت تصرفنا كل شيء متوفر بصورة سهلة معقولة ، ويمكن ان يلقي ضوءا على الموضوع . وسيلي هذا التقديم ، عرض قصير لهذه المصادر . والطريقة الرئيسية التي اتبعت في استعمالها هي اخضاع كل خبر للتمحيص النقدي ، مع قبول البيانات التي تبدو واقعية في ظاهرها والتي لا تناقضها مصادر اخرى . وهذه الطريقة لا تحول تماما دون تسرب شهادة غير صحيحة ، الا انه حينما يستند خبر معين على قول كاتب واحد ، فاما ان يقبل واما ان يرفض ، واذا رفضت جميع البيانات الغير المدعومة ادى ذلك الى انقاص المتجمع من المادة الى نسب يتعذر استعمالها .

وقد قصد ان يقتصر مجال هذا الكتاب على وصف النظم كما تظهر في بلاد المغرب . ولم نقم الا في حالات استثنائية بأجراء مقارنة بينها وبين النظم المماثلة لها في الاندلس والمشرق . كما انقص الى الحد الأدنى شرح النظريات القانونية .

ولم يصدر حتى هذا التاريخ كتاب يغطي نفس المجال ، وليس ثمة ، على حد علمنا ، الا القليل من المؤلفات التي تتناول حتى جوانب معينة من الموضوع . ولعل احجام الباحثين عن ذلك يعود الى قلة المادة . ونحن ندرك والام يحز في نفوسنا ، بان جانبا كبيرا من الصورة متقطع ، ويكتنفه الغموض ، ولكنه جانب من تاريخ المغرب خصوصا والاسلام عموما ينبغي ان يتناوله البحث الكافي في يوم من الايام . واذا قدر لهذه الدراسة ان تمهد السبيل ، وتكشف عن النواحي البارزة وان تكون بداية لعملية البحث والتنقيب ، فان ذلك لن يكون الا مدعاة للرضى والارتياح من جانبنا .

المصادر

اختيرت المواد الاساسية لهذه الدراسة في معظمها من غمر من الكتب التي لا يتناول واحد منها الموضوع بصورة مباشرة . فبالنسبة للمشرق ، تتوفر مجموعة صغيرة ، ولكن قيمتها لا تتناسب مع عددها ، من الكتب التي كرست صراحة للنظم والمسائل الادارية - كالموردي وابن سلام والمريزي - ومنها يستطيع الباحث ان يكون صورة متناسقة تشتمل على ما يكفي من التفاصيل ، لتمكينه من تبين النمط العام ، وبالتالي من ان يميز ، ان لم يكن الصدق من عدمه ، النماذج المألوفة من الشاذة المنحرفة ، وان يميز المحتمل من غير المحتمل . اما بالنسبة للمغرب ، فليس ثمة شيء من هذا القبيل ، ويتوجب جمع المادة من مصادر كتبت مستهدفة اغراضا اخرى .

اما فيما يختص بالمصادر العامة ، فان كتاب (البيان المغربي) لابن عذاري هو اهمها على الاطلاق . ويتناول ما وصلنا من الكتاب جميع

الفترة موضع البحث ، فيما عدا فجوات معينة (وهي خطيرة لسوء الحظ) - وذلك بقدر كبير من التفصيل . والطريقة التي ينتهجها المؤلف هي الطريقة الحولية ، أي انه يتناول موضوعه الرئيسي حسب السنوات ، ولكنه يفعل ذلك بحكمة وحذر ، فهو غالبا ما يتوقف عن سرد توالي الحوادث ليتناول موضوعا ما يستدعي المعالجة كوحدة قائمة بذاتها - كتاريخ الرستميين مثلا او تاريخ ناحية سجلماسة . يذكر ابن عذارى بعض مصادره ، ومعظمها لم يصل الينا . وقد اكتشف دوزي بان ابن عذارى كان قد ضَمَّن كتابه قسما كبيرا من تاريخ عريب الذي يوجد مخطوط منه في جوثا . (وتوجد ترجمة لهذا المخطوط الذي نسب خطأ الى المسعودي : ج . نيكسلون : رواية عن تأسيس الدولة الفاطمية في افريقية ، بريستول [طبخ في توينجن] ١٨٤٠) . لذلك فانه ضَمَّن نصه الفقرات التي اغفلها ابن عذارى من كتاب عريب . وعريب كاتب قديم نسبيا (ت . ٣٦٥ هـ / ٩٧٥ م) . ان كتاب (البيان المغرب) كتاب طويل وهو يضم - كما جاء في منهاج المؤلف الذي اورده في بدايته - ثلاثة اجزاء . اما الجزء الاول ، فيتناول تاريخ المغرب الى حوالي سنة ٥٥٠ هـ / ١١٥٥ م ، ولكنه يحذف المرابطين والموحدين . ويتناول الجزء الثاني تاريخ الاندلس . واما الجزء الثالث فيتناول تاريخ المرابطين والموحدين والحفصيين وبني هود وبني نصر وبني مرين الى سنة ٦٦٧ هـ / ١٢٦٨ م وقد وصلنا الجزآن الاول والثاني بكاملهما واما الجزء الثالث ، فقد وصلنا منه جانب من القسم الخاص بالمرابطين ، ومعظم الجزء الذي يتناول الموحدين . وكان كلما عثر على قسم من هذه الاقسام المختلفة عبر السفين تم نشره وترجمته الى اللغتين الفرنسية والاسبانية، ولكن ذلك تم بخط عشوائي مما يجعل ادخالها ضمن ثبت المراجع امرا مريكا . ولا تذكر المراجع في الصفحات التالية سوى تفاصيل الاجزاء المشار اليها في هذا الكتاب .

ومع ان ابن عذارى كاتب متأخر (٧٠٦ هـ / ١٣٠٦ م) ، الا انه استعمل اقدم المصادر تحت تصرفه بحكمة وحذر ، ولم يكتف بمجرد النقل والنسخ منها . ولا يحتوي كتابه الا على القليل من التناقضات ، والا على القليل من المبالغات الواضحة ، ولا اثر في الكتاب للميل نحو المحاجات الجدلية ، وهي صفة شائعة في الكتابات التاريخية العربية . وتبعث لهجته المعتدلة البعيدة عن الهوى ثقة لا يستحقها الا الفزر اليسير من زملائه .

وكتاب (الكامل) لابن الاثير معروف جيدا بحيث لا يحتاج الى اكثر من اشارة عابرة . وهو يتناول كل الفترة ما عدا السنوات القليلة الاخيرة منها ، بيد انه لما كان تاريخا عاما الف في المشرق للقراء المشاركة ، فانه لا يتناول التفاصيل كما يفعل كتاب (البيان المغرب) .

وكتاب (العبر) لابن خلدون هو تاريخ عام آخر ، ولكن تلك الاقسام منه التي تتناول المغرب ذات قيمة خاصة بسبب التجارب التي مر بها الكاتب في المنطقة . الا ان مساهمة الكتاب في هذه الدراسة ضئيلة بشكل يبين . ان لابن خلدون نظرية عامة في التاريخ تحوم دوما من وراء عباراته . وهو يسمي لدى سرده للاحداث لان يثبت الدائرة الخاصة بقيام الدول وسقوطها ، وهي الدائرة التي كرس لها (المقدمة) . وتقتصر كتابات ابن خلدون على المجرى العام للاحداث والاتجاهات والتيارات الكبرى . وهو لا تعنيه التفاصيل — فهو مقتصد في استعمال التواريخ ، ولا يعير كبير اهتمام الى الجزئيات التي نحتاج اليها . ان (المقدمة) اكثر فائدة ، ولكن انشغال ابن خلدون حتى في (المقدمة) بالمجرى الرئيسي للاحداث يجعله يغفل الدوامات الصغيرة ، كما يجعله يطلق احكاما عامة لا تصمد دائما امام التحليل الصارم .

وينحصر كتاب (روض القرطاس) في منطقة المغرب الاقصى،
والكتاب عبارة عن تجميع للمعلومات دون نقد أو تمحيص . والكثير
من هذه المعلومات ذو طابع تمجيدي واضح — فالسلاطين ليسوا
حقيقيين بل هم اوصاف لمثل اسلامي اعلى، والمحاربون كلهم ابطال ، في
حين أن خصومهم لا يعدون أن يكونوا طفاما لا يحرزون انتصاراتهم
الا عن طريق الغدر الخسيس . ومع ذلك فان كتاب (روض القرطاس)
يزودنا ببعض المعلومات التي من الواضح انها ليست غير دقيقة ،
وعلينا إما أن نتقبل مثل هذه المعلومات على سبيل الثقة وإما أن
نغفلها . وبالرغم عن كل ما في الكتاب من عيوب ، فان (روض
القرطاس) جدير بطبعة محققة خاضعة للنقد ، وهو ما لم يحظ به
حتى الآن .

وإذا انتقلنا حسب التسلسل الزمني الى المؤلفات ذات الموضوعات
الاكثر تحديدا ، وجدنا بالنسبة للفترة السابقة لحكم الاغالبية كتاب
(فتوح مصر والمغرب) لابن عبد الحكم ، والاجزاء ذات الصلة بالموضوع
من مؤلفات الخشني وابي العرب والمالكي . وكل هذه المؤلفات (باستثناء
المالكي) مقتضبة جدا ، وبالنسبة لهذه الفترة عامة ، فان معلومات هذه
المؤلفات من الفهوض بحيث انها قليلة الفائدة . وفي المقال الذي كتبه
برونشفيج بعنوان « ابن عبد الحكم وفتح العرب للمغرب » (انظر ثبت
المراجع) يبين الكاتب بجلاء أن «اهتمام ابن عبد الحكم منصباً على
ايجاد سوابق فقهية ، أما بالنسبة للتاريخ في حد ذاته ، فهو لا يعيره
كبير اهتمام .

وأما أدب الطبقات فانه يشير بصورة رئيسية الى فترة الاغالبية ،
والسنوات الاولى من حكم الفاطميين . والمؤلفون البارزون هم ابو العرب
والخشني والمالكي (سنوات وفاتهم على التوالي ٣٣٣ هـ / ٩٤٤ م
٣٧١ هـ / ٩٨١ م ، بعد ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م) ، وتعتمد على مؤلفاتهم الى

حد كبير كتب الطبقات من بعدهم (ابن فرحون ، ابن ناجي ، احمد بابا) . وتشتمل التراجم في معظمها على سرد لاسماء شيوخ المترجم له وتلاميذه ومؤلفاته واهتماماته الرئيسية وتاريخي ولادته ووفاته ، والهدف هو التوصل الى بيانات تظهر مدى امكان الاعتماد عليه كحقة وصل ، ومكانه في السلاسل المعقدة للاسانيد التي يصدر الحكم بموجبها على صحة هذه المعلومات . وبالنسبة لموضوع هذه الدراسة ، فان هذه اشبه بارض مجربة ، ومما يزودنا بمادة الحكايات التي ترد عرضا والتي يضفي بها هؤلاء الكتاب احيانا لحسن الحظ روحا على مادتهم . ومن حسن الحظ ، فان كتاب المالكي منجم غني بالحكايات ، وهو بالنسبة للفترة موضع البحث يزودنا بقدر كبير من المعلومات الخاصة بالمجتمع . ومن شأن هذا الاتجاه العرضي في المصادر ان يفسر انسبب ، في كون النظم الفقهية لعهد الاغلبة تتوفر لها مصادر كافية نسبيا من جانب ، بينما من الجانب الآخر نجد ان عهد الموحيين تتوفر له مصادر ووثائق اكثر بالنسبة للموظفين الاداريين .

وبالنسبة لعهد الرستميين فان كتيب ابن الصغير كتيب قيم . ولم تكن شيئا المؤلفات الاباضية التي رجع اليها كابي زكريا والشماخي . واما المؤلفات الاباضية الاخرى التي وصلتنا - البرادي ، الدارجيني الخ .. - فمن المحتمل انها ليست بأفضل من ذلك ، وكان بؤونا الرجوع اليها لو انها كانت ايبر مهالا .

وثمة مؤلفات كثيرة كرسست لعهد الادارسة ، وتكاد تكون كلها تمجيدية ومطابقا الواحد منها للاخر الى حد كبير . فقصه ادريس وابنه كانت لقرون عديدة اسطورة ذهبية لم تعد في عالم التاريخ .

واهم المصادر اضافة بالنسبة لفترة المرابطين كتابا (الحظ الموشية) و (المعجب) . اما الكتاب الاول ، فهو عبارة عن حقب ذات مزيج من

الفقرات المتبصرة دون تمييز من مؤلفين ترد اسماؤهم احيانا ، وبعضهم معروف بصورة مستقلة . ومن الجلي بان بعض هذه الفقرات لا يمكن الاعتماد عليها (انظر مقدمة هويثي لترجمته للكتاب) ، ولكن كتاب (الحلل الموشية) اجمالا مصدر قيم جدا عن المرابطين وعن اوائل حكم الموحدين . ونجد تطابقا بين كثير من فقراته وبين الفقرات الواردة في مخطوط (البيان المغرب) .

واما كتاب (المعجب) فهو مؤلف فردي جدا ، ولا يعرف شيء عن المؤلف عدا ما يمكن تجميعه من (المعجب) ذاته . فقد كان المؤلف يعمل في الدوائر الحاكمة بامبراطورية الموحدين ، وكان صديقا حميما للسيد ابي اسحاق من ابناء المنصور . وكان عند تأليفه الكتاب (٦٢١ هـ / ١٢٢٤ م) في المشرق لعدة سنوات . ويبدو ان الكتاب الف من الذاكرة ، وفيه اخطاء تعزى الى عامل النسيان — في سرده للتواريخ مثلا . وكان المراكشي في وضع يمكنه من اعطاء معلومات مباشرة عن شؤون الموحدين ، ولاتبدو منه اية بادرة تدل على ارب في نفسه — وبالتاكيد فان (المعجب) لا يستحق باية حال بان يوصف بأنه « مسرف في المديح » ، وهو الوصف الذي خطه عليه متسرعا ليفي — بروفنسال في احد مؤلفاته الاولى . ويمكن القول بان بياناته يمكن الاعتماد عليها .

اما (كتاب التشوف) للتادلي فمخيب للأمال حقا . وكنا نامل في ان نجد فيه مصدرا عن الموحدين يمكن مقارنته بكتب الطبقات الاخرى عن الغالبة . الا انه في الواقع سرد لمعجزات مملّة ، قلما يتخللها ما ينمشنها من المعلومات الواقعية .

واما بقية النصوص التي تتناول الموحدين فهي للأسف مجزأة متقطعة . فكتاب (المن بالامامة) الفه شاهد عيان لكثير من الاحداث التي يتحدث عنها — لا بل يبدو بان المؤلف كان احد حفاظ الموحدين .

الا ان المخطوط الذي وصلنا لا يغطي سوى بضع سنوات فقط . كما ان البيهقي كان من اول اتباع المهدي ، ويحتمل ان يكون ابن القطان قد تولى منصباً رسمياً في الدولة .



<http://www.al-maktabeh.com>

المراجع

تشتمل القائمة التالية على معظم المؤلفات التي استعملت بصورة مثمرة في اعداد هذا الكتاب ، مع ان الكثير منها لم يرد ذكره بالاسم عند الاقتباس منه . والاسم المذكور هو الاسم الذي اشتهر به الكاتب سواء اكان كنية او نسبة او غير ذلك . ولم تذكر سوى الطبعة او المخطوط المستعمل . وعند ترتيب الاسماء هجائيا ، أهملت « ابو » و « ابن » الا اذا كانتا تشكلان الجزء الاول من الاسم المدرج .

٦ - نصوص اساسية

١ - تاريخ

ابن ابي دينار : المؤنس في اخبار افريقية وتونس ، تحقيق محمد شمام ، تونس ١٩٦٧ .

ابن ابي زرع : الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، الطبعة المستعملة طبعة فاس على الحجر ، بدون تاريخ .

ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، تحقيق تورنبرج (Tornberg) ، ليدن ٥١ - ١٨٧٦ .

ابن حماد : اخبار ملوك بني عُبيد وسيرتهم ، تحقيق وترجمة فوندرهايدن (Vonderheyden) باريس ١٩٢٧ .

ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر .. ، بولاق ١٨٦٧ . ترجمة دي سلان (de Slane) الفرنسية للاجزاء المتعلقة بالمغرب (Histoire des Berbères) . ٤ اجزاء ، الجزائر ٥٢ - ١٨٥٦ ، واعد طبعها في باريس ٢٥ - ١٩٥٧ . وقام ا . نويل دي فرجر (Noël des Vergers) بتحقيق وترجمة الاقسام الخاصة بتاريخ افريقية في عهد الاغالبة والفترة التي قبلها ، باريس ١٨٤١ .

ابن الشَّمام : الادلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الخفصية ، تحقيق الكماك ، تونس ١٩٣٦ .

ابن صاحب الصلاة : الهن بالامامة ... ، تحقيق عبد الهادي التازي ، بيروت ١٩٦٤ .

ابن الصفيير : تاريخ الائمة الرستميين بقيهرت ، تحقيق موتيلنسكي (Motylinski) مع ترجمة فرنسية . نشر ضمن اعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين ، الجزائر ١٩٠٥ .

ابن عبد الحكم : كتاب فتوح مصر والمغرب ، النص والتوجمة الفرنسية للاجزاء المتعلقة بالمغرب والاندلس نشرهما جاتو (Gateau) ، الجزائر ١٩٤٧ .

ابن عذاري : البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب .

الجزء الاول ، تحقيق ليفي - بروفنسال وكولان ، ليدن ١٩٤٨
الجزء الثالث ، تحقيق هويثي ميراندا ، تطوان ١٩٦٣ (القسم
الخاص بالموحدين) .

الجزء الثالث ، قطعة من القسم الخاص بالمرابطين نشرها هويثي
ميراندا في مجلة هسبريس - تمودا (Hesperis-Tamuda) ، العدد ٢ (١٩٦١) .
وقد نشر احسان عباس هذه القطعة في كتاب منفصل سماه الجزء
الرابع من البيان المغرب (بيروت ١٩٦٧) ، وهو الذي اشار اليه المعرّب
في الحواشي تيسيرا للقارئ بدلا من الاشارة الى مجلة هسبريس كما
في الاصل .

ابن غازي : الروض الهنون ، فاس بدون تاريخ .

ابن القطان : نظم الجمان ، تحقيق محمود علي مكي ، تطوان بدون
تاريخ (١٩٦٥) .

التجاني : رحلة التجاني ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ،
تونس ١٩٥٨ .

الجزنائي : زهرة الاس ، نشر الترجمة الفرنسية بل (Bel) في
مجلة (Bulletin de correspondance africaine) ، المجلد ٥٩ لعام ١٩٢٣ .

الزركشي : تاريخ الدولتين ، تونس ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م .

السلوي : كتاب الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى ، ٤ اجزاء ،
القاهرة ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م .

فانيان (Fagnan) : مقتطفات لم تنشر تتعلق بتاريخ المغرب ، الجزائر
١٩٢٤ (القسم التاريخي) .

الكتاني : الازهار العاطرة الانفاس ... ، فاس ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦ م .

الكتاني : سلوة الانفاس ... ، ٣ اجزاء ، فاس ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ م .

ليني - بروفنسال : سبع وثلاثون رسالة رسمية موحدية ،

الرباط ١٩٤١ . مقدمة وتحليل في مجلة هسبريس (Hespéris) ، ١٩٤١ .

ليني - بروفنسال : وثائق لم تنشر عن تاريخ الموحدين ، باريس

١٩٢٨ . ويشتمل الكتاب على ثلاثة اقسام منفصلة : رسائل لابن

تومرت وعبد المؤمن ، مقتطفات مختصرة من مؤلف بعنوان (كتاب

الانساب في معرفة الاصحاب) ، قسم من «مذكرات» البيذق .

الراكشي : المعجب في تلخيص اخبار المغرب ، القاهرة ١٩٤٩ .

مؤلف مجهول الاسم : العطل الموشية ، تحقيق علوش ، الرباط

١٩٣٦ .

مؤلف مجهول الاسم : قطع تاريخية عن البربر في العصر الوسيط ،

تحقيق ليني - بروفنسال ، الرباط ١٩٣٤ . مقتطفات من مؤلف بعنوان

(مفاخر البربر) .

مؤلف مجهول الاسم : قطعة جديدة من تاريخ لمؤلف مجهول الاسم ،

تحقيق وترجمة ليني - بروفنسال « في مجلة هسبريس (Hespéris)

العدد ١٠ ، ١٩٣٠ .

نعمان (القاضي) : افتتاح الدعوة ، تحقيق جزئي قام به ايفانو

(Ivanow) في مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية ١٩٣٦ (نشر العدد

في سنة ١٩٣٩) .

النويري : نهاية الارب في فنوب العرب ، القسم الذي يتناول

تاريخ المغرب وصقلية ، ما عدا الفاطميين ، هو الباب السادس من

القسم الخامس من الفن الخامس . ثمة مخطوط من هذا الباب ، تسهل قراءته ويبدو دقيقا ، في مكتبة الجامعة بكمبرج تحت رقم Add. 829 .
الورقات ١ - ١٢٥ .

الوزير الاندلسي : **الحلل السندسية في الاخبار التونسية** ، الجزء الاول ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، تونس ١٩٧٠ .

٢ - مراجع

ابن الابار : **اعتاب الكتاب** ، تحقيق صالح الاشر ، دمشق ١٩٦١ .
ابن الابار : **تكملة الصلة** ، تحقيق كوديرا (Codera) ، مدريد ، من مخطوط مختصر . ملحق لهذه الطبعة ، الاركون وجونزاليث بالينثيا في (دراسات ونصوص عربية متنوعة) ، مدريد ١٩١٥ . قسم آخر (الحروف الف الى جيم) تحقيق بل (Be) وابن شنب ، الجزائر ١٩٢٠ .

ابن بشكوال : **كتاب الصلة في اخبار ائمة الاندلس** ، تحقيق كوديرا (Codera) ، مدريد ١٨٨٢ .

ابن خاتان : **قائد العقيان ...** ، تحقيق بورجاد (Bourgade) ، باريس ١٨٦٥ .

ابن خاتان : **مطمع الانفس ...** ، القسطنطينية ١٣٠٢ هـ / ١٨٨٤ م .

ابن الخطيب : **الاحاطة في تاريخ غرناطة** ، تحقيق جزئي في جزئين ، القاهرة ١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م .

ابن خلكان : **وفيات الاعيان** ، ٨ اجزاء ، تحقيق احسان عباس ؛ بيروت ١٩٧٢ . ترجمة انجليزية في ٤ اجزاء ، دي سلان (de Slane) باريس ١٨٤٧ - ١٨٧١ .

ابن الزبير : صلة الصلة ، كل ما وصلنا منه ، تحقيق ليفي -
بروفنسال ، الرباط ١٩٣٧ .

ابن عبد الملك : الذيل والتكملة على كتابي الموصول والصلة ،
طبقات جزئية ، تحقيق احسان عباس ، ٤ اجزاء ، بيروت ١٩٦٥ .
تحقيق محمد بن شريفة ، جزء أن ، بيروت بدون تاريخ (حوالي
١٩٦٥) .

ابن فرحون : الديباج المذهب في [معرفة اعيان] علماء المذهب ،
القاهرة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .

ابن القاضي : جذوة الاقباس ، فاس ١٣٠٩ هـ / ١٨٩١ م .

ابن القاضي : درة الحجال في غرة اسماء الرجال ، تحقيق علوش ،
الرباط ١٩٣٤ .

ابن تنفذ : انس الفقير وعز الحقيير ، مخطوط في مكتبة الحماية
سابقا ، الرباط تحت رقم د ١٤٩٨ ، ورقات ١٢ - ٤٩ ظهر .

ابن مريم : البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان ، تحقيق ابن
شعب ، الجزائر ١٩٢١ .

ابن ناجي : معالم الايمان ، ٤ اجزاء ، تونس ١٣٢٠ هـ / ١٩٠٢ م .

ابو العرب : طبقات علماء افريقية ، تحقيق ابن شعب، باريس ١٩١٥
(يشمل طبقات الخشنى ص ١٢٧ - ٢٤١) .

احمد بابا : نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، القاهرة ١٣٥١ هـ /
١٩٣٢ م .

احمد الطيبي : الدر النفيس في مناقب الامام ادريس بن ادريس ،
فاس ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م .

الامراني نزهة الحادي ، تحقيق وترجمة هوداس (Houdas) .
جزء أن بباريس ٨ - ١٨٨٩ م .

الباديسي : المقصد الشريف والمنزع اللطيف في ذكر صلحاء الريف ،
ترجمة كولان (Colin) الى الفرنسية في مجلة (Archives marocaines)
العدد ٢٦ ، ١٩٢٦ .

البيئق : اخبار المهدي بن تومرت ، باريس ١٩٢٨ (انظر ليفي -
بروفنسال) .

التادلي : كتاب التثوف الى رجال التصوف ، تحقيق نور (Faure) ،
الرباط ١٩٥٨ .

جعفر الحاجب : سيرة جعفر الحاجب ، نص [جزئي ؟] في مجلة
كلية الآداب بالجامعة المصرية ١٩٣٦ (نشر العدد عام ١٩٣٩) .

الخشني : طبقات علماء افريقية . انظر تحت اسم ابي العرب .

الخشني : كتاب القضاة بقرطبة : حققه وترجمه الى الاسبانية
رييرا (Ribera) ، مدريد ١٩١٤ .

الشماخي : كتاب السير ، قسنطينة (مطبوع في القاهرة)
١٣٠١ هـ / ١٨٨٣ م .

الصومعي : المعزى في مناقب ابن يعزى : مخطوط في مكتبة الحماية
سابقا ، الرباط ، رقم د ٦٣ .

الضبي : بغية اللمس ... ، تحقيق كوديرا ، مدريد ١٨٨٤ .

الفبريني : عنوان الدراية ... ، تحقيق ابن شنب ، الجزائر ١٩١٠ .

الفرضي : تاريخ علماء الاندلس ، تحقيق كوديرا ، مدريد - ١٨٨ .

القادري : الدر السنني في بعض من بفاس من اهل النسب الحسنني
فاس ١٣٠٩ هـ / ١٨٩١ م .

المالكي : رياض النفوس ، تحقيق حسين مؤنس ، القاهرة ١٩٥١
(الجزء الاول فقط) . تحليل مفصل قام به هادي روجر ادريس في
مجلة الدراسات الاسلامية (Revue des études Islamique) العددان ٢ و ٣
(١٩٣٥) والعدد ١ (١٩٣٦) .

مؤلف مجهول الاسم : ذكر مشاهير اهل فاس في القديم ، مخطوطات
في مكتبة الحماية سابقا ، الرباط ، تحت رقم د ٢٦٩ (ورتات : ٢١٠ -
٢١٥) ورقم د ١٣٩٤ ، ومخطوط يمتلكه م . جورج كولان (Collin) .

النبامي : تاريخ قضاة الاندلس ، تحقيق لينسي - بروفنسال ،
القاهرة ١٩٤٨ .

٣ - جغرافيا

ابن حوقل : صورة الارض ، جزء اول ، تحقيق كرامرز (Kramers) ،
ليدن ١٩٢٨ .

ابن خرداذبة : انظر تحت اسم حاج صادق .

ابن رسته : انظر تحت اسم حاج صادق .

ابن الفقيه : انظر تحت اسم حاج صادق .

الادريسي : نزهة المشتاق ، صفة المغرب وارض السودان ومصر
والاندلس مأخوذة من (نزهة المشتاق) ، تحقيق دوزي (Dozy) ودي
خوية (De Goeje) ، ليدين ١٨٦٦ .

الاصطخري : كتاب المسالك والممالك ، تحقيق دي خوية (De Goeje) ،
ليدين ١٨٧٠ . جمع الاشارات الى المغرب وترجمها دينلا (Dhina) في

مجلة الدراسات العربية (Bulletin des études arabes) ، العدد ٣٧ ،
عام ١٩٤٨ .

البكري : كتاب المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، تحقيق
دي سيلان (de Slane) ، الجزائر ١٩١١ . (مستخرج من كتاب المسالك
والممالك) .

بيلا (Pellat) : صفة المغرب الاسلامي في القرن الرابع الهجري /
العائش الميلادي ، الجزائر ١٩٥٠ . وهو النص والترجمة للأجزاء ذات
الصلة بالمغرب من كتاب (احسن التقاسيم) للمقدسي .

حاج صادق : صفة المغرب واوروبا الى القرن الثالث الهجري /
التاسع الميلادي ، الجزائر ١٩٤٩ . وهو النص والترجمة للأجزاء المتعلقة
بالمغرب واوروبا من المؤلفات الجغرافية لكل من ابن خرداذبة وابن
الفتية وابن رسته .

الحميري : الروض المعطار ... ، نشر المواد الاندلسية منه ليفي -
بروفنسال ، ليدين ١٩٣٨ . طبعة القاهرة ١٩٣٧ .

العمري : مسالك الايبصار في ممالك الامصار ؟ ترجم اجزاء منه
جودفروي - ديمومبيين (Gaudéfroy-Demombynes) ونشرها بعنوان
(L'Afrique, moins l'Egypte) ، باريس ١٩٢٧ . وحقق حسن حسني عبد
الوهاب اجزاء من المسالك ونشرها بعنوان : وصف افريقية والاندلس
اواسط القرن الثامن للهجرة ، تونس بدون تاريخ [١٣٤١ هـ /
١٩٢٢ م] .

فانيان (Fagnan) : : مقتطفات ... (مقتطفات جغرافية) ، انظر تحت
المراجع التاريخية .

مؤلف مجهول الاسم : كتاب الاستيصار في عجائب الامصار ، حقيقه

وترجمه جزئيا سعد زغول عبد الحميد ، الاسكندرية ١٩٥٨ .
المقدسي : انظر تحت اسم بيلا (Pellat) .

٤ - فقه

ابن ابي زيد : رسالة ، تحقيق وترجمة برشير (Bercher) . الجزائر .
١٩٤٩ .

ابن تومرت : (اعز ما يُطلب) وغيرها من رسائله ، تحقيق
جولدزيهر (Goldziher) : كتاب محمد بن تومرت ، الجزائر ١٩٠٣ .
ابن سلام : كتاب الاموال ، القاهرة ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م .

ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ضمن : ثلاث رسائل
اندلسية في آداب الحسبة والمحاسب ، تحقيق ليفي - بروفنسال ،
القاهرة ١٩٥٥ .

ابن فرحون : تبصرة الحكام ... ، جزآن ، القاهرة ١٩٣٧ .

ابن ممتي : قوانين الدواوين ، القاهرة ١٩٤٣ .

ابو يوسف : كتاب الخراج ، ترجمة فانيان (Fagnan) ، باريس ١٩٢١

البخاري : صحيح البخاري ، ٤ اجزاء ، القاهرة ١٣٤٣ هـ /
١٩٢٤ م .

التبريزي : مشكاة المصابيح « دلهي » ، ١٩٣٢ .

السقطي : رسالة اندلسية في الحسبة ، تحقيق وترجمة كولان
(Collin) وليفي - بروفنسال ، باريس ١٩٢١ .

تدامة : كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، طبع حققها دي خوية
(De Goeje) ، ليدن ١٨٩٩ .

الموردى: الاحكام السلطانية ، تحقيق انجرس (Engers) ، بون

١٨٥٣

الناصر للحق : رسالة زيدية في الحسبة من القرن الثالث للهجرة ،
تحقيق وترجمة سارجنت (Serjeant) في مجلة
(Revista degli Studi Orientali) ، مجلد ٢٨ لسنة ١٩٥٣ .

الونشريسي : كتاب الولايات ، ترجمة برونو (Bruno) وجودفروي
— ديمومبين (Gaudefroy-Demombynes) ، الرباط ١٩٣٧ .

٥ - مراجع عامة

ابن خلدون : المقدمة ، بولاق ١٣١١ هـ / ١٨٩٣ م . ترجمة دي
سلان (de Slane) الى الفرنسية بعنوان (Prolégomènes d'Ibn Khaldoun)
٣ اجزاء ، باريس ٦٣ — ١٨٦٨ .

المقري : نفع الطيب ... ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،
١٠ اجزاء ، القاهرة ١٩٤٩ .

المقريزي : المواعظ والاعتبار ، المعروف باسم (الخطط) ، القاهرة
١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م .

ب - دراسات وبحوث حديثة

Aghnides (N. P.) : *Mohammedan Theories of Finance*, New York 1916.

Alemaný (J.) : *Milicias cristianas al servicio de los sultanes de Almagreb*, in *Homenaje a D. F. Codera*, Zaragoza 1904.

Amedroz (H. F.) : *Abbasid Administration in its Decay*, in *J.R.A.S.* 1913 li.

Amedroz (H. F.) : *The office of Kadi in the Ahkām sultāniyya of Mawardi*, in *JRAS*, July 1910.

- Bargès (J.J.L.) : *Complément de l'histoire des Béni-Zeiyan*, Paris 1887.
- Basset (H.) et Terrasse (H.) : *Sanctuaires et forteresses almohades*, Paris 1932.
- Bel : *Les Benou Ghânya*, Paris 1903.
- Bel : *Documents récents sur l'histoire des Almohades*, in *Revue Africaine*, 1er-2ème trimestre 1930.
- Berchem (Van) : *La propriété territoriale et l'impôt foncier sous les premiers califes*, Geneve 1886.
- Berchem (Van) : *Titres califiens d'Occident*, in *J. AS.* 1907 i.
- Beylié (L. de) : *La Kalaa des Beni Hammad*, Paris 1909.
- Blachère (F.) : *Fès chez les géographes arabes du moyen-âge*, in *Hespéris* XVIII, 1934.
- Brunschvig (R.) : *La Berbérie orientale sous les Hafside, 2 vols.*, Paris 1940-7.
- Brunschvig : *Ibn Abdalhakam et la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes*, in *Annales de l'Institut des Etudes Orientales* VI (1942-7).
- Brunschvig : *Ibn al-Sammā, historien hafside*, in *Annales de l'Inst. Et. Or.* I (1934-5).
- Cahen (A.) : *Les Juifs dans l'Afrique septentrionale*, in *Recueil ... Constantine* XII (1867).
- Cambridge Medieval History. Vol. II : The Rise of the Saracens and the foundation of the Western Empire*, Cambridge 1926.
- Caudel (Maurice) : *Les premières invasions arabes dans l'Afrique du Nord*, Paris 1900.

- Cénival (Pierre de) : *L'église chrétienne de Marrakech au XIIIème siècle*, in *Hespéris* VII (1927).
- Codera (F.) : *Decadencia y desaparicion de los Almoravides en Espana*, Zaragoza 1899.
- Dennett (D.C.) : *Conversion and the poll-tax in early Islam*, Cambridge (Mass.) 1950.
- Fagnan (E.) : *Le signe distinctif des Juifs au Maghreb*, in *Rev. des Etudes Juives* 1894.
- Gautier (E.F.) : *Le passé de l'Afrique du Nord*, Paris 1937.
- Gibb (H.A.R.) : *Al-Mawardi's Theory of the Khilafat in Islamic Culture* XI.
- Gibb : *The Islamic Background of Ibn Khaldun's Political Theory*, in *BSOS* VII (1933).
- Goldziher : *Materialen zur Kenntniss der Almohadenbewegung in Nordafrika*, in *ZDMC* XII (1887).
- Hasan Ibrahim Hasan and Taha Ahmad Sharaf : *Al-Mu'izz li-Dini Il-lah...*, Cairo 1367/1948.
- Huici : *El reinado del califa Almohade al-Rasid*, in *Hespéris* 1954.
- Huici : *La leyenda y la historia en los origenes del imperio almohade*, in *Al-Andalus* XIV, 2.
- Ibn Sawda : *Dalil mu'arrikh al-Maghrib al-Aqsa*, Tetuan 1950.
- Ivanow (W.) : *Ismaili Tradition Concerning the Rise of the Fatimids*, Oxford 1942.
- Julien (C.A.) : *Histoire de l'Afrique du Nord. Vol. II : De la conquête à 1830*, Paris 1952.
- Lévi-Provençal (E) : *Las ciudades y las instituciones urbanas del occidente musulman en la edad media*, Tetuan 1950.

- Lévi-Provençal : *L'Espagne musulmane au Xème siècle : Institutions et vie sociale*, Paris 1932.
- Lévi-Provençal : *La fondation de Fès*, in *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales* IV (1938).
- Lévi-Provençal : *Histoire de l'Espagne musulmane*, 3 vols. publ. out of 6, Paris 1944. In progress.
- Lévi-Provençal : *Réflexions sur l'empire almoravide au début du XIIème siècle*, in *Cinquantenaire de la Faculté des Lettres d'Alger. Articles publiés par les prof. de la Fac.*, Algiers 1932.
- Lokkegaard (F.) : *Islamic Taxation in the Classic Period...*, Copenhagen 1950.
- Manūnī (Muhammad al-) : *Al-ulum wa'l-adab wa'l-funum 'ala 'ahd al-Muwahhidin*, Tetuan 1950.
- Marçais (G.) : *Les Arabes en Berbérie*, Paris 1913.
- Marçais (G.) : *La Berbérie musulmane et l'Orient au moyen-âge*, Paris 1946.
- Marçais (G.) : *La Berbérie au IXème siècle, d'après Al-Ya'qoubi*, in *Rev. Africaine* Nos. 386-7 (1941).
- Marçais (G.) and Dessus-Lamare (A.) : *Recherches d'archéologie musulmane : Tihert-Tagdemt*, in *Rev. Africaine* XC (1946).
- Marçais (W.) : *Comment l'Afrique du Nord a été arabisée*, in *Annales de l'Inst. des Etudes Or. d'Alger* IV (1938).
- Mas Latrie (J. M. J. L.) : *Traité de paix et de commerce*, Paris 1866-72.
- Mez (A.) : *Die Renaissance des Islams*, English tr. Khuda Bukhsh and Margoliouth, London 1937.
- Milliot (Louis) : *Démembrements du Habous*, Paris 1918.
- Montagne (R.) : *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Paris 1930.

- Mulin (Muhammad al-Rashid) : *'Asr al-Mansur al-Muwahhidi*
Rabat 1946.
- Munk (S.) : *Notice sur Joseph ben-Iéhouda*, in *J. As.* ser. III,
vol. 14 (1842).
- Nayfar (Ahmad al-Mahdi al-) : *Min rijalina: Asad ibn al-Furat*,
in *Al-Thurayya* (Tunis) July and August-September 1944.
- Prieto Vives : *La reforma numismatica de los Almohades*, in
Miscelanea de estudios y textos arabes, Madrid 1915.
- Ribera (Julian) : *Origenes del Justicia*, Zaragoza 1897.
- Roth (W.) : *'Oqba ibn Nafi' el-Fihri, der Eroberer Nordafrikas*,
Göttingen 1859.
- Schacht (J.) : *Esquisse d'une histoire du droit musulman*, Paris
1952
- Slousch (Nahum) : *L'empire des Berghouata*, in *Rev. du Monde*
Mus. X n° 3 (1910).
- Slousch : *Etude sur l'histoire des Juifs au Maroc*, in *Arch. Mar.*
VI
- Slousch : *Hébraeo-Phéniciens and Judéo-Berbères*, in *Arch. Mar.*
XIV
- Terrasse (Henri) : *Histoire du Maroc des origines à l'établisse-
ment du Protectorat Français*, 2 vols. Casablanca 1949.
- Tisserant (E.) and Wiet (G.) : *Lettre de l'Almohade Murtada
au Pape Innocent IV*, in *Hespéris* VI (1926).
- Tritton (A.S.) : *The caliphs and their non-muslim subjects*,
London 1930.
- Tyan (P.) : *Histoire de l'organisation judiciaire en Islam*. Paris,
Recueil Sirey, vol. I, 1938, vol. II, 1943.
- Vonderheyden (M.) : *La Berbérie orientale sous la dynastie des
Benou 'l-Aglab*, Paris 1927.



الفصل الاول

الموظفون

ان خصائص الحكومات الاسلامية في المغرب لا يمكن وصفها الا بصورة عامة جدا . ويعود هذا جزئيا الى ميول الكتاب الذين يبدون اهتماما بأمور اخرى غير الاقتصاد السياسي كما يعود ، وبدرجة اكبر ، الى ما يكتنف الموضوع ، في حقيقة الامر من غموض . فالمهام الصحيحة للحكومة والوسائل التي تتبعها لبلوغ غاياتها ، والموظفون الاداريون والتنفيذيون الذين يقع على عاتقهم تحقيق هذه الغايات — كل هذه الموضوعات تتناولها افكار غامضة لا تصل الى درجة نسبية من الوضوح والمنهجية ، ولو نظرية تماما ، الا في مصنفات الماوردي وزملائه .

ويرى الماوردي ان جميع مهام الحكومة تتركز في الوزير تحت السيطرة العليا للامام . وخلاصة ما يقوله (١) هو ان الوزارة ضربان :

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية ٣٣ وما بعدها .

وزارة تفويض ووزارة تنفيذ . اما وزارة التفويض فهي ضرورة عملية تحتمها على الامام استحالة القدرة البشرية على القيام بجميع اعمال الخلافة من قبل شخص واحد . ووزير التفويض مخول من قبل الخليفة التصرف باسمه في جميع الميادين ، ومن اجل هذا ينبغي ان تتوفر في الوزير الشروط الخمسة - سلامة الجواس النخ . . - المطلوب توفرها في الخليفة ، ما عدا شرط الانتساب الى قريش ، وهو شرط ليس من الضروري ان يتوفر فيه . الا انه بالاضافة الى ذلك ، يجب ان يكون الوزير من اهل الكفاية فيما يوكل اليه من امر الحرب وجباية انصرائب ، والصفة الاخيرة صفة اساسية .

واما وزير التنفيذ ، فلا يعدو ان يكون منفذا لتعليمات الامام . ويجوز ان يكون هذا الوزير من اهل الذمة .

الا انه يبدو بان هذه النظريات لم تكن قائمة بصورة راسخة على العرف المعمول به ، وبانها كذلك لم يكن لها تأثير كبير على الاعراف المتبعة فيما بعد . فقد كانت الادارة في كثير من الاحيان امرا معدا لغرض خاص وتخضع لهوى من يكون قادرا في تلك اللحظة على فرض سلطته . ولم يكن ثمة الكثير من الاجراءات او الوسائل المتبعة في التعيين ، ولم يتوفر الا القليل من التخصص ، كما لم يكن ثمة نظام خاص بالرتب ، ولم تكن طرق محددة المعالم لسير اعمال الحكومة : اما الموظفون فعلمنا كانوا موظفين بالمعنى الحديث . ففضلا عن الغموض في صفاتهم ، لم يكن لديهم تدريب خاص او مهارة ، وهم قد يمينون (او يعزلون) لاسباب شخصية او سياسية بحتة . وقد يكون المتقلد لمنصب سام - كالوزير مثلا - مجردا من السلطة الحقيقية ، بينما قد يتولى زمام السلطة شخص دونه في المنصب اسميا ، كالحاجب ، او شخص لا يشغل اي منصب اطلاقا . فلهذه الاسباب وغيرها يتعذر تحديد المهام الحكومية الا بصورة عامة ، وحتى في هذه الحالة ، فان

هذا التحديد ينبغي ان يؤخذ بتحفظ . وينبغي دراسة كل حالة على حدة .

١ - الوزير

يقدم الوزير مثالا جيدا على هذه النقطة . فهو من الناحية النظرية الموظف الرئيسي في الدولة ، وهو شبيه برؤساء الوزارات في الازمنة الحديثة وقد منح سلطة مستقلة ، وهو غير مسؤول امام احد غير الامام . وقد يكون في الواقع اكثر من ذلك ، كما كان الحال بالنسبة لآل برمك في بغداد الذين كادوا يجعلون من الخليفة مجرد رئيس اسمي الى ان ادرك الخليفة الخطر الذي يهدده في اللحظة الاخيرة ، وكما في حالة الحاجب الاندلسي المنصور الذي كان الرئيس الاعلى للدولة في كل شيء ما عدا الاسم . الا ان الوزير قد يكون كذلك دون ذلك بكثير كما كان الحال بالنسبة لوزراء الاغالبية .

ففي عهد الاغالبية كان الوزير شخصية ذات اهمية ضئيلة عادة ، وكثيرا ما كان لقب الوزير لا يعدو كونه لقباً شرفياً . ويذكر ان اربعة فقط من بين الامراء الاغالبية الاحد عشر اتخذوا وزراء ، ومن بين هؤلاء الوزراء لم يترك سوى ثلاثة وزراء اي اثر . فزيادة الله عين اخاه غلبون وزيراً له ، وقلده امرة الجيش الذي هزم على يد الثائر منصور الطنبذي حوالي سنة ٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م (٢) . وعين محمد الاول اخاه ابا جعفر احمد وزيراً ، وكان احمد لمدة سنة ومن الناحية العملية اميراً (٣) الا بل انه اتخذ لنفسه وزيراً . الا ان احمد حصل على الوزارة عن طريق القوة ، ومن بين الكتاب الكثيرين الذين يذكرون هذه

(٢) ابن الاثير : الكامل ٢٣٢/٦ . ابن عذاري : البيان المغرب ٩٨/١ وما بعدها . النويري : نهاية الارب ٣٤ وجه .

(٣) ابن عذاري : البيان المغرب ١٠٨/١ . ابن الاثير : الكامل ١٧٧ . النويري : نهاية الارب ٣٧ وجه . ابن خلدون : المبر ٢٠٠/٤ .

الاحداث ، يلاحظ ان ابن خلدون هو الوحيد الذي يدعو احمد وزيرا
ومن المستوك فيه ما اذا كان احمد ينبغي ان يدرج اسمه في الواقع
بين الوزراء .

وآخر هؤلاء الوزراء الثلاثة هو عبد الله بن الصائغ ، الذي قام
بدور غامض في عهد آخر الاغالبية ، وهو زيادة الله الثالث . ويبدو انه
حاول ان يلقي بسيدته في قبضة [ابي عبد الله] الشيمي ، الداعي
الفاطمي ، ومع ذلك فانه تبع أميره الى المنفى . وقد لقي زيادة الله
القبض عليه بطريق الصدفة في مدينة طرابلس الغرب وامر باعدامه .
ولكن ما الذي يعنيه عريب حينما يقول (٤) ان ابن الصائغ ولي الوزارة
والبريد ؟ او كيف يمكن للمرء ان يفسر وصف ابن عذارى لغلبون (٥)
بانه « وزير زيادة الله وقائم بامرته » ؟

ومن ناحية اخرى نرى في الصديني (او الصدني) ، اذا صدقنا
رواية النويري ، وزيرا بكل معنى الكلمة دون ان يحمل الاسم (٦) : في
سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م ولاء ابو العباس « قضاء القيروان والاحكام
والنظر في العمال وجباية الاموال » . وهذا رغما عن كون الصديني من
البربر على ما يحتمل .

اما قلة الاهمية هذه فمنعتقد انها تعود لسببين . اولهما ان الامراء
الاغالبية كانوا في الغالب نشطين وتولوا هم بانفسهم
الاعمال التي كان يمكن ان تفوض للوزراء . وعندما بدأت اسرة الاغالبية
حكمها لم تكن اراضيهم سوى ولاية واحدة من امبراطورية مترامية
الاطراف . وثانيهما ان الاغالبية ، بوصفهم خلفاء لمن سبقهم من الامراء

(٤) ابن عذارى : البيان ١٣٦/١

(٥) نفس المصدر ٩٧/١ .

(٦) النويري : نهاية الارب ٤٥ وجه

التابعين للخليفة ، كانوا ينزعون الى الاحتفاظ بنفس الجهاز . وكان الامراء الذين سبقوهم يعينون من دمشق او بغداد كزملائهم في مصر وخراسان الخ ... وفي الواقع كثيرا ما كان لوزير الخليفة يد في تعيينهم . وكان تعيين الوزير من امتيازات الخليفة تقليديا ، وبالعكس فان تعيين الوزير يمكن ان يعتبر بانه يشكل عنصر منافسة للخلافة . وهكذا ، فمع ان الاغلبة كانوا مستقلين فعليا ، الا انهم مع ذلك لم ينفوا ابدا خضوعهم نظريا للخليفة في بغداد ، واكتفوا حتى نهاية حكمهم بلقب امير ، واعترفوا بسيادة الخلفاء العباسيين عليهم . ومن المرجح ان الاغلبة — وبعضهم اكثر من غيرهم — كانوا يشعرون ، ولعلمهم بنصف وعي فقط ، بهذه العاطفة من التبعية للعباسيين ، واولئك من بينهم الذين كانوا يشعرون بذلك شعورا قويا احجموا عن الاستطالة على حقوق الخليفة — وهو عمل ما كانوا ليجنوا من ورائه مكسبا ماديا ، لا بل كان من الممكن ان يثير الخليفة للثار منهم .

ويبدو ان الاغلبة لم يعينوا قط غير العرب في منصب وزير او في مناصب هامة اخرى الا بصورة استثنائية . وكانت الدولة الاغلبية تحكمها ارسقراطية عربية يساندها — ولو بصورة غير منتظمة — جند من العرب كانوا اقل عددا بكثير من بقية السكان الذين — مع خضوعهم اجمالا — كان ينظر اليهم كمعادين ، ولذلك فانه كان يحال بينهم وبين الدخول الى المناصب ذات الامتياز . وفضلا عن الصديقي الانف الذكر ، فمن المحتمل ان الوزير الذي عينه مدعي الامارة ابو جعفر احمد كان بربريا (كانت نسبته الجراوي ، اي انه كان ينتمي الى قبيلة جراوة الزناتية التي كانت تسكن في منطقة الأوراس) ، الا ان هذا كان امرا غير عادي تماما ، ويعود دون شك الى رغبة ابي جعفر في مكافأة اولئك الذين ساعدوه في ثورته . ومن المشكوك فيه على اية حال ما اذا كان لجعفر الحق ، باي مقياس ، في تعيين وزير .

وترد لابن خلدون (٧) عبارة غريبة لا يوردها غيره ، وهي ان زيادة الله الاول « استوزر كل رئيس بناحية » . وهذه العبارة لو اخذت بمعناها الظاهري تؤيد الفكرة بان لقب وزير لم يكن في الغالب سوى لقب فخري ، ومن الجائز انه كان لصاحبه مرتب . ولعل الوزير علي ابن حميد الذي يذكره المالكي (٨) ينبغي اعتباره ضمن هؤلاء الوزراء الفخريين . ولا يرد ذكره في اي مصدر آخر . والوزارة بمفهومها المتقبل عادة هي اساسا جزء من الحكومة المركزية ، وتقليدها لرؤساء النواحي استحداث مقوض لذلك المظهر الاساسي . وتشتمل طبعة بولاق من كتاب (العبر) على كلمة « استولي » بدلا من « استوزر » (٩) ، الا ان هذه قراءة لا تكاد تكون خيرا من الاخرى .

وفي هذه الاثناء ، قامت دولة الادارسة في شمال المغرب الاقصى في سنة ١٧٢ هـ / ٧٨٨ م ، ويمكن القول بانها بلغت اوجها في سنة ٣٢١ هـ / ٨٣٦ م عند وفاة ادريس الثاني . ان الكثير من تاريخ الادارسة غامض ، كما ان الكثير من الادب المتوافر الذي وصلنا هو ادب تمجيدية الفزعة . وكالاغالبية ، كان الادارسة ارسنقراطية عربية تحكم اكثرية بربرية ، الا ان الادارسة ، بخلاف الاغالبية ، كانوا يتمتعون بتأييد شعبي . وحينما وفد ادريس الى المغرب رحبت به قبيلة أوربة ، ولم يمض وقت طويل قبل ان توطن سلطانه في منطقة فاس والزرهون . وقد يعزى نجاحه في بلاد غريبة لدوره كمركز لاستقطاب الشعوب المعادي للعباسيين . وبالرغم من هذا النجاح فان ادريس وابنه شعرا بمركزهما المنزل ، ولم يضيعا وقتا طويلا قبل

-
- (٧) نويل دي نرجر (Noël des Vergers) ، ٣٨ .
(٨) المالكي : رياض النفوس ٣٥٠ وما بعدها .
(٩) ابن خلدون : العبر ١٩٧/٤ .

تشكيل «مخزن» (١٠) حينما سنحت الفرصة لذلك . وقد سنحت تلك الفرصة في سنة ١٨٩ هـ / ٨٠٤ م . فقد جاء في (روض القرطاس) (١١) ان جماعات لا يستهان بها من العرب قدمت في هذا العام الى فاس من افريقية والاندلس ولقيت ترحيبا حارا من جانب ادريس . واتخذهم خاشية دون البربر واختار من بينهم وزيرا - هو عمير بن مصعب الأزدي - وقاضيا . كما يضيف اليه الكتاني (١٢) كاتبنا هو أبو الحسن عبد الله بن مالك الانصاري الخزرجي المالكي . الا ان مما تجدر ملاحظته طبيعة هذه المصادر المشبوهة فيها . فالبكري ، وهو اقدم من كتب عن الادارسة ، لا يذكر اخبار الوصول في عام ١٨٩ هـ ، بينما صاحب (روض القرطاس) الذي جاء بعده بثلاثمائة سنة يذكر ذلك ، كما يذكر الوزير والقاضي بالاسم ، وما ان جاءت نهاية القرن التاسع عشر حتى اصبح لادريس كاتب ايضا يحمل اسما طويلا حسب الظروف (١٣) . اما كون ادريس رخب بالمهاجرين العرب وشكل منهم مخزنا فامر كبير الاحتمال ، الا ان التفاصيل ينبغي قبولها بتحفظ . وكما يقول ابن خلكان (١٤) فان اول شخص خوطب بلقب وزير كان في عهد السفاح اول الخلفاء العباسيين ، اي قبل ١٨٩ هـ بسبعة وخمسين عاما على الاكثر ، ولم تكن دولة الادارسة بالدولة التي تحتاج الى القاب سلطانية . وكما يقول ابن خلدون (١٥) فانه لا يمكن حتى اعتبارها دولة

١٠. يستعمل كلمة «مخزن» ببدلولها المغربي لتعني حكومة متحالفة مع جماعات مغربة معينة تقوم بيساندة الحكومة عسكريا ، بينما يكون بقية السكان معادين لها الى حد ما .

١١. ابن ابي زرع : روض القرطاس : ١٣ .

١٢. الكتاني : الازهار ١٣٧ .

١٣. [يشير المؤلف الى احد السلاوي صاحب (كتاب الاستقصا) المتوفى سنة ١٨٩٧/١٢١٥ م - المغرب]

١٤. ابن خلكان : وفيات الاعيان ٣٣٢/١ .

١٥. ابن خلدون : المقدمة ٢٢٠ .

عربية ، ولم يمض وقت طويل قبل ان تجزأت الى امارات صغيرة على النمط البربري .

وفيما يختص بدولتي المغرب المعاصرتين تقريبا للاغالبية والادارسة ، وهما دولتا الرستميين في تيهرت وبني مدرار في سجلماسة ، فاننا لا نعرف الا القليل عن الدولة الاخيرة ولا نعرف اكثر من ذلك عن الرستميين . ان ابن الصغير هو المصدر الرئيسي لمعلوماتنا عن الرستميين ولكنه — على حد علمنا — لا ينسب اليهم وزراء ولا حتى كتابا حتى بالرغم من كونهم حملوا لقب امام ، وبالتالي ادعوا لانفسهم المزايا الخلافية .

يقول ابن خلدون (١٦) : ثم جاءت دولة الشيعة بافريقية والقيروان . وكان للقائمين بها رسوخ في البداوة ، فأغفلوا امر هذه الخطط اولا [اي الوزارة والحجابه الخ . .] وتنقيح اسمائها الى ان بلغت دولتهم درجة في الحضارة فمضوا يقلدون الدولتين اللتين سبقتهما [اي العباسيين والامويين في الاندلس] في ابتداع اسماء لهما . وهذه العبارة يؤيدها ابن عذارى (١٧) بالنسبة للوزير فقط ، اذ يقول ان عبيد الله عندما اقام دولته في سنة ٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م اتخذ حاجبا وكتابا وقاضيا ، وولى اشخاصا على بيت المال وديوان الخراج والسكة والعطاء . ومن الواضح انه كان للفاطميين منذ البداية حكومة تضم ادارات من نوع ما ، الا انه يبدو بانهم لم يتخذوا وزراء الا فيما بعد . ويذكر ابن عذارى كذلك (١٨) حاجب ابي القاسم واحد قضاته ، ولكنه لا يذكر وزيرا ، ثم يذكر ضمن احداث سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م (١٩)

(١٦) نفس المصدر ١٤٢ .

(١٧) ابن عذارى : البيان ١٥٩/١

(١٨) نفس المصدر ٢٠٨/١

(١٩) نفس المصدر ٢٣٨/١

ان العزيز عزل « الوزراء جوهرًا [القائد الشهير] وغيره » . ويذكر حسن ابراهيم حسن (٢٠) ان المعز ، كما تنفيذ الرواية ، اتخذ جوهرًا وزيرًا في سنة ٣٤٧ هـ / ٩٥٨ - ٩٥٩ م ، الا انه لا يذكر مصدر هذه الرواية .

ولا يعني هذا ان الفاطميين منذ البداية لم يكن لديهم موظف كان يتولى مهام الوزير دون ان يحمل لقبه . فابو جعفر البغدادي مثلا بعد ان تولى الجباية ، عهد اليه آخر الامر بالادارة العامة ، اذ تولى كل شيء ما هو مهم وغير ذلك من الامور (٢١) . وقد احتفظ ابو جعفر بهذا المنصب ذي النفوذ في خلافتي القائم والمنصور .

اما بنو زيري وبنو حماد ، فان نظمهم الادارية يكتنفها الغموض . وقد كان بنو زيري اولا مجرد نواب للخلفاء الفاطميين بعد انتقال هؤلاء الى القاهرة ، ثم اعلنوا ولاءهم للخلفاء العباسيين فيما بعد ، الا انهم لم يعلنوا قط انفسهم ملوكا مستقلين . ومن الجدير بالملاحظة ان بني زيري حاولوا فيما بعد التصالح مع الفاطميين (٢٢) . ويصف ابن عذارى مؤدب المعز بن باديس - ابا الحسن بن ابي الرجال - بانه وزير المعز (٢٣) كما ان رجلا آخر من رجال المعز يصفه ابن الاثير (٢٤) - دون ابن خلدون (٢٥) - بانه وزير . واما بنو حماد اصحاب القلعة،

(٢٠) حسن ابراهيم حسن : المعز لدين الله .. ص ١٤٦ .

(٢١) جعفر الحاجب : سيرة جعفر الحاجب (ايفانو) ص ٢٢١ .

(٢٢) انظر مراجعة د . س . رايس لكتاب ه ، و ، هزارد (تاريخ النميات في المغرب في اواخر القرون الوسطى) في مجلة معهد الدراسات الشرقية والامريقية بلندن (B.S.O.A.S.) مجلد ١٧ ص ١٨٦ .

(٢٣) ابن عذارى : البيان المغرب ١ / ٢٧٣ .

(٢٤) ابن الاثير : الكامل ٩ / ٢٣٠ .

(٢٥) ابن خلدون : العبر ٧ / ٤٣ .

فان ابن عذارى (٢٦) ينسب اليهم أسرة من الوزراء ، هي أسرة بني حمدون ، توارث ابناها الوزراء بالتعاقب .

وفي عهد المرابطين ، نجد أن نفس الغموض يكتنف منصب الوزير . فثمة شخص أو اثنان يدعيان أحيانا بالوزير ، الا أنه لا تتوفر عنهما وعن نشاطهما سوى معلومات ضئيلة . كان ليوسف بن تاشفين وزير اسمه محمد بن عبد الغفور (٢٧) وآخر هو سير بن أبي بكر (٢٨) .

ومع أن صاحب (الحلل الموشية) يدعو الأول وزيرا ، الا أنه كان مسؤولا عن كتابة النص الذي ولي علي بن يوسف العهد بموجبه ، وهو عمل أقرب لعمل الكاتب منه لعمل الوزير . وأما الشخص الثاني ، فهو معروف كقائد عسكري . وفي الواقع فان المرابطين ابلوا في الشؤون العسكرية أكثر مما ابلوا في الشؤون المدنية . وكان لعلي بن يوسف وزير هو ينتان (أو ينتيان) بن عمر الذي خلف اسحاق . وينتان معروف كشنيع للمهدي بن تومرت لدى علي بن يوسف ، معارضا بذلك مالك بن وهيب أثناء استجواب ابن تومرت من قبل الفقهاء المرابطين . وكان كذلك قائدا للحشم . ويقال ان اسحاق عين وزيرا وهو في الثامنة عشرة من عمره ، وكان آخر ذكر له سنة ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م حينما كان على رأس قوة استسلمت لعبد المؤمن . وثمة اشارة اليه في موضع آخر (٢٩) كصاحب المظالم (٣٠) . ويبدو ان المصادر تشير الى ما هو محتمل ضمنا وهو أن الوزير المرابطي كان في المقام الاول ، في

(٢٦) ابن عذارى : البيان المغرب ٣١٠/١ .

(٢٧) مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموشية ٦٣ .

(٢٨) نفس المصدر ١٣ .

(٢٩) انظر أفناه ص ٢٣٩

(٣٠) عن اسحاق وابنه انظر ليفي - بروفنسال : نهرس (وثائق لم تنشر عن تاريخ

الموحدين) . ابن عذارى : البيان المغرب ٤ / القسم الخاص بالمرابطين ١٠١

وما بعدها . مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموشية ٦٨ .

مثل على بلوغ الوزارة أوجها ، في حين ان السلطان الحقيقي اصبح مجرد اداة .

اما في الفقرة الثانية ، بعد الاولى بيضعة اسطر ، وتحت عنوان (الحجابة) كما يبدو ، فان ابن خلدون يعود الى فكرته عن البداوة بادی الامر ، ثم يصرح بانه لم يكن عند الموحدين من الرتب غير الوزير ، فكانوا اولا يخصون بهذا الاسم الكاتب المتصرف المشارك للسلطان في خاص امره كابن عطية وعبد السلام الكومي . وكان له مع ذلك النظر في الاشغال المالية . ثم صارت الوزارة بعد ذلك لاهل الدولة كابن جامع . ويختتم كلامه قائلا بان اسم الحاجب لم يكن معروفا في دولتهم يومئذ .

تشتمل هاتان العبارتان على جوانب متناقضة ، الا انه يمكن ايراد ادلة تبين بانه حتى الاوصاف الصريحة التي لا لبس فيها لا تتفق مع الحقائق المستقاة من مصادر اخرى .

ان (روض القرطاس) و (المعجب) و (البيان المغرب) و (الحل الموشية) كلها تنتهج بانتظام طريقة ايراد قائمة ، بالنسبة لك ما ، باسماء جميع وزرائه وكتابه وحجابه الخ . في موضع واحد . وينحو ابن صاحب الصلاة (٣٤) نفس المنحى بالنسبة لعبد المؤمن فقط ، اذ لم يصلنا سوى قطعة من كتابه . ومن هذه المصادر ، ومن اشارات متفرقة في مواضع اخرى ، يتسنى للمرء جمع قوائم باسماء الوزراء الخ . تكاد تكون كاملة .

ويتبين من مثل هذه القائمة بان المصادر المتعددة غير متفقة فيما بينها ، ولا تتوفر الا في حالات استثنائية فقط الوسيلة لاجتماع

(٣٤) ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ٢٢٣

أوائل عهدهم على الاقل ، جنديا وعضوا في الاخوة المرابطية (كما يستدل من الاسماء البربرية) .

ان اشهر وزراء المرابطين واكثرهم جدارة باللقب هو مالك ابن وهيب (٣١) . ولا يدعو كل الكتاب بهذا اللقب ، الا ان مما لا شك فيه انه كان في مقدمة مستشاري علي بن يوسف ، كما يستدل من الدور الذي قام به في المواجهة التي جرت بين ابن تومرت والفقهاء المرابطين وكان عالما ومصنفا لعدة كتب وانديلسيا .

يتناول ابن خلدون الكلام بصورة عامة عن الوزير في دولة الموحدين في فقرتين منفصلتين في (المقدمة) (٣٢) . فهو يذكر اولا تحت عنوان (الوزارة) ان دولة الموحدين اغفلت الامر اولا للبدواة ، ثم صارت الى انتحال الاسماء والالقب ، وكان اسم الوزير في مدلوله . ثم اتبعوا دولة الامويين في الاندلس وقلدوها في مذاهب السلطان ، واختاروا اسم الوزير لمن يحجب السلطان في مجلسه ويعنى بامور المراسم وآدابها . وبعبارة اخرى ، فان لقب الوزير كان يستعمل للموظف الذي يسمى عادة بالحاجب — وهو تغيير يلفت الانتباه لدوري صاحبي المنصبين المتبادلين . ولعل هذا صحيح بالنسبة للامويين ، اذ ان الحجاب ، كما هو معروف ، في اواخر ايام الامويين كما يتمثلون في المنصور ، كانوا وزراء في الواقع ، ولعل وزراءهم كانوا حجابا بالفعل ، مع انه يبدو بان الوزير كان في الحقيقة لقباً شرفياً يؤهل صاحبه لتقاضي مرتب (٣٣) . والحاجب الاندلسي الشهير المنصور خير

(٣١) المراكشي : المعجب ١٨٥ وما بعدها . ابن خلكان : وفيات الاميان ٤٩/٥ . ابن

الاثير: الكامل ٤٠٢/١٠ ، القرني : نفع الطيب: ٢٧/٥ .

(٣٢) ابن خلدون : المقدمة ١٤٢ وما بعدها .

(٣٣) ليفي — برونفسال : تاريخ اسبانيا الاسلامية ٢١/٣

البيانات المتضاربة للتمحيص النقدي . فمثلا يذكر ابن صاحب الصلاة ، دون غيره ، ادريس بن جامع من بين وزراء عبد المؤمن ، وينقل ابن ابي زرع عن ابن صاحب الصلاة ، ولكنه يسميه كاتباً . اما ابن الابار (٣٥) فيذكر ان نكبة ابن جامع كانت في سنة ٥٧٣ هـ بعد ان استكمل في وزارته خمس عشرة سنة وشهرا وعشرين يوما : وهذا يعني انه عين في سنة ٥٥٨ هـ ، اي في السنة التي توفي فيها عبد المؤمن . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار التفاصيل الواردة في رواية ابن الابار ، وخطو رواية الكاتبين الآخرين من مثل هذه التفاصيل ، وما جاء في (المعجب) (انظر ادناه) ، فانه يبدو من المحتمل ان ابن جامع لم يحظ بلقب وزير في عهد عبد المؤمن بل عينه يوسف بعد ان خلف اياه بوقت قصير . ومن ناحية اخرى ، فان العبارة الاصلية لابن صاحب الصلاة (٣٦) وهي مكررة حرفيا في (روض القرطاس) ، تقول : ووزر ادريس ابن جامع بين يدي السيد ابي حفص . والشخص الاخير ، كما يستدل من لقبه «السيد (٣٧)» كان من عقب عبد المؤمن ، وعلى وجه التحديد ابنه عمر ، وهو الذي يعده في الواقع ثلاثة كتاب من بين وزراء ابيه عبد المؤمن ، ووزراء اخيه يوسف بن عبد المؤمن . وهذه السنة الخاصة بتعيين قريب قرابة ماسة للوزراء يمثلها ايضا يوسف الذي ولي الوزارة ابنه وخليفته يعقوب . وقام يعقوب بتعيين اخيه ابي عبد الله كما ان الفاصر عين اخاه ابراهيم . فضلا عن ذلك ، فانه قد ذكر بان ابا بكر بن يوسف الكومي ، احد وزراء يوسف ، قد وزر بين يدي يعقوب . ولعل ذلك يجيز لنا بان نرى في هذه الترتيبات رغبة في

(٣٥) ابن الابار : الحلة السنياء ٢/٢٤٠ وما بعدها

(٣٦) ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ٢٣٨ .

(٣٧) يعني لقب «سيد» عند الموحدية ان صاحبه من عقب عبد المؤمن (انظر مثلا «فتح الطيب» ٤ / ١٠٧) .

الاحتفاظ بحلال الرتبة الوزارية بين افراد تصلهم بالخليفة قرابة ماسة، مع منح صاحب الرتبة عوناً فنياً ، وربما ناصحاً اميناً قد لا يكون قد حظي باللقب، ولعل ادريس بن جامع قام بمثل هذا الدور البارز في ايام عبد المؤمن، ومما يؤيد هذا الرأي ان عمر بن عبد المؤمن ، كما جاء في (المعجب) (٢٨) ، وزر لاختيه يوسف عند توليه الملك اياما يسيرة ، ثم وزر له ادريس بن جامع ، اي انه منح اللقب واضطلع بأعباء المنصب في آن واحد ، في حين انه كان الى ذلك الحين ، كما يقول ابن ابي زرع ، مجرد كاتب . ومزية هذا الافتراض انه يجنب الطعن في ابن صاحب الصلاة الذي يبدو انه يمكن الاعتماد عليه ، وكان لعب دورا في الاحداث التي يرويها . ومهما يكن من أمر ، فان كل هذا مجرد تكهن لا يقوم على بيينة كافية .

كما يلاحظ انه في حالة عبد المؤمن ، هنالك بعض الالتباس بين الوزراء والكتاب . اما فيما يتعلق بأحمد بن عطية ، فان اصحاب التراجم ، الذين يبدو بان معلوماتهم مستقاة آخر الامر من ابن الابار (٣٩) يقولون جميعا بكل وضوح انه كان وزيرا وكاتبا في آن واحد ، وفي الحالات الاخرى يميل صاحب (روض القرطاس) الى ان يسمي كاتبا من يسميه الكتاب الآخرون وزيرا ، الا اننا نجد العكس في حالة عطية بن عطية . وبعد خلافة عبد المؤمن لا نجد ابدا اي التباس بين المنصبين ، مع ان ابن يوجان جمع في خلافة المنصور بين مناصبي الوزير وصاحب الاشغال (٤٠) .

وقد يسأل : « ما الصلة بين الوزير والعشرة والخمسين

(٣٨) المراكشي : المعجب ٢٤٤ .

(٣٩) ابن الابار : الحلة السيرة ١٩٤/٢ ، ٢٣٨ .

(٤٠) ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحدين ٢٠٩ .

في حملة حربية لا يترك الوزير ابدا كئائب عنه ، بل كان يترك سيديا دائما . ففي سنة ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م مثلا ترك يوسف اخاه المذكور آنفا مع ان وزيره آنذاك كان الوزير الشهير والكفاء ادريس ابن جامع (٤٥) . وفي سنة ٥٨٢ هـ / ١١٨٦ م نجد المنصور ينيب عنه ابن عمه السيد ابا الحسن (٤٦) . وبنفس الطريقة احتفظ بثبات بالسلطة الاسمية في ادارات الولايات في ايدي السادة اتباعا للسنة التي استتبعها عبد المؤمن (٤٧) . ولا يعني ذلك ان السلطين الحقيقيين والاسمية كانتا بالضرورة تجتمعان في شخص واحد ، الا ان من المؤكد ان الانطباع الذي يخرج به المرء هو ان السادة كانوا في الغالب رجالا اكفاء ونشيطين ولا يتأثرون بأراء مستشاريهم اكثر مما يجب . وبعد وفاة الناصر فقط (في سنة ٦١٠ هـ / ١٢١٣ م) نلاحظ ان الخصومات الداخلية حلت محل الوئام بين افراد الاسرة الحاكمة ، مما ادى الى تركيز السلطة في خلافة الرشيد في يدي وزيره عبد الله ابن [ابي] سعد بن المنصور (٤٨)

ب - الكاتب

ان اول كاتب في المغرب وصلنا اسمه هو عبد الملك الذي سبق ذكره ككاتب لادريس الثاني . وهو الذي اعد ، كما تذكر الرواية ، عقد بيع موقع مدينة فاس بين بني ييزجتن وادريس بن ادريس . ومن المحتمل جدا ان للرواية التقليدية عن تأسيس فاس (٤٩) اساسا من الحقيقة ،

(٤٥) ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحدين ١١٠

(٤٦) نفس المصدر ١٥٧ .

(٤٧) انظر ادناه ص ١٩٢

(٤٨) ابن خلدون : المعبر ٦/ ٢٥٤

(٤٩) انظر ليفي-برونفسال : تأسيس مدينة فاس [الفصل الاول من Islam d'Occident باريس ١٩٤٨ (الترجمة العربية للكاتب بعنوان : الاسلام في المغرب والانديس ، القاهرة ١٩٥٦) - المغرب]

الخ. ٤. « (٤١) والجواب على ذلك انه لا توجد اية صلة على ما يبدو .
ومن بين كل الشخصيات في هذه الطبقات لا نجد سوى المهيب عمر
أزواج (٤٢) بين الوزراء ، ومما يلفت النظر انه كان اولهم جميعا .
وتشير الدلائل بوضوح الى ان الجماعة واهل خمسين ، او على الاقل
اي تأثير يمكن ان يكون لهما ، تلاثيا بوفاة المهدي ، والا لكانت قد
ظهرت بالتأكيد فيما بعد اشارة ما لاستمرار وجودهما . ويبدو ان
الخصيين (٤٣) احتفظوا بشيء من ذكراهما في خطة مظالمهم ، ولكن
حتى في هذه الحالة لا يبدو ان عملهما كان يعدو شؤون الراسم .
ولعلهما في هذه الحالة احياء مصطنع لحماس الخصيين القائم على
التمسك بأصول الدين .

يقول المراكشي بوضوح في موضعين ان الوزارة لم تكن اعلى
المناصب في دولة الموحدين (٤٤) . كان عمر أزواج لعدة سنوات وزيرا
لعبد المؤمن الى ان استقر له الامر فأجلى عمر عن الوزارة « ورباً بقدره
عنها اذ كان عندهم فوق ذلك » . كذلك فان عمر كان وزيراً لفترة
قصيرة في نهاية حكم والده واستمرت وزارته الى حكم يوسف (كما
ذكر اعلاه) ولكن بعد بضعة ايام « ارتفع قدره عن الوزارة اذ رآها
دونه » . وثمة اشارات واضحة بان الوزير الموحي كان يعتبر مجرد
موظف تنفيذي دون ان تكون له صلاحية اتخاذ قرارات مستقلة ، ولعل
ملاحظات المراكشي تشير الى ذلك . وكان الخليفة كلما بارح مراكش

(٤١) انظر ادناه ، الفصل السابع .

(٤٢) [يرد الاسم على صورة « اصناك » لدى البيهقي في (كتاب اخبار المهدي) ص
٧٣ ، وعلى صورة « اصناج » لدى ابن القطان في (نظم الجمان) ص ١١٧ -
المعرب] .

(٤٣) الممري : قطعة من (المسالك) نشرها وحقها ح . ح . عبد الوهاب بعنوان
(وصف افريقية والاندلس اواسط القرن الثامن للهجرة) ص ٩ .

(٤٤) المراكشي : المعجب ١٩٨ ، ٢٤٤ .

الا ان الزيادات التي طرأت على الرواية تجعل من الصعب التمييز بين الحقيقة والخيال . واول ما يتبادر الى الذهن ابعاد اسم عبد الملك هذا على انه جزء من قصة خيالية ، تنم عن ورع ، يقصد بها المباهاة بتمسك ادريس الشديد والتزامه بما تفرضه الشريعة ، وربما لتهيئة اساس تاريخي للوضع القانوني لمنطقة فاس .

ان تسمية كاتب لم يكن مرغوبا فيها في عهد الاغالبية . فلم يكن . على حد علمنا ، ثمة موظف يعرف بالكاتب مجردا فحسب . بل ان الكلمة لم تستعمل في الاسماء المركبة ككاتب العلامة وكاتب السر الخ . . . كما كان الحال في الدول الاخرى . ولعل كون شخص يعرف بأبي اليسر البغدادي (٥٠) « كتب لبني الاغلب حتى انصرمت ايامهم » يدل على انهم اخذوا يستعملون الكلمة في اواخر ايامهم .

وقد ثبتت ابو اليسر هذا في منصبه من قبل عبيد الله المهدي ، الا انه لم يلبث ان توفي ، وعلى الاثر « استكتب » المهدي ابا جعفر محمد ، وهو ببغدادي ايضا (٥١) . وكان ابو جعفر هذا قد ولي ديوان الكشف في نفس السنة (٥٢) ويؤكد ابن الابار (٥٣) ذلك بقوله ان ابا جعفر عين كاتباً للسلطان وصاحب البريد بعد ان قام بمهام سرية لم يفصح عنها . وقد ظل في المنصب سنين عديدة ، وفي سنة ٣٢٢ هـ / ٩٣٤ م ثبت علي البريد .

كان كتاب المرابطين اندلسيين بدون استثناء ، وكان العديد منهم قد ولي الوزارة لدى ملوك الطوائف . فابن عبدون مثلاً كان قد ولي الوزارة

٥٠ ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٦٣

٥١ نفس المصدر والمنحبة .

٥٢ نفس المصدر ص ١٦٢ .

٥٣ ابن الابار : إعتاب الكتاب ١٨٩ .

للمتوكل بن الأفطس (٥٤) ، وكان ابن القصيرة وزيراً للمعتمد ابن
عباد (٥٥) ، ولذلك فإن المقرئ مثلاً حينما يدعو ابن برد « الوزر
الكتاب » (٥٦) أو حينما يشير المراكشي إلى « الوزير » ابن
عبدون (٥٧) ، فإن هذه الصفة ينبغي إرجاعها إلى أيامهم في الأندلس .
ولا يرد اسم كاتب واحد من البربر بين أسماء كتاب المرابطين . وفي
الواقع فإن علي بن يوسف صرف عنايته لجلب الكتاب من
الأندلس (٥٨) .

ولا يمكن ذكر الشيء الكثير بصورة أكيدة عن واجبات هؤلاء
انكتاب ، عدا عن أنه كان يعهد إليهم إنشاء الكتب الرسمية ، وأنهم
كانوا يستشارون أحياناً من قبل السلطان . وأن عدداً كبيراً من الرسائل
أو القطع التي يدعى بأنها صادرة عن ديوان الإنشاء المرابطي توجد
مبعثرة في المصنفات المختلفة مثل (تلاند العقيان) و (مطمح الأنفس)
لابن خاقان ، و (الذخيرة) لابن بسام ، و (نفع الطيب) للمقرئ ،
بالإضافة إلى إحدى وعشرين رسالة ذكرها ليفي — بروفنسال في
مجموعة لم تنشر بعد (٥٩) . وهذه الرسائل مكتوبة بالأسلوب المعتاد
المبالغ فيه ، مع أن هذا الأسلوب ، إذا كان لنا أن نصدق كلام
المراكشي ، لم يستعمله كل كتابهم . وقد كتب أبو بكر بن القصيرة

-
- ٥٤) انظر مقدمة بحث دوزي بعنوان : تعليق تاريخي على قصيدة ابن عبدون .
٥٥) المراكشي : المعجب ١٦٤ .
٥٦) المقرئ : نفع الطيب ٨٧/٥ .
٥٧) المراكشي : المعجب ١٦٤ .
٥٨) نفس المصدر ١٧٣ .

٥٩) ليفي — بروفنسال : التعليق على مجموعة رسائل رسمية موحدة ٣ . [انظر
كذلك حصنين مؤنس : (سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين ...) في صحيفة
معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ٢ (١٩٥٤) ص ٥٦ — ٧٥ و (نصوص
سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين) في صحيفة معهد
الدراسات الإسلامية ٣ (١٩٥٥) ص ٩٧ — ١٣٧ . المغرب] .

ليوسف بن تاشفين « وهو الحائز قصب السبق في البلاغة ، كان على طريقة قدماء الكتاب من ايثار جزل الالفاظ وصحيح المعاني من غير التفات الى الاسجاع التي أحدثها متأخرو الكتاب » (٦٠) الا ان هذه العبارة لا تؤيدها النماذج من انشاء ابن القصيرة الواردة في (القلائد) (٦١) ، والتي قد تكون بالطبع منتحلة .

ويذكر بانه كان للموحدين كتاب من نوع ما منذ قيام دولتهم . فان عضوا بجماعة الموحدين - سليمان أخصري - كان يكتب الرسائل عن اذن الامام المهدي (٦٢) . وشاركه في الكتابة احد الاخوان التتبيين من قبيلة هرغة هو ملول بن ابراهيم الصنهاجي ، الذي كان يعرف الكتابة بالسريانية والرموزيات (٦٣) ، اي انه كان ساحرا من نوع ما .

وكان اشهر واقدم كتابهم ابو جعفر بن عطية ، الذي استحوذ على خيال الكتاب ببلوغه منزلة الخطوة عند عبد المؤمن وبنهايته المفجعة . وكان وزيرا كذلك - كما ذكر على وجه التحديد (٦٤) - وهو المثال الوحيد لتغير موحدى يحظى بهذا المنصب . كما انه مثال على ان شخصا سبق ان كان مقربا لدى المرابطين استطاع مع ذلك ان يصبو الى شغل منصب سام في عهد خلفائهم (٦٥) . ان الانتماء الصريح للمذهب المالكي ، والحق يقال ، لم يكن بالضرورة عقبة تحول دون نيل الخطوة لدى الموحدين ، ومن الامثلة على ذلك « فقيه الاندلس » ابو

(٦٠) المراكشي : المعجب ١٦٤ .

(٦١) ابن خاتان : قلائد المقيان ١١٧ .

(٦٢) لبني - برونفسال : وثائق لم تنشر عن تاريخ الموحدين ، ص ٣٣ .

(٦٣) نفس المصدر ص ٣٩ .

(٦٤) انظر المراجع المشار اليها ص ٤٦ .

(٦٥) تارن كذلك بهذا الخصوص امين الخزانة ابن صتر (ابن مرحون : الديباج ٤٨) .

بكر بن الحم (٦٦) وابن رشد (٦٧) . ولم يكن أي من الكتّاب - على حد علمنا - سيّدا (بالمفهوم الموحد) او موحديا (بالمفهوم الأكثر تحديدا ، اي من عقب اتباع المهدي الاصليين) (٦٨) . وكما هو متّظر فان الكثيرين من هؤلاء الكتّاب كانوا اندلسيين ، كعبد الملك ابن عياش (٦٩) وابن المرخي (٧٠) وابي الحسن الهوزني الاشبيلي (٧١) .

وينفرد عبد الواحد المراكشي في تقسيمه الكتاب (باستثناء كتاب عبد المؤمن) الي فئتين : كتبة الانشاء وكتبة الجيش . ويبدو ان هذا التقسيم كان أول الامر متصلا بالتقسيم التقليدي لوزارتي السيف والقلم . فابن خلدون مثلا (٧٢) يقسم خطة القلم الى : رسائل ، مخاطبات ، صكوك ، اقطاعات ومحاسبات (وتشمل الاخيرة الجباية والعطاء وديوان الجيش) ويقسم خطة السيف الى : الحرب ، الشرطة ، البريد وولاية الثغور . الا ان نظام التقسيم هذا ينطبق على جميع دواوين الدولة ، وكما يستدل من كلام ابن خلدون فان ارباب السيف هم في الغالب عسكريون . اما تقسيم المراكشي فينطبق على الكتاب فقط ، وفيما عدا ذلك فإنه لا يعرف بان أيا من كتبة الجيش الذين يذكرهم كان جنديا . ولعل الاقرب الى المعقول هو ان التقسيم

-
- (٦٦) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٣١ . ابن فرحون : الديباج ٣٠٢ . الضبي : بغية المنس ، الترجمة رقم ١٨١ . ينفى ان لا يخطط بينه وبين سيّد الكتّاب الرباطي (ابن بشكوال : الصلة ، الترجمة رقم ١١٤٩) .
- (٦٧) المراكشي : المعجب ٢٤٢ . ابن ابي اصيعة : عيون الانباء ٧٦/٢ - ٧٧ .
- (٦٨) انظر ابن الاثير : الكامل ٤٠٧/١٠ .
- (٦٩) ابن عبد الملك : الذيل والتكلة ، السفر الخامس ، القسم الاول ، الترجمة رقم ٦٤ ص ٣٦ وما بعدها .
- (٧٠) ابن الاباز : تكلة الصلة ، الترجمة رقم ١٨٧٢ . ابن الزبير : صلة الصلة ، الترجمة رقم ٢١٦ .
- (٧١) المراكشي : المعجب ٢٤٤ .
- (٧٢) ابن خلدون : المقدمة ١٤٠ .

لا يعدو كونه مجرد تقسيم الى اداريين مدنيين وعسكريين . وقد
وصلتنا رسائل تنسب الى جميع من ذكر المراكشي من كتبة الانشاء
تقريبا ، دون ان نجد رسالة واحدة منسوبة لمن ذكر من كتبة الجيش ،
وفي هذا بعض الدلالة على ان لتقسيمه اساسا ما من الواقع . واحد
كتبة الانشاء ، وهو ابن محشرة ، يشير اليه الفبريني على انه كاتب
السر (٧٣) .

ج - الحاجب

من المؤلف ان يكون للسلطان المسلم حاجب . وهو في المدلول العام
للکلمة موظف داخل القصر في المقام الاول ، ومهمته ، كما يدل على ذلك
اسمه ، حجب السلطان عن لجانة رعاياه ، والعمل كآذن على الباب .
وكثيرا ما يتطور المنصب بعد ذلك ليشمل مهام اخرى . فمن ناحية قد
يصبح الحاجب رئيسا للخاصة الملكية ، وهو من ناحية اخرى بوصفه
وسيطا بين السلطان ورعاياه قد يأخذ في التدخل النشط في العلاقات
بينهما . وعلى اية حال ، فان قرب الحاجب المستقر من السلطان
يؤدي بسهولة للتاثير عليه الى ان يصبح ، كما اصبح الحاجب
الاندلسي المنصور ، سلطة في البلاد . كما ان الحجابة كثيرا ما تكون
شرفية ، ويتولى صاحب اللقب مهام لا تبعد كثيرا عن مهام الحجابة
في مدلولها الاصلي .

والحاجب في الدولة الاغلبية ينتمي بصورة رئيسية الى هذه الفئة
الاخيرة . فبالنسبة لابراهيم الثاني ، لدينا اسماء مالا يقل عن خمسة
حجاب تبين ان اثنين منهم كانا رجليين عسكريين ، وهما : محمد بن

(٧٣) الفبريني : عنوان الدراية ٣٠

قَرهَب (٧٤) وهو من اسرة عسكرية معروفة (٧٥) ، والحسن ابن ناقد (٧٦) الذي ذكر بانه كان واليا على صقلية . وقد ولى زيادة الله حجابته ابا المقارع حسن بن نافذ ونصبه قائدا عسكريا في طبنة (٧٧) كما ولى حجابته فيما بعد احد ابناء قَرهَب (٧٨) ، ومن الجلي انه ينتمي الى الاسرة الانفة الذكر ، وهو لذلك عسكري على الارجح ، مع ان النص لا يصرح بذلك . ومن بين حجاب الاغلبية الآخرين الذين يذكرهم المصنفون كان لابراهيم الثالث ثلاثة حجاب : احمد بن محمد بن حمزة (٧٩) ، نصر بن الصمصامة (٨٠) وفتح (٨١) . وكان لاولهم نفوذ كبير ، اذ اصبح كاتم سر ابراهيم وتمكن من الحصول على تعيين ابن عمه واليا على القتيروان ، الا انه لا يبدو بانه قام بأي نشاط عسكري . اما نصر بن الصمصامة فشخصية غامضة ، ولا شك في انه ينتمي الى بني الصمصامة الثائرين والذين كانوا يقيمون في اناضول (٨٢) ولعله لذلك . كما يرى فوندرهايدن ، يرمز الى محاولة لاكتساب ولاء هذه القبيلة ، او لحملها على الولاء اذا كان تعيينه في المنصب يقصد به ان يكون رهينة في يد الامير . واما فتح ، فان اسمه يدل على انه كان عبدا او ابن آباء كانوا عبيدا ، وفي الواقع فانه قتل ابراهيم في نفس الوقت الذي قتل فيه كل فتياته . ويمكن الافتراض

(٧٤) النويري : نهاية العرب ٤٠ ظهر ، ٤١ وجه .

(٧٥) انظر الجدول في فوندرهايدن ص ٣٣٥ .

(٧٦) النويري : نهاية العرب ٤١ ظهر ، ٤٢ وجه .

(٧٧) ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٤٠ .

(٧٨) نفس المصدر ١٤٤ .

(٧٩) [ابن الابار : الحلة السيرة ١/١٨٧ - المغرب] .

(٨٠) ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٢٠ . النويري : نهاية العرب ٤١ ظهر .

(٨١) ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٢٢ .

(٨٢) اليعقوبي : كتاب البلدان ٣٥٦ .

بان فتحا هو الوحيد من بين هذه الشخصيات الذي كان حاجبا نشيطا
لا مجرد صاحب لقب .

ويذكر ابن عذارى عدة حجاب عيّنهم عبّيد الله المهدي في سنة
٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م وهم : جعفر بن علي ، طيب بن اسماعيل ، عثمان
ابن سعيد ، جعفر بن عبّيد (٨٢) . أما جعفر بن علي فمعروف كصاحب
كتاب (سيرة جعفر) ، وكثيرا ما يرد ذكر زميليه طيب و عثمان ابن
سعيد في كتابه ، ويورد ذكر الاخير تحت اسم مسلم . وفي كتاب (سيرة
جعفر) ، يذكر بان مسلما كان عبدا روميا ، وكان صائغا ابتاعه جعفر
في سنجلماسة (٨٤) . ومن الغريب ان يكون مسلم قد اكتسب اسم
رجل حر ، الا ان ابن عذارى يسميه بوضوح « عثمان ابن سعيد
المعروف بمسلم السجلماسي » (٨٥) . ويبدو ان جعفر بن علي عمل
خادما شخصا وكاتم سر للمهدي ، الا ان ابن حماد (٨٦) ايضا ينقل
عنه انه كان قائدا للمقدمة في وقعة ساقية مّس . ويذكر ابن عذارى
دون مزيد من التفصيل اعادة تعيين جعفر في منصب الحجابة في عهدي
القائم والمنصور (٨٧) . ويمكن الافتراض بانه كذلك شغل المنصب في
عهد المعز (مع ان من المحتمل ان يكون قد تجاوز عندئذ الستين من
العمر) اذ انه كان حاضرا عند الانتقال الى القاهرة . واما جعفر ابن
عبّيد فهو شخصية مختلفة تماما ، فعريب يذكر انه في سنة ٣١٢ هـ /
٩٢٤ م خرج في اسطول كبير الى صقلية ، ومنها غزا بر الروم ، وعاد
الى المهديّة عن طريق صقلية مثقلا بالفنائم (٨٨) .

(٨٣) ابن عذارى : البيان المغرب ١ / ١٥٩ .

(٨٤) ايفانو (Ivanow) : رواية اسماعيلية من نشأة الفاطميين ، ٢٠٧ .

(٨٥) ابن عذارى : البيان المغرب ١ / ١٥٩ .

(٨٦) ابن حماد : اخبار ملوك بني مّبّيد ص ٢٥ .

(٨٧) ابن عذارى : البيان المغرب ١ / ٢٠٨ ، ١ / ٢٢١ .

(٨٨) نفس المصدر ١ / ١٨٩ - ١٩٠ .

ويقول ابن خلدون (٨٩) ان اسم الحجاب « لم يكن معروفا في دولتهم (الموحدين) يومئذ » . وليس من الواضح ما اذا كان المقصود بـ « يومئذ » الفترة المغربية في مقابل الفترة التونسية ، او العهد الاولي لسلطين المغرب . اما اذا كان الافتراض الاول هو المقصود ، فثمة دلائل اخرى تشير الى ان ابن خلدون كان على خطأ ، واما اذا كان الافتراض الثاني هو المقصود فانه على صواب .

ففي الايام الاولى من حكمه كان للمهدي بن تومرت خادم من الواضح انه كان يسمى حاجبا لو ان الظروف كانت ابعد عن السذاجة ، الا وهو ابو محمد واسنار (٩٠) وتذكر الحجابة صراحة على انها كانت من بين مهامه . ونظرا للحجاب السود الذين نصادفهم فيما بعد ، فلعل مما يسترعي الانتباه انه كان اسود البشرة . ويمكن القول بالتأكيد بانه كان عبدا من حيث الاصل ، ولكن الروايات لا تنص على انه كان في الواقع عبدا .

ولا يرد ذكر اسماء حجاب لعبد المؤمن ، الا انه لما كان واسنار يتولى خدمة ضريحه ، فيمكن الافتراض بانه واصل القيام لعبد المؤمن بالخدمات التي كان يقوم بها للمهدي . وفيما بعد ، يرد ذكر الحجاب بالنسبة ليوسف والتصور والناصر والمستنصر وسعيد والمرتضى ، اي بالنسبة للطفاء البارزين في بداية حكم الموحدون وكذلك بالنسبة لاثنتين من سلاطينهم قبيل نهاية حكمهم ، ولذلك فمن الواضح ان تعيين الحجاب اصبح امرا مالوفا . وفيما عدا اثنتين جديرين بالذكر ، فان كل هؤلاء الحجاب كانوا عبيدا او موالى . فقد ولي الحجابة ليوسف

(٨٩) ابن خلدون : المقدمة ١٤٣

(٩٠) انظر ابنهـا ص ١٦٢

ابو المسك كافور (٩١) ، ووليها للمنصور فضيل وعنبر وريحان (٩٢) ،
 وللناصر ريحان ثانية ومبشر (٩٣) وهكذا (٩٤) . ومن المستحيل ان
 يقرر المرء ما اذا كان هؤلاء الحجاب بيضا او سودا ، ويشار الى
 الواحد منهم كمولى او خصي ، وهي صفة مبهمة ولا يشار اليه
 كصقلي او عبد ، اذن لكان النعت حاسما . وبالرغم من كثرة الصقالية
 في الاندلس فانه قلما يسمع عنهم في المغرب . ويذكر ابن عذارى (٩٥)
 ان يوسف بن تاشفين اشترى مائتين وخمسين من الاعلاج (٩٦)
 والفين من العبيد السودان في سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧١ م ، وهؤلاء يرد
 ذكرهم ثانية فيما يتصل بالقوات المسلحة (٩٧) . الا ان المعلومات عن
 العبيد بصورة عامة معلومات ضئيلة ومتناثرة . وكان ريحان يعرف ،
 حسب رواية المراكشي ، بريحان بيِّنك انتي يحتمل ان تكون الكلمة
 الاسبانية blanco ، وعلى ذلك فان ريحان هذا كان اوروبي الاصل ،
 اي صقليا (٩٨) .

(٩١) المراكشي : المعجب ٢٤٤ .

(٩٢) نفس المصدر ٢٦٣ . ابن عذارى : ائبيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحدين
 . ١٤١

(٩٣) المراكشي : المعجب ٣١١ .

(٩٤) انظر نفس المصدر ٣٢٤ وكذلك ابن عذارى : البيان المغرب / القسم الخاص
 بالموحدين ص ٣٨٩ وما بعدها .

(٩٥) ابن عذارى : البيان المغرب ٤ / القسم الخاص بالمرابطين ص ٢٣ . وينقل
 العبارة صاحب (الحلل الموشية) ص ١٤ .

(٩٦) من المحتمل ان يكون هؤلاء الاعلاج صقالية ، ولكنه من الواضح انهم كانوا على
 اية حال اوروبيين . وثمة دلائل ومفيدة على استعمال كلمة علج للدلالة على ختم
 المسلمين وهبيدم من الاوروبيين سواء اكانوا مرتدين عن دينهم ام لا . انظر
 الكلمة في دوزي : ملحق القواميس العربية ١٥٩/٢ .

(٩٧) انظر ادناء ص ١٤٥ .

(٩٨) المراكشي : المعجب ٣١١ .

ويستثنى من هؤلاء الحجاب العبيد عمر بن عبد المؤمن والوزير عثمان بن جامع . وينسب كل من ابن عذارى (٩٩) وابن أبي زرع (١٠٠) حجابة عمر لاخته يوسف ، في حين ان المراكشي (١٠١) يقول ان حاجب يوسف كان المولى كافور . اما ابن أبي زرع فانه يقول ان حاجبه عمر كان « الضابط لامره والقائم بملكه » . واما بالنسبة لعثمان ، فان كتاب (روض القرطاس) وحده (١٠٢) يذكر انه تقلد الوزارة والحجابة ، ولا يذكر شيئاً عن ريحان ومبشر . وسواء صححت هذه الروايات ام لا ، فانها تعكس مفهومين مختلفين لمخصب الحاجب . فالحاجب في نظر ابن أبي زرع شخص ذو هبة ونفوذ ، على غرار الحاجب المنصور ، ولذلك فانه يطلق هذا اللقب على الوزير الاول . اما المراكشي ، فانه ينظر اليه على انه رئيس الخاصة الملكية . واما ابن عذارى ، فانه ينقل من مصادره دون تفسير لما ينقله ، وهكذا نجده يتحدث عن كلا الضربين من الحجاب ، لكنه لا يفعل ذلك بالنسبة لنفس السلطان . وعلى اساس هذه المادة الضئيلة جدا ، فاننا نميل الى الاخذ بما يقوله المراكشي دون ما يقوله ابن أبي زرع . فقد كان الاول يعرف بلاط الموحدية معرفة شخصية ، في حين ان الثاني الذي كتب بعده بمدة طويلة يمكن اتهامه بصيغ روايته بآراء ، قد خددها مسبقا ، عما يجب ان يكون عليه الحاجب .

د - صاحب البريد

نسمع في العهدين الاغربي والفاطمي عن دواوين البريد والخبر او

-
- ٩٩) ابن عذارى : البيان المغرب ٣ / القسم الخاص بالموحدية ١٤٠ .
١٠٠) ابن أبي زرع : روض القرطاس ١٣٠ .
١٠١) المراكشي : المعجب ٢٤٤ ، ٢٦١ .
١٠٢) ابن أبي زرع : روض القرطاس ١٤٧ .

الكشف . وكما يظهر من المصادر ، فان البريد كان في المقام الاول مصلحة استخبارات . ومع ان اوجه نشاط البريد كانت اساسية ، فانه يبدو بانها كانت ثانوية ، وليس من الواضح ما اذا كانت الخدمات البريدية متوفرة للأشخاص العاديين .

ان اول صاحب بريد يرد ذكره كان متصلا بهارون الرشيد قبيل استقلال افريقية . وكان اسمه يحيى بن زياد ، وهو الذي كتب الى الرشيد بالخبر عن الاحداث التي انتهت بتأسيس الدولة الاغلبية (١٠٣) . ونقل صاحب الخبر فيما بعد لزيادة الله الاول قولا غير متحفظ لمنصور الطنبذي (١٠٤) ينم عن الخيانة . وقد سبق ذكر تعيين عبد الله بن الصائغ وزيرا وصاحب بريد (١٠٥) .

وفيما يتعلق بالبريد في عهد الاغلبية يمكن ذكر حمام الزاجل الذي نقرأ احيانا عن استعماله لحمل الرسائل (١٠٦) ، وكذلك السلسلة من الفيران التي يدعى بان ابراهيم الثاني اقامها ، حتى كانت النار توقد في ساحل سبتة للذير بالعدو فيتصل ايقادها بالاسكندرية في الليلة الواحدة (١٠٧) . وكان المفروض في ابن خلدون ان يطبق على هذه الرواية المبالغ فيها كثيرا قواعد النقد والتمحيص التي يوصي بها هو نفسه ، ولكن لنا ان نفترض ان الرواية تقوم على اساس من الحقيقة .

ويرد ذكر صاحب البريد احيانا فيما يتصل بالفاطميين . فابن

١٠٣ (النويري : نهاية الارب ٣١ ظهر .

١٠٤ نفس المصدر ٣٤ وجه .

١٠٥ ص ٣٦ .

١٠٦ ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٦٤ ، ١٧٠/١ . النويري : نهاية الارب ٤٢ وجه .

١٠٧ ابن خلدون : المعبر ٤/٢٠٣ .

عذارى (١٠٨) يذكر انه في سنة ٢٩٨ هـ / ٩١٠ م « ولي ابو جعفر
البغدادي ديوان الكشف مشتركا مع عمران بن ابي خالد بن ابي سلام » .
ويذكر ضمن احداث سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م ان ابا جعفر ولي ديوان
البريد ، ولم يزل يتولى ذلك الى ان هلك (١٠٩) . ان هاتين الاشارتين
مأخوذتان من عريب ، وما فيهما من تناقض يمكن تفسيره بالافتراض بان
عريباً نقلهما عن مصدرين مختلفين ذكرا تاريخين مختلفين للحادث
الواحد ، واسمين مختلفين للمنصب الواحد . ومهما يكن من امر ، فان
الخسني (١١٠) يورد حكاية بدون تاريخ ، وفيها يقوم صاحب الخبر
(وهو في هذه الحالة لابد انه من صفار اصحاب الخبر) بنقل خبر الى
البغدادي ، الذي ينقله بدوره الى عبيد الله . ويفهم ضمنا مما يذكره
المالكي في (رياض النفوس) (١١١) انه كان للبريد الفاطمي ، حتى
قبل استيلاء الفاطميين على مصر ، وكلاء حتى في مكان ناء كمكة المكرمة .

١٠٨) ابن عذارى : البيان المغرب /١ /١٦٢ . ابن الأبار : إعتاب ١٨٩ .

١٠٩) ابن عذارى : البيان المغرب /١ /١٦٩ .

١١٠) الخسني : طبقات علماء افرريقية ٢٢٢ .

١١١) مجلة الدراسات الاسلامية (Revue des Etudes Islamiques) العدد ٢ لسنة

١٩٣٥ ص ١٧١ .

مكتبة الترمذية دار الأمانة الإسلامية

الفصل الثاني

الموارد المالية بمقتضى الشريعة

ان مصادر الدخل للدولة الاسلامية وطريقة صرفه تحددهما الشريعة بكل دقة . وهذه المصادر يمكن تقسيمها - تيسيرا - الى فئتين : المصدر الذي تحدده الشريعة ويؤديه المسلمون ، والمصدر الدنيوي ، ويجب معظمه من غير المسلمين . اما الايرادات الشرعية فتتكون من الزكاة - وهي في الواقع ضريبة دخل - والجعل وهو جباية لمواصلة الجهاد . والزكاة نفسها يمكن تقسيمها الى اربعة انواع : زكاة السوائم وزكاة عروض التجارة والذهب والفضة ، وزكاة المعدن والركاز ، وزكاة الزرع والثمار - وللخيرة تسمية خاصة هي العشر . واما المورد الدنيوي فيشتمل على الخراج او ضريبة الارض ، والجزية او ضريبة الرؤوس ، والضريبة الجبركية على التجار الغير المسلمين ، وغنائم الحرب ، واموال من يتوفى دون ان يترك وارثا او وصية .

هذه هي الموارد المالية للدولة الإسلامية ، وللإمام — ولعل لزاما عليه — أن يعتمد عليها . والمبالغ المالية ، أو ما يجبي من نسب البضائع ، مخصوص عليها في كل حالة ، ولذلك فليس ثمة مجال يذكر أمام الإمام لتعديل نسبة الضريبة . وبمقتضى المبدأ المتفق عليه ضمنا بين الفقهاء الذين يحجمون عن الإقرار بان تلك الاعمال التي لا تشير اليها الشريعة هي أعمال ذميمة ، فإنه يتبع بان أية وسيلة لجمع الأموال خارجة عن نطاق الوسائل المذكورة هنا تعتبر وسيلة مستهجنة . إلا أنه لأسباب مختلفة لا تنحصر بالضرورة في جشع الدولة ، كانت ثمة إجراءات مالية خارج نطاق الشريعة منذ أقدم الأزمنة ، وكثيرا ما كانت على نطاق واسع . ويكتب المقرئ مستنكرا ابتزازات الحكومة المصرية في زمنه ، ويصف بإسهاب الضرائب العديدة خارج نطاق الشريعة (١) . ويذكر الزركشي قائمة بالضرائب التي أبطلها في تونس السلطان الحضي أبو فارس عبد العزيز (٢) . وكثيرا ما نسمع الادعاء بان سلطانا ما عند ارتقائه العرش أبطل المكوس والمغرم ، وأقام سياسته المالية بكل صراحة على أساس الشريعة . فابن عذارى يقول ان إبا عقاب الأغب (ت ٢٢٦ هـ / ٨٤١ م) « غير أحداثا كثيرة كانت قبله ، وأجرى على العمال أرزاقا واسعة وصلات جزلة ، وقبض ايديهم عن الرعية » (٣) . وفي كتاب رسمي يخاطب عبد المؤمن الموحدى أهل قسنطينة ذاكرا مزايا الخضوع للموحدين ، كما يصرح بأنه قد أبطلت « القبالات والمكوس والمغرم وسائر تلك الأنواع » التي كان الأشقياء من ولاتها (يعنى بني حماد أصحاب بجاية) يرون ايجابها والزامها شرعا

(١) المقرئى : المواعظ والامتنار ١٦٦/١ وما بعدها .

(٢) الزركشي : تاريخ الدولتين ١٠٢

(٣) ابن عذارى : البيان المغرب ١٠٧/١ .

يلتزمونه ، ولا يلتفتون الى ما اوجب الله من الزكوات والاعشار (٤) ويمكن ايراد امثلة اخرى مشابهة من منطقة المغرب وحدها ، ومع ان التطبيق العملي كان دائما يقصر عن هذه المثل العليا عاجلا او آجلا ، فان هذه الاقتباسات مع ذلك تبين بان الترتيبات المالية بمقتضى الشرع كان معترفا بها من قبل الجميع بانها الضرائب المشروعة الوحيدة . ولا يدخل في نطاق هذه الدراسة عرض التفاصيل الشرعية بشأن هذا الموضوع ، فهو موضوع غامض وفيه تناقض ، كما انه شديد التعقيد وموضوع اكايمي الى حد كبير . ومع ذلك ، ومما كان بعيدا عن الحياة العملية ، فان الشرع اصبح معترفا به على انه اساس ينبغي على الحاكم ان يتوخى بلوغه ، ومقياس ينبغي ان يقاس تصرفه به .

وسوف نحاول فيما يلي تناول الضرائب التي يوجها الشرع منفصلة عن الضرائب خارج نطاقه . ومع ان هذه الطريقة قد تفي بالغرض من الناحية المنهجية ، فان التمييز بينهما ليس واضح المعالم دائما . وبالنسبة لتلك الضرائب التي يبدو بانها استحدثت فعلا من قبل المسلمين — كالزكاة والجزية والخمس — فانه يمكن الافتراض بان النظرية تطابق الواقع الى حد ما . واما بالنسبة لمصادر الإيرادات البالغة الاهمية التي اخذها المسلمون عن حياء قبلهم . اي الخراج — وكذلك العشر والجزية حيثما يخطط بينهما وبين الخراج — فانه يلاحظ بان صلة الشرع بالواقع ضئيلة ، وان الخراج لدى فقهاء الشرع وهو بالمعنى العام جدا نفس الخراج الذي كان يجزى تطبيقه عمليا . وكانت احكام الشرع في هذا الميدان دائما حبرا على ورق . ولهذا السبب سيقسم هذا الفصل الى قسمين رئيسين : الضرائب بمقتضى الشرع باستثناء الخراج ، والخراج .

(٤) ليبي — بروفسال : مجموعة رسائل رسية موحدة ، الرسالة السابعة ص ٢١ .

(١) الزكاة :

ينسب الكتاب عموماً الى حسان بن النعمان اول تنظيم اداري للاراضي التي استحوذ عليها المسلمون في المغرب ، ويرد ذكر الزكاة لأول مرة فيما يتصل به . فقد ولى ، كما يقول المالكي (٥) ، حنش الصنعاني « على صدقات الناس والسعي عليهم » ، وكان ذلك في حدود سنة ٧٤ هـ / ٦٩٣ م . ومن الطريف ان نلاحظ استعمال المالكي لكلمة « سعي » ، اذ ان جابي الزكاة المتجول يعرف في المصنفات الفقهية باسم « ساعي » . ومن الصعب ، عند تفسير نص كهذا ، حيث يكتب المؤلف عن احداث وقعت قبل زمنه بعدة قرون ، ان يقرر البرء ما اذا كان المؤلف يصفها بالعبارات المستعملة في زمنه ، وعندئذ فانه يعطي الى حد ما تفسيره الخاص لها ، ام انه كان يستعمل عبارات معاصرة للاحداث . ولعله يمكن القول ، بشيء من الاتقان ، ان الامتراض الاخير في هذه الحالة هو اكثر احتمالاً . ويعتمد المالكي في كتابه على كتاب اقدم ، كأبي العرب ، يعرضون مادتهم في صورة حديث ، مع اسناد كامل . وهذه هي السنة التي انتهجها الكتاب القدامى ، اما الكتاب المتأخرون عنهم فانهم يقومون بمجرد نسخ روايات من سبقوهم حرفياً دون ذكر اسناد . ولذلك يمكن التخمين بان اية عبارة يوردها المالكي تتضمن الكلمات الاصلية لكاتب سابق قد يكون معاصراً او شاهد عيان . وحتى لو تم الاخذ بوجهة النظر هذه ، فان معنى عبارة « السعي عليهم » ليس واضحاً دون ادنى شك . فقد تعني العبارة « الطواف بهم » او « الضغط عليهم لحملهم على الدفع » .

وكل ما يقوله الفرضي (٦) هو ان حنث كان « اول من ولى عشور افريقية في الاسلام » . الا ان ما هو واضح (وهذا مستقل عن الكلمات نفسها) هو ان الدولة حتى في ذلك الوقت المبكر كانت تبدي من الاهتمام بنظام الصدقة ما جعلها تعين موظفا ، علينا ان نفترض انه كان يضطلع بمهمة التأكد من ان الصدقة كانت تؤدي لمستحقيها ، حتى لو لم يقوم فعلا بتحصيلها وتوزيعها بنفسه . ومما يؤكد هذا الاستنتاج ما يقوله ابو العرب (٧) من ان يحيى بن سعيد (ت . حوالي سنة ١٤٣ هـ / ٧٦٠ م) دخل افريقية عاملا لعمر بن عبد العزيز على الصدقة خاصة . ومنذ ذلك الوقت اعتبر دائما امر تحصيل الزكاة وتوزيعها من مهام الدولة . وحتى في الحالات الكثيرة التي يمتدح فيها سلطان لابطاله الضرائب الغير المشروعة فانه يذكر (٨) دائما بان ذلك السلطان ، لم يحصل سوى « ما امر الله تعالى به واوجه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والاعشار وجزية اهل الذمة واخماس غنائم المشركين » .

وبعد ذلك بقرن استحالَت الزكاة الى ضريبة ادمجت جبايتها بايراد الدولة واصبحت تُحصَل نقدا . ولما كانت ضريبة كهذه لم يعد من الممكن اعتبارها ضمن الضرائب الشرعية ، فسوف يجري بحثها ادناه تحت عنوان (ضرائب الارض والقلعة) .

وحتى الاباضيون المتزمتون ، الذين يقرنهم المرء بالتقيد الصارم بالشرع حرفيا ، لم يخل تاريخهم من مخالفات فسي تحصيل الزكاة وتوزيعها ، فالشماخي (٩) يذكر فاضلا اباضيا كان « اذا جاءه العامل

(٦) الفرضي : تاريخ علماء الاندلس ١٠٩ .

(٧) ابو العرب : طبقات علماء افريقية ٢٦ .

(٨) انظر مثلا ابن ابي زرع : روض القرطاس ٨٥ .

(٩) الشماخي : كتاب السير ٢٠٤ .

وقتب الصدائقة قال للرعاة : اختاروا خيار الابل فغيبوها ، فيامر العامل بأخذها» ، اذ كان يفترض بان العامل ، سوف ينتقي خيار الابل التي يقع عليها بصره ، بالرغم من حكم الشرع باخذ الوسط منها .

وثمة اشارات اخرى للزكاة قد تزودنا بالقليل من المعلومات عن ادارتها ، وهذه الاشارات تنحصر بالموحدين . فالرسالة الدورية المسماة برسالة الفصول (١٠) تحت الموحدين على تأدية الزكاة وفضح من يتقاعس عن اداؤها او هو لا يؤدي الا نسبة ضئيلة منها . ان هذه الرسالة من انشاء الكاتب الشهير والسيء الطالع ابن عطية تشتمل على سلسلة من المواعظ العامة ، الخاصة بالتقيد بتعاليم الاسلام ، ويبدو انها صدرت مرات عديدة دون تبديل . ويقول ابن صاحب الصلاة (١١) انه في سنة ٥٦٠ هـ / ١١٦٤ م اخذ يوسف بن عبد المؤمن الزكاة من الماشية والحرث على حكم الكتاب والسنة ، ووضعها في مواضع حقها . ولا يذكر ابن صاحب الصلاة الزكاة على ارباح التجارة ، ولا شك في ان الموحدين عانوا في تحصيلها ما تعاناه الحكومات الحديثة في تحصيل ضريبة الدخل . واخيرا ، فان رسالة رسمية اخرى (١٢) موجهة - مما هو جدير بالملاحظة - لاهل اشبيلية ، تأمر العمال بان يدفعوا جميع ما تحصل في ذلك العام من زكاة الفطر للقاضي ليتولى توزيعه على الضعفاء والمساكين . وهذا تجديد واضح ، اذ ان تنفيذ فريضة زكاة الفطر لا يعتبر نظريا من واجبات الدولة ، كما ان القاضي لا يستخدم عادة كمحصل للضرائب

-
- (١٠) ليفي - بروغنسال : مجموعة رسائل موحدية ، الرسالة الثالثة والعشرون كذلك ، وثائق لم تنشر عن تاريخ الموحدين ، ص ٢٢ .
(١١) ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ٢٨٦ .
(١٢) ليفي بروغنسال : مجموعة رسائل رسمية موحدية ، الرسالة الثامنة والعشرون ص ٢٦٧ .

ان اقدم جميع الاشارات للضرائب في المغرب ، سواء بالنسبة للفترة التي تشير اليها او بالنسبة للمصنّف الذي يذكرها ، يبدو انها نخط بين الخراج والجزية . وهذا الخط صفة مميزة لاقدم الكتاب . ويقول ابن عبد الحكم نقلا عن محدثه عثمان بن صالح (ت ٢١٩ هـ / ٨٣٤ م) عن برقة في زمن عمر بن العاص (قبل ٢٣ هـ / ٦٤٣ م) : « ولم يكن يدخل برقة يومئذ جابي خراج ، انما كانوا يبعثون بالجزية اذا جاء وقتها » (١٣) . ويبدو من المؤكد ان التمييز المطلق في هذه الفترة بين « صلح » و « عنوة » والانواع المختلفة من المواثيق التي ميزها الفقهاء فيما بعد ، لم تكن تخطر بالبال ، وانما اخذ المسلمون انفتاحون بالاسلوب البسيط القاضي بفرض مبلغ اجمالي كجزية على الكفار المنهزمين ، دون تمييز بين مصادر المال ، تاركين لاهل الذمة الاتفاق فيما بينهم على النسبة التي ينسفي على الافراد دفعها . كما حصل اهل برقة على صلح كتابي ذكره ابن عبد الحكم حيث يقول : « فسار عمرو ابن العاص في الخيل حتى قدم برقة ، فصالح اهله على ثلاثة عشر الف دينار يؤدونها اليه جزية على ان يبيعوا من احبوا من ابنائهم في جزيتهم » (١٤) .

كان المسلمون في صدر الاسلام يشكلون طبقة عسكرية حاكمة ، يتلقون عطاء من بيت المال ، وكانوا مطالبين بدفع الزكاة فقط . اما الذمي فكان ، بخلاف ذلك ، يدفع جزية / خراجا اكبر ، ولا يتلقى اي عطاء ، كما كان متبرما من القيود التي يفرضها عليه وضعه الادنى . لذلك فقد كان لدى الذمي ما يرغبه كثيرا في اعتناق الاسلام . وقد فعل

(١٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ٣٦

(١٤) نفس المصدر ٣٤

الكثيرون ذلك مما أدى الى اضطراب خطير في اقتصاد الدولة اثر رحيلهم عن اراضيهم ، وتوقفهم عن دفع الجزية / الخراج ، وتقاطرهم الى المدن للالتحاق في صفوف الجيش ، والمطالبة بأعطياتهم . وفي حواشي سنة ٨٠ / ٦٩٩ م اتخذ الحجاج بن يوسف خطوات لمعالجة هذه العلة ، باعادة المعتنقين الجدد للإسلام الى قراهم ، كما فرض عليهم من جديد الضرائب التي كانوا يدفعونها من قبل . وفي رواية لابن الاثير (١٥) ان يزيد بن ابي مسلم ، الذي عين واليا علي افريقية في سنة ١٠٢ هـ / ٧٢٠ م ، حاول ان ينتهج نفس الاسلوب ازاء المسلمين الجدد في افريقية ، مما اودى بحياته . الا ان ابن عبد الحكم (١٦) وابن عذارى (١٧) يذكران اسبابا مختلفة لمقتله .

ولا يمكن ان تكون الجزية قد شكلت بندا كبيرا في ميزانية اي من دول المغرب اللهم ربما باستثناء دولة بني خراسان في مدينة تونس . وسنرى فيما بعد كيف ان النصارى ، وكانت اعدادهم صغيرة عند الفتح الاسلامي ، أخذوا في التناقص في القرون التالية ، حتى اذا ما اخذت سلطة الموحدين في النمو لم يعد ثمة نصارى من اهل البلاد في المغربين الاقصى والاوسط . ومما يشهد ببقائهم في مدينة تونس ما يذكره ابن الاثير حينما استولى عبد المؤمن على المدينة في سنة ٥٥٤ هـ / ١١٥٩ م . فالديانة المسيحية بقيت مدة اطول حينما اتيسحت لها الفرصة لتضرب اعماق الجذور . وكان هناك بالطبع نصارى اجانب قوامهم نفر من التجار القلائل وكذلك ، منذ ايام المرابطين فصاعدا ، الجنود المرتزقة ، الا ان الفروض بان هؤلاء كانوا معنيين من دفع الجزية

(١٥) ابن الاثير : الكامل ٧٦/٥ .

(١٦) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ١١٢ - ١١٤ .

(١٧) ابن عذارى : البيان المغرب ٤٨/١ .

ويبدو ان اليهود ، كانوا اكثر عددا من النصارى ، كما انهم بالتاكيد ، بقوا في البلاد بعدهم . وكان اليهود منذ اقدم الازمنة يشكلون عنصرا ذا بال في سكان مدينة فاس . ويذكر صاحب (روض القرطاس) (١٨) ان ادريس بن ادريس فرض الجزية على يهود فاس ، فكان مبلغ جزيتهم في كل سنة ثلاثين الف دينار . (وهذا الرقم يؤكد احمد الطيبي (١٩) او هو نقله على الارجح) . ولا يمكن الاعتماد اطلاقا على مثل هذا الرقم ، الا انه يعكس رواية متواترة بان عدد اليهود في فاس منذ البداية كان كبيرا يسترعى الانتباه . ولا شك في انه كان على هؤلاء اليهود ان يساهموا في الفريضة . التي سيجري بحثها ادناه ضمن الضرائب خارج نطاق الشرع . ولم يكن يوسف بن تاشفين هنا يسير بمقتضى الكتاب والسنة اللذين كثيرا ما اعتاد الاستشهاد بهما ، ولكنه في مناسبة اخرى التزم بنص الشرع حرفيا . فقبل وقعة الزلاقة بعث بكتاب الى الفونش (Alphonso) عرض فيه عليه الدخول في الاسلام او الجزية او القتال (٢٠) . الا ان هذا على الارجح خطاب نسيه لسultan مؤلف يعطف عليه ويراه اهلا لصفة امام صالح .

ويذكر ابن حوقل اليهود في عدة مواضع في اراضي الفاطميين فيما يختص بضرية بسميها الجوالي . ويكاد يكون من المؤكد ان هذه الضرية هي نفس الجزية (٢١) . فمعجم (الصباح المنير) يذكر تحت كلمة « الجوالي » ان اليهود الذين أجلوا عن الجزيرة العربية كانوا يسمون بالجالية ، ثم اتسع مدلول الكلمة فيما بعد ليشمل الجزية التي كان عليهم دفعها . كما استعملت الكلمة لتشمل جزية النصارى ، كما هو

(١٨) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٨٥ .

(١٩) احد الطيبي : الدر النفيس ٢٦٥ .

(٢٠) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٩١ . الطلل الموشية ٤٠ .

(٢١) شاع استعمال « جوالي » بمعنى الجزية في سلطنة المالك

واضح ضمناً مما يقوله المقرئزي (٢٢) . واستعمال « الجوالي » في صيغة النجم هذه شبيهه باستعمال أعشار وصدقات الخ .. ويذكر ابن حوقل الجوالي في تونس والقيروان وقابس (٢٣) ، وكان يدفعها اليهود في قابس .

(٣) الفنائم

ان اقدم ذكر للفنائم في المغرب يورده ابن عبد الحكم (٢٤) حينما يقول : « فنفلنا [معاوية] بن حديج النصف بعد الخمس » . وهذه اشارة الى غزاة ابن حديج في المغرب سنة ٣٤ هـ / ٦٥٤ م . ويورد ابو العرب نفس الرواية (٢٥) ، مع اسناد مختلف بعض الشيء كما انه يذكر « الثلث » بدلا من « النصف » . ان هذه الرواية موضع للشك . ففضلا عن انه من المحتمل ان يكون قد اختلقت لدعم مبدأ التنفيل ، فان سليمان بن بيسار ، الذي يظهر اسمه في الاسنادين ، ولد في هذه السنة ٣٤ هـ / ٦٥٤ م ، وهي السنة التي يدعى بانه شارك فيها في غزاة في افريقية . وحتى لو افترضنا بان ثمة خطأ في ارجاع ما حدث الى غزاة سنة ٣٤ هـ / ٦٥٤ م ، فان غزاته الاخيرة يقال انها وقعت في سنة ٥٠ هـ / ٦٧٠ م ، وعندئذ يكون قد بلغ من العمر ستة عشر عاما .

يتناول ابن سلام (٢٦) مسألة التنفيل هذه بشيء من التفصيل . فثمة عدة انواع منها (٢٧) الا ان النوع الذي ينطبق هنا يعرفه على النحو

(٢٢) المقرئزي : المواظ والاعتبار ١/١٧٣ .

(٢٣) ابن حوقل : صورة الارض ٥٢ ، ٦٩ ، ٤٧ .

(٢٤) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ٥٦ .

(٢٥) ابو العرب : طبقات علماء افريقية ١٥ .

(٢٦) ابن سلام : كتاب الاموال ٣٠٨ وما بعدها .

(٢٧) نفس المصدر ٣٠٨ .

التالي (٢٨) : « وتأويل نفل السرايا ان يدخل الجيش ارض العدو ، فيوجه الامام منها سراياه في بداته ، فيضرب يمينا وشمالا ، ويمضي هو في بقية عسكره امامه ، وقد واعد امراء السرايا ان يوافوه في منزل قد سماه لهم يكون به مقامه الى ان يأتوه ، ووقت لهم في ذلك اجلا معلوما ، فاذا وافته السرايا هناك بالفنائم بدأ فعزل الخمس من جملتها ، ثم جعل لهم الربع مما بقي نفلا خاصا لهم ، ثم يصير ما فضل بعد الربع لسائر الجيش ، وتكون السرايا شركاءهم في الباقي ايضا بالسوية ، ثم يفعل بهم بعد القبول مثل ذلك ، الا انه يزيدهم في الانصراف فيعطيهم الثلث بعد الخمس ، وانما جاءت الزيادة في المنصرف لانهم يبدأون اذا غزوا نشاطا متسرعين الى العدو ، ويقتلون كللا بقاء ، قد ملوا السفر واحبوا الاياب . »

والسكان الذين تهزمهم قوات المسلمين يكونون تحت تصرف الامام تماما . فانه ان يذبحهم جميعا اذا رغب في ذلك ، وله ان يطلق سرايحهم او ان يسترقهم . واذا هم اعتنقوا الاسلام قبل اتخاذ اجراء بشأنهم ، اصبحوا احرارا ، اذ انه مع ان المسلم قد يبقى عبدا ، فانه لا يجوز ان يصبح عبدا . وتذكر المصادر شيئا عن استرقاق الشعوب المهزومة . ويبدو انه كان من المألوف في المغرب في الايام الاولى ان يعامل القائد المنتصر البربر المهزومين كغنمية ، وان يأخذ خمسهم لاستعمال الدولة ، وهي طريقة يشار اليها بالتخميس . ومن المشكوك فيه ما اذا كان هذا الخمس ينبغي اعتباره الخمس كما يفهم عادة ، اذ من ناحية لم يكن المنتصر ملزما بان يكتفي هو بالخمس ، لان المهزومين هم تحت تصرفه تماما ، ولعل الخمس كان نسبة تملئها اعتبارات عملية محضة ، ولكنها قد تكون بتأثير نظام الخمس . ومن ناحية اخرى ، لا ذكر

اطلاقا لكون الاربعة الاخماس الباقية كان يقتسما الجيش . ففي سنة ١٢٢ هـ / ٧٢٩ م مثلا حاول عبيد الله بن الحبحاب (او ابنه اسماعيل) تخميس البربر الذين ظهر عليهم في السوس (٢٩) . وهذا التصرف ، كما يقول ابن خلدون ، كان سببا في ثورة الخوارج بزعامة ميسرة المطرفي الا ان ابن عذارى (٣٠) ، وروايته تبدو اقرب الى التصديق ، ينسب هذه الثورة لتصرف مماثل من جانب عامل طنجة ، من قبل عبيد الله . فقد « اساء السيرة » ، وتعدي في الصدقات والمعشر ، و اراد تخميس البربر ، وزعم انهم فيء للمسلمين ، وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله ، وانما كان الولاة يخمسون من لم يُجِب للاسلام . »

كما يوضح ابن عذارى الاسباب التي جعلت السلطات تحاول تخميس البربر الى هذا الحد الخطر (٣١) : « وكان الخلفاء بالمشرق يستحبون طرائف المغرب ، ويبعثون فيها الى عامل افريقية ، فيبعثون لهم البربريات السنيات . فلما انضى الامر الى ابن الحبحاب مناهم بالكثير وتكلف لهم او كلفوه اكثر مما كان ، فاضطر الى التعسف وسوء السيرة » . ويقول ابن حوقل (٣٢) ان امهات الخلفاء العباسيين المنصور والواثق والقاهر كن كلهن من البربر .

ولا شك في ان هذا الاجراء يفسر استعمال اللفظ « اخماس » لتسمية اولئك العبيد او ذريتهم الذين اصبحوا موظفين في الدولة . وفي سنة ١٠٢ هـ / ٧٢١ م ، اراد الطاغية يزيد بن ابي مسلم ان يثيم ايدي موالى موسى بن نصير وجعلهم اخماسا ثم اتخذهم حرسا

(٢٩) ابن خلدون : المعبر ٦ / ١١٠ .

(٣٠) ابن عذارى : البيان المغرب ١ / ٥١ . النويري : نهاية الارب ١٧ ظهر . وكلامها يذكر ذلك تحت سنة ١١٦ هـ / ٧٣٣ م .

(٣١) ابن عذارى : البيان المغرب ٥٢ .

(٣٢) ابن حوقل : صورة الارض ٩٧ .

له (٣٣) . ولم يتجاوز يزيد اعلان نيته ، اذ ان من ارادهم ان يكونوا ضحاياهم تملوه . قبل ان يضع نيته موضع التنفيذ .

ولا يمكن ان يقبل دون تمحيص القول بان لموتونة (اي المرابطين) قسموا الغنائم التي اخذوها من الكفار بمقتضى قواعد الخمس . فلموتونة التي شكلت العمود الفقري لحركة المرابطين كان افرادها من سكان الصحراء الرحل . وقد عاشوا حياة شظف لم يترك لهم فرصة لمزاولة اية نشاطات لا تتصل بالكفاح من اجل مجرد البقاء على قيد الحياة . وكانت تسليتهم الرئيسية النهب والسلب ، فكانوا يلغون الرعب في قلوب المزارعين الأمنيين في الواحات ، ويستحوذون على اية ممتلكات تكون قد تركت في اية لحظة دون حراسة . وكان الطابع الغالب على حركة المرابطين في بدايتها مواصلة شن الغارات بقصد النهب والسلب . ولعل اثر الاسلام كان ضعيفا جدا بين عامة افراد المرابطين ، ومع ذلك ، فمما لا شك فيه ان الزعماء كانوا مؤمنين مخلصين ومتمكنين من عقائد الاسلام . فعبد الله بن ياسين ، الشخصية البارزة في الايام الاولى ، كان تلميذا لوجّاج بن زلوي الذي كان هو نفسه قد تتلمذ على فقيه القيروان ابي عمران الفاسي ، كما ان يحيى بن ابراهيم ، رئيس جدالة الذي استعان به ، كان قد ادى فريضة الحج . وهكذا فاننا نرى لأول مرة منذ قرون قوة اسلامية توسع رقعة دار الاسلام . فمن المعقول لذلك ان نفترض بان المؤرخ لا يقوم بالضرورة بتفسير الاحداث طبقا لارائه الخاصة ، او يعمل متعمدا على رسم صورة مثالية لموضوعه .

وفي الايام الاولى للمرابطين ، دعا عبد الله بن ياسين افراد قبيله على غير دين الاسلام الى اعتناق الدين الاسلامي ، وعندما رفضوا

(٣٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ١١٢ - ١١٤ .

ذلك أرسل لغزوهم يحيى بن عمر . فانتصر عليهم وسبى وغنم وخمس سبيهم « فكان أول من خمس قسمة للمتونيين » (٣٤) . وثمة روايات أخرى عن مناسبات أخذ فيها عبد الله بن ياسين خمس الغنائم من سكان مسلمين . ففي أولى غزواته الكبرى مثلاً ضد درعة وسجلماسة في سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م ، قتل الحاكم الخارجي مسعود بن وانودين وهزم أتباعه . « فأخذ عبد الله بن ياسين أموالهم ودوابهم وأسلحتهم مع الإبل التي أخذ في درعة فأخرج منه خمس جميعه ففرقه في فقهاء سجلماسة ودرعة وصلحائهم ، وقسم الباقي على المرابطين » (٣٥) . كما ان المرابطين احتلوا السوس في السنة التالية . وكان بتارودانت قوم من الروافض يقال لهم البجيلية فقتل منهم خلق كثير ، وأخذ أموال من قتل منهم فجعلها فيئا للمرابطين (٣٦) .

وفي كلتا هاتين الحالتين ، عامل المرابطون اخوانهم في الدين وكانهم من الكفار . ومن المحتمل ان رد عبد الله بن ياسين على ذلك هو انهم كانوا مارقين خارج حظيرة الاسلام .

(٤) الرسوم الجمركية

ان من غير العملي التمييز بين الرسوم الجمركية بمقتضى الشريعة وبين الرسوم الجمركية عامة ، فسوف تبحث لذلك ادناه (الفصل الثالث أ) .

ب - الخراج

ان من بين المسائل التي تبحثها المصادر من آن لآخر مسألة الوضع الدقيق للاراضي في المغرب ، وهو موضوع بالغ الاهمية لمن اشرب

(٣٤) مؤلف مجهول الاسم : الحل الموشية ١١

(٣٥) ابن ابي زرع : روض القرطاسي ٧٩ .

(٣٦) نفس المصدر ٨٠ .

عقله بالنظرية التقليدية لملكية الارض . وبمقتضى وجهة النظر
المالكية ، فان اراضي المغرب يمكن تقسيمها الى ثلاث فئات :

(ا) اراضي العشر ، اي الاراضي التي اسلم اصحابها عليها
واصبحوا مسلمين تلقائيا وظلوا مالكين لاراضيهم دون منازع يدفعون ،
بوصفهم مسلمين ، العشر .

(ب) اراضي الخراج المفتوحة عنوة . ومثل هذه الاراضي تؤول
الى الدولة ، ويظل الخراج الذي يدفعه ساكنوها ، مسلمين كانوا ام
غير مسلمين ، لازما للارض . وينظر الى الخراج على انه ايجار
لا يجوز تخفيفه . كما ان ساكن الارض المسلم يخضع للعشر ايضا .

(ج) اراضي الخراج المفتوحة صلحا . وفي هذه الحالة يكون
الساكنون الاصليون قد دعوا الى الاسلام فامتثلوا وتركوا مالكين
لارضهم بمقتضى صلح مبرم . وفي هذه الحالة ينظر الى الخراج على
انه ضريبة لا تدفع الا اذا كان الملك كافرا .

وتكون الارض في الفئتين (ب) و (ج) وقفا للدولة ، لا يجوز نقل
ملكيتها . وفي الواقع فانه لا يبدو بان الدولة ابدت اية محاولة لممارسة
حقوقها بالنسبة لهاتين الفئتين ، بل عاملت ساكني الارض على انهم
مالكوها الحقيقيون . على انه يبدو بان الدولة على سبيل التعويض
جبت ضريبة ارض كثيرا ما تعرف بالخراج ، عن جميع الاراضي دون
تمييز .

وقد جمع صاحب (زهرة الآس) (٣٧) وجهات نظر مختلفة حول
هذه النقطة . ويقول ابو الحسن القاسبي (٣٨) ان ثمة ثلاث جهات

(٣٧) الجزنائي : زهرة الآس هـ

(٣٨) توفى سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م ، انظر ابن فرحون : الديباج ١٩٩

نظر ، أولها تستند الى قول لمالك رواه ابن القاسم وهو ان المغرب ارض عنوة ، لان المادان فيها تخضع للامام (وذلك يعني ضمنا بان كل الارض يجب ان تكون كذلك) ، ولذلك فان بيع مثل هذه الارض غير مشروع ، كما هو الحال في مصر ووطنجة [كذا] . وهي حسب وجهة النظر الثانية ، ارض صالح عليها اهلبا ، ولذلك فان بيعها مشروع . اما وجهة للنظر الثالثة فتعتبر الارض مختلطة . فقد فر بعض السكان وجوا عن اراضيهم ، الا ان من بقي منهم احتفظ بملكية ارضه ، اي انهم اسلموا عليها . ويرى ابو الحسن ان وجهة النظر الاخيرة هي الصحيحة . ومن الواضح ان رواية احمد بن نصر اللوودي (٢٩) كما وردت رواية محرفة ، ومع ان هذا الموضوع يدور حوله جدل كثير ، الا انه يبدو بان وجهة نظره هي ان العرف الطويل قد ثبت ملكية ساكني الارض ، اللهم باستثناء تلك الاراضي التي كانت ، حسب الاعتقاد التقليدي ، قد اغتصبت او التي جلا عنها سكانها . ويرى التادلي (٤٠) ان السكان اسلموا عليها . ثم ترد حكاية مؤداها انه لما فتح احد ولاة ابن ابي عامر اقليم فاس قال للسكان : اخبروني عن اراضيكم — هل هي ارض صلح او عنوة ؟ فتقدم ابو جيدة وقال : ليست هذا ولا ذاك ، بل ان اهلبا اسلموا عليها . فاجاب الوالي : لقد خلكم الرجل ! والمدلول الضمني لذلك واضح . وفي كتاب (نزهة الحادي) (٤١) رواية اخرى تشتمل على وجهات نظر مماثلة حول نفس الموضوع .

ويقول التجاني (٤٢) عن ناحية الجريد : « واما ما يدل على انها

٣٩) توفي سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١١ م ، انظر ابن نرحون : الديباج ١٩٩
 (٤٠) لم يتمكن من التحقق من شخصية التادلي هذا .
 (٤١) الانراني : نزهة الحادي ٢٢١ .
 (٤٢) التجاني : الرحلة ١٦٢ .

افتتحت صلحا فبقا، كنائس النصارى بها خرابا الى زماننا هذا لم يتصرف فيها ، وان المسلمين بنوا بأزاء كل كنيسة منها مسجدا .»

وثمة بحث قريب عن ذلك يتناول طريقة الاستعواذ على ارض فاس . فالرواية التقليدية (٤٣) تقول ان ادريس ابتاع الارض من القبيلتين اللتين كانتا تسكنانها . وكان السكان اهل اهواء مختلفة ، منهم على الاسلام ، ومنهم على النصرانية ، ومنهم على اليهودية ، ومنهم على المجوسية ، وكانت احدي القبيلتين مجوسا . وهذه الاعتبارات جعلت احمد الحلبي (٤٤) يلاحظ ما يلي : واعطاهم الثمن بكلطه ، وانا اقول ان اولئك من بينهم الذين كانوا كهارا ، ربما كانوا معاهدين قبل ذلك ، وبقي وضعهم كذلك مع الامام ادريس ، اذ لولا ذلك فان روح الكفر الحربي ومملكاته مباحة للجميع . لو لعل السبب هو ان الامام كان حريصا على تجنب كل ما من شأنه ان يشتم منه رائحة الظلم ، اذ ان هذه الارض كانت شيئا موهوبا لله تعالى ، ولذلك فان الامام حاول ان يكون عادلا ما امكن بشأنها ، حتى ولو كانت في الحقيقة مباحة .

وثمة رواية تاريخية اخرى تتعلق بارض فاس . فبعد ان اختار ادريس الموقع ، شرع في تسويره ، واخبر قومه ان اي بناء يشيد او اية ارض تبذر قبل ان يتم بناء الاسوار سوف يعتبر ملكا مطلقا للسكان . ويفهم من ذلك ضمنا ان الساكنين الذين لا يلتزمون بالشرط يعتبرون مستاجرين للارض . ويقترح الجزنائي (٤٥) بان الدفعة المعروفة الآن بالجزاء ، والتي تسري على بعض الممتلكات في

(٤٣) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٥ وفي مواضع اخرى .

(٤٤) احمد الحلبي : الدر النفيس ٢٧١ .

(٤٥) الجزنائي : زهرة الاس ٢٠ .

ناس دون غيرها ، كيفما اتفق على ما يبدو ، كانت في الاصل ، جزئيا على اية حال ، الايجار الذي يدفعه الساكنون الذين لم يتموا ببناءهم او بفرضهم في الوقت المحدد . وثمة وجهة نظر اخرى مفادها ان الجزاء هو ايجار الممتلكات التي آلت الى الدولة بسبب غياب الورثة او الجلاء عنها (٤٦) .

لقد تقدم اعلاه ذكر الخراج / الجزية في زمن عمرو بن العاص . ويقول ابن عبد الحكم انه لم يكن ثمة جاب في تلك الايام ، وهو قول يحتمل ان يعكس الانتقال الى اي جهاز صالح لجباية الضرائب ، لا بل ويعكس عدم وجود اي معنى دقيق للفظ « الخراج » . كان ذلك ما بين سنتي ٢٢ هـ / ٦٤٢ م و ٢٥ هـ / ٦٤٥ م . وبعد ذلك بما لا يقل عن نحو خمسين سنة ذكر ان حسان بن النعمان قد « دون الدواوين ووضع الخراج على عجم افريقية ، وعلى من اقام معهم على النصرانية من البربر » ، وانه في طريق عودته الى مصر امر على خراج برقة ابراهيم بن النصراني (٤٧) . وليس من المؤكد انه حتى في هذه الحالة كان الخراج على الارض . ويبدو ان ابراهيم هذا كان اكثر من مجرد جاب للضرائب ، اذ ان ابن عبد الحكم يقول فيما بعد (٤٨) انه لما اغارت الروم بعد حسان على برقة « هرب ابن النصراني وختى اهل انطابلس [اي بنتابوليس Pentapolis وهي برقة حاليا] واهل ذمتها في ايدي الروم » . ويشير المالكي الى الخراج في عهد حسان بن النعمان الذي ولي بعد موسى بن نصير (٤٩) . كان موسى غائبا في الاندلس بين

(٤٦) ان وجهة النظر الاخيرة بشأن الجزاء تبدو بانها هي الصحيحة . فالجزاء مليا ايجار يدفعه من يسكن بصورة دائمة وفقا للدولة ، ولا ينحصر في ناس . انظر ميلو (Milliot) : تجزئة ارض الوقف .
(٤٧) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ٨٠ .
(٤٨) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ٨٠ .
(٤٩) المالكي : رياض النفوس ٨٢ .

سنتي ٩٣ هـ/ ٧١١ م و ٩٥ هـ/ ٧١٤ م ، وترك ابنه عبد الله نائبا عنه في القيروان . وخلال هذه الفترة وجّه الخليفة سنيان بن عبد الملك « رجلا ثقة عنده يقبض خراج افريقية » مشترطا بان يرسل المال الي دمشق مع عشرة عدول يصحبون المال حتى يصل اليه ، ويشهدون عنده ان هذا المال اخذ من وجهه . ويبدو ان من غير الضروري ان يأتي شخص كل هذه المسافة من دمشق الي القيروان لمجرد جباية الدخل في الوقت الذي كان يمكن فيه للوالي ارساله سنويا كجزء من واجباته . وقد تكون الحكاية الي حد ما حكاية موضوعة يقصد بها اطراء عبد الله ابن المغيرة احد الصحابة ، وكان احد العدول العشرة ورفض الادلاء بشهادته ، وان من يزور يحاول ان يجعل تزويره يبدو مقنعا ما امكنه ذلك ، ولا يأتي الا بتك التفاصيل الدالة عليها قرائن الاحوال ، والتي يرى ان من المرجح قبولها .

هذا وان اي نظام لضريبة الارض ، مهما كان بدائيا ، يعني ضمنا وجود سجلات ومسح للارض . وثمة اشارات من حين لآخر الي وجود مثل هذه السجلات في عهدي الفاطميين والموحدين ، وليس ذلك بالضرورة دائما فيما يتصل بالخراج بمقتضى الشريعة . واكثر من يرد ذكره ، بهذا الخصوص عبيد الله اول الخلفاء الفاطميين . وفي مثل هذا الميدان القليل المصادر ، قد يكون هذا من قبيل الصدفة ليس الا ، ولكنه قد يعني كذلك ان عبيد الله الذي جاء من المشرق لم يكن راضيا عن التنظيم المتخلف لدولته الجديدة ، فتملكته رغبة شديدة في ان يوحد نظمها ويجعلها اكثر تقبلا للعقل . فعهد الي رجل اسمه مالك ابن عيسى القفصي « بتعديل الارض له لتوظيف الخراج الذي يسميه

المَقْطُ « ٥٠ » وابن عذارى أكثر دقة وتخييدا اذ يقول (٥١) : « في سنة ٢٣ هـ / ٩١٥ م ولّى عبيد الله بامرئيتية الخراج عمران بن ابي معمر القاضي ، فتولى بوظيف التقسيط على ضياع امريئية بعد ان وزع جميعها ، ونظر الى اوفر مال ارتفع من العشور في سنة واقبله ، ثم جمع المالمين ووظف الشطر على كل ضيعة » . ويبدو هذا وكأنه تبديل من خراج نسبي الى خراج ثابت يقوم على النسبة المتوسطة ، ولكنه قد يمثل كذلك تحويل العشر الى خراج اذا كانت لفظة « عشور » تعني العشر . وهي بالتأكيد تستعمل احيانا بهذا المعنى ، اي مساوية لمعنى اعشار . وهذا هو استعمال للكلمة بعد صدر الاسلام ، اذ ان لفظة « عشور » (مع الاحترام لبيلو Belot) لا يمكن ان تكون جمعا صحيحا لكلمة « عشر » . ومع ذلك فانها تستعمل بهذا المعنى في فقرات كثيرة (٥٢) . ومن ناحية اخرى فان كلمة « عشور » يستعملها الكتاب المتأخرون عند الحديث عن ضرائب مختلفة ، خصوصا تلك الرسوم التي تحصل على السلع المنجوبة الى المدن . ويتبنى اغنيديس (٥٣) ما يقوله الهيثمي في (الفتاوى الكبرى (٥٤) من ان الضرائب المعروفة بالعشور في الازمنة المتأخرة هي في الحقيقة مكوس . وسيبحث المَقْطُ والتقسيط ادناه (الفصل ٣ د) .

وثمة مثل آخر على خراج لا تنص عليه الشريعة نجده بصورة غير منتظرة لدى الرستمييين الخوارج . وقد لا تكون الفقرة المعنية موثوقا بصحتها ، اذ انها تشتمل على اسطورة بشأن الجلاء عن موقع تيهرت من جانب سباعها ووحوشها ، وهي شبيهة بتلك الاسطورة التي

٥٠ الخشني : طبقات علماء امريئية ١٧٤ .
 ٥١ ابن عذارى : البيان المغرب ١٧٣/٨ .
 ٥٢ مثال ذلك ابن عذارى : البيان المغرب ١٤١/٨ . المقرئ : فنج الطيب ٥/٤ .
 ٥٣ اغنيديس (Aghnides) : نظريات المال في الاسلام ، ص ٣٣٧ .

تروى عن القيروان وعقبة بن نافع . وعلى اية حال ، فان رستم وجماعته لما وجدوا بقعة ملائمة لتكون عاصمتهم في المستقبل تردد اصحابها في بيعها ، ولذلك غافهم جملوا لاهلها عليها « خراجا معلوما يأخذونه من غلتها » (٥٥) . وهذا هو نوع من ايجار الارض .

ويصنف صاحب (روض القرطاس) في موضع الخراج مع العكس والمعونة ، اي مع الضرائب التي لا تنص عليها الشريعة (٥٦) .

ويورد ابن ابي زرع فقرة هامة ، ولو انها غامضة ، عن مسح الارض فيما يتصل بالسلطان الموحدى عبد المؤمن . فما ان حلت سنة ٥٥٤ هـ / ١١٥٩ م حتى كان عبد المؤمن قد وطد حكما ني افريقية ، واعترفت بلاد المغرب بأسرها لأول مرة بسلطة حاكم واحد . ومضى عبد المؤمن الى اعداد مسح للارض (٥٧) : « امر عبد المؤمن بتكسير بلاد افريقية والمغرب ، وكسّر منها من بلاد افريقية من برقة الى بلاد نول من السوس الاقصى بالقراسخ والاميال طولاً وعرضاً . فاسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والانهار والسباخ والطرقات والخروق ، وما بقي قسط عليه الخراج والزم كسل قبيلة قسطها من الزرع والورق . فهو اول من أحدث ذلك بالمغرب » . ان ابن ابي زرع معروف جيداً بالغموض في كتابته ، وهذه الفقرة ليست واضحة بحال من الاحوال . اما ان عبد المؤمن حاول اجراء مسح منظم لاراضيه لتقدير الضرائب فأمر ممكن تماماً ، وقد لا يقصد المؤلف اكثر من الاشارة الى هذه الحقيقة باقتباس عبارات لاحد الكتاب الذين سبقوه بشكل

(٥٤) الهيثمي : الفتاوى الكبرى ٤٨/٢ .

(٥٥) الشماخي : كتاب السير ١٣٩ .

(٥٦) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٨٥ .

(٥٧) نفس المصدر ١٢٦ .

موجز ومشوه جدا ، دون اخضاع العبارات لاي تمحيص على الاطلاق؛ وان اية محاولة لتحليل هذه الفقرة غير مجدية . ولعل عبد المؤمن في محاولته تقدير ما ينبغي ان يكون عليه ايراده عمد بصورة عشوائية الى اسقاط الثلث من مجموع مساحة ممتلكاته على انه ارض غير منتجة ، وافترض بان الباقي خاضع للضريبة . كما ان هذه النظرية تستدعي ان تكون الضريبة واحدة على الارض بغض النظر عن مدى خصوبتها . ولكن انى له ان تكون لديه سوى فكرة غامضة جدا عن مساحة اراضيهِ ؟ وما على المرء الا ان يلقي بنظرة على خرائط الادريسي ليدرك مدى البون عن الدقة لاية نتيجة قد يصل اليها . او لعله سمح لكل جماعة بأسقاط ثلث مجموع مساحة اراضيها واعتبار ما اسقط المساحة الغير المنتجة ، الا ان من شأن ذلك ان يكون اجراء اعتباطيا للغاية ، ومن المحتمل ان يكون غير عملي . على انه مهما كان المقصود بهذه الاشارة الى الثلث ، فمن الواضح ان هذا الخراج لم يكن سوى ضريبة فرضت على الارض المنتجة دون مراعاة للشرعية او اي اعتبار لمبدأي الصلح والعنوة . وفي الازمنة التي تلت ذلك ، اعتبر عبد المؤمن بصورة عامة اول من ادخل الخراج الى المغرب الاقصى (٥٨) . ان هذا لا يمكن بحال ان يكون صحيحا ، الا انه لعل في هذه الرواية تكمن ذكرى استحداث مدهش ما من جانبه — قد يكون توسيعه للخراج ليشمل جميع الارض دون اعتبار لما هو معروف عن وضعها من وجهة نظر الشريعة . وبصدد هذا النص ، يقول جوليان (٥٩) : « ان هذا المسح ، وهو استحداث ادخله رئيس دولة يهمة التأكد من موارده المالية ، استمد شرعيته من افكار الخليفة الدينية . فمن وجهة نظره ، كانت جماعة الموحدين وحدها هي

٥٨) الانراني : نزعة الحادي ٢٢١

٥٩) جوليان (Julien) : تاريخ افريقيا الشمالية ، ١١١/٢ .

الجماعة المؤمنة . اما المسلمون من غير الموحدين ، وحتى الموحدون المشكوك في ولائهم ، فكانوا يعتبرون غير مؤمنين . ولذلك فانه يحق للجماعة ان تستولي على ممتلكاتهم التي تصبح عندئذ وقفا ، وعلى ساكنيها تادية الخراج عنها « . ويخيل الي ان هذا تفسير مبالغ فيه لموقف عبد المؤمن تجاه اخوانه في الدين خارج جماعة الموحدين ، وفي ما يقوله جوليان تحديد اكثر مما تبرره النصوص القليلة والمهمة . الا انه يبدو من المحتمل ان عبد المؤمن لم يتخرج من اجراءاته ازاء غير الموحدين . فهو لم يتخرج (او ان تحرج فانه لم يرد شيء عن ذلك في الروايات) بشأن مصادرة جانب من اموال اهل تونس في سنة ٥٢٥ هـ / ١١٣٠ م (٦٠) ، وبعد ذلك بثمان وعشرين سنة فرض حفيده المنصور في الواقع مصادرة على اهل قفصة اذ « جعل املاكهم بأيديهم على حكم المساقاة » (٦١)

ولا توجد رواية من اي نوع عن التقسيمات الادارية لاي من دول المغرب باستثناء دولة الموحدين . وعند حديث المراكشي (٦٢) عن جود يوسف ، يقول ان الذي سهل عليه بذل الاموال سعة الخراج وكثرة الوجوه التي يتحصل منها الاموال . ثم يورد المراكشي قائمة بالاقاليم التي تجبى منها الاموال وهي :

افريقية	سلا واعمالها
بجاية واعمالها	سبنة واعمالها
تمسان واعمالها	الاندلس
المغرب	مراكش واعمالها

(٦٠) الوزير الاندلسي : الحلل السندسية ٤٧٩

(٦١) ابن خلدون : العبر ١٩٣/٦ .

(٦٢) المراكشي : المحب ٢٥٥ وما بعدها

أما خراج الأمازيغية فيذكر ان جملته في كل سنة وقرمائة وخمسين بغلا - دون ذكر لماهية الوقر . وفي هذا الخصوص . يذكر المراكشي تحريفا غريبا لمداول المغرب ، اذ يقول : « وحد عمل المغرب منهم الذي يطلقون عليه هذا الاسم من مدينة تدعى رباط تازة [تازة حاليا] الى مدينة تدعى مكناسة الزيتون [مكناس حاليا] . طول هذه المسافة وعرضها نحو من سبع مراحل ، وهي اخصب رقعة على الارض فيما علمت ، واكثرها انهارا مطردة ، واشجارا ملتفة ، وزروعا واعنابا . . . ويفغل المراكشي ذكر ان مدينة فاس . اهم المدن في شمال المغرب الاقصى اذ ذلك وفي الوقت الحاضر ، تقع في وسط هذه المنطقة وكانت دون شك مقرا لواليها . ويقول عن سبته ان اعمالها كذلك في غاية السعة والضخامة ، لان بلاد غمارة كلها ترجع اليها ، وهي طولاً وعرضا نحو من اثنتي عشرة مرحلة . اما مسافة جزيرة الاندلس طولاً وعرضا فنحو من اربع وعشرين مرحلة . ان هذه الاقوال عن المساحات اقوال مهمة اذ انها تدل على ما كان لدى المؤلف ومعاصريه من افكار غامضة بهذا الشأن . ان المسافة بين مكناس وتازة ١١٣ ميلا ، وقطع هذه المسافة في سبعة ايام يعني سيرا بطيئا بعض الشيء حتى في تلك الايام . ومع ذلك فان ابن غازي (٦٣) ، الذي كان في وضع يمكنه من المعرفة دون شك ، يذكر المسافة على انها عشر مراحل ونصف مرحلة - اي احد عشر ميلا للمرحلة .

ان قائمة المراكشي بالاقاليم هي بالنسبة لزمن يوسف بن عبد المؤمن . ومن الممكن اعداد قائمة مقابلة ، تكاد تكون كما يبدو كاملة ، عن زمن عبد المؤمن . وقد قام ليفي - بروفنسال بذلك فيما يتصل

(٦٣) ابن غازي : الروض البهون ٢

برسالة رسمية (٦٤) . ونورد ادناه قائمة ليبي - بروفنسال وقائمة
المراكشي للمقارنة :

عبد المؤمن يوسف

أفريقية }
بجاية }

بجاية وشرقيها

تلمسان

تلمسان

المغرب

فاس

سلا

تادلا

سبغة وطنجة والجزيرة الخضراء ومالقة سبغة

مراكش

مراكش والسوس

الاندلس

اشبيلية

ويلاحظ ان ثمة تطابقا الى حد كبير بين هاتين القائمتين . وكانت
التقسيمات الادارية للموحدين تختلف من آن لآخر كما يتبين من الرسالة
الرابعة عشرة حيث وضعت عدوتنا بحر الزقاق تحت ادارة واحدة بعد
ان كانتا منفصلتين في السابق .

ج - خاتمة استنتاجية

لعل من الجائز ، على اساس ما تقدم ، ان نحاول تتبع تطور نظام
الخراج في المغرب . والكثير مما يلي لا بد وان يكون ذا طابع تكهنني ،
الا انه يقوم على الحقائق بقدر ما يمكن استخلاصها ، وعلى الاحكام
الشرعية المقبولة لدى الكتاب حول الموضوع .

فحتى نهاية القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد ، كان الخراج

(٦٤) ليبي - بروفنسال : مجموعة رسائل رسمية موحدية ، التعليل من ٣٨ .

ضريبة تتموز بصورة رئيسية بارتباطها بالجزية واهل الذمة ، واما ارتباطها بالارض، مع كون ذلك اساسيا ، فكان صفة ثانوية . وفي نحو هذا الوقت الذي يقابل ظهور قوة الفاطميين وتبلور احكام الشرع تاخذ الناحية المتعلقة بالارض في اكتساب مكان الصدارة ، خصوصا وانه ، مع مرور الزمن ، اصبح معظم دافعي الخراج من المسلمين ، وتستعمل الكلمة للدلالة على الضرائب التي هي ليست خراجا بمقتضى الشريعة . وفي نفس وقت هذا التطور ، يمكن للمرء ان يفترض تطورا في العشر . فالعشر ضريبة على غلة الارض ، ومن السهل لذلك الخطئ بينها وبين الضريبة على الارض ذاتها . وفي الواقع عند مقارنتها بالخراج المسمى « الموظف » فان الفرق الحقيقي الوحيد هو النسبة المدفوعة . والخراج كما راينا يكاد يكون دائما ملازما للارض ، ونتيجة لذلك فان المسلم الذي يسكن ارض الخراج خاضع لدفع ضريبة مزدوجة — العشر والخراج — ومن الطبيعي ان يشعر بشيء من الاجحاف بالمقارنة باخيه المسلم الذي يسكن ارض العشر ، لا بل وباجحاف اكثر عند مقارنة وضعه بوضع الذمي . (وفي الواقع فان وجود مزارعين من اهل الذمة كان امرا استثنائيا او منعذما بعد الجيل الاول او نحو ذلك من ظهور الاسلام .) ومن السهل ان يرى المرء كيف ان ظلامة دافع الضريبة المزدوجة هذا ادت مع الزمن الى الغاء احدي هاتين الضريبتين ، فصار يدفع احدي الضريبتين دون ان يهتم اكثر مما يجب بأمر تسميتها بالعشر او الخراج . والضرائب المحصلة فعلا على الارض والغلة هي في الحقيقة ، من وجهة النظرالفقهية الصحيحة ، ليست خراجا او عشرا ، والتسمية المعطاة لها مسألة تتعلق بالعرف المحطي . ولا بد ان الوضع عمليا كان اكثر تعقيدا من ذلك ، ولا شك في ان العرف المعمول به في كل ناحية تطور تطورا مستقلا .

وبالنظر الى المسألة من وجهة نظر اخرى يمكن القول بان الفقهاء

استعملوا كلمة « الخراج » وحبوها تعريفاً فنياً لم يتفق أبداً اتفاقاً تاماً مع العرف المعمول به ، كما هو الحال بالنسبة لكلمات شائعة مثل « ضغط » و « طاقة » و « وقوة » ، فهي قد استعملت في المصطلح الفني بمعان أكثر تحديداً مما لها لدى الشخص العادي الغير المتخصص . غير انه بعد انقضاء وقت ، تم الوصول الى نقطة اصبحت فيها العملية العكسية هي العملية الوحيدة المقبولة على انها قانونية ، واصبح الخراج الذي تصوره الفقهاء الشيء المعمول به رسمياً ، ولا بد ان التفاعل بين العرف المعمول به والشرع بدأ فور ما اخذ الفقهاء في صياغة نظرياتهم ، مع قبول مضطرد تدريجي للشرع ، حتى انتهى الامر باستنكار كل ما لا يتمشى معه ، دون ان يعني ذلك بالضرورة ابطاله . ولم يكن الاثر العملي للشرع يتناسب بحال مع ما له من هبة وجلال .

وهكذا ، فان الترتيبات التي تضمنها الشرع بشأن الضرائب لا يمكن اعتبارها على انها تنطبق اجمالاً على اية جهة معينة من جهات العالم الاسلامي في اية فترة معينة ، الا ان من المعقول الافتراض ، بان جوانب معينة منها كانت تنطبق في فترة او اخرى على اماكن معينة . والشرع في هذا الميدان هو نتيجة سعي طويل للتوفيق بين العقيدة المقبولة وبين الطائفة الكبيرة من الاعراف المتصلة بفترات واماكن مختلفة ، ودمجها جميعاً في نظام منسجم . وهذا النظام مليء بالشواذ الا انه اذا درس بحكمة امكن استعماله كمصدر دال على العرف المعمول به الى ذلك الوقت ، اي حوالي سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م حينما بلغ مرحلة من الصياغة تجمّد عندها . وبعد ذلك التاريخ ، اصبحت مرحلة معترفاً به واسباساً يمكن مقارنة العرف به . الا انه لم يطبق ابداً جملة ، كما انه لم يكتب النجاح لاية محاولة جديدة لوضعه موضع التنفيذ اكثر من سعة او سنتين

الفصل الثالث

الايادات خارج نطاق الشرع

ان تقسيم العرف المالي الذي سارت عليه الدول الاسلامية الى ايرادات بمقتضى الشريعة وايرادات خارج نطاق الشريعة يتبع النظرية الفقهية ، وهذا التقسيم وسيلة مناسبة لمعالجة الموضوع ، الا انه في الواقع تقسيم عشوائي وليس بمقتضى النظام المعمول به . وتفترض وجهة النظر التقليدية لتاريخ الضرائب وجود فترة مبكرة تحققت فيها في الواقع الدولة الدينية (الثيوقراطية) ، وفيها كانت جميع الاعمال تتم بمقتضى الكتاب والسنة ، وكانت الدولة فيها تقوم بجباية الاموال وانفاقها ملتزمة في ذلك بما جاء في الشرع التزاما شديدا . وتلاه هذا العصر الذهبي المبكر عصر اخذ فيه المسلمون ، وقد افسدهم الثراء والترف ، بعدم مراعاة اوامر الله تعالى ، وفيه قام الحكام المستبدون ، بدافع من جشعهم المتزايد للمال لتلبية شهواتهم الوضيعة ، بفرض سائر انواع الضرائب الغير المشروعة . ان في

هذه الصورة تسيئا من الحقيقة ، ولكنها مبسطة الى ابعد حد . فاولا جاء تطور الشرع على مدى عدة قرون . والنظرية المعقدة للزكاة والخراج الخ .. لم تظهر الى حيز الوجود معدة جاهزة ، بل نمت عبر السنين ، ولم تتبلور بالشكل الذي هي عليه الآن قبل نهاية القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد . وثانيا فان الضرائب المسماة بالضرائب الغير المشروعة فرضت منذ اقدم الازمنة . فالمقريري يقول ان الخليفة عمر بن عبد العزيز (حوالي سنة ١٠٠ هـ / ٧١٨ م) كان ينهى عن المكوس ويأمر بابطالها ، وان الخليفة العباسي المهدي كان اول من وضع على الحوانيت الخراج في سنة ١٦٧ هـ / ٧٨٣ م (١) . وثمة من الاسباب ما يدعو الى الافتراض بان الامويين ، وكانوا ساسة اكفاء ولكنهم كانت تحدوهم المصلحة الخاصة اكثر من المبادئ ، فرضوا ، حسبما يناسبهم ، الضرائب على رعاياهم دون تحرج . ومهما يكن من امر ، فان نظام الضرائب الموروثة عن الساسانيين والروم لا بد انه استمر لسنوات عديدة .

وهكذا ، فان نظام الضرائب خارج نطاق الشريعة قديم قدم الشرع او هو اقدم منه . وقد انقضت عدة قرون من التطور التدريجي قبل ان تصبح ايرادات الدولة متركزة (نظريا) في فئتين . وعلى المرء ان يذكر دائما ان وجهة نظر العالم الاسلامي التي نتحصل عليها من الكتابات العربية هي الى حد كبير واجهة نظر الفقهاء . وفيها نجد تنديدا شديدا وعاما بالضرائب خارج نطاق الشريعة . الا انه يبدو بان مثل هذه الضرائب لم تثر اي استياء خاص بين دافعيها . ومع اننا نقرأ من آن لآخر اخبارا عن نشوب ثورات بسبب مدى الضرائب المفروضة ، الا ان نشوبها يعود الى فداحة الضرائب او الى استحداث

(١) المقريري : المواعظ والاعتبار ١٦٦/١ - ١٦٧

ضريبة ما ، أكثر مما يعود الى الحماس لما يقضي به الشرع . ويبسود
انه قلما كان لنقمة الفقهاء اي اثر عملي .

كما ينبغي الاعتراف بان الاداري حينما تواجهه مشكلة تهيئة المال
اللازم لتغطية نفقات الدولة ، فانه يجد ان الشرع لا يعينه الا قليلا .
فالزكاة في الحقيقة ليست ايرادا للدولة والمتحصل منها ينبغي اعادة
توزيعه على فئات معينة من الاشخاص ، ولا يجوز ضمه للايراد العام
ليصرف حسب الحاجة . والمتحصل من الجزية لا يمكن ابدا ان يكون
مبلغا كبيرا ، اذ ان الجزية لا تسري الا على اقلية ضئيلة من السكان .
واما خمس الغنائم فقلما كان ذا اعمية عملية ، كما ان الضريبة على
انتاج المناجم لم تكن ذات بال . والمصدران الرئيسيان الوحيدان
القادران على تهيئة ايراد وافر هما الخراج والرسوم الجمركية التي
يدفعها تجار ارض الحرب . الا انه حتى ايراد الخراج يعيبه انه كثيرا
ما يدمع عينا .

ويستغرب في هذه الظروف ان لا يستسلم حكام الدول ، التي تزداد
ادارتها تعقدا باستمرار ، للاغراء بان يتجاوزوا ما يعتقدون هم انفسهم ،
بوصفهم مؤمنين اسميا ، بانه اجراء مشروع . والغريب ان يكون
الفقهاء قد اعتقدوا اصلا بان الاحكام المالية للشرع ممكنة التطبيق
عمليا . وثمة من الدلائل ما يشير الى ان القضاة لم يكونوا قادرين على
منع هذه الضرائب حتى حينما حاولوا ذلك ، كما تشهد بذلك حكاية
القاضي في بجاية المذكورة في موضع آخر (٢) .

وكثيرا ما يرد ذكر الضرائب خارج نطاق الشريعة بالنسبة لبلاد
المغرب ، ويكون ذلك عادة دون اي ذكر لمداها او مقدارها . ويمكن
اعداد قائمة طويلة باسماء الضرائب ، كما سيبين فيما بعد . الا ان

(٢) انظر ادناه ص ٢٠٠

القليل منها يمكن تعريفه حتى بفسورة غامضة . وقد لا يكون مرد ذلك كله قلة المعلومات المتوفرة . فمن المحتمل جدا ان تعريفات هذه الضرائب كانت غامضة فعلا وكانت تختلف من جهة الى اخرى ومن وقت الى آخر . وهي تذكر عادة مصحوبة بعبارات تنم عن الاستنكار : « ازال عبد الله بن ياسين المكوس وأسقط المغارم في سجماسة في سنة ٤٤٧هـ / ١٠٥٥ م » (٣) . ويقول ابن خلدون (٤) ان المكوس والمغارم والفرائض تسبب الغلاء في اسعار السلع .

١ - الضرائب الجمركية

اكثر المعلومات المتوفرة لدينا تتناول الضرائب على التجارة سواء اكانت في شكل ضرائب جمركية او رسوم على البضائع المرسله الى المدن ، او في شكل ضرائب على السلع عفا ببيعها في الاسواق . والسبب في ذلك يعود جزئيا الى كون معلوماتنا مستمدة الى حد كبير من ابن حوقل الذي كان . بوصفه تاجرا . شديد الاهتمام بمثل هذه الامور . كما يعود ايضا . كما يخيل الي . الى كون مثل هذه الرسوم اسهل الضرائب من ناحية الجباية . ولذلك فانها كانت اكثر عا ذيوعا . ففي عصر واتيم كانت فيهما المدن محاطة باسموار عالية . ولا تدخل الا من اربعة او خمسة ابواب . لم تكن لدى التاجر فرصة كبيرة لجلب بضاعته الى المدينة سرا فيتفادى بذلك دفع ما قد يطالب به من رسوم عند الباب . ويورد البكري فقرة غريبة بهذا الشأن . فهو يذكر (٥) انه حينما اعاد المعز بن باديس بناء اسوار القيروان في سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م ربط القيروان بضاحية صبرة المجاورة بحائطين متوازيين

(٣) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٧٩ .

(٤) ابن خلدون : المقدمة ٢١٦ .

(٥) البكري : المغرب ٢٥ .

تاركا بينهما حيزا ، كالفصيل ، (٦) ، ولا سبيل لتاجر ولا وارد ان يدخل مدينة القيروان ما يجب عليه فيه المكس ، الا بعد جوازه على مدينة صبرة .

وكان على التجار ايضا ان يؤدوا ضريبة في مدينة طرابلس . ففيها ، كما يقول ابن حوقل (٧) ، كان على التجار الخارجين من طرابلس الى القيروان وبالعكس ان يؤدوا ضريبة ، غير ما يقبضه المتولي عمل طرابلس (يبدو انه لحينة الخاص او لعنه للحكومة المحلية) على كل حمل ومخيل وجمل . وفي زمن ابن حوقل كانت هذه الضريبة على البضائع تدفع في لبة (Leptis Magna القديمة) ، وبينها وبين طرابلس الى جهة المشرق مرحلتان . وفي سجاسة ايضا كان الناطميون يجبون ايرادا كبيرا على التجارة مع السودان . والفقرة في كتاب ابن حوقل ، كالكثير مما في الكتاب كما وصلنا ، متقطعة ويحتمل ان تكون محرمة ، ولكن يبدو ان الضريبة كانت تجبى على القوافل في كلا الاتجاهين ، وكذلك على الحيوانات التي تباع في المدينة — « عشر وخراج وقوانين قديمة على ما يباع بها ويشترى من ابل وغنم وبقر » (٨) . ومما تجدر ملاحظته هذا الاستعمال لكلمة « خراج » بمعنى ضريبة على الحيوانات. وفي نفس ، وكانت في تلك الايام من اهم موانئ بلاد المغرب ، كان « لسلطانها بها وجوه من الاموال كثيرة كالخراج والجوالي والصدقات والاعشار ومراسد على المتاجر الداخلة اليها والخارجة والصادرة والواردة » . والمعنى الصحيح لكلمة « مرصد » وجمعها « مراصد » هو مكان المراقبة ، وعلى الاخص مركز جرمي . وقد توسع في المعنى الاخير ليشمل الضريبة المجتابة في مثل هذا المركز . ويستعمل ابن

٦. انظر دوزي : ملحق القواميس العربية ، تحت كلمة « فصيل » ٢٧٢/٢

٧. ابن حوقل : صورة الارض ٦٨ .

٨. نفس المصدر ٩٩ .

حوقل الكلمة مرتين على الاقل بهذا المعنى في القسم الخاص ببلاد المغرب (٩٩) . اما بالنسبة للتمييز بين المتاجر الداخلة والواردة وبين الخارجة والصادرة ، فكل ما نستطيع اقتراحه هو ان الكلمة الواحدة من كل زوج تشير الى حركة التجارة برا ، بينما تشير الاخرى الى حركة التجارة بحرا

ب - الضرائب على السلع الاستهلاكية

وثمة نوع آخر شائع من انواع الضرائب ، وهو الضرائب التي يمكن تسميتها بضرائب السلع او السوق ، اي الضرائب التي تدفع عن البضائع حينما تباع للاستهلاك ، او في نقطة في سلسلة التوزيع قريبة من المستهلك . ان الدليل المباشر على مثل هذه الضرائب في القرون الاولى ضئيل ، الا انها كانت دون شك واسعة الانتشار ومتنوعة ، كما يستنتج من غقرة يوردها الزركشي (١٠) . وهذه الغقرة تشير الى سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣ م او بعد ذلك بقليل حينما ابطال ابو فارس عبد العزيز الحفصي ضرائب عديدة من هذا القبيل في تونس ، وهي الضرائب المجتابة على الماشية والخضروات وسوق العطارين والملح والبياض/الفحم (كلمة «بياض» قد تعني اقمشة) والخرقة والادوات النحاسية والصابون والعزافين وغير ذلك . ان تعدد الضرائب في هذه الفترة يجعلنا نفترض افتراضا قويا بانها كانت عديدة كذلك في القرون ، السابقة ، خصوصا وان واحدا على الاقل من السلاطين الحفصيين قد رأى من المناسب ان يقوم بتطهير مماثل للايرادات (١١) .

(٩) مثال ذلك نفس المصدر ٦٩ ، ١٣

(١٠) الزركشي : تاريخ الدولتين ١٠٢

(١١) ابن خلدون : العبر ٦/٢٩٦

وتستعمل كلمة « قبالة » للدلالة على الضرائب المختلفة في هذه المجموعة . وترد الكلمة لأول مرة بالنسبة لسنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م حينما اسقط الامير الاغلي ابراهيم الثاني المظالم والقبالات في اراضيه (١٢) . وليس عذا بالضرورة دليلا على ان كلمة «قبالة» كانت مستعملة في القيروان في تلك الايام . ولعل كل ما فعله ابن عذارى هو انه استعمل الكلمة المألوفة لديه للدلالة بصورة عامة على ان ابراهيم خفف من عبء الضرائب . وبعد خمسين سنة من ذلك التاريخ اعيد فرض القبالة على الملح على الاقل (١٣) . وكانت القبالة تجبى عن بضائع مختلفة . يقول الادريسي (١٤) انه كان في مراكش في ايام المرابطين قبالة على معظم البضائع بما في ذلك الجراد ، الذي كان اهل مدينة مراكش (وما زالوا) ياكلونه ، والفطائر (وكان عليها كما يبدو اقبال شعبي آنذاك كما هو الحال اليوم) ، والصابون والمغازل . وقد ابطل الموحدون القبالات واجازوا الحكم باعدام المتقبليين . وسوف نتناول موضوع القبالة ثانية تحت عنوان الالتزام .

ودون ان يذكر المقدسي نوع الضرائب على وجه التحديد ، يعلق على الضرائب التي ابتلي بها اصحاب الدكاكين في القيروان / صبرة ويقول ان اسواق المصر معطلة (١٥) . وهذا ينبغي ربطه دون شك برواية ابن عذارى (١٦) بان اسماعيل الذي بنى صبرة وخلفه معدّ نقل اسواق القيروان الى صبرة ، بالقوة كما يبدو ، وكذلك برواية

(١٢) ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٣١ .

(١٣) ابن ناجي : معالم الايمان ٣/٣٢ .

(١٤) الادريسي : صفة المغرب والاندلس ٦٩ .

(١٥) المقدسي : احسن التقاسيم ٢٢٥ .

(١٦) ابن عذارى : البيان المغرب ١/٢١٩ .

البكري (١٧) المذكورة آنفا عن المعز بن باديس والفصيل . ويبدو وكأن
الحكام المتعاقبين كانوا مصممين على ان تحقق ضيرة دورها كعاصمة
في وجه رفض القيروان العنيد للموت .

ج - الخفارة

وثمة نوع آخر من الضريبة على التجارة لا بد انها كانت شائعة ،
مع ان المصادر تقتصر على مجرد الاشارة اليها ، وهي الخفارة او مال
الحراسة . والخفارة هي عموما احدى نتائج الحكم الضعيف ،
وبالتالي فانها تكثر في المناطق التي لا تمتد اليها لسبب ما سلطة
الدولة . فما هو ابن حوقل (١٨) ، الذي يبدو انه كانت له خبرة
شخصية ، يقول ان القبائل بين اودغثت وسجلماسة كانت تجبي
اللوازم على المجتازين بتلك الطريق ، وفي جهة اكثر سكانا كانت بعض
قبائل مزاة وزناتة (ويسميهما اصحاب البرانس) تفعل الشيء نفسه
بين سجلماسة وفاس . وهذه الضريبة ، ان جاز تسميتها كذلك ، لم
تكن تضم الى خزائن اية دولة . ويفهم ضمنا من وجود مثل هذه
الضريبة انعدام احدى الصفات الاساسية لدولة جديدة بهذا الاسم ،
الا وهي تامين المسافرين . وتشير هذه الملاحظات لابن حوقل الى زمان
ومكان لم تقم فيهما دولة مستقرة .

د - ضرائب الارض والغلات

ان الضرائب على الارض وغلاتها كانت تشكل نسبة هامة من ايراد
الدولة ، والمعلومات عنها وفيرة نسبيا . وانه لاصعب في هذا الميدان
من غيره وضع حد مميز بين الضرائب بمقتضى الشريعة والضرائب

(١٧) البكري : المغرب ٢٥

(١٨) ابن حوقل : صورة الارض ٧٢

خارج نطاقها . وقد اُشير اعلاه فيما يتصل بالزكاة والخراج الى كثير من الحالات المذكورة عن مخالفات في ادارة الضرائب بمقتضى الشريعة ، وهي بمثابة فرض ضرائب جديدة خارج نطاق الشريعة . ولا يبقى هنا الا اكمال الصورة بقدر الامكان ، وذلك بالتحدث عن تلك الضرائب التي من الواضح انها كانت خارج نطاق الشريعة تماما .

في سنة ١٩٧ هـ / ٨١٢ م قطع عبد الله الاول الاغربي العشر حبا وجعله ثمانية دنانير للقفيز اصاب أو لم يصب (١٩) . كما ان النويري (٢٠) يشير الى هذه الضريبة كعشر ولكنه يقول انها كانت بنسبة ثمانية دنانير على كل زوج يحرت ، وانه عهد بجبايتها الى صاحب الخراج . اما ابن الاثير (٢١) ، وهو اقدم المؤلفين الثلاثة الذين يتناولون هذا الموضوع ، فانه يتجنب . ولعله عن عمد ، استعمال اية كلمة بمعنى « العشر » ويكتفي فقط بالقول بان عبد الله حدد ثمانية عشر دينارا على كل فدان . ان هذه الارقام متفاوتة كثيرا ، الا انه يكفي بالنسبة لهذه الدراسة ان نلاحظ اولا الاستحداث الهام وهو تحويل العشر من نسبة معينة من المحصول الى مبلغ محدد نقدا على المنطقة وثانياً الشك فيما اذا كان هذا يشكل ضريبة جديدة او انه تطور في نظام العشر . وقد ادى هذا الاستحداث الى تدمر ، الا ان من الواضح ان قبضة الاغلبة على السكان كانت كافية لتجعل هذا ممكناً ، اذ نقرأ انه بعد ذلك باثنتين وتسعين سنة اخذ ابراهيم الثاني العشر طعاما وذلك ضمن تنازلات اخرى قام بها لارضاء العامة واسنمالة قلوب الخاصة في وجه القوة المتزايدة لابي عبد الله الشيعي (٢٢).

(١٩) ابن عذارى : البيان المغرب ٩٥/١ .

(٢٠) النويري : نهاية الارب ٣٣ وجه .

(٢١) ابن الاثير : الكامل ٢٣/٦ .

(٢٢) ابن عذارى : البيان المغرب ١٣١/١ .

وكان هذا اللين من جانب الاغالبية غير عادي بحيث سميت تلك السنة « سنة المعدل » . وكان للاغالبية ، باستثناء القليل منهم ، سمعة سيئة كجائرين ، وكان تذمر الاهالي عونا قويا للداعي الفاطمي . وقد اشرنا اعلاه الى نص عريب الذي يروي ما حدث حينما تغلب الداعي على مدينتي بلزمة وطبنة (٢٣) . فقد اتاه الجباة بمال ادعوا انه من العشور فرفض قبوله لانه كان نقدا ، في حين ان العشر ينبغي ان يكون حبوبا . ثم اتوه بنقد ذهبي « عين » قالوا انه من الجزية ، فسأل كيف يمكن ان يكون ذلك في الوقت الذي تحسب فيه نسب الجزية بالدراهم ، اي بالفضة ، فاجابه الجابي بانه اخذه بالصرف « الذي كان يأخذه عمر » . فاشتتق الداعي بقوله . ولما اتوه بالخراج رفضه وأمر برده على اهله قائلا : « لا خراج على المسلمين في اموالهم » .

ان هذا مجرد دعاية بالطبع ، اذ ان الفاطميين لم يكونوا اقل اعراضا من الاغالبية عن اثقال كامل دافع الضرائب ، الا ان الفقرة تثير الاهتمام لانها تدل على نوع الاستهواء الذي كان فعلا . فبعد عشر سنوات من دخول الداعي طبنة احدث عبيد الله التقيسيط الذي سبق ذكره والذي سفتناوله الان بمزيد من التفصيل .

لقد ورد ذكر النصوص جزئيا اعلاه (٢٤) . ترد كلمة « التقيسيط » كاسم لضريبة عدة مرات في المصادر ، في قرينة لا تنم عن معلومات تذكر ، الا ان الروايات الهامة هي تلك التي اوردها عريب / ابن عذارى (٢٥) عن ابي معمر عمران وتوظيف التقيسيط ، وهي مماثلة لما

(٢٣) نفس المصدر ١٤١/١ .

(٢٤) انظر ص ٨٠ .

(٢٥) ابن عذارى : البيان المغرب ١٧٣/١ .

يذكره الخسني (٢٦) عن المقسط ، ورواية عريب (٢٧) عن التضييع . وما من شك في ان التقسيط عند ابن عذارى والمقسط عند الخسني هما نفس الشيء . وفي كلتا الحالتين ، يمين عبيد الله شخصا « لتقسيط » الضريبة ، والكلمتان مشتقتان من نفس الجذر ، والواقع ان كلمة « مقسط » يمكن ان تكون بسهولة تحريفا لكلمة « تقسيط » على يد الناسخ او العكس . وفي كل حالة ، فان عمليات الموظف تتناهى بتوظيف الضريبة الذي يبدو انه يعني « تقسيط » الضريبة على كل ارض وابلغ المالك او الساكن بالبلد المطلوب منه . وهذا التوظيف تسبقه عملية اخرى تسمى في احدى الحالات توزيعا ، وتسمى في حالة اخرى تعديلا ، ويمكن التخمين بانها كانت عبارة عن مسح الارض لتقرير ما يمكن تسميته تقييما من اجل تقدير الضريبة عليها . ويقول ابن عذارى ان المبلغ المفروض كان المتوسط لاعلى ما سبق دفعه من العشور وادناه . واذا كان هذا التفسير (الذي لا ينكر بانه تخميني) للنصوص صحيحا ، فانه يمثل تقدما بيننا في الاساليب المالية . فحتى هذا التاريخ ، لم يكن لدى الحكومة المركزية سوى فكرة غامضة عما لاراضيها من قدرات على حمل الضرائب . وقد ترك لسلطات الولايات امر انتزاع ما تستطيعه من الاموال من دافعي الضرائب وتحويلها للخزانة — وهو نظام عشوائي جعل من المستحيل تقدير الدخل مقدما او تحديد نسبة الضريبة للحصول على مبلغ معين . اما الان فقد اصبح لدى الدولة مسح كامل ودقيق لموارد البلاد من الاراضي ، ويمكنها ان تكون متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ايراد ثابت ، وتعرف بالضبط التغيير الذي عليها احداثه في نسبة الضريبة للحصول على تغيير معين في الدخل ، وبذلك يتسنى لها موازنة ميزانيتها .

(٢٦) الخسني : طبقات علماء اريمية ١٧٤

(٢٧) ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٨١ .

ويبدو انه كان بالامكان دفع التقسيط احيانا على اقساط ، اذ ان عربيا يتحدث عن « مفرم سمي التضييع » فرض على اهل الضياع ، وزعموا انه من بقايا التقسيط . كان هذا في سنة ٣٠٥ هـ / ٩١٧ م ، وفي سنة ٢٨٢ هـ / ٩٩٢ م ترك المنصور بن بلقين « البقايا للرعايا » (٢٨) ، ولا يذكر ما اذا كانت هذه بقايا التقسيط . ولا ترد كلمة « التضييع » في موضع آخر ، على حد علمنا ، ومن المحتمل انها تتصل بكلمة « ضيعة » .

اما ان التضييع كان من الممكن ان يكون باهظا فيدل على ذلك قضية احمد بن احمد بن زياد الذي يرد ذكره ثانية ادناه ككاتب للقاضي . فمن مركز ثراء تدنى به الحال الى الفاقة اذ امتحن في آخر عمره « بمفارم السلطان الحادثة على اهل الضياع فانكشف » (٢٩) . وقد توفي احمد هذا في سنة ٣١٨ هـ / ٩٣٠ م ، ولذلك فان هذه المفارم ينبغي ان تكون بالتأكيد هي التضييع عند عريب .

ان التقسيط الذي نتحدث عنه المصادر المغربية هو ضريبة ارض ، فالنصوص تتحدث عن تعديل الارض وعن توزيع الضياع . كما ان الكلمة معروفة ايضا في المصادر الشرقية (٣٠) ، الا ان الصلة الوثيقة بالارض في هذه المصادر ليست مميزة بمثل هذا الوضوح .

هـ - المصادر

قد يتبادر الى الذهن بان المصادر الفعلية كثيرا ما كانت تمارس وتشكل اضافة مفيدة لموارد الدولة في ظل أنظمة كثيرا ما يكون الحق

(٢٨) ابن عذاري : البيان المغرب ١/٢٤٦ .

(٢٩) الخشني : طبقات علماء افريقية ١٦٨ .

(٣٠) انظر امدروز (Amedroz) ، مجلة الجمعية الملكية الاسيوية ، ٢ لسنة ١٩١٣ ص ٨٢٨ وما بعدها . انظر كذلك كتاب لوكجارډ (Lokkegaard) من نظام الفرائب الاسلامي ، ص ١٢٧ .

فيها بجانب القوة ، وحيث كثيرا ما يكون للشخصية ما لقانون من اعتبار . وفي الواقع فان القضايا الخاصة بمصادرة اموال الافراد لا يرد ذكرها الا نادرا ، ولا يبدو انه كان لها اثر يذكر على بيت المال . وتعتبر من نوع آخر المصادرات التي قام بها الموحدون في عهد عبد المؤمن لاموال الناس في تونس (٣١) ، وما قام به حفيده المنصور في قفصة (٣٢) ، وكذلك المصادرات التي قام بها عبد الله بن ياسين المرابطي الذي كان من عاداته ، كما يذكر ابن عذارى (٣٣) ، ان ياخذ ثلث مال كل منتسب جديد لطريقته ، ويخضعه في الوقت ذاته للحد على الزنا . الا ان القول الاخير يبدو وكأنه اختلاق بدافع الضغينة وسوء النية .

كما ينبغي ، على ما يحتمل ، ان تدرج تحت باب المصادرة ، على اساس انها حدث منفرد ، الفرضة او الفريضة التي افترضها يوسف بن تاشفين على اليهود في سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧١ م واجتمع له منها « مائة الف دينار عشري » (٣٤) .

وفضلا عن الضرائب التي بحثت بشيء من التفصيل اعلاه ، يرد في المصادر ذكر ضرائب اخرى دون تحديد كنهها ، عدا القول بانها لم تُبَحَّهَا الشريعة . ونورد هنا اتماما للبحث قائمة باسمائها ، مع ذكر المراجع التي وردت فيها (٣٥) .

(٣١) ابن الاثير : الكامل ١٦٠/١١ . الوزير الاندلسي : الحقل السندسية ٢٥٠ .

(٣٢) ابن خلدون : المبر ١٩٣/٦ .

(٣٣) ابن عذارى : البيان المغرب ٤ / القسم الخاص بالمرابطين ٥٢ .

(٣٤) نفس المصدر ٤ / القسم الخاص بالمرابطين ٥٧ . مؤلف مجهول الاسم : الحقل الموشية ١٤ .

(٣٥) [يذكر ابن حوقل في نهاية الباب الذي خصه لجزيرة صقلية ضريبة باسم « الهدية » اذ يقول : « والهدية الواجبة كل سنة على اهل طورية » . انظر ابن حوقل : صورة الارض ط . بيروت (بدون تاريخ) ص ١٢٤ - المغرب] .

مراعي

ضريبة وجمعها ضرائب

معمونة وجمعها معاون

وظيف ، وظيفة وجمعها وظائف

لوازم

ملازم

وزيمة وجمعها وزائح

مفرم وجمعها مفارم

قوانين

مجبي وجمعها مجابي

شرطة

فرضة ، فريضة

ابن حوقل ٦٩

المقنسي ١٤ ، ابن حوقل ٦٨

ابن حوقل ٥٩ ، روض القرطاس

٨٥ ، الادريسي ١٠٤

روض القرطاس ٨٥

ابن حوقل ٦٨

مجموعة رسائل رسمية موحية

١٧٢

ابن خلدون ، المقدمة ١٦٦

روض القرطاس ٧٩ ، مجموعة

رسائل رسمية موحية ص ٢١ .

ترد في (روض القرطاس) غالبا

« مفارم مخزنية » . .

ابن حوقل ٩٩

الزركشي ١.٢

الزركشي ١.٢

ابن خلدون ، المقدمة ٢١٦ البيان

المغرب ٤ / القسم الخاص

بالمرابطين ص ٢٣ . الحطل

الموشية ١٤ .

الفصل الرابع

جباية الضرائب وصرفها

قدمنا اعلاه صورة وافية ، بقدر ما تسمح به المصادر ، عن ايراد الدولة ، وسنستعرض الآن طرق جباية هذا الايراد وطرق صرفه . اما فيما يختص بالجباية ، فان المادة وفيرة الى حد ما وتمكّن المرء من اعطاء وصف لها ، على الاقل بالنسبة لبعض الفترات ، واما بشأن الصرف فان المادة تكاد تكون منعدمة .

١ - الجباية

يبدو انه كان لدى جميع الدول موظف يتولى مع مساعديه هاتين العمليتين . اما واجباته فلم تكن بالتأكيد في بادىء الامر واضحة المعالم ، وليس ثمة قبل ايام الموحدين دلائل على وجود جهاز مالي صحيح له كيانه المميز الخاص به . ويشار الى هذا الموظف بالقاب عامة : فهو

يعرف زمن الولاة العباسيين باسم صاحب ديوان افريقية (١) ،
ويعرف زمن الاغالبة باسم صاحب ديوان الخراج (٢) او فقط باسم
صاحب الخراج (٣) ، وكان يعرف في عهد الفاطميين باسم صاحب
ديوان المغرب (٤) او كاتب الخراج (٥) ، وفي عهد بنى زيري كان
يعرف باسم صاحب خراج القيروان (٦) .

ومن المحتمل ان بعض هذه الاسماء لم تكن معاصرة لزمانها ، الا ان
استعمال مثل هذه الالقاب العامة يدل على انه لم تكن ثمة قط على ما
يحتمل ، القاب اكثر تحديدا . وتدل المصادر المتوفرة على ان الادارسة
لم يكن لديهم موظف مختص بالشؤون المالية التي لا بد انها كانت ضمن
النطاق العام لعمل الكاتب او الوزير . وكان لدى الرستمييين منصب
صاحب بيت المال (٧) . ولا بد انه كان لدى المرابطيين رئيس للخزانة ،
الا انه ليس ثمة معلومات عنه او عن لقبه او عن اسماء من شغل هذا
المنصب . وكان يعرف في زمن الموحيدين باسم صاحب الاشغال (٨)

اما لقب صاحب الاشغال فيظهر متأخرا نوعا ما اثناء حكم الموحيدين
ويبدو انهم استحدثوه ، ما لم يكونوا قد اخذوه من الاندلس (٩) ، وعلى
كل حال ، فانهم هم الذين ادخلوا الى افريقية لقباً استعمل قروفا

-
- (١) ابو العرب : طبقات علماء افريقية ٩٠ .
 - (٢) ابن مغازي : البيان المغرب ١٣٦/١ .
 - (٣) ابن الاثير : الكامل ٢٣/٦ .
 - (٤) ابن حوقل : صورة الارض ٩٦ .
 - (٥) ابن خلدون : المعبر ٢٤/٦ .
 - (٦) ابن عذارى : البيان المغرب ٢٤٥/١ .
 - (٧) ابن الصغير : تاريخ الائمة الرستمييين ١٨ .
 - (٨) ابن خلدون : المقدمة ١٤٥ .
 - (٩) انظر المغربي : فتح الطيب ٢٠٢/١ .

بعدهم . ويذكر ابن خلدون (١٠) بان صاحب المال الموحي كان يعرف بصاحب الاشغال ، ولكنه لا يورد مزيدا من التفصيل اكثر من قوله ان صاحب المنصب انما يكون من الموحيين (ويعني بذلك اعقاب الزعماء الاصليين للموحيين) وربما باستثناء الولايات . ويقول ابن خلدون في صفحة اخرى (١١) ان الوزراء / الكتّاب الموحيين الاوائل ، كابن عطية وعبد السلام الكومي ، كان لهم النظر في الحساب والاشغال المالية . ويبدو ان هذا صحيح . فقد كان لاول خليفة موحي وزراء وكتّاب ، وينقسم كتّاب يوسف بن عبد المؤمن وخلفائه فوق ذلك الى كتبة الانشاء وكتبة الجيش ، كما ان هؤلاء السلاطين اتخذوا حجابا . واول خليفة يذكر صراحة انه كان له كاتب مختص بالشؤون المالية هو ابو يوسف المنصور . ويقول ابن عذارى في احد المواضع (١٢) انه كان للمنصور كاتبان ، احدهما للمجاني ، والآخر لزمّام الجيش ، وفي موضع آخر (١٣) يشير الى ان ابا زيد بن يوجان قد عهد اليه « بأشغالنا » ، وكان قبل ذلك قد ذكر ابا زيد ضمن الوزراء . وفضلا عن ذكر المراكشي لقائمة من الاسماء مختلفة قليلا ، فانه يكتفي فقط بتقسيمه هو الى جيش وانشاء ، دون مزيد من التحديد (١٤) . ان ابن عذارى (١٥) لا يورد قائمة بأسماء اصحاب الاشغال متميزة عن الوزراء والكتبة قبل حكم الرشيد (حكم من سنة ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م الى سنة ٦٤٠ هـ / ١٢٤٢ م) . ولعله كان هناك من حمل هذا اللقب قبل ذلك ، الا ان ابن عذارى ليس لديه ما يقوله

(١٠) انظر في موضعه المذكور .

(١١) ابن خلدون : المقدمة ١٤٣ .

(١٢) ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحيين ١٤١ .

(١٣) نفس المصدر ص ٢٠٩ .

(١٤) المراكشي : المعجب ٢٦٣ .

(١٥) ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحيين ٢٨٢ .

عن موظفي الخلفاء الاربعة من الناصر الى المعتصم في حين انه لا ينسب الي المأمون الا وزراء وكتّابا . اما رواية المراكشي فلا ذكر فيها لموظفين لاي من السلاطين غير المستنصر ، الذي كان له كتبة الجيش وكتبة الانشاء . وثمة اشارات اخرى الى اصحاب الاشغال — وهي تأتي عرضا من جانب كتّاب آخرين — تعود الى حوالي سنة ٦٢٥ هـ / ١٢٢٨ م (١٦) ، والى حوالي سنة ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م (١٧) . يقول ابن خلدون ان يوسف بن عبد المؤمن أسر ابن العز ، آخر امراء بني الرند في قفصة « واستعمله على الاشغال بمدينة سلا » . واذا قبلت عبارة ابن خلدون هذه فانها تعني اذن ان منصب صاحب الاشغال قد ظهر فعلا الى حيز الوجود في عهد يوسف . والموضوع كله من الغموض بحيث يتعذر دحض ذلك دحضا قطعيا ، وكل ما يمكن قوله هو ان المصادر الاخرى ، على علاقتها ، تشير الى ان المنصور ، كان اول سلطان اتخذ صاحب اشغال . وهذه الاشارة الاخيرة لابن خلدون شبيهة باشارة اخرى له اقتبست اعلاه من حيث انها تعني ضمنا امكانية وجود اصحاب الاشغال في مدن الاقاليم . ويخيل لي ان هذا خطأ تماما . فليس هناك امثلة اخرى عن اصحاب اشغال في الاقاليم ، فصاحب الاشغال يرد اسمه دائما في مواضع اخرى ضمن الوزراء والكتّاب ، وهم كبار موظفي الدولة ، وقد كان ، في الدولة الحفصية بالتأكيد ، وزيرا للخزانة ، واتخذ العاصمة مقرا له ، ولم يكن قط موظفا محليا (١٨) . ولا يمكن ان يعني ابن خلدون الا ان ابن العز عين لوظيفة مالية ما في سلا ، ولعله عين مشرفا .

ويبدو كذلك ان الموحيدين هم الذين ادخلوا منصب الاشراف هذا الى

(١٦) الفبريني : عنوان الدراية ١٧٢ .

(١٧) ابن خلدون : المعبر ١٦٦/٦ .

(١٨) برونشفيج (Brunschvig) : شرق المغرب تحت حكم الحفصيين ، ٥٦/٢ وما بعدها .

بلاد المغرب . فقد كان للامويين في قرطبة مشرفون (١٩) . ولذلك يبدو من المحتمل ان ملوك الطوائف والمرابطين ورثوا على التوالي هذا الجانب من الجهاز الاداري الاموي . ومهما يكن من امر ، فان اول مشرف ورد ذكره في المغرب كان في نهاية حكم المرابطين ، الا وهو ابن الخيَّار الجياني الذي يعرف بمشرف فاس قبل استيلاء عبد المؤمن عليها مباشرة (٢٠) . الا انه لما كان قد انحاز للموحدين ، وبقي كما يبدو في منصبه دون انقطاع ، فقد يكون منحه اللقب الذي حمله فيما بعد سابقا لوانه . وعلى اية حال ، فان جميع المشرفين الآخرين المذكورين هم من الموحدين . وثمة ما يدل على وجود مشرفين في كثير من مدن الاقاليم ، عدا الجياني الآنف الذكر ، من زمن يوسف بن عبد المؤمن (في سجلماسة في سنة ٥٧٣ هـ / ١١٧٧ م) حتى السنوات الاخيرة لحكم الموحدين (في مراكش في سنة ٦٦٤ هـ / ١٢٦٥ م) (٢١) . ومن بين الاماكن التي يرد ذكرهم فيها : تلمسان وفاس ومكناس وتازا وبجاية (٢٢) . وينسب ابن عذارى احد المشرفين لافريقية ، التي يحتمل تفسيرها بتونس او القيروان (٢٣) . ونجد المشرفين في مدن الاقاليم الى ان تصل الدولة مرحلة شديدة من الضعف ، فخلال حكم الرشيد تظهر دار الاشراف في مراكش (٢٤) .

اما فيما يتعلق بواجبات المشرف فانه يبدو انها كانت متصلة بالمكوس

(١٩) ليفي - بروفنسال : تاريخ اسبانيا الاسلامية ، ٤٠/٣ .

(٢٠) ليفي - بروفنسال : وثائق لم تنشر عن تاريخ الموحدين ٦٥ . مؤلف مجهول الاسم : الحلل الوثيقية ١١١ .

(٢١) ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحدين ١١٢ .

(٢٢) نفس المصدر ١٤٧ ، ١٣١ .

(٢٣) نفس المصدر ١٢٨ .

(٢٤) نفس المصدر ٣١٢ ، ٣١٦ .

او الرسوم المفروضة على البضائع الموردة الى المدن . ولا يذكر ذلك صراحة او حتى ضمنا ، فيما نعلم ، اي مصدر عربي يتناول منصب المشرف في المغرب حتى نهاية حكم الموحيدين ، وادق استنتاج يمكن استخلاصه هو ان واجبات المشرف كانت مالية . الا ان برونشفيج (٢٥) يبين بجلاء بان المشرف الحنفي كان مديرا للمكوس ، وليفي - بروفنسال (٢٦) يقول ذلك ، كما ان المشرف الاسباني الحديث (almojarife) كان موظفا جمركيا .

ان كلمة « عامل » كثيرا ما تعني وكيلًا للسلطات المالية ، مع انه كان له واجبات اخرى كذلك . ويشير ابن عذارى (٢٧) الى جماعة من الاشخاص كعمال ، ومن بينهم : مشرف وخازن على المال الذهبي ، وخازن على الطعام ، وصاحب المدينة . ومن ناحية اخرى فان نفس الفقرة تذكر ابن عاصم مشرف مكناسي وابن هود عاملها ، وكان كلمة « عامل » تعني شيئًا محددًا تماما . اما فيما يتعلق بالخازنين - وهذه هي الاشارة الوحيدة اليهما - فقد يكونان خازنين على التوالي لجباية المال وجباية الجبوب . ولا تتوفر معلومات بالنسبة لبلاد المغرب عن وسائل التصرف بجباية الضرائب العينية توفرها بالنسبة للاندلس (٢٨) .

ويورد ابن حوقل قولًا جازما غريبا بالنسبة لسرت واجدابية ومرسى الخرز ، اذ يقول ان جابي الضرائب هو صاحب الصلاة (٢٩) . واذا كانت « الصلاة » هي القراءة الصحيحة للكلمة ، فانها تدل على مزج

-
- (٢٥) برونشفيج (Brunschvig) : شرق المغرب تحت حكم الحنفيين ، ٦٧/٢ - ٦٨ .
(٢٦) ليفي - بروفنسال : تاريخ اسبانيا الاسلامية ، ٧٠/٣ - المراجع غير مذكورة .
(٢٧) ابن عذارى : البيان المغرب ٣/القسم الخاص بالموحيدين ١٣١ :
(٢٨) ليفي - بروفنسال : تاريخ اسبانيا الاسلامية ، ٣٧/٣ .
(٢٩) ابن حوقل : صورة الأرض ٦٨ ، ٦٧ ، ٧٥ .

غريب حقا للاعمال . ومع ذلك ، فيحتمل ان يكون ذلك صحيحا ، اذ ان صاحب الصلاة لقب معروف ، وهو يرد غالبا على صورة صاحب الصلاة والخطبة . ومن الممكن قراءة الكلمة على انها « صلوات » جمع « صلة » ، بان ينسب للكلمة معنى « دفعة الزامية » — وليس ثمة ما يثبت ذلك — فضلا عن « دفعة اختيارية » ، وهو المعنى الذي للكلمة عادة . ومما يعمي على التهجئة الصحيحة ويزيدها غموضا — والا لكانت قاطعة — اضافة مقطع في آخر الكلمة في كل حالة — « صلاتها »

ان شغل منصب سام في خدمة الدولة كان دائما مجزيا في الدول الاسلامية ، كما هو الحال في غيرها من الدول . وينطبق هذا بالخصوص على المناصب المالية ، ولا شك في ان الاختلاس على نطاق واسع كان متفشيا . ويتحدث ابن حوقل عن عامل اجدابية فيقول ان « له من وراء ما يتقبضه للسلطان لوازم على التوافل الصادرة والواردة من بلاد السودان » (٣٠) ، ومن المؤكد ان هذا الامر كان واسع الانتشار جدا . الا ان الثروات الطائلة التي كان يكدها موظفو الدولة كانت دائما عرضة للمصادرة ، وفي الاندلس الاموية ، على اية حال ، يبدو انه كان من المألوف ان يقوم الامير بمصادرة جزء من اية ثروة كان يراها ، بصورة تعسفية تماما ، من الضخامة بحيث تحرم حولها الشبهات . وكان هذا يحدث على الاخص عند استبدال موظف بآخر ، واذا ذلك يكون الموظف المستبدل عادة عرضة للاستجواب على يدي خلفه . ولعل من المشكوك فيه ما اذا كان ثمة في اية دولة جهاز منظم لمراجعة الحسابات ، الا ان هذه السلطة التعسفية للسلطان قد تكون عملت الى حد ما على كبح جشع جباة الضرائب . ويذكر بان السلطان يوسف الموحي مثلا كان يقف بالمرضاد لموظفيه . ويصف ابن

٣٠ نفس المصدر ٦٧ .

عذارى (٣١) « تطهيرا » قام به السلطان يوسف في فاس سنة ٥٧٩ هـ / ١١٨٤ م .

وخلال القرنين او القرون الثلاثة الاولى بالنسبة لشرق المغرب ، ترد اخبار عن ذهيين ، خصوصا من النصارى ، يشغلون مناصب مالية . ولا شك في ان هذه الظاهرة كانت تقوم اصلا على الضرورة ، كما كان الحال في الشرق . ومن المؤكد انه كانت ثمة حالات اكثر مما يذكره مدونو الاخبار ، اذ ان نزعتهم لطمس المعلومات التي لا يستسيغونها معروفة جيدا . فابراهيم بن احمد الاغلبى عرض ديوان الخراج على نصراني (٣٢) وكان لتميم بن المعز امين سر نصراني من المشرق حظي بنفوذ كبير (٣٣) . لا بل انه لا شك في ان وجود نصارى في مناصب ثانوية كان امرا اكثر شيوعا ، الا اننا لا نعثر على كلمة واحدة عنهم في الاخبار . هذا بالنسبة لافريقية ، اما في المغرب الاقصى فانه يبدو بان الذهيين لم يتغلغلوا قط الى الادارة . فلم يكن بالتأكيد ، ولاسباب لا تخفى على احد ، ثمة ما يشبه بحال استخدام المستعربين على نطاق واسع في الاندلس .

هذا ، وقد اعتبر كثير من الحكام ان من مصلحتهم استخدام اجانب او موالٍ او حتى عبيد كجباة ضرائب لهم . ويبدو ان السبب في ذلك هو ان عمل ابتزاز الضرائب البغيض كان يرى ان من الافضل نقله من ايدي اولئك الذين يربطهم بدافع الضرائب نوع من العصبية الى ايدي اناس تربطهم عصبيتهم المنافسة . وهذا هو احد الدوافع الاصلية

٣١ ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحدين ١٢١ .

٣٢ ابن عذارى : البيان المغرب ١/ ١٢٢ .

٣٣ الوزير الاندلسي : الحل السندسية ٤٦٩ .

لتشكيل حرس خلافي من العبيد والماليك والأتراك وانخراسانيين
والشراكسة الخ ...

وكان لعبيد الله الشيمي فتىان على الاقل توليا عمالة القيروان في
سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م (٣٤) . وكالعادة نبعذ ان عزل احدهما من منصبه
قبض على امواله . ومن المحتمل ان الفتيين كانا « صقلبيين » اذ ان
العبيد السود او الموالي لا نقابلهم في اي من وظائف السيف او القلم .
وكان المرابطون اول من ادخل المرتقة النصرى الى شمال افريقيا .
فالاغلبة والفاطميون ، بالرغم من صلتهم الوثيقة بصقلية ، لم
يستخدموا قط نصرى اوروبيين احرارا في اي منصب . وابن
عذارى (٣٥) هو المصدر لنسبة هذا العمل المستحدث الى المرابطين ،
مع ان ابن الاثير وابن خلكان — وقد كتبا قبله باكثر من نصف قرن —
كانا على علم بوجودهم (انظر ادناه) . وكانت مهامهم عسكرية ، وكان
من بينها جباية الضرائب ، او لعل من الادق القول تزويد الخفراء لجباة
الضرائب . ويمكن الافتراض بانه في المدن والجهات الريفية المجاورة
الخاضعة لادارة منظمة بصورة دائمة وفعالة ، كانت الضرائب تصل
بانتظام دون كبير تمنع ودون الحاجة لأظهار مزيد من القوة . اما في
الجهات النائية ، حيث كانت السيطرة المركزية ضعيفة ، وخصوصا
في المناطق التي تجتازها القبائل الرحل ، فقد كان الوضع عنى العكس
من ذلك . ولم يكن ليتسنى جباية الضرائب الا اذا بعث السلطان بحملة
مسلحة لتحصيلها بالقوة . ومن الطبيعي ان الايراد من هذه الضرائب
كان غير منتظم ، وكثيرا ما كان يحدث ان قبيلة ما تخلصت من دفع
الضرائب لعدد من السنوات . وكان المرابطون ، والموحدون من بعدهم

(٣٤) ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٩١ .

(٣٥) ابن عذارى : البيان المغرب ٤/القسم الخاص بالمرابطين ص ٦٢ . نقلها حرييا
تقريبيا صاحب (الطل الموشية) ص ٦٩ .

يستعملون النصارى في هذه الحملات . ويروي ابن خلكان حكاية غريبة عن ذلك (٣٦) . حينما كان المهدي بن تومرت يدعو لمذهبه في جبال الأطلس قبل ان نودي به اماما ، كان يتحدث ذات يوم الى بعض البربر من المناطق الجبلية « فرأى بعض اولاد القوم شقرا زرقا ، والوان آبائهم السمرة والكحل ، فسألهم عن سبب ذلك ، فلم يجيبوه ، فالزمهم بالاجابة فقالوا : نحن من رعية الملك وله علينا خراج ، وفي كل سنة تصعد مماليكه الينا ينزلون في بيوتنا ويخرجوننا عنها ويخلون بمن فيها من النساء ، فتأتي الاولاد على هذه الصفة ، وما لنا قدرة على دفع ذلك عنا ... » . ويدعوهم ابن خلكان الممالك ، اما ابن الاثير فانه في روايته لنفس الحكاية (٣٧) يدعوهم الممالك الفرنج والروم . الا ان من المرجح ان هذا خطأ . فهؤلاء المسمون ممالك هم اوروبيون ، ومع ان علينا ان نتوقع ان نقابل « صقالبة » في المغرب الاقصى ، اذ كانوا يوجدون بكثرة في الاندلس وافريقية ، الا انه في الواقع لا نكاد نجد اي اثر لهم ، خصوصا في هذه الفترة ، (مع ان شخصا يدعى مظفرا كان واليا على فاس من قبل المرابطين حينما استولى عليها الموحدون) (٣٨) . ومن ناحية اخرى فان النصارى الاحرار الذين استخدمهم في هذا الوقت المرابطون ومن جاء بعدهم متوفرة أخبارهم في المصادر (انظر ادناه) . ولا شك في انه لم يخطر ببال ابن الاثير او ابن خلكان ان الاوروبيين المستخدمين من قبل دولة اسلامية لا يمكن ان يكونوا الا عبيدا .

العرب كجياة للضرائب

ولعل الموحدين استعملوا العرب بنفس الطريقة كجياة للضرائب .

٣٦ ابن خلكان : وفيات الاعيان ٥١/٥

٣٧ ابن الاثير : الكامل ٤٠٣/١٠ .

٣٨ ليني - برومفيسال : وثائق لم تنشر عن تاريخ الموحدين ٦٥ .

ولا تتوفر نصوص واضحة . وقد يكون من الخصيين ذلك السلطان الذي يذكره ابن خلدون (٣٩) اذ يقول انه بعد ان اخضع السلطان عياضا والضحاك ، من قبيلة اثبج الهلالية ، فانهما توليا جباية الضرائب في ناحيتهما من افريقية « وجبايتهما للسلطان » . الا ان عبد المؤمن نفسه بدأ السياسة الخطرة الخاصة بترحيل العرب الى المغرب الاقصى كنتيجة لوقعة سطيف سنة ٥٤٨ هـ / ١١٥٣ م (٤٠) ، وهذه العملية التي استمرت فترة طويلة انتهت بقيام نظام « قبائل المخزن » و « الجيش guich » الذي استمر حتى الازمنة الحديثة . الا ان الواضح ان الموحدين كانت لهم السيطرة التامة على قبائلهم العربية الى ان اخذت الدولة في الضعف ولم تعد في حاجة الى منح امتيازات خاصة من هذا القبيل ، او الى ضرب جماعة باخرى ، او اكتساب ودها عن طريق المصاهرة او منح الاقطاعات .

ويرد بعبارات محددة ذكر الحملات السنوية لجباية الضرائب في عهد بني زيري (٤١) . فيوسف بن ابي محمد « العامل على افريقية » كان يخرج في كل سنة فيدور على كور افريقية ويحبي الاموال ويأخذ الهدايا من كل بلد . ولا شك في ان حملات مسلحة كهذه كانت الوسيلة الشائعة لجباية الضرائب من المناطق الريفية منذ اقدم الازمنة ، حتى مع ان المعلومات الدقيقة عنها لا تتوفر الا في مصادر من فترات متأخرة كثيرا .

وليس ثمة من دليل على انه كان في المغرب طريقة تقدير المحصول

٣٩ ابن خلدون : العبر ٢٤/٦ .

٤٠ ليفي - بروفنسال : انظر مجموعة رسائل رسمية موحدة . الرسالة الحادية والعشرون .

٤١ ابن عذاري : البيان المغرب ٢٤٥/١ .

على ساقه قبل حماده لاغراض الضرائب من قبل موظفين يعرفون بالخرّاص (٤٢) ، والقصد من ذلك فيما يبدو الحيلولة دون الشش . إلا ان هذه الطريقة كانت معروفة في الاندلس في عهد المرابطين ، ومن السهل ان تكون قد انتقلت الى عدوة المغرب .

الالتزام

ان نظام الالتزام ، اذا كان لنا ان نصدق ما قاله ابن حوقل ، كاد ان يكون غير معروف في بلاد المغرب ايام الفاطميين . فهو يقول (٤٣) ان « جميع المغرب في ايام آل عبيد الله كان يعمل بالامانة من غير ضمان حتى تقبلت برقة ، وليس بجميع المغرب ضمان غيرها » . ويمكن تصديق هذه العبارة الصادرة عن شخص كان قد جاب المغرب من اقصاه الى ادناه . والقبالة والضمان لفظان مترادفان للعقد الذي يبرمه الملتزم مع الدولة ، فهو ضمانه بان يدفع مبلغا معيناً او قبوله — « قبالة » — الالتزام بالدفع (٤٤) . ويقصد ابن حوقل ، اذا كان تفسيرنا للنص صحيحاً ، ان يقابل بين طريقة جباية الضرائب الغير المنتظمة والتي لا يمكن الاعتماد عليها والتي كان بموجبها يؤتمن موظف (ومن هنا جاءت كلمة « أمين ») على جباية الدخل بالطريقة المألوفة ثم يدفعه للدولة وبين تلك الطريقة ، المنتظمة ولو انها خطيرة ، التي يباع فيها الدخل في مقابل مبلغ مقطوع (يدفع مقدماً في العادة) لملتزم تطلق يده ليعوض نفسه بقدر استطاعته . وكانت الدولة راضية بان تضحي بجزء من الدخل الممكن تحصيله في مقابل الحصول على مبلغ محدد نقداً ، والتخلص من مشاكل جبايته .

(٤٢) ابن عبيدون : رسالة في القضاء والحسبة ٥ - ٦ .

(٤٣) ابن حوقل : صورة الارض ٩٧ .

(٤٤) انظر لوكجارڊ (Lokkegaard) : نظام الضرائب الاسلامي .. الفصل ٤ .

ولا شك في ان الضرائب المعروفة بالقبالة (٤٥) كانت في الاصل هي تلك الضرائب المضمّنة ، اما بالنسبة للازمة المتأخرة فليس ثمة دليل لربط الكلمة بوجود نظام الالتزام . الا ان من الجدير بالذكر ان قبالات المرابطين في مراكش كانت مرتبطة بالمتقبلين الذين لا يمكن ان يكونوا سوى ملتزمين . ولعل المكاس خلال القرن السابع للهجرة / الثالث عشر للميلاد الذي يذكره الغبريني (٤٦) هو ايضا ملتزم المكوس . وعلى العموم ، وبالنظر لصمت المصادر خلال الفترة التي تشغلها هذه الدراسة وخلال الفترة الحفصية التي تلتها (٤٧) ، فان ثمة ما يُفْهَرِي المرء للتاكيد بان نظام الالتزام لم يكن له سوى دور ثانوي جدا في النظام المالي في المغرب .

ب - الخزانة

لا نعرف في الواقع شيئا عن الخزانة ومديرها . فقد كان لدى الرستميين ما يسميه ابن الصغير بيت المال ، الذي كان يتولاه صاحب بيت المال (٤٨) . وكان القاضي الموحي ابن صقر قد ولي في وقت ما منصب امين الخزانة ليوسف بن عبد المؤمن الذي « ولاه الخزائن وبيوت الاموال » (٦) . ومن المحتمل ان يكون المقصود بالخزائن دخل الضرائب المدفوعة عينا ، وكانت مبلغا لا يستهان به . ويمكن مقارنة هذه الاشارة بالاشارة المتبسة اعلاه (٤٩) بشأن الخازنين . اما رواية ابن فرحون عن هذه المرحلة في حياة ابن صقر العملية (٥٠) فهي انه

(٤٥) انظر اعلاه ص ١١٤ .

(٤٦) الضريفي : عنوان الدراية ١١١ .

(٤٧) انظر برونشفيج (Brunschvig) : شرق المغرب تحت حكم الحفصيين ٧١/٢ .

(٤٨) ابن الصغير : تاريخ الائمة الرستميين ١٨ . للشّاحي : كتاب السّير ٢٩٢ .

(٤٩) انظر ص ١٠١ .

(٥٠) ابن فرحون : الديباج ٤٨ .

كان مديراً للخزانة العالية بدولة الموحدين « وكانت عندهم من الخطط
الجليلة » .

وفي سنة ٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م ولى عبيد الله شخصا على بيت المال
في القيروان ، وولى في الوقت نفسه شخصا آخر على ديوان
الخراج (٥١) . ولذلك فان صاحب بيت المال لم يكن بالضرورة وزيرا
للخزانة ولا جابي الضرائب الاول .

ج - أوجه الصرف

يسود نفس الصمت مسألة صرف أموال الدولة . فموظفو الدولة
والجيش ينبغي ان تدفع مرتباتهم ، والمؤن والاعتدة الحربية ينبغي
شراؤها ، كما يترتب دفع نفقات الاشغال العامة . وعلى الخصوص
فان الشريعة تضع قواعد لتوزيع المتحصل من الزكاة . ومن المحتمل
ان الجيش كان يشكل العبء الرئيسي بالنسبة لموارد الدولة المالية ،
وكانت الحال كذلك في ظل اية دولة ، لا لان هذه الدول كانت دائما في
حالة حرب ، بل لانه لم تكن ثمة مصروفات « عامة » اخرى تستحق
الذكر باستثناء الخدمة المدنية . وفي زمن الحرب ، وخصوصا في عهد
دول كدولتي المرابطين والموحدين اللتين كانتا تجهزان باستمرار
حملات على نطاق واسع ، لا بد ان نفقات الجيش قد قاربت اقصى ما
يمكن للدولة تحمله . اما الصرف على الخدمة المدنية ، فقد كان بالتأكيد
عبئا اقل فداحة بكثير . واما بالنسبة للاشغال العامة ، فقلما يمكن
القول بانها كانت قائمة باي حال من الاحوال . كانت ثمة اعمال كبناء
رباط الفتح ، او اضافة ضاحية الصالحة الى مدينة مراكش - ولكن هل
كانت هذه اعمالا يقصد بها في المقام الاول المنفعة العامة ام انها كانت

(٥١) ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٥٩

للتمجيد الشخصي ؟ وهل كان هناك اي تمييز واضح بين المخصصات السلطانية وبين الخزانة العامة ؟ ان هذه الاسئلة وكثيرا غيرها تفتقر الى اية اجابة واضحة .

ولعل مما قد يتبادر الى الذهن ان احكام الشريعة فيما يتصل بصرف الزكاة على الفقراء وابتاء السبيل الخ ... كانت حبرا على ورق . على ان ابن الصغير يورد فقرة (٥٢) تسترعي الاهتمام ، وقد تكون رسمت صورة مثالية ، عن الطريقة التي اتبعها عبد الرحمن بن رستم في توزيع الزكاة وغيرها من الايرادات . فقد كان الطعام يصرف الى الفقراء رأسا . وبيعت الشاة والبعير فاذا صارت اموالا دفع منها الى العمال بقدر ما يستحقون على عملهم . اما الباقي فلم يكن على ما يبدو يوزع على الفقراء نقدا بل كان يستعمل لشراء الاكسية والزيت الخ .. ثم يجري توزيعها . وكان الدخل الدنيوي — ويسمى هنا خراجا وجزية — يستعمل لتسديد مصروفات الأمام الخاصة ومصروفات حشمه وقضاته وشرطته والقائمين بأمره . وبعد ان يخصص لهذه الاغراض ما يكفي لعام واحد ، كان ينفق الباقي على مصالح المسلمين .

(٥٢) ابن الصغير : تاريخ الائمة الرستميين ١٥ .

١ - اليهود

جذب المسلمون معهم الى المغرب تسامحا عاما نحو اليهود تميزوا به دائما ، ولو انهم ناصبوا اليهود العدااء في حالات معينة . ومن المفروض انه كان في مقدور ادريس ، الذي بنى مدينة فاس في مكان لم تكن فيه مدينة هامة من قبل ، ان يستبعد عنها جميع من يعتبرهم غير مرغوب فيهم ، وان يجعلها مدينة تقيم فيها حامية عسكرية يسكنها دون سواهم عرب قيس وازد الخ .. الذين رحب بهم ادريس الثاني في بلاطه تمشيا مع « سياسته العربية » (١) . الا انه في الواقع ، كما يذكر صاحب (روض القرطاس) (٢) ، ما ان بنى المدينة حتى « تجتمع فيها عدد كبير من اليهود ممن رغب في العافية » . ومع ان ابن ابي زرع الصف كتابه بعد هذه الاحداث بحوالي ٥٠٠ سنة ، الا انه ليس ثمة ما يدعو الى الشك في قوله . فالبكري ، وهو متقدم على ابن ابي زرع ، يقول ان فاس اكثر مدن المغرب يهودا ، ومن ذلك جاء المثل القائل « فاس بلاد بلا فاس » ، اي بدون مسلمين (٣) .

ويحكى ان يحيى بن يحيى بن محمد الادريسي (ت . حوالي سنة ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م) عشق يهودية اسمها حنة ودخل عليها في الحمام مما سبب فضيحة . ويقول تراس (٤) ان « هذه الاحداث تبين على الاقل الى أي حد كان يهود فاس مرتبطين بالحياة الاسلامية » . ويبدو لي ان هذه الملاحظة تحمّل هذه الحادثة اكثر مما يمكن تبريره . ولا شك في ان اقامة اليهود في فاس كانت تتخللها حوادث ابتزاز للاموال

(١) الجزنائي : زهرة الاس ١٣ .

(٢) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٢٥ .

(٣) البكري : المغرب ١١ .

(٤) تراس (Terrasse) : تاريخ المغرب الاقصى ، ١٢٥/١ .

الفصل الخامس

الاقليات الدينية

تشتمل الشريعة على شروط خاصة بمعاملة غير المسلمين ، فاهل الكتاب ، وهم فئة تضم على وجه التحديد اليهود والنصارى فقط ، يُحتملون بشروط . اما الآخرون من اتباع جميع العقائد الاخرى فانهم لا يتسامح معهم ، وينبغي ان يُخَيَّرُوا بين الاسلام والموت . وقبيل الفتح الاسلامي لبلاد المغرب ، كان في البلاد عدد كبير من النصارى ، خصوصا في افريقية ، وعدد من اليهود ، واكثرية كبيرة من الوثنيين . وقد ابقى المسلمون على اليهود والنصارى ، وفرضوا الاسلام على الوثنيين . ويبدو ان البربر اعتنقوا الاسلام دون اية صعوبة ، وعلى اية حال فانه يفترض ضمنا من اقدم الازمنة بانهم كلهم مسلمون ، ولم يكن لاي من الغزوات ، باستثناء المبكرة منها ، في شمال افريقيا اي طابع للجهاد .

ومذابح اكثر مما وصلتنا انباؤها . ويقول ابن ابي زرع (٥) ان تميم ابن زيري بن يعلى اليفرنى اوقع في سنة ٤٢٤ هـ / ١٠٣٣ م باليهود « فقتل منهم خلقا كثيرا يزيد على الستة آلاف يهودي ، واخذ اموالهم وسبى نساءهم » .

ومن المؤكد ان الاغلبية ، المعاصرين في شرق المغرب للدارسة ، كان من بين رعاياهم يهود . ومع ان الاشارات الى ذلك قليلة ، الا ان المالكي (٦) يقول ان القاضي احمد بن طالب جعل على اكتاف اليهود رقاعا بيضاء ، في كل رقعة منها قرء ، وجعل على ابواب دورهم الواحا مسطرة في الابواب مصورا فيها قرءة . ومن ناحية اخرى ، فان المسلمين الاقل تعصبا يمكن ان تقوم بينهم وبين اليهود علاقات ودية للغاية . يحكى عن جماعة انه « كنا في الجزيرة على طعام اذ دخل علينا يهودي ، فدعونا فنجس يأكل الى ان اقبل اسماعيل بن رباح ، فرفعنا اليهودي في غرفة ، فلما دخل اسماعيل دعونا الى طعامنا فمد يده لياكل ثم قبضها فقال : طعامكم نجس ، او اكل منه نجس . فقلنا له : يهودي طواف دعونا فاكل معنا ، فقال : اما تستحون ، تاكلون مع من كفر بالله ، (٧) .

ويبدو ان الموحدين فقط هم الذين كانت لهم سياسة ايجابية تجاه اليهود ، فقد حظرهم والنصارى على حد سواء . والفقرات المقتبسة اذناه بالاشارة الى النصارى عامة تشمل اليهود كذلك ، باستثناء ان معاملة اليهود كانت اكثر صرامة . ويقول المراكشي (٨) انه « في آخر

(٥) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٦٦

(٦) المالكي : رياض النفوس ٢٨١ .

(٧) ابو المرزوق : طبقات علماء افریقیة ٦٨

(٨) المراكشي : المعجب ٣٠٤ .

ايام ابي يوسف [المنصور] امر ان يميّز لليهود الذين بالمغرب بلباس يختصون به دون غيرهم ، وذلك ثياب كظية واكمام مفرطة السعة تصل الى قرب من اقدامهم ، وبدلا من العمائم ككُوتات على اشنع صورة كأنها البراديع تبلغ الى تحت اذانهم . فشاخ هذا الذي نسي جميع يهود المغرب ، ولم يزالوا كذلك بقية ايامه وصحرا من ايام ابنه ابي عبد الله ، الى ان غيّرهُ ابو عبد الله المذكور ، بعد ان توسلوا اليه بكل وسيلة ، واستشفعوا بكل من يظنون ان شفاعته تنفعهم فامرهم ابو عبد الله بلبسان ثياب صفر وعمائم صفر ، فهم على هذا الذي الى وقتنا هذا ، وهو سنة ٦٢١ هـ [١٢٢٤ م] ... ولم تنعقد عندنا ذمة ليهودي ولا نصراني منذ قام امر المصامدة [اي الموحدين] ، ولا في جميع بلاد المسلمين بالمغرب بيعة ولا كنيسة . ومما يسترعي الانتباه قول المراكشي بعد ذلك : « انما اليهود عندنا يظهرن الاسلام ، ويصلون في المساجد ويُقرئون اولادهم القرآن ، جارين على ملتنا وسنننا ، والله اعلم بما تكن صدورهم وتحويه بيوتهم » (٩) . ان هذه الفقرات اقتبسها الباحثون من قبل الا ان احدا لم يلفت الانتباه الى التناقض الذي تحوي عليه . فالمراكشي يقول بادىء الامر ان المنصور امر اليهود بارتداء ملابس مميزة لهم ، وهذا يعني ضمنا التسامح تجاههم ، ثم بعد ذلك بسطور يقول انه لم تنعقد ذمة ليهودي ولا نصراني منذ قام امر الموحدين ، وان اليهود ، ولو ظاهريا اعتنقوا الاسلام ، ويفهم من ذلك العكس ضمنا . ولعل تفسير ذلك يكمن في انه من بين النظرية والتطبيق عند المنصور ، اي ان اهل الكتاب ينبغي استئصالهم من المغرب ، لم يبق غير النظرية . فمن وجهة النظر الرسمية لم يكن ثمة يهود او نصارى ، اما من الناحية

(٩) اقتبسها مثلا منك (Munk) في المجلة الاسيوية (Journal Asiatique) نسلطة ٣ ، مجلد ١٤ ص ٤٥ .

العملية فقد وجدوا . وهذا الرأي تسانده العبارة المستعملة ، اذ يقول المراكشي « لم تنعقد ذمة » ، وكأنه كان ثمة اجراء شكلي كان يعترف بالذمي بموجه على انه كذلك ، ولعل ذلك بأدراج اسمه فقط في سجل دافعي الجزية . وقد يعترض على هذا الافتراض على اساس انه اذا لم يكن هناك يهود رسميا ، فلا يمكن جباية الجزية منهم ، ومن المستبعد ان تضحي السلطات بهذا الشكل القانوني من الدخل بالجوء الى عمل غير مشروع . وهذه حجة قوية وتؤدي بالمرء الى الاعتقاد بان الاجراء المستحدث لم يكن ليديم طويلا . الا ان ثمة ما يثبت استحداث الاجراء ، وفي الواقع فان ابن حمويه ، الذي خبر نظام حكم الموحدين عن كتب ، يقول (١٠) ان عبد المؤمن ، الذي تنسب اليه هذه الاعمال ، قال لليهود والنصارى : « لا حاجة بنا لجزيتكم » .

ان هذه الرواية عن معاملة الموحدين لليهود ، وهي مستمدة باسرها من مصادر اسلامية ، يؤكدتها مصدر يهودي . فثمة رسالة من يعقوب ابن ايلي (Jacob ben Elie) الى بابلو كريستيانى (Pablo Christiani) يقتبسها مان (Mann) (١١) . واذ يروي يعقوب فيها ما عناه اليهود على ايدي الموحديين يقول ان البيع هدمت ، واحرقت الكتب العبرية ، كما حظر مراعاة عطلات ايام السبت والاعياد . الا ان اليهود ظلوا يمارسون ديانتهم سرا .

ويذكر الزركشي الشبكة التي أُجبر على ارتدائها يهود (مدينة تونس) بامر من يعقوب المنصور في سنة ٥٩٥ هـ / ١١٩٩ م (١٢) وكانت الشبكة عبارة عن قمص طولها ذراع في عرض ذراع ، وبرانس

(١٠) نفس المصدر السابق، انظر في موقعه ، عن ابن حمويه، انظر ص ١٩٤

(١١) مجلة الدراسات اليهودية (١٩٢٦) .

(١٢) الزركشي : تاريخ الدولتين ١١ .

وقلانس زرق . وبعد ذلك بثلاث وخمسين سنة جدد السلطان الحضصي الثاني المستنصر هذا الامر (١٣) . ومن الواضح ان عادة لبس الشكلة كان قد ترك العمل بها ، وهذا يتفق مع الانطباع العام بان الاضطهاد النشط لليهود كان دائما حدثا عابرا ، وبانه بالرغم من كون اليهود طبقة من الدرجة الثانية في المجتمع ، فانهم تركوا وشأنهم بصورة عامة آمنين . وتختلف هيئة هذه الشكلة عن هيئة اللباس الذي فرض على يهود المغرب الاقصى ، كما تختلف كذلك عن الرقعة التي قررها احمد بن طالب . ومن الواضح ان الشكل الفعلي للشعار كان مسألة تتحكم فيها الجهة والفترة الزمنية .

ب - النصارى

يستعمل البكري ثلاث كلمات للدلالة على اولئك الذين يشعر بأنهم اجانب بشكل ما وهي : مولد ، عجم ، وافارق . والكلمة الرئيسية هي « مولد » ، التي ترد في اربعة مواضع ، حين يتحدث عن اهل بسكرة وميلة وطولقة وطبنة (١٤) . ويترجمها دي سلان اناسا من جنس مختلط ويعرفهم بانهم « منحدرين من اصل روماني وبربري » ، في حين ان ج . مارسيه يضمهم مع الافارق ويقول ان من المحتمل ان الكثيرين منهم كانوا نصارى (١٥) . وان دراسة دقيقة للمعنى المرتبط بكلمة « مولد » تؤدي بنا الى استنتاج محدد تماما . فكل التعريفات والاستعمالات لكلمة « مولد » تبين انها تعني شخصا هو ، لكونه غير منحدر من اصل عربي قح ، عضو في الجماعة العربية اما بحكم النشأة واما عن قصد . وقد لا يحتوي على دم عربي اطلاقا ، او قد يكون من اصل

(١٣) نفس المصدر ٢٥ . ابن ابي دينار : المونس ١٢٨ .

(١٤) البكري : المغرب ٥١ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٧٢ .

(١٥) مارسيه (Marçais) : المغرب في بلاد المغرب ، ص ٣٥

بمختلط . لذلك فان المولدين الذين يذكرهم البكري لا بد انهم كانوا من نسل سكان البلاد الاصليين قبل الاسلام — سواء اكانوا من الفنيقيين او القوط او الرومان او البربر — وكانوا نصارى في السابق ثم اسلموا منذ امد طويل ، مع احتفاظهم بشخصيتهم وعاداتهم الجماعية ، ولذلك فانهم كثيرا ما كانوا في نزاع مستمر مع الوافدين الجدد من العرب . كما يذكر البكري (١٦) انه اذا كانت الحرب بين العرب والمولدين — وكثيرا ما كان يحدث ذلك — استمد العرب بعرب مدينة تهوذا وسطيف ، واستمد المولدون باهل بسكرة . ولعل مما يدعو الى الدهشة ان نجد ان هذه الجماعات — بعد تأسيس القيروان باربعمائة سنة — بقيت مميزة المعالم ، الا ان بلدان المغرب لا تفتقر الى امثلة حتى يوهنا هذا عن جماعات واحياء وحرارات صغيرة ، حتى في المدن ، جنبا الى جنب لسنوات طويلة دون ان يقع اي اندماج بينها .

اما موضوع الافارق فقضية اخرى . ويشارك ابن عبد الحكم (ت . ٢٥٩ هـ / ٨٧٢ م) معاصره ابن خرداذبة في كونه اقدم مصدر يذكر الافارق فيما يتصل بالرواية التقليدية المعتادة عن قدوم البربر الى شمال افريقيا . كان البربر بفلسطين ، وكان ملكهم جاثوت ، فلما قتله داود ، خرج البربر متوجهين الى المغرب . ونزل بعضهم في طرابلس الغرب ، ويقول ابن عبد الحكم (١٧) : « وجلا من كان بها من الروم من اجل ذلك ، واقام الافارق ، وكانوا خما للروم ، على صلح يؤدونه الى من غلب على بلادهم » . اما ابن خرداذبة (١٨) فيقول عن نفس الموضوع ان طرابلس « كانت للروم ، فجلت الروم الى صقلية ...

(١٦) البكري : المغرب ٥١ .

(١٧) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ٣٤ — ٣٥ .

(١٨) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ٩١ — ٩٢ .

ثم رجع الإفارق والروم الى مدائنهم على صلح من البربر فكرهت البربر نزول الفن . ان هاتين الروايتين تحويان نقطتين هامتين : لم يكن الإفارق بربرا ، كما انهم لم يكونوا روما . وان ايا من هاتين النتيجتين لا تناقض بالضرورة المعلومات الاخرى المتوفرة لدينا . كذلك فان البكري (١٩) يذكر ان الافرنج والافارقة قاوموا البربر في ما قيل عن هجرتهم غربا . كما انه يسجل وجود الافارق في ثلاثة اماكن هي قابس ومنستير عثمان وبرقة ، دون ذكر مزيد من التفاصيل (٢٠) . ويعرف دي سلان الافارق ، في ترجمته بانهم « السكان الاصليون لبنطابلس [برقة] وبيزا سين [شرق افريقية] وكان سكان الاخيرة تحت تأثير الحضارة الرومانية » (٢١) . ان ترجمة دي سلان صحيحة ضمن الاطار الذي يتحدث عنه ، الا انه ليس ثمة تفسير للسبب الذي من اجله يُطلق اسم المولدين على السكان الاصليين الذين تأثروا بالحضارة الرومانية في الجزء الغربي من افريقية ، وخصوصا في الزاب ، في حين ان السكان الاصليين في الشرق يعرفون باسم الافارق او الافارقة . ولا بد ان يكون الجواب على ذلك بان الاخيرين كانوا قد احتفظوا بنصراانيتهم ، مع انه ليس ثمة اي دليل مباشرة للجزم بذلك ، غير ان من شأنه ان يوضح السبب في كون الجماعتين ، وهما على ما يبدو في وضع متشابه كسكان اصليين قبل مجيء العرب ، مميزتين بمثل هذا الوضوح .

وثمة افتراض آخر وهو اعتبار الافارق قرطاجنيين والنظر اليهم كجماعة اعتبرت نفسها قرطاجنية جنسا ، مع انه لا شك في الواقع

١٩) يقتبس ذلك ابن خلدون في (المعبر) ٩٤/٦ ، ولكننا لا نجد ذلك في كتاب البكري الذي وصلنا .

٢٠) البكري : المغرب ، ٥ ، ١٧ ، ٥٦ .

٢١) البكري : المغرب ، الترجمة الفرنسية (description de l'Afrique Septentrionale) الجزائر / باريس ١٩١٣ ، ص ١٥ ، حاشية ٣ .

في انها ذات دم مختلط . وفي كتابه (ماضي افريقيا الشمالية) (٢٢) حيث يحمل جوتيه على الراي الذي يضع الفترات القرطاجنية والرومانية والاسلامية من تاريخ شمال افريقيا في « قوالب محكمة » يدل المؤلف بصورة مقنعة جدا على انه ، على العكس من ذلك ، فان الاثر البونى (القرطاجني) لا بد وانه كان عميقا جدا ودائما . فهو يشير الى ان القرطاجنيين حكموا افريقية لمدة الف سنة على الاقل اي لمدة تزيد عن ضعف المدة التي حكمها فيها الرومان ، وان من السخف الافتراض بان حضارة متقدمة كحضارة القرطاجنيين ، وكان لها الصدارة في ذلك العصر ، كانت تعجز عن التغلغل في مجتمع البلاد من اعلاه الى ادناه ، او ان اثرها كان من الممكن القضاء عليه في خلال شهر من الزمن بمجرد بذر الملح في اطلال قرطاجنة بعد حرقها . فبعد « تدمير » قرطاجنة بخمسمائة وخمسين سنة ، كما ينبىء بجلاء من كتابات القديس اغسطين ، كانت اللغة البونية ما زالت واسعة الانتشار كلفة التخاطب بين سكان الريف . و المؤرخ البنزني بروكوبيوس الذي رافق بليسايريوس حينما وطد الاخير سلطة البنزنيين في افريقية يؤكد الشيء نفسه (٢٣) . ولم يكن ذلك قبل اكثر من مائة سنة من وقعة سببيلة التي تمثل اول موطن قدم حقيقي للعرب في المغرب .

ولا غرابة البتة اذا وجد الفاتحون العرب جماعات من السكان الاصليين يتكلمون البونية ، وانه لما يستهوي المرء القول بانهم هم الافارق . ولا تناقض الاشارات في المصادر العربية هذا الاقتراح ، حتى مع انها قد لا تؤكد على الخصوص . وكما رأينا اعلاه ، فان الافارق متميزون من ناجية عن الروم او الافرنج الذين يقصد بهم

٢٢ جوتيه (Gautier): ماضي افريقيا الشمالية ، ص ١٤٤ وما بعدها

٢٣ الاشارات الى القديس اغسطين وبروكوبيوس في كتاب جوتيه ماضي افريقيا الشمالية) في موضعه .

الرومان / البزنطيون ، كما انهم متميزون من ناحية اخرى عن البربر .
الذين يقصد بهم سكان البلاد الاصليون . وهم يوجدون بصورة عامة
في أماكن حيث كان الاثر القرطاجني اقوى ما يكون ، اي في الشرق ،
وخصوصا على الساحل .

واخيرا فان مؤلفا متاخرا هو ابن ابي دينار القيرواني ، الذي
ينتهي كتابه (المونس) بسنة ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥ م ، يورد فقرة من
الواضح انه يربط فيها ، بالرغم عما فيها من ارتباك ، بين الافارق
والقرطاجنيين . والفقرة من الاهمية بحيث يجدر اقتباسها كاملة :

وفي تواريخ النصرى انه كان ملك افريقية ، وهو
صاحب قرطاجنة مائة الف جن بين حصن ومدينة يحكم
عليها ، وانه لما غزا الى رومة المدائن اخذ من كل بلدة
رجلا ودينارا وسار اليها على ناحية المغرب على بحر
الزقاق من ناحية الاندلسية [اي الاندلس ، ويرد الاسم
بهذه الصيغة عند هذا الكاتب كثيرا] وافرنجة ، واناخ
على رومة وحاصرها حصارا شديدا . وبعث صاحب رومة
عسكره في البحر الى قرطاجنة واناخ عليها ، ووقع القتال
بينهم على وادي مجردة . وكان بينهم قتال شديد . وكان
الخيالة من اهل قرطاجنة ثمانين الفا غير الرجال . فعند
ذلك رحل صاحب قرطاجنة عن رومة ورجع الى بلاده .
ومن ذلك الوقت بقيت الافارقة في الاندلسية وملكوها مئين
من السنين (٢٤) .

ان هذه رواية عن الحرب البونية الثانية . اما ملك افريقية فهو
هانيبال (حَبَّال) الذي اشتهر اجتيازه لجبال الالب بهذه المناسبة ،

(٢٤) ابن ابي دينار : المونس ١٨ .

واما الجيش الروماني فهو جيش سكيبيو ، واما المعركة على « وادي مجردة » فهي معركة زاما سنة ٢٠٢ ق . م .

وهناك اشارات متفرقة الى النصرى في مواضع اخرى ، وهي تبين انه كان بوسع الديانة ان تستمر ، مع انها كانت في حالة احتضار متواصل ، وسط ما يحف بها من صعاب . والحق يقال انه الى ان ظهر الموحدون على المسرح ، فان المرء لا يجد اي دليل يذكر على وجود اي سوء نية خاصة تجاه النصرى ، لا بل انه يرد احيانا ذكر شيء من حسن النية تجاههم . فالتجاني يقول مثلا (٢٥) : « واما ما يدل على انها [توزر] اُفتتحت صلحا ، فبقاء كنائس النصرى بها خرابا الى زماننا هذا لم يتصّرّف فيها ، وان المسلمين بنوا بازاء كل كنيسة منها مسجدا » : وسوف نستعرض الآن الانسارات حسب ترتيبها الزمني ، ونستخلص منها الاستنتاجات التي يبدو ان ثمة ما يبررها .

كتب الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان الى اخيه عبد العزيز وهو والي مصر ان يوجه الى تونس ألف قبطني بأهله وولده للعمل في دار صناعة تبني لهم (٢٦) . ويضيف التجاني ان بعضهم فرّق في مراسي افريقية (٢٧) . ولا يُسمع شيء عن هؤلاء الناس فيما بعد ، وان من الشيق لو اتيح للمرء معرفة تاريخهم بعد ذلك . الا ان ابن ابي دينار (٢٨) يذكر انه كان بافريقية عدد من القرى يسكنها الكفار حتى بعد القرن الرابع للهجرة / القرن العاشر للميلاد . « وكانت الاساقفة تاتي من الاسكندرية من قبَل البطريرك الذي بها الى نصرى افريقية ،

٢٥) التجاني : الرحلة ١٦٢ .

٢٦) البكري : المغرب ٢٨ .

٢٧) التجاني : الرحلة ٦ .

٢٨) ابن ابي دينار : المونس ٢٨

والآن طهر الله تعالى هذه البلاد من دنس الشرك . ولعل هؤلاء
الاساقفة كانوا يزورون اعقاب هؤلاء الاقباط . ومن المستبعد ان تقبل
السلطات القبطية ان يكون لها اية صلة بافريقية ، ما لم يكن ثمة
اقباط فيها . وكان للنصارى الكاثوليك دائما اساقفتهم ، وكانوا على
اتصال وثيق الى حد ما برومة .

ويورد البكري مقرة غربية عن الاقباط في مدينة طرابلس ، فهو
يقول (٢٩) : « وحولها اقباط هي زي البربر كلامهم بالقبطية » .

وفي عهد الاغلبة ، يصف المالكي مقابلة جرت بين سخنون الشهير
وبين رؤساء كنيسة النصارى (٣٠) . وان القواعد المذكورة آنفا والتي
وضعها احمد بن طاب بشأن اليهود كانت تسري كذلك على النصارى
فيما عدا ان النصارى كان عليهم ان يعلموا رقتهم بصورة خنزير بدلا
من صورة قرد . وتذكر الاشارات الغزبية الاخرى بالنسبة لهذه الفترة
ان ابراهيم بن احمد عرض ديوان الخراج على سوادة النصراني في
سنة ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م على ان يسلم ، ولكنه رفض فقطع بنصفين
وصلب (٣١) . وكان لزيادة الله الثالث (اعتزل الامارة سنة ٢٩٦ هـ /
٩٠٨ م) قائد اسمه فتوح الرومي ، ومن المحتمل انه كان مملوكا او
مولى له (٣٢) .

ان النصارى الذين يشير اليهم ابن الصغير باسم المسيحيين كان
منهم من تولى مناصب سامية في عهد الرستميين في تيهرت . ويشير
ابن الصغير الى خاصة ابي بكر ابن افلح ، وهم من النصارى

(٢٩) البكري : المغرب ٧ .

(٣٠) المالكي : رياض النفوس ٢٦٨ .

(٣١) ابن مغازي : البيان المغرب ١/١٢٢ .

(٣٢) النويري : نهاية الارب ٤٦ وجه . ابن مغازي : البيان المغرب ١/١٣٦ حاشية ٢ .

والرستميين ، والى موضع في تيهرت يعرف باسم الكنيسة . وثمة
اشارة فيما بعد الى وجوه البلد من المسيحيين وغيرهم في عهد ابي
حاتم ، والى نصراني اسمه بكر بن الواحد ، على انه احد فارسي
المغرب (٣٣) .

ويورد ابن خلدون اشارتين طريفتين الى دافعي الجزية
النصارى (٣٤) . اما الاولى فتذكر بقايا بطون نفاوة الذين « لا يعرف
لهم لهذا العهد حي ولا موطن الا القرى ... المنسوبة اليهم ببلاد
تسطيلية ، وبها معاهدون من الفرنجة اوطنوهم على الجزية واعتقاد
الذمة عند عهد الفتح ، واعقابهم بها لهذا العهد » . واما الاشارة
الاخري فتقول : « ويسكن معهم معاهدون من الفرنجة ينسبون الى
سردانية نزلوا على الذمة والجزية ، وبها الآن اعقابهم » . ويمكن
مقارنة هذه الفقرة الاخيرة بما يذكره البكري وهو ان « بقرب جولا
منتزها يعرف بسردانية ليس بافريقية موضع اجمل منه » (٣٥) . واذا
كان هؤلاء النصارى قد قدموا حقيقة — كما يفهم ضمنا — من جزيرة
سردينية في الازمنة الاسلامية ، فلا بد انهم كانوا اسرى ، وهذه هي
الامثلة الوحيدة التي نعرفها عن اسرى نصارى يعملون في فلاحه
الارض .

والحالة الوحيدة عن التدخل المباشر للسلطان في الشؤون الدينية
المسيحية تتعلق بعبد الحق بن عبد العزيز بن خراسان من مدينة تونس
(حوالي سنة ٤٥١ هـ / ١٠٥٩ م) . وتبين رسالتان بعثت بهما البابا
جريجوري السابع الى سيرياك ، اسقف قرطاجنة ، ان سيرياك رفض
ان يرسم اسقفا رغبت فيه رعيته ، مما جعل عبد الحق يسي

(٣٣) ابن الصغير : تاريخ الامة الرستميين ٣٦ ، ٥٢ .

(٣٤) ابن خلدون : المعبر ١١٦/٦ ، ٤١٩ .

(٣٥) البكري : المغرب ٣٢ .

معاملته (٣٨) . وكان عبد الحق هذا على علاقات طيبة جدا بالنصارى
الإحباب الذين كانوا يتاجرون مع أراضيه (٣٧) .

ويذكر البكري الذي صنّف كتابه حوالي سنة ٤٦١ هـ / ١٠٦٨ م ان
في تلمسان « بقية من النصارى الى وقتنا هذا ، ولهم بها كنيسة
معمورة » ، (٣٨) .

وقد تلت بناء قلعة بني حماد في سنة ٣٩٨ هـ / ١٠٠٧ م فترة
تصيرة من الرخاء الجديد للنصارى . فالمدينة الجديدة ، كما يقول ابن
خلدون (٣٩) ، « استبحرت في العمارة واتسعت بالتمدن . ورحل اليها
من الثغور والقاصية والبلد البعيد طلاب العلوم وارباب الصنائع لنفاق
اسواق المعارف والحرف والصنائع بها » . وهذا الرخاء ، فضلا عن
ميل امرء بني حماد الذي لا شك فيه نحو النصارى ، ادى الى وجود
جالية مسيحية مزدهرة فيها ، والى قيام مراسلات ودية تسترعي
الانتباه بين البابا جريجوري السابع والناصر بن علناس (ت . سنة
٤٨١ هـ / ١٠٨٨ م) . وبعد ان سمي سيرفاند أسقفا جديدا لمدينة
عنابة سنة ٤٦٩ هـ / ١٠٧٦ م ، توجه الى رومة لتسلم ترسيمه من
البابا . وبعث الناصر معه هدايا للبابا ورسائل ذكر فيها انه قد اشترى
ما امكنه من أسرى النصارى في اراضيه بقصد ارسالهم اليه ، وانه
سيسلم اليه كل اسير قد يعثر عليه فيما بعد . وقد انتزع هذا الدليل
على حسن النية ردا وديا للغاية من البابا يتضمن العبارة : وهكذا فاننا
واياكم ندين بهذا التعاطف الواحد منا للاخر على وجه الخصوص ، لا
الى اناس آخرين ، نحن الذين نوّمن بوجود اله واحد ونظن انه

-
- (٣٦) ماس لاترى (Mas Latrie) : معاهدات السلم والتجارة ، المقدمة ١٩ ، الوثائق ٥
(٣٧) نفس المصدر ، المقدمة ٣٧ .
(٣٨) البكري : المغرب ٧٦ .
(٣٩) ابن خلدون : العبر ١٧١/٦ .

لا اله الا هو ، ولو ان ذلك يتم بطرق مختلفة ، نحن الذين نحمده ونجله كل يوم كفاطر الاجيال وزب هذا العالم ، (٤٠) . ان لهجة هذه الرسالة تختلف كل الاختلاف عن لهجة معظم المراسلات البابوية مع السلاطين المسلمين ، وهي مراسلات ، مهما كانت « صحيحة » وفيها مجاملة ، فانها تحتفظ في العادة بموقف ينم عن شيء من الاستعلاء ، او في احسن الاحوال ، من الشفقة تجاه من يرسلونهم .

بيد ان ما تنبغي ملاحظته ان عدد النصارى في المغرب اصبح الآن ضئيلا جدا ، اذ لم يكن ثمة سوى ثلاثة اساقفة في كل شمال غرب افريقيا وكان على سيرفاندي ان يتوجه الى رومة لكي يتحصل على ترسيمه فيها من البابا نفسه ، اذ لم يكن في وسع افريقية الآن ان توفر الحد الأدنى وهو ثلاثة اساقفة ، وهو العدد اللازم لترسيم اسقف جديد (٤١).

وفي عهد المرابطين ، لا نسمع شيئا عن النصارى من اهل البلاد ، الا ان جيوشهم كانت تضم مرتزقة من النصارى (٤٢) .

اما الموحدون ، فانهم كانوا بالتاكيد معادين للنصارى ، ومن الغريب انهم ، وهم الجماعة المتصلبة في معتقداتها وتمسكها باصول الدين ، حظروا الدينين المسيحي واليهودي بالمرء . وخيروا اتباعهما بين الاسلام والموت . فابن الاثير ٤٣ يقول انه لما استولى عبد المؤمن على مدينة تونس (في سنة ٥٥٤ هـ / ١١٥٩ م) « عرض الاسلام لمن بها من اليهود والنصارى ، فمن اسلم سلم . ومن ابي قتل » . ويذكر

(٤٠) ماس لاتري (Mas Latrie) : معاهدات السلم والتجارة ، الوثائق ٧ ، ٨ .

(٤١) ماس لاتري (Mas Latrie) : معاهدات السلم والتجارة ، المقدمة ص ١٠٠ .

(٤٢) انظر ادنياه ، الفصل ٦ ، ب ٢ .

(٤٣) ابن الاثير : الكامل ١٦٠/١١ .

الذهبي (٤٤) ما قاله عبد المؤمن لجمع من اليهود والنصارى : « ولا لنا حاجة لجزييتكم ، فأما الاسلام او القتل » . ويتحدث التجاني بنفس المعنى (٤٥) . وقد سبق اعلاه ذكر ما قاله المراكشي عن اهل الذمة (٤٦) ويقول النويري (٤٧) نفس الشيء من حيث الجوهر ولكنه يضيف ، كما يفعل الذهبي ، بان المتمنعين من اهل الذمة السابقين أمهلوا بعض الوقت للرحيل . كل ذلك لا يدع مجالا للشك في انه كان لعبد المؤمن اسوا النوايا تجاه النصارى ، الا ان ثمة ما يبعث على الظن بان السياسة العملية التي سار عليها ، اصبحت أكثر اعتدالا بعد ان خف حماسه المبدي . وعلى اية حال ، فانه استخدم مرتزقة من النصارى (٤٨) ، وأظهر بانه ليس اقل ودا بحال تجاه تجار جنوة ، كما يبين ذلك ماس لاتري بكل جلاء (٤٩) . وكان المتأخرون من سلاطين الموحدين اقل قسوة ، وقد اظهر المأمون على الخصوص كثيرا من حسن النية نحو النصارى ، مع انه في الحقيقة لم يكن في مركز يسمح له بان يتبادى في قسوته .

كل ذلك يدل على ان وضع النصارى في المغرب لم يكن يختلف بصورة ملحوظة عن وضعهم في المشرق . فقد عوملوا بتسامح بمقتضى الشرع ، الا انهم لم يلاقوا تشجيعا بوجه خاص . وقد تجد دولة ان من صالحها ان تبدي نحوهم حسن نية أكثر من المعتاد ، كما فعل بنو حماد ، للرفع من مكانة عاصمتهم ، او كما فعل السلاطين المتأخرون

٤٤ يقتبسه منك (Munk) في المجلة الاسيوية (Journal Asiatique)، سلسلة ٣ ، مجلد ١٤ ، ص ٤٠ - ٤٢ .
 ٤٥ التجاني : الرحلة ٣٤٧ .
 ٤٦ انظر ص ١٢٢ .
 ٤٧ يقتبسه منك (Munk) ، انظر في موضعه ص ٤٥ .
 ٤٨ انظر ادناه ، الفصل ٦ ، ب ٢ .
 ٤٩ ماس لاتري (Mas Latrie) : معاهدات السلم والتجارة المقدمة ٤٧

من الموحدين الذين حاولوا مراعاة القوة المسيحية النامية في اسبانيا
بملاطفة رعاياهم النصارى . ومن ناحية اخرى ، فان دولة اكثر
تعصبا قد تضطهدهم بعض الوقت ، ويغيب عن بالها مؤقتا بان اختفاء
اهل الكتاب معناه اختفاء الجزية ، الا انه كان يعقب ذلك دائما موقف
اكثر تعقلا ، وادراك بان وجود نسبة من النصارى او اليهود - وهم
غالبا ما يكونون اثرياء وليس بوسعهم مقاومة اعمال الابتزاز - مكسب
لاية دولة اسلامية .

القوات المسلحة

١ - في شرق المغرب

الاغالبة ، الفاطميون ، بنو زيري

بالنسبة للجيوغرافيين في الاغلبة الاسلامية النكرة الاولى ، تتوفر المعلومات عن جيوش الاغالبة ومن جاء قبلهم ، خصوصا فيما يتعلق بصلاتها بالامراء ، ولكن ذلك في معظمه خارج نطاق هذه الدراسة . ويتناول فوندرهايديين (١) بأسهاب الجند الاغلبى ، وحسبنا هنا اعطاء الخطوط العريضة ، وذكر بعض التفاصيل التي اغفلها فوندرهايديين . ان الصفة المميزة الرئيسية لجند الاغالبة كثرة الاضطراب والهرج في صفوفهم . فقد جلبوا معهم الى افريقية خصوماتهم القبلية ، وكان

(١) انظر المجلد ٣ .



النهب والسلب من تقاليدهم ، وهي تقاليد لم تخف منها الفتوحات الإسلامية ، وقد جاءوا الى افريقية تجذبهم اليها الغنائم الى حد كبير ، وكان في نيتهم العيش على حساب السكان المغلوبين على أمرهم . أما الأمراء فانهم على العكس من ذلك كانوا عازمين على ان يحكموا سلميا سكانا غالبيتهم العظمى من غير العرب ، ويخامر المرء شعور بانة لا بد وانهم كانوا يغبطون الادراسة والرستميين الذين كان يبدو انهم يقومون بهذه المهمة بنجاح لا باس به دون ان يزعجهم تابعون لا ينصاعون لنظام .

ولا يمكن في الواقع ذكر شيء عن تنظيم هذا الجند - كتابه وفرقه الخ .. واغلب الظن ان هذه التقسيمات كانت على غرار التقسيمات القبلية . ويذكر اليعقوبي ان هؤلاء الجند كانوا يشكلون حاميات في مختلف المدن الواقعة على الحدود ، مثل مَجَّانة وطبنة ونقاوس وباغاي (٢) ، ولكننا نجد كذلك جماعات عربية كثيرة ، وهي من الجند السابقين بالتأكيد ، وعلى علاقات سيئة بالامير ، متفرقة في نفس المنطقة .

ويبدو ان الاغلبية كانوا يدفعون اعطيات جندهم ، سواء اكانوا من العرب ام من البربر ، نقدا وفي اوقات محددة (٣) . وكان عبد الله الاول ، وهو ما يزال واليا على طرابلس ، يدفع للفارس اربعة دراهم في اليوم وللراجل درهمين (٤) . « وكان ابن فروخ اذا اخذ الجند اعطياتهم اغلق حانوته تلك الايام حتى يذهب ما في ايديهم ، فاذا ذهب ما في ايديهم فتح حانوته » (٥) . ولا نجد اي اثر بالنسبة لهذه الفترة

(٢) اليعقوبي : كتاب البلدان ٣٤٩ وما بعدها .

(٣) النويري : نهاية الارب ٤٠ ظهر .

(٤) ابن الاثير : الكامل ١٨٧/٦ .

(٥) المالكي : رياض الذنوس ١٢٢ .

(او لفترة الفاطميين) عن اقطاعات من الارض بدلا من الاعطيات نقدا او بالاضافة اليها . وحينما نظم عُبيدُ الله حكومته لأول مرة ، فانه في الواقع وليّ موظفا هو عبدون ابن حباسة « على العطاء » (٦) .

اما فيما يتعلق بالتجنيد ، فان ثمة ما يشير اليه ان الاغالبية والفاطميين وبني زييري كلهم لجأوا عند الضرورة الى نظام التجنيد الالزامي (٧) . ويذكر المالكي جماعة متجولة للتجنيد الالزامي كان على رأسها احد الصقالبة .

وقد ذكرنا شيئا اعلاه (٨) عن التابعين الاجانب — وكانوا احيانا نصف عبيد — الذين كان يستخدمهم الحكام المسلمون ، وعن الاسباب التي حدت بهم الى استخدامهم . ويظهر هذا الاتجاه في وقت مبكر تماما في تاريخ افريقية . ويذكر النويري ان ابراهيم الاول اخذ في شراء العبيد ، واطهر انه يجب ان يتخذ من كل صناعة من يغنيه عن استعمال الرعية في كل شيء ، ثم اشترى عبيدا لحمل سلاحه واطهر للجند انه اراد بذلك اكرامهم عن حمله . ولما تهيأ له من ذلك ما اراده ، صار بمبيده وحشمه واهل بيته الى قصره الجديد ، الذي عرف فيما بعد باسم القصر القديم (٩) . وقد ظل هذا الحرس من العبيد مظهرا ثابتا لا يخضع لنظام من مظاهر البلاط الاغربي ، وكذلك بلاط بني زييري . وفي الوقت نفسه ، تظهر على المسرح ، وتقوم باعمال مماثلة ، فرق من العبيد البيض او الموالي يطلق على الواحد منهم اسم فتى او

(٦) ابن عذاري : البيان المغرب ١٥٩/١ .

(٧) المالكي تحليل مفصل لكتاب (رياض النفوس كته هـ . ر. ادريس في مجلة الدراسات الاسلامية (Revue des Etudes Islamiques) لعام ١٩٣٥ العدد الثاني ، ١٦٩ .

ابن عذاري : ٢٢٩/١ . تشير حالتان منهما الى الاسطول .

(٨) انظر ص ١١٠ .

(٩) النويري : نهاية الارب ٣٢ وجه .

مولى او صقلبي . وفي سنة ٢٦٤ هـ / ٨٧٧ م وجد ابراهيم الاول
 لزاما عليه التخلص من مواليه الذين ثاروا عليه ، واستبدلهم بالعبيد
 الذين ظهر منهم شجاعة وجد وقوة (١٠) ويقول دي سلان في ملاحظته
 ان من المحتمل ان يكون هؤلاء الموالى من نسل عبيد ابراهيم الاول
 المذكورين آنفا ، الا انه لما كان النويري يدعوهم موالى ثم يذكر العبيد
 بعد ذلك مباشرة ، فاننا نؤثر اعتبار هؤلاء الموالى بيضا . وقد حدث
 نفس الشيء تماما في سنة ٢٧٨ هـ او ٢٧٩ هـ / ٨٩١ م — ٨٩٢ م :
 قتل ابراهيم صقالبته واشترى عبيدا . وقد وضع هؤلاء العبيد تحت
 امره قواد من الصقالبة (١١) . ووجد ابراهيم ان هؤلاء العبيد
 يصلحون للقيام باعمال القسوة الجنونية التي اشتهر بها (١٢) .

وفي عهد الفاطميين ، يبدو ان العبيد السود لم يكن مرضيا عنهم .
 وفي المالكي (١٣) اشارة الى « تجنيد السودان » ، لكن صاحب (البيان
 المغرب) (١٤) يذكر انه حينما دخل الشيعة رقادة ظافرا آمن من الفى
 بالقيروان من بني الاغلب وقوادهم ، ولكنه أمر بقتل السودان من موالى
 بني الاغلب . ومن ناحية اخرى ، كان ثمة افراد من الصقالبة يشغلون
 مناصب سامية في عهد الفاطميين مثل نسيم وصابر العاملين على
 القيروان (١٥) وميسور القائد (١٦) ، وفي مقدمتهم جوهر المهيب

(١٠) نفس المصدر : ٤ ظهر .
 (١١) ابن عذاري : البيان المغرب ١/١٢٢ . النويري : نهاية الارب ٤١ ظهر . الشامي:
 الينير ٢٧٢ .
 (١٢) انظر الخشني : ٢٢٨ طبقات علماء افريقية ٢٢٨ . المالكي : رياض النفوس ٣٨٤ .
 (١٣) المالكي : تحليل مفصل لكتاب (رياض النفوس) كتبه ادريس في مجلة الدراسات
 الاسلامية (Revue des Etudes Islamiques) لعام ١٩٣٥ العدد الثاني ١٦٩ .
 (١٤) ابن عذاري : البيان المغرب ١/١٥٠ .
 (١٥) نفس المصدر ١/١٩١ .
 (١٦) نفس المصدر ١/١٨٨ وما بعدها .

فاتح مصر الذي كان من اصل رومي (١٧) . الا لانه لم يكن للفاطميين ، كما كان للاغالبة ، فرقة من الصقالبة ، فان ابناء كتامة حطوا مطهم كحرس خلافي ، تماما كما سبق ان حل الصقالبة محل العرب الذين كانوا العنصر الرئيسي في الجند بمفهومه الصحيح .

ب - في غرب المغرب

المرابطون والموحدون

كانت جيوش المرابطين تنقسم الى عدة جماعات ، الا انه ليس من السهل التمييز بينها . فابن عذارى مثلا يتحدث عن قوة مؤلفة من « المرابطين وزناتة والعرب والحشم » ، ويتحدث عن قوة اخرى تضم « لمتونة والحشم وزناتة والنصارى » ، وعن ثالثة تضم « جيش المرابطين مع الحشم والروم » (١٨) . ويتحدث صاحب (قطعة جديدة) عن « الحشم والحشد والروم » وعن « الحشم والروم وغيرهم » (١٩) . ويمكن الافتراض بان لمتونة والمرابطين من بين هذه الجماعات اسمان مترادفان ، اي هم اولئك المتصلون بحركة المرابطين منذ بدايتها ، او اعقابهم . كذلك فان الروم والنصارى لفظان متطابقان ، اي هم المرتزقة النصارى الذين استخدمهم المرابطون . اما الحشم فانه كثيرا ما يرد ذكرهم كجماعة منفصلة ، وسيذكر عنهم شيء ادناه . واما زناتة فهم على ما يبدو فرقة قبلية ، وقد تكون مرتبطة بممناك زناتة المختلفة التي اكتسحها المرابطون او من عقبها كمغراوة في اغمات ، وبني افران في تادلا ، وبني زيري بن عطية . في فاس الخ ... ومن الغريب انه لم تكن هناك فرقة من مصمودة ، مع ان المصامدة كانوا يشكلون كتلا كبيرة

(١٧) نفس المصدر ٢٢١/١ وما بعدها .

(١٨) ابن عذارى : البيان المغرب ٤/ القسم الخاص بالمرابطين ٩٤ ، ٩٨

(١٩) قطعة جديدة من تاريخ لؤلؤ مجهول الاسم ، ص ٨ ، ١٢

كانوا جنوداً يتقاضون مرتباتهم نقداً ، وكانوا يجندون من خارج
الاندلس ، سواء اكانوا اوروبيين او مغاربة ، وسواء اكانوا بيضا او
سودا ، بخلاف الاجناد الذين كانوا جنودا «وطنيين» اي من الاندلس
ومن الواضح ان الحشم عند المرابطين كانوا يجندون بنفس الفكرة
تقريبا . ويلاحظ ان كل الجماعات التي يذكرها صاحب (الحل
الموشية) على انها تشكل الحشم هي من غير المرابطين . فجزولة
ولمطة كانتا من صنهاجة الصحراء ، وهما من ابناء عمومة قبائل لمتونة
وجيرانها ، دون ان يسمح لهما بالانتساب اليها ، وكانتا تسييران في
اثرها . اما الباقون فكانوا من اهل البلاد ، وكانوا كذلك خارج الجماعة
ذات الخطوة . ويلاحظ ان زناثة يرد ذكرها هنا بين الحشم ، بينما
يورد ذكرها عادة في مواضع اخرى على انها جماعة منفصلة . كما
يلاحظ ايضا بان كتاب (الحل الموشية) لا يذكر شيئا عن العبيد
السود او المرتدين عن دينهم او المرتزقة من النصارى حيث تختلف
روايته عما يذكره لثفي - بروفنسال بالنسبة للاندلس ، وسنبين
فيما بعد ان هذه الجماعات كانت تُشكّل منها فرق منفصلة . ويتكرر
ذكر الحشم كثيرا في اواخر ايام المرابطين : ففي سنة ٥١٠ هـ /
١١١٦ م (٢٣) وفي سنة ٥٣٤ هـ / ١١٣٩ م (٢٤) وفي سنة ٥٣٥ هـ /
١١٤٠ م (٢٥) . واخيرا نجد الكلمة مستعملة كمرادف لاسم
المرابطين (٢٦) . وليس لدينا تفسير لهذا التطور الغريب في المعنى ،
للمهم الا اذا اصبحنا مقترنين عند الموحدين بحركة المرابطين ، ذلك
لانه يبدو بان الحشم والروم احتفظوا بشجاعتهم وتماسكهم حتى

(٢٣) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١١٢ .

(٢٤) ابن عذارى : البيان المغرب ٤/ القسم الخاص بالمرابطين ٩٨

(٢٥) نفس المصدر ص ٩٨ .

(٢٦) البيهقي : اخبار المهدي : ٦٥ ، ٧٤ . ابن خلدون : المعبر ٦/٢٢٨

مميّزة العالم في المغرب الأقصى . ولعل السبب في ذلك هو ان المرابطين لم يرغبوا في الاعتراف ببقاء جماعة كانوا قد سحقوا ، دون رحمة ، اكبر مجموعة منها واحسنها تنظيما ، الا وهي قبيلة برغواطة المارقة . واما العرب فانه لا يرد ذكرهم سوى مرة واحدة ، واذا لم يكن ذكرهم قد ورد خطأ فان مساهمتهم لم تكن سوى مساهمة ضئيلة جدا . وكان العرب عند ظهور المرابطين يشكلون جزءا من سكان فاس وطنجة وسبتة ، وفيما عداها فان عددهم كان غير ذى بال . فموجة قبائل بني هلال لم تكن قد وصلت بعد الى اقصى المغرب ..

(١) الحشم

كثيرا ما يرد ذكر الحشم فيما يتصل بالمرابطين ، ثم فيها يتصل ببني مرين ، الا انه لا يرد ذكرهم فيما يتصل بالموحدين الذين حكموا في الفترة ما بين دولتي المرابطين وبني مرين . وسوف نقترح سببا لذلك بعد قليل . وكانت الكلمة موجودة ايضا قبل ذلك عند الامويين في قرطبة (٢٠) . ويورد صاحب (الحلل الموسية) (٢١) التعريف السهل الوحيد للحشم عند المرابطين اذ يقول : « وضم يوسف بن تاشفين من جزولة ولطة وقبائل زناتة ومصمودة جموعا كثيرة وسماهم بالحشم . وضم طائفة اخرى من اعلاجه واهل دخلته وحاشيته ، فصاروا جموعا كثيرة وسماهم الدخليين . فاجتمع له في الطائفتين ثلاثة آلاف فارس » . (وينبغي القول هنا ان هؤلاء الدخليين لا يسمع عنهم شيء ثانية بتاتا) . ويقول ليفي — بروفنسال (٢٢) ان الحشم في الاندلس

(٢٠) ليفي — بروفنسال : اسبانيا الاسلامية في القرن العاشر ، ١٣٠ . [انظر كذلك ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ٢٨ — المغرب] .

(٢١) مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموسية ٢٢ .

(٢٢) ليفي — بروفنسال : تاريخ اسبانيا الاسلامية ، ٧٢/٣ والحاشية ٢ . وتنسب هذه الحاشية الى دوزي معنى لكلمة حشم لا يعطيه .

النهاية . إلا ان هذا من شأنه ان يقدم تفسيراً لعدم استعمال الموحدين للكلمة ، اذ كيف يمكنهم الاقرار بان الحشم ، أي المرابطين ، لم يتم القضاء عليهم نهائياً ؟

(٢) الروم

من المعروف انه كانت هناك فرق من الروم او الفصاري في جيوش المرابطين . وقد ورد ذكرهم في موضع آخر من هذه الدراسة (٢٧) كجباة للضرائب . كما ان هذا الموضوع قد بحثه اليماني (Alemany) بشيء من التفصيل ، وسنكتفي هنا بتناول هذا الموضوع بايجاز مع اضافة بعض المعلومات التي لم تتوفر لليمانى .

يقول ابن خلدون (٢٨) ان الروم كانوا يقدرون لاسلوبهم في القتال . ففي حين ان قتال المسلمين كان قائماً على الكر والفر ، فان الروم يثبتون في مواقعهم او يرحلون في صفوف متراصة . فكانوا يقيمون قاعدة ثابتة يكون السطان في وسطها ، بخلاف قتال المسلمين القائم على الكر والفر .

الا انه يبدو بان تحصيل الضرائب كان اول عمل رسمي قام به الروم . يقول ابن عذارى (٢٩) ان علي بن يوسف كان « اول من استعمل الروم واركبهم في المغرب . وجعلهم يحقدون على المسلمين في مغامرتهم ، وياخذون منهم في نفقاتهم واكثر ما يجبي عليهم » . ويبدو ان هذه الملاحظة تناقض ما ذكره ابن عذارى سابقا (٣٠) : « [في سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧٢ م] قوي امر الامير يوسف وعظمت

(٢٧) انظر ص ١١١ .

(٢٨) ابن خلدون : المقدمة ١٦٢ .

(٢٩) ابن عذارى : البيان المغرب ٤/ القسم الخاص بالمرابطين ص ١٠٢ وما بعدها .

(٣٠) نفس المصدر ص ٢٣ .

شوكته ، فاشترى جملة من العبيد السودان ، وبعث السى الاندلس فابتيع له بها جملة من الاعلاج . فاركب الجميع وانتهى عنده شراء ماله مائتان واربعون فارسا ، ومن العبيد شراء ماله نحو الالفين . واركب الجميع مغلظ حجابهم وعظم ملكه « . ونرى من المعقول ، للمحافظة على سمعة ابن عذارى الطيبة كمصدر يعتمد عليه الافتراض بان الفقرة الاولى تشير الى العبيد الذين كانوا يجلبون ليكونوا حرسا خاصا ليوסף ، متفرغين لذلك دون القيام باي عمل آخر ، بينما تشير الفقرة الثانية الى استعمالهم للاغراض العسكرية العامة .

وهكذا ، فان من المعقول الافتراض بان هذه الفرق من الروم كانت تتكون ممن يُشترى من العبيد مع امكانية اضافة اسرى الحرب اليهم . الا انه كان هناك بكل تأكيد في فترة متأخرة نصاري احرار . ولا يعرف على وجه التاكيد التاريخ الذي جي بهم فيه ، الا ان ثمة اقتباسا معروفا من حوليّة الفونس السابع باللاتينية (٣٦) يقول : « ان الوفا كثيرة من الجند النصارى مع اسقثهم وعدد كبير من رجال دينهم ، وكانوا في عاصمة علي وابنه تاشفين ، قد عبرت البحر ووفدت على طليطلة » . ويفهم من ذلك ان هؤلاء كانوا احرارا . ومن ناحية اخرى فان البربرتيير (Reverter) الشهير ، الخادم الوفي للمرابطين حتى آخر يوم من ايام دولتهم ، كان في الاصل اسيرا (٣٢) . وفي الواقع ، ومهما كان الوضع القانوني لهؤلاء الروم ، فانه يبدو بانهم كانوا احرارا من الناحية الفعلية .

وهؤلاء النصارى هم الذين قاموا بفتح ابواب مدينة مراکش لعبيد

(٣١) (España Sagrada) ، مجلد ٢١ ص ٣٩٩ ، كما اقتبس ذلك دي سينيبال (De Cental)

(٣٢) ليفي - برونفسال : وثائق له تنشر من تاريخ الموحدين ، الترجمة من ١٣٩ ، حاشية ١ .

لؤمن في سنة ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م . وقد ذكر ذلك كل من ابن الاثير (٣٣) صاحب (الحط الموشية) (٣٤) دون البيهقي ، مع ان من المحتمل انه كان حاضرا في هذه المناسبة (٣٥) . ومع ذلك فان البيهقي كان على معرفة جيدة بالروم وقائدهم البربرتيير (٣٦) .

ومن المحتمل ان الموحدين اخذوا ما تبقى من الروم عند المرابطين ، على اية حال فان بعض الروم كانوا يعملون في جيوش عبد المؤمن . نسلم عنهم ضمن الجيش الذي ارسل ضد الماسي في سنة ٥٤٢ هـ / ١١٤١ م (٣٧) بُعيد سقوط مدينة مراكش ، كما ان يوسف راي من الضروري ان يقتل احد قوادهم المسمى كرنده (Garando) في سنة ٥٦٥ هـ / ١١٦٩ م (٣٨) . وبعد ذلك لا يسمع شيء عنهم الى ان اكتسبوا اهمية جديدة في عهد المامون .

وفي هذه الفترة كان الموحدون قد هزموا هزيمة ساحقة في وقعة حصن العقاب (Las Navas de Tolosa) في سنة ٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م واخذت لامبراطورية في الضعف . وكان المامون قد طالب بالعرش اثناء وجوده في الاندلس ، ولكنه كان في الواقع يواجه صعوبات حينما عبر بحر الزقاق للاستيلاء على عاصمته . فلا عجب اذن ان يكون قد اصطحب معه الى المغرب الاقصى في سنة ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م فرقة من النصاري زوده بها فعلا . فرناندو الثالث ، وان نراه يتقبل منه شروطا باهظة . ورواية صاحب (روض القرطاس) (٣٩) بهذا الخصوص هي كما يلي :

(٣٣) ابن الاثير : الكامل ٤١٢/١٠ .
(٣٤) مؤلف مجهول الاسم : الحط الموشية ١١٤ .
(٣٥) البيهقي : كتاب اخبار المهدي ، انظر الصفحتين ١٠٢ ، ١٠٣ .
(٣٦) نفس المصدر ، ص ٨٦ - ٩٦ .
(٣٧) مؤلف مجهول الاسم : الحط الموشية ١٢١ .
(٣٨) البيهقي : كتاب اخبار المهدي ١٢٧ .
(٣٩) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٦١ .

« قال له ملك لشتيلة : لا اعطيك الجيش الا على شرط ان تعطيني عشرة حصون مما يلي بلادي اخارها لنفسي . واذا من الله تعال عليك ودخلت مراكش ، تبني للنصارى الذين يسيرون معك كنيسة [جديدة] في وسطها يظهرون بها دينهم يضرّبون فيها نواقيسهم ه اوقات صلواتهم . وان اسلم احد من الروم لا يقبل السلامه ويرد الا اخوانه فيحكمون فيه بحكمهم . ومن تنصر من المسلمين فليس لاه عليه من سبيل . فاسعفه في جميع ما طلب منه ، فثبت اليه جيش كثيفا من اثني عشر الف فارس من النصارى برسم الخدمة معه ... »
 اما ابن خلدون فانه اكثر تحفظا ويذكر فقط « شروطا معينة » (٤٠) في حين ان ابن مغازي يذكر خمسمائة فارس ولا يذكر شروطا (٤١) ولا شك في ان ابن ابي زرع يببالغ كعاقبته ، لكنه ليس من داع الا الشك في انه كانت ثمة شروط قاسية من نوع ما . ويؤكد هذا كذا صاحب (ذكر مشاهير اهل فاس) (٤٢) الذي يندد بالموحدين لسماح للنصارى بممارسة دينهم بحرية في مدينة مراكش ، تحت ارش قسيسهم ، لا بل والاسوأ من ذلك ، لاستخدامهم النصارى ضد المسلمين .

وقد دمر الكنيسة بعيد ذلك ابن اخ المأمون ومنافسه وقتل الكثر من النصارى . ويسمي صاحب (روض القرطاس) (٤٣) هؤلاء النصارى « بني فرخان » التي تبين انها تحريف او تحوير لكلمة « ايفرخان » بلغة تاشكيت ومفردها « آفروخ » بمعنى ثياب (قارر ذلك باستعمال « فتى » في العربية) . ويستعمل البيذق كلمة

(٤٠) ابن خلدون : المبر ٤٥٣/٦ .

(٤١) ابن مغازي : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحدين ٢٦٤ .

(٤٢) مؤلف مجهول الاسم : ذكر مشاهير اهل فاس .. (مخطوط) .

(٤٣) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٦٣ .

« ايفرخان » بمعنى « مرتزقة النصارى » ، ولا شك في ان الكلمة هي اصل كلمة « farfanes » التي اطلقت في اسبانيا بعد ذلك بسنوات على أعقاب هؤلاء النصارى الذين أعيدوا الى اوطانهم (٤٤) . ودي سينيفال محق في ملاحظته بان سخاء المامون تجاه النصارى وعداء ابن اخيه يحي انما هما مظهران من مظاهر المشاكل المتزايدة في الدولة بين الخليفة وأشيخ الموحدين . ومما يدل على انه لم يحدث اي تبدل حقيقي ، خيرا كان أم شرا ، في موقف الخليفة الموحي من النصارى اللهجة الفاترة والحذرة للرسالة التي بعث بها المرتضى الى البابا والتي تناولها دي سنيفال بالبحث .

(٣) السودان

ذكرنا اعلاه السودان الذين ابتاعهم يوسف بن تاشفين ، وهذا في الواقع كل ما نعرفه عنهم بالنسبة للمرابطين . وفي سنة ٥٢٤ هـ / ١١٢٩ م قتل جيش موحي في يوم واحد في اغمات نحو ثلاثة آلاف « اكثرهم سودان » ، (٤٥) ، ومن المحتمل ان هؤلاء كانوا قوة عسكرية كما يستدل من عددهم . وسوف نقترح فيما بعد (ادناه ص ١٧٠) ان جماعتين من السودان التابعين للمرابطين تشكلت منهما نواة عبيد المخزن عند الموحدين . وقد شارك عبيد المخزن في الاستيلاء على مدينة مراکش (٤٦) ، ويرد ذكرهم ثانية في اواخر ايام دولة الموحدين حينما دخل ابو دبوس مدينة مراکش في سنة ٦٦٥ هـ / ١٢٦٦ م (٤٧) هذا وقد كانت جماعة من العبيد تشكل حرسا خاصا للناصر في

(٤٤) ليفي — بروفنسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ، انظر الكلمة في الجدول الملحق الخاص بالفردات .

(٤٥) ابن فذاري : البيان المغرب ٤/القسم الخاص بالمرابطين ٨٤ .

(٤٦) البيهقي : كتاب اخبار المهدي ١٠٣ .

(٤٧) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٦٧ .

يوم كارثة وقعة العقاب (Las Navas de Tolosa) (٤٨) . ولا يطلق عليهم
هنا اسم عبيد المخزن ، ولكن لاشك في انهم كانوا كذلك .

(٤ -) المغرب

لم يكن العرب عاملا هاما في قوات الموحدين (٤٩) . وقد هزم عبد
المؤمن بنى هلال في سطيف في سنة ٥٤٨ هـ / ١١٥٣ م وأعلن في
سنة ٥٥٤ هـ / ١١٥٩ م (٥٠) عن عزمه على استعمالهم للغزو ضد الكفار
في الاندلس ، وعلى انزال بعضهم للاستيطان في المغرب الاقصى (٥١) .
اما هذا الانتقال بالجملة الى الاندلس فلم يبدأ بالفعل قبل سنة ٥٧٦ هـ /
١١٨١ م (٥٢) . وحتى ذلك الحين ، كان العرب يضمون بعض الرؤساء
نوي النفوذ ، وجد عبد المؤمن ان من المجدي استعمالهم لكي يوازن
بهم عند الضرورة قوة اشياخ الموحدين (٥٣) . كذلك فان القبائل
العربية التي لبثت نداء الجهاد توجهت راسا من افريقية او المغرب
الايوسط ثم إما استقرت في الاندلس وأما عادت الى اراضيها . وقد
وصلت تدريجيا وباعداد قليلة الى المغرب الاقصى ، الا ان قدوم العرب
باعداد كبيرة تم بعد فترة الموحدين .

(٥) الفُزْز

قامت بدور هام في الجيش الموحدي جماعة من الرماة من اهل تركي

(٤٨) نفس المصدر ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤٩) من العرب في عهد الموحدين انظر مارسيه (Marais) : العرب في المغرب من
١٧٠ - ٢٣٣ .

(٥٠) ليفي - برونفيسال : مجموعة رسائل رسمية موحدية ، الرسالة المشروون .

(٥١) نفس المصدر ، الرسالة الحادية والمشروون .

(٥٢) نفس المصدر ، الرسالة السادسة والمشروون .

(٥٣) ابن الاثير : الكامل ١٢٣/١١

١٤٩

تسمى الغَز أو الأغاز . وقد ظهرت الفرقة الرئيسية على المسرح في افريقية قادمة من مصر في سنة ٥٦٨ هـ / ١١٧٢ م او بعد ذلك بقليل ، ولكن قبل التحدث عنهم بشيء من التفصيل ، يجدر بنا ان نوضح بعض النقاط التي تشوش الموضوع .

فاولا ، يدعى ابن ابي زرع (٥٣) ان يوسف بن تاشفين ادخل الاغاز والرماة الى جيشه في سنة ٤٥٤ هـ / ١٠٦٢ م . وليس لهذا القول ما يؤيده ، وفي رأينا ان ابن ابي زرع ، وقد كتب بعد ذلك بقرون ، يتصور بان « الغَز » تعني فقط « راميا » او — لان الكلمة ترد مقرونة بكلمة « رماة » — راميا يستعمل قوسا من نوع خاص ، ولذلك فانه يستعمل الكلمة . ومما يوحي بإمكانية صحة ذلك ، ان الغَز كانوا يحملون تسمية خاصة بهم تعرف بقسي الغَز (٥٤) . الا ان اقوال ابن ابي زرع التي لا تؤكد ما مصادر اخرى ينبغي ان تقبل بتحفظ شديد .

وثانيا ، فان الغز ينبغي ان لا يُخطط بينهم وبين الغزاة في طبقات الموحدين (انظر ادناه ص ١٧٥) . ان دوزي يخلط بينهما (٥٥) وقد أضلته مخطوطته من كتاب (الحل الموشية) ، كما أضلّه كون صاحب (الحل الموشية) يربط بين الغزاة والرماة .

وثالثا ، اننا لا نرى سببا للخط بين الغز والاكراد ، كما يفعل عدة كتاب . فدوزي (٥٦) يقول ان المعنى الصحيح لكلمة « غَز » قبيلة تركية ولكن الكلمة استعملت عن الاكراد . ويشير دي سلان (٥٧) الى « القبائل الكردية المسماة ، ولعل ذلك خطأ ، بالغز ... » ، ويقول

(٥٣) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٨٧ .

(٥٤) ابن خلدون : المعبر ٢٢٧/٧ .

(٥٥) دوزي : ملحق القواميس العربية ، انظر تحت كلمة « غَز » ٢١٠/٢ .

(٥٦) نفس المصدر ص ٢١٠ .

(٥٧) ابن خلدون : المعبر ، الترجمة ٣٤١/٣ الحاشية ٢ .

بارجي (٥٨) أن الكتّاب العرب المغاربة اعتادوا ان يسّموا دون تمييز الاكراد غَزَا والغَز اكرادا ، ويحذو تراس (٥٩) حذوهما . لقد ظهرت فعلا قبيلتان من الاكراد في المغرب في نهاية الفترة التي نتناولها بالبحث فرازا من هولاكو (٦٠) ، واستقرتا بادي، الامر عند المرتضى الموحي ، ولكن امبراطورية الموحيين كانت في طور الاحتضار ، فلم تلبث القبيلتان ان تفرقتا بين سائر دول المغرب . وهؤلاء القوم يدعّوهم ابن خلدون اكرادا ، واكرادا فقط ، وروايته مفصلة ومقبولة في ظاهرها . فقد وصلوا الى المغرب على اثر نهب بغداد وسلبها في سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م (٦١) .

ان الغَز ، على العكس من ذلك ، كانوا في المغرب قبل ذلك بنحو قرن من الزمن ، كما سنبين ، ولا يدعّوهم ، على حد علمنا ، اي من المؤرخين العرب الاوائل باسم غير اسم الغَز . وعلى ذلك فان الغَز والاكراد ، فيما يتعلق بالفترة الزمنية لهذه الدراسة ، جماعتان متميزتان تماما . ويبدو ان الخلط بين الجماعتين قد نشأ من انه كان ليغمراسن الزياني فرقة من الغَز ورثها عن الموحيين (٦٢) ، واخرى من الاكراد (٦٣) ، وقد افترض دي سلان — لاسباب غير واضحة — بان الفرقتين كانتا نفس الفرقة . ويبدو ان تشكيل فرقة يغمراسن من الغَز قد تم في سنة ٦٣٣ هـ / ١٢٣٥ م ، وهي السنة التي تولى فيها

(٥٨) بارجي (Bargès) : تكملة تاريخ بني زيان ٥٢ .

(٥٩) تراس (Terrasse) : تاريخ المغرب ١٢/٢ ، ٧٣ .

(٦٠) ابن خلدون : المبر ١١١/٧ .

(٦١) لا يذكر ابن عذارى هؤلاء الاكراد مع انه يسرد بالتفصيل الاحداث في زمن فترة حكم المرتضى (انظر ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحيين ٣٨٩ وما بعدها) .

(٦٢) ابن خلدون : المبر ٧٢/٧ .

(٦٣) نفس المصدر ١١١/٧ .

(٦٤) ابن خلدون : المبر ، الزجعة ٣/٣٤١ ، الحاشية ٢ .

بفمراسن الحكم ، او بعدها بقليل ، في حين ان الاكراد لم يظهروا الا بعد سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م . والحق يقال ان الاكراد والفُز قد يكونون اندمجوا فيما بعد ، مع انه ليس ثمة دليل يؤيد ذلك او ينفيه (٦٥) ، الا ان من المستبعد ان تكون الجماعتان قد اندمجتا قبل نهاية الفترة الزمنية لهذه الدراسة . ولعل مثل هذا الاندماج يفسر السبب الذي من اجله عُرف موسى بن علي ، وهو شخصية معروفة في تاريخ بني عبد الواد ، بالكردى والفُزّي في آن واحد (٦٦) .

واتماما للبحث ، تجدر ملاحظة ثلاث اشارات صغيرة الى الفُز والاكرد .

ظهر في افريقية حوالي سنة ٤٨٨ هـ / ١٠٩٥ م عُزّي ، يشار اليه احيانا بانه تركي ، وعنه مائة من اتباعه ، وبعد صدام مبذئي تلقاه تميم بن المعز وكرمه (٦٧) . وقال تميم انه سينتفع بهم كما ينتفع بمائة ولد ، وانه يعرف كيف يستخدمهم . الا انه سرعان ما دب الخلاف بين هؤلاء الاتراك وبين سيدهم الجديد ، وبعد بعض المناوشة اختفوا من التاريخ ، دون ان يتركوا كما يبدو اي اثر .

وحيثما استولى عبد المؤمن على قفصة في سنة ٥٥٤ هـ / ١١٥٩ م ، ذكر في رسالة (٦٨) أن المنتزي فيها قد استدعى لمساعدتنا « ذؤبان العرب وأوباش الاكراد » . وليس ثمة مصدر آخر يذكر الاكراد

٦٥ انظر برونشفيج : شرق المغرب تحت حكم الحمصيين ٨٠/٢ .

٦٦ مما يزيد الامر تشويشا ان نظام الحكم في مصر كان مزيجا تركيا - كرديا . ان هذا لا يؤثر في الحجّة .

٦٧ ابن عذاري : البيان المغرب ٣٠٠/١ وما بعدها . ابن الاثير : الكامل ٣٦٥/١٠ .

٦٨ ليفي - بروننسال : مجموعة رسائل رسمية موحدة ، الرسالة العشرين .

قبل هذا التاريخ . ويصف المراكشي (٦٩) الرجل الذي قتل عبد الله ابن اسحاق بن غانية في جزيرة ميرقة في سنة ٦١٠ هـ / ١٢١٣ م بانه « رجل من الاكراد » . وليس لدينا ما نعلقه على هؤلاء الاكراد .

وقد وصل الجيش الرئيسي من الغز الى مدينة طرابلس الغرب في سنة ٥٦٨ هـ / ١١٧٢ م ، او بعد ذلك بقليل . وكانوا قد غادروا مصر ، لاسباب لا تعيننا هنا ، في جماعتين منفصلتين انضمتا معا في الطريق بقيادة زعيمين هما ابراهيم بن قراتكين وشرف الدين قراقش (٧٠) . وقراقش هو اشهر القائدين بكثير . ويسمى احيانا بالارمني ، الا ان جنوده كانوا اتراكا او غزاً . وليس هذا مقام التحدث باسهاب عن اعمال النهب والسلب الواسعة النطاق التي قاما بها في افريقية ، وتحالفهما مع بني غانية ضد الموحدين . وحسبنا القول بان الموحدين قد دوخوهما تدريجيا حتى ان المنصور كان في وسعه سنة ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م ان يعلن لجماعة الموحدين بان قراقش قد اعلن طاعته (٧١) . وبعد ذلك بسنة شهر ، ذكر بان الفرقة الخاصة من الغز قد قامت بعملها على افضل وجه (٧٢) .

وهذا يتفق مع رواية المراكشي (٧٣) الذي يحدد اول ظهور للغز في مدينة مراكش في سنة « ٥٨٢ — ٥٨٣ » « ١١٨٧ » — ١١٨٦ م الا انه في موضع آخر (٧٤) يذكر انه « في ايام ابي يعقوب [يوسف] ورد

٦٩ المراكشي : المجلد ٣١٥ .

٧٠ ابن خلدون : العبر ١٩١/٦ . ابن الاثير : ٢٦٥/١١ .

٧١ ليبي — برونسال : مجموعة رسائل رسمية موحية ، الرسالة الحادية والثلاثون .

٧٢ نفس المصدر ، الرسالة الثالثة والثلاثون .

٧٣ المراكشي : المجلد ٢٨٨ .

٧٤ نفس المصدر ٢٥٦ .

علينا المغرب أول من وردھا من الفُز ، وذلك في آخر سنة ٥٧٤ [١٧٩ م] ، وما زالوا يكثرون عندنا الى آخر ايام ابي يوسف [المنصور] « وهنا يناقض المراكشي نفسه والمصادر الاخرى ، وينبغي بكل تأكيد رفض هذه الرواية ، الا انه من الصعب ان نفهم كيف وقع الخطأ . فالولا إماماً ان تكون ذاكرة المراكشي لم تسعفه ، وإماماً ثانياً ان يكون الخطأ قد سُهي عنه عند اعداد النسخة المبيضة . ومع ذلك فان الرواية خطأ ما لم نفترض ، بناء على هذا المصدر وحده ، بانه في الفترة ما بين سنة ٥٦٨ هـ / ١١٧٣ م - اول ظهور لقراقش - وسنة ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م - حينما استسلم قراقش للمنصور انحازت جماعات صغيرة من الفُز بأعداد بسيطة ثابتة الى جانب الموحدين ، وان هؤلاء الوافدين كذلك استمروا في الوصول لسنوات عديدة بعد استسلام قراقش نفسه ، اذ ان المراكشي يقول انهم ظلوا يفدون حتى آخر ايام المنصور الذي توفي في سنة ٥٩٥ هـ / ١١٩٨ م ، وذلك بعد اثنتي عشرة سنة من استسلام قراقش .

ويرد ذكر الفُز بعد ذلك بصورة ثابتة كجزء من قوات الموحدين : « بعثوا بعثاً من الموحدين والفُز واصناف الجند » (٧٥) ، وأرسل جيش للغزو في الاندلس مكون من « العرب وزناتة والمصامدة وغمارة وصنهاجة واوربة واصناف البربر ، ثم جازت جيوش الموحدين والاغزاز والرماة » (٧٦) . ولا شك في ان السلطان كان يقدر الشجاعة والعصبية القوية اللتين تتميز بهما القوات المرتزقة ، وهي مفيدة جداً اذا أحسن ضبطها ولكنها مهلكة اذا أُطلق لها العنان . ومن الممكن انه كان لها نوع خاص من اساليب القتال ، كما هو الحال بالنسبة للمرتزقة النصراني ، ولكن شيئاً لا يُعرف عن هذه النقطة .

(٧٥) نفس المصدر ٣١٥ وما بعدها .

(٧٦) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٣٣ .

ويبدو ان المنصور نفسه كان يميل الى الفز ميلا خاصا . ويشكو المراكشي (٧٧) من الحضاوة البالغة التي قابلهم المنصور بها (والظاهر ان ذلك عند وصولهم لأول مرة الى مدينة مراكش) والامتيازات التي حظوا بها على حساب الموحديين : « وذلك ان الموحديين ياخذون الجامكية ثلاث مرات في كل سنة ، في كل اربعة اشهر مرة ، وجامكية الفز مستمرة في كل شهر لا تختل . وقال [المنصور] : الفرق بين هؤلاء وبين الموحديين ان هؤلاء غرباء لا شيء لهم في البلاد يرجعون اليه سوى هذه الجامكية ، والموحدون لهم الاقطاع والاموال المتصلة . هذا مع انه اقطع اعيانهم اقطاعا كقطاع الموحديين او اوسع » . وهذا القول يؤيده ابن عذاري (٧٨) .

(٦) المرتزقة ، الحشود ، المتطوعة

هناك الفاظ اخرى ترد فيما يتصل بجيوش الموحديين وهي : المرتزقة ، الحشود والمتطوعة (او المطووعة) . ويُقصد بالمرتزقة الجنود النظاميون الذين يقع تجنيدهم طوعا ويتلقون « رزقا » منتظما ، اما الحشود فهم على العكس من ذلك مجندون الزاميا لحملة معينة ، واما المتطوعة فهم متطوعون يعتمدون على الفنائم والمنح الاكرامية ، وقد التحقوا بالجيش جزئيا او كليا لتأدية فريضة الجهاد . وكانت الغزوات الى الاندلس تبدأ غالبا في فصل الصيف (ومن هنا جاءت كلمة صائفة) ، ومن المحتمل ان المتطوعة من المغرب الاقصى كانوا يسيرون على عادة الرجوع عبر بحر الزقاق في نهاية كل موسم ، جريا على السنة المتبعة منذ ايام حكم الامويين في الاندلس (٧٩) . ولا شك في

(٧٧) المراكشي : المعجب ٢٨٩ .

(٧٨) ابن عذاري : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحديين ٢٠٨

(٧٩) ليفي بروننسال : اسبانيا الاسلامية ١٣٧ .

ان الفئات المختلفة من الجند كان لها وجود حقيقي ، وكان لهذه الاسماء عند استعمالها استعمالا دقيقا مدلول محدد ، اما عند استعمالها بالطريقة الواردة في مصادرنا فإنها ، فيما نعتقد ، ينبغي ان لا تفهم بمعناها الحرفي . فحينما نقرا عن قوات تتكون من « جيوش المرابطين والمصموديين والجنود والحشود » (٨٠) او تتكون من « عساكر الموحيدين والعرب والاجناد » (٨١) او تتكون من « عساكر الموحيدين والمرتزة وقبائل العرب وزناتة وجيوش المتطوعة » (٨٢) ، فان هذه الالفاظ تستعمل فقط لجعل العبارة شاملة ؛ وللدلالة على ان القوة المشار اليها هي قوة كاملة من جميع الوجوه .

(٧) الاعطيات ، الاقطاعات

ادخل المرابطون عادة المكافأة على الخدمات بمنح اقطاعات من الارض ، وحذا الموحدون حذوهم في ذلك . وهكذا فان هذه الطريقة المعروفة أُدخِلت الى المغرب في وقت متأخر جدا . وتنحصر معلوماتنا عنها ببعض النصف المتفرقة . ويقول صاحب (الظل الموشية) (٨٣) ، نقلًا عن ابن اليسع ، انه كان من عادة المرابطين مـي الاندلس ان يكرموا « من ظهرت نجدته واعانته شجاعته بولاية موضع يفتتح بفوائده » . ويبدو ان ذلك منح لحق التمتع بملك الفير ، وليس تملكا قاطعا . الا ان علي بن يوسف في آخر امره امتنع عن اعطاء المزيد من

٨٠) ابن عذارى : البيان المغرب ٤/ القسم الخاص بالمرابطين ٤٨ .

٨١) ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ١٩٣ .

٨٢) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٢٨ .

٨٣) مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموشية ٦٧ . [انظر كذلك كتاب (البيان) لمبد الله بن بلقين حيث يذكر « انزالا » و « انزال » ص ١٣٤٤١٣٣ بمعنى اقطاع كما يبدو ، وذلك في معرض حديثه عن اجناده من زناتة وصنهاجة قبيل ظلمة من قبيل المرابطين - المغرب] .

الاقطاعات لاجناده « حتى رجع اكثرهم يكرون دوابهم » (٨٤) . لكن
الموحيدين سرعان ما جددوا العمل بهذا النظام (هـذا اذا لم يكن
المرابطون في آخر ايامهم قد فعلوا ذلك) ، وكان قد عُهد الى احدهم
ايوب الجدميوي بتوزيع هذه الاقطاعات (انظر ادناه ص ١٦٤) . واقطع
عبد المؤمن رؤساء العرب بعض الاراضي التي جرد امراء بني حماد
منها (٨٥) ، كما ان المنصور هـذا اعمامه ، الذين حسدوه على ارتقائه
العرش ، بان منحهم اقطاعا [هكذا] واسعة . كما ان الغز كذلك نعموا
باقطاعات كما ذكر آنفا (ص ١٥٥) . -

(٨٤) ابن هـذاري : البيان المغرب ٤/القسم الخاص بالمرابطين ١٠٢
(٨٥) المراكسي : المعجب ٢٢٥ .

الفصل السابع

طبقات الموحدين

من المعروف ان الموحدين انشأوا نظاما سياسيا اجتماعيا او نظام طبقات قُسمت الدولة الموحدية بموجبها الى طبقات او درجات من الخاصة ، وهي لا تبدو وثيقة الصلة بترتيباتهم الادارية ، ولكنها قد تكون في منشئها انتظاما في الصف للقتال . والخطوط العريضة لهذا النظام واضحة نوعا ما ، الا ان التفاصيل كثيرا ما يكتنفها الغموض * فقد كان مستشارو المهدي ، والخليفة فيما بعد ، وهم بمثابة مجلس وزرائه ، عشرة رجال يُعرفون باسم « العشرة » او اهل الجماعة ويليهم مجلس يعرف باسم « الخمسين » (اهل خمسين او اربع وخمسين) . وهكذا فان عامة الناس كانوا ينقسمون حسب نظام محدد (وهنا نتبع ابن القطان الذي نقل عنه فيما بعد صاحب « الحلال الموسية المجهول الاسم) الى : الطلبة ، الحُفَّاظ ، اهل الدار ، هُرْغَة ، اهل

تينمال ، جَنْبِيوة ، جَنْفِيسة ، هُنْتانة ، الجند ، الغزاة ، والرماة (١) .
ويورد كتاب آخرون طبقات اضافية ويضعونها في نظام يختلف اختلافا
طفيفا . وقد استعمل جودفروي - ديموبين (كتاب الأنساب) للضوء
الذي يلقيه على وصف النظم الحفصية الواردة في ترجمته الجزئية
لكتاب (مسالك الابصار) للعصري ، كما ان ترانس (Terrosse) أوجز
منذ عهد قريب ما فيه من معلومات في كتابه (تاريخ المغرب
الاقصى ...) . ويمثل هذا الفصل محاولة لجمع كل المادة المتوفرة حول
الموضوع من المصادر القديمة واستخلاص الاستنتاجات التي يبدو ان
ثمة ما يبررها . ولم تؤخذ بعين الاعتبار الدراسات الحديثة الخاصة
بعلم الاجتماع ، الا انه يبدو بان من المحتمل ان طبقات الموحدين قد
قامت على نمط قائم بالفعل ، وبالتالي فان دراسة لنظام المجتمع عند
البربر قد ينتظر ان تساهم في معلوماتنا عن الموضوع .

وليس ثمة في الحقيقة رواية واضحة عن هذه الطبقات (التي
كثيرا ما يشار اليها بالأصناف) ، ولا يتفق فيما بينهم بحال الكتاب
الثلاثة او الاربعة الذن يكرسون اكثر من رواية عابرة اليها . واكثرها
تفصيلا الرواية الواردة في (كتاب الأنساب في معرفة الاصحاب)
لمؤلف مجهول الاسم ، وستكون هذه الرواية اساس بحثنا هذا (٢) .
وهذه الرواية هي من بعض النواحي مفصلة للغاية ، فهي مثلا تورد
قائمة كاملة باسماء « اهل خمسين » ، وتذكر القبائل التي يمثلها كل
منهم . كما انها تزودنا بقوائم طويلة ودقيقة ، وهي كاملة على ما يظن ،
لجميع الاصناف الفرعية عند الموحدين . ولا ينتظر المرء الوضوح فضلا
عن التفصيل من كتاب من هذا القبيل . وفي كثير من الحالات ، يبدو ان

(١) [يذكر ابن القطان « اهل القبائل » كطبقة منفصلة بين هنتاعة والجند (نظم الجبان
٢٨) - المترجم] .

(٢) ليبي - برونفسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ص ٤٨ وما بعدها .

الكاتب يخاطب قراء علم بالموضوع أو — لكونه هو على علم تام بالموضوع — لا يدرك ذلك حينما يكون غامضا أو حينما يسرد التفاصيل دون داع لذلك لإفالاتسام مثلا التي تلي شرح الاصناف الفرعية عند الموحدين ، وهي التي تتناول عبيد المخزن والمحسبين والجند الخ .. ، يكتنفها الغموض الى حد ما . ومع ذلك فان المؤلف يبدو بانه يعرف موضوعه مباشرة ويعرفه جيدا . ومما يسترعي الانتباه ان الكثير من الاسماء الغربية في القائمة الطويلة التي يوردها لقبائل البربر — ولا يذكر معظمها الكتاب الاخرون اطلاقا — توجد في وقتنا الحاضر بتغيير طفيف في نفس المناطق . وحيث لا تتوفر وسيلة للتأكد من اقوال المؤلف فان المرء له ما يبهره لقبول هذه الاقوال في ظاهرها .

كما ان ابن القطان من فاس (ت . سنة ٦٢٨ هـ / ١٢٣٠ م) يذكر عددا من التفاصيل ، وهو قد عاش بعد الاحداث التي دريها بوقت قصير . وكذلك فان عبد الواحد المراكشي ، صاحب (المعجب في تلخيص اخبار المغرب) الذي ألف كتابه في سنة ٦٢١ هـ / ١٢٢٤ م (٣) — وبالرغم من انه لم يزر المغرب منذ سنة ٦١٣ هـ / ١٢١٧ م (٤) — كتب ولديه معلومات مباشرة عن نظام حكم الموحدين ، مع انه ينبغي ان لا يغيب عن البال بان دعوة المهدي كانت قد بدأت قبل ذلك باكثر من مائة سنة ، وبان المراكشي اكثر اهتماما بالادب منه بالتاريخ .

اهل الدار

يورد (كتاب الأنساب) اهل الدار بعد الحديث عن نسب المهدي وعبد المؤمن والبشير وغيرهم . وهو يذكر عشرين اسما (٥) ولكنه

(٣) المراكشي : المعجب ٣٧٦ .

(٤) نفس المصدر ٣٠٩ .

(٥) ليفي — بروفنسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ٢٩

لا يشير الى مهامهم فيما عدا قوله « ومن يعرف ويختص بخدمة المعصوم عيسى الصّودي، وابو محمد واسنار، وعبد العزيز الغيفائي » كما ان ابن القطان يورد كذلك قائمة من ستة اسماء فقط ، وكلها وردت ضمن العشرين الذين سبق ذكرهم ، وبعض التفاصيل القليلة الاخرى فهو يقول استنادا الى ابن صاحب الصلاة (٦) : « وكان له [المهدي] رجال يخدمونه في داره يُسمّون اهل الدار من اصحابه ، يختصون به في ليله ونهاره » . وهذه هي كل المعلومات المتوفرة عن اهل الدار بهذه الصفة . وترد اسماء بعضهم كذلك ضمن اهل الجماعة او اهل خمسين او الحفّاظ . ومن الممكن الافتراض بان اهل الدار شبيهون برجال الخاصة الملكية في الازمنة الحديثة ، اي انهم يرتبطون بالحياة الخاصة ، دون الرسمية ، للسلطان ولعلمهم يحتمون القابا شرفية تفخيمية اكثر منها حقيقية . ومما هو جدير بالملاحظة ان كلا الكاتبين يذكر ابا محمد واسنار ضمن اهل الدار ، وعنه يقول المراكشي (٧) : « وهو رجل دَبّاع اسود من اهل مدينة اغمات ... اختصه ابو عبد الله بن تومرت لخدمته ، لما رأى من شدته في دينه وكتمانه لما يرى ويسمع ، فكان يتولى وضوءه وسواكه والأذن عليه للناس وحجابته والخروج بين يديه » . وتتفق هذه القائمة من الواجبات بما يتوقعه المرء من احد رجال الخاصة الملكية . وبعد وفاة المهدي ، تولى واسنار خدمة ضريحه ، ثم خدمة ضريح عبد المؤمن بعد دفنه هناك . اما (كتاب الانساب) فيبدو انه يعتبر اهل الدار جماعة منفصلة عن الطبقات الرسمية وعلى رأسها العشرة . ويورد ابن القطان (٨) — وينقل ذلك عنه صاحب (الطل

(٦) ابن القطان : نظم الجمان ٣٣ .

(٧) المراكشي : المعجب ٣٣٨ .

(٨) ابن القطان : نظم الجمان ٢٨ .

الموشية) (٩) — قائمة بالطبقات حسب الترتيب ، وفيها يضع اهل الدار في المرتبة السادسة بعد الحُفَاط ، اي انه يجعلهم ادنى طبقة في الطبقات « الرسمية » ، قبل هرغة التي يرد اسمها في رأس قائمة القبائل .

« العشرة »

وبعد ذلك يورد (كتاب الأنساب) الجماعة ، وهي الصنف الذي يشير اليه كتاب آخرون باسم العشرة ايضا . و (كتاب الأنساب) هو المصدر الوحيد الذي يسميهم الجماعة فقط ، وفي هذه الحانة فان استعمال التسمية « العشرة » غير مناسب ، اذ ان قائمته تشتمل على اثني عشر اسما . اما الكتاب الآخرون فانهم يذكرون عشرة اسماء ، وهي ليست دائما نفس الاسماء على الاطلاق . ولا شك في ان تكوين الجماعة كان يختلف من آن لآخر ، الا ان القوائم المذكورة يُفهم منها بانها عن اول جماعة اقامها المهدي نفسه . ومما يسترعي الانتباه ان « العشرة » (او حتى « الخمسين » ايضا) لا يرد ذكرها — ما لم نكن مخطئين — فيها يتصل باي من الخلفاء الموحديين الذين جاؤوا من بعد ، غير ان من التهور اقامة اي افتراض على اساس تلك الحقيقة . وعلى كل حال ، فان جميع القوائم تشترك معا في انها تضم اسماء الشخصيات الهامة في الايام الاولى : عبد المؤمن ، عمر أزناج وعمر اينتي . وكلهم ، فيما عدا المراكشي ، يدرجون اسم البشير فيها كذلك . ان استبعاد المراكشي لاسم البشير اقل مثارا للدهشة اذا اخذ المرء بعين الاعتبار ان المراكشي يقفل كذلك كل ذكر للتمييز الذي يقترن به اسم البشير بصورة رئيسية . كما يذكر (كتاب الأنساب) الصفات الخاصة لبعض

٩ مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموشية ٨٩ .

اهل الجماعة . فقد كان لعبد المؤمن دون غيره شرف ركوب جواد
أخضر ، وكان سليمان أخضري يكتب الرسائل ، وكان اسماعيل
الهرزجي يقضي بين الناس ، وكان موسى بن تماراً أمين الجماعة ،
وكان محمد بن سليمان يؤم في الفريضة ، وكان عمر اينتي يحفل ترس
المهدي ، وكان ايوب الجدميوي ، الذي لا يرد ذكر اسمه الا في قائمة
المراكشي ، مسؤولاً عن توزيع الاقطاعات بين الموحدين في الايام
الاولى (١٠) .

« الخمسون »

وبعد « العشرة » — ونحن دائماً نتبع نظام ترتيب الطبقات في كتاب
الأنساب) — يأتي « الخمسون » ، وكانوا شبه مجلس نيابي . ويورد
كل من هذا الكتاب وكتاب ابن القطان قوائم كاملة ولكنها غير متطابقة ،
ويقتبس ابن القطان ذلك عن ابن صاحب الصلاة . وتتفق هاتان
القائمتان ، فيما عدا الجماعات المثلة في « الخمسين » (وليس من
ناحية الأمراد فيها) ، كما تتفقان تقريباً بشأن اعدادها النسبية . واكبر
هذه الجماعات اطلاقاً اهل تينمال فمنهم تسعة عشر ، كما جاء في
(كتاب الأنساب) ، وأربعة عشر كما يذكر ابن القطان . ولم يكن اهل
تينمال قبيلة بالمعنى العادي للكلمة ، بل كانوا جماعة غير متجانسة
من اصول مختلفة . ومن الغريب انه مع ان اكثر من مؤلف (١١) يذكر
ان اهل تينمال قبائل شتى يجمعها اسم هذا الموضع ، ونيس الدم ،
الا ان احدا منهم لا يعطي اي تفسير لوجود مثل هذه الجماعة .
ويتساءل المرء ما اذا كان يوجد بالفعل مقام فسي تينمال قبل ان يبدا
المهدي دعوته ، كان اهل تينمال من اتباعه المتحمسين ، فقد كانت

١٠ المراكشي : المعجب ٣٢٨

١١ مثال ذلك المراكشي : المعجب ٣٤٠ .

الجماعة قائمة وجاهزة منذ البداية ، ولا يبدو انها كانت من صنع المهدي . كما ان مما يُذكر كذلك ان تينمال كانت بالنسبة للموحدين كمكة المكرمة بالنسبة للمسلمين ، وقد يكون ثمة اوجه شبه بين اهل تينمال والصحابة . وقد شبّه المهدي نفسه كما شبّهه اتباعه دون حرج بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ويمكن إعداد قائمة طويلة بأمثلة من هذا التقليد : فقد اتخذ المهدي لنفسه هجرة ومغازى ، وكانت البيعة تتم له تحت شجرة الخ .. (١٢) .

وتلي اهل تينمال بمرحلة هَرَّعة ، ومنها ثمانية او ستة (١٣) . ويلى ذلك من حيث قوة التمثيل تقريبا جَنَفِيَّسة وهسكورة وجدميوة وصنهاجة وهنتاتة والقبائل . والاخيرة مجموعة اخرى غامضة التكوين والاصل . والاسماء الاخيرة في قائمة (كتاب الأنساب) عددها تسع ونيف اضيفت بعد التمييز ، ومن بينها خمسة من هنتاتة . وبدلا منها يذكر ابن القطان خمسة « غرياء » ، ولعلمهم سُمُّوا بذلك لان احدا منهم لم يكن ينتمي الى مصمودة ، وعلى كل حال ، فان ثلاث قبائل لم تنتم الى مصمودة وهي على التوالي لمطة وزناتة وجزولة . وقد تعزى هذه المفارقات في تكوين الاقسام المختلفة من الطبقات الى التغييرات التي كانت تحدث فعلا من آن لآخر ، وكذلك الى مجرد الاهمال من جانب الناسخين ، والى كون ذاكرة الانسان غير معصومة عن الخطأ . والصادر المتوفرة غير كافية لتمكين المرء من ان يكون رأيا .

اما فكرة ابن خلدون عن « الخمسين » فتختلف عن ذلك . فروايته تقول انه « لما تم له [المهدي] خصون من اصحابه سماهم أيت

(١٢) ابن القطان : نظم الجمان ٢٣ . البيهقي : كتاب اخبار المهدي ٧٣ ، ٧٤ .

(١٣) [اهل خمسين من هرة ثمانية (كتاب الانساب ص ٣٣ - ٣٤) وستة (نظم الجمان ص ٣٠) - المغرب] .

الخمسين» (١٤) . الا انه بازاء جميع الدلائل الاخرى ، ونظرا للغموض في معلومات ابن خلدون حول هذا الموضوع ، فان هذه الرواية يمكن صرف النظر عنها باطمئنان .

ويكاد يكون من المؤكد ان « العشرة » لم يُدرَجوا ضمن « الخمسين » . والدليل المباشر الوحيد هو انه لم يتم ادراجهم . و (كتاب الأنساب) هو المصدر الوحيد الذي يورد قائمة بأسماء كل من « العشرة » و « الخمسين » ، وفي الوقت نفسه فانه يترك انطبعا بانها يمكن الاعتماد عليه ، ولا تشتمل القائمتان الواردتان فيه على اية اسماء مشتركة . ويبدو ان هذا هو امر قاطع . ويورد ابن القطان دليلا آخر يبدو انه يشير الي نفس الاتجاه ، مع انه يمكن النظر اليه بحق من وجهة النظر المعاكسة . فبعد ان يُتَم هذا الكاتب قائمة « الخمسين » يقول : « هكذا عددهم ابن صاحب الصلاة في كتابه . وهم على هذا زهاء اربعين أو واحد واربعين رجلا ، فأين تمام « الخمسين » (١٥) » ويعلق المحقق على ذلك بانه « لم يخطر ببال المؤلف ان « العشرة » كانوا يكوّنون مع الاربعين شخصا الاخرين « الخمسين » . ولكن ألا يمكن ان يكون السبب في عدم ورود هذه الفكرة على باله هو انه كان يعلم بان الحقائق كانت تختلف عن ذلك ؟ ومن المؤسف ان الجزء من الكتاب حيث يرد ذكر « العشرة » مفقود . الا ان ثمة في مراجع اخرى ما يدل على ان « العشرة » لم يكونوا بحكم ذلك تلقائيا اعضاء في « الخمسين » . فابن ابي زرع مثلا يسجل مبايعة عبد المؤمن ويذكر في سياقتها : « واول من بايعه « العشرة » اصحاب المهدي ، ثم « الخمسون » من اشيّخ الموحدين ، ثم كافة الموحدين » (١٦) . وفي

(١٤) ابن خلدون : العبر ٢٢٨/٦ .

(١٥) ابن القطان : نظم الجمان ٣٢ .

(١٦) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١١٧

كتاب (الحلل الموسية) نجد بمناسبة مبايعة المهدي (١٧) : « وتابعهم [« العشرة »] على هذا المعتقد بأثرهم خمسون رجلا فسموا اهل خمسين »، وفي الواقع نان الدليل الوحيد في النصوص القديمة الذي يؤيد الفكرة القائلة بان «الخمسين» اشتملوا على « العشرة » هو ان قائمة ابن القطان باسماء « الخمسين » لا تضم سوى اربعين او واحد واربعين اسما .

بيد ان دراسة للنظام القبلي عند البربر في الازمنة الحديثة تقدم ما يدل على تاييد هذه الفكرة ، اذ ان مجلس القبيلة ، المسمى « تَقْبِلْت » عند سائر البربر يعرف ، حسبما يقول مونتان ، باسم « آيت ريفين » مع ان اعضاءه ، كما هي العادة ، لا يتجاوز عددهم عشرة اعضاء او خمسة عشر عضوا . كما ان هذه الحقيقة قد تلقي ضوءاً على السبب الذي من اجله تشتمل القوائم التي وصلتنا عن اعضاء « العشرة » و « الخمسين » على اعداد متباينة من الاسماء . والواقع هو ان آيت خصين لم يكن سوى اسم يطلق على المجلس ، ولم يكن بالضرورة مرتبطا ارتباطا صارما بعدد الاعضاء ، مهما كان الوضع عند تاسيس المجلس . ومهما يكن من امر ، فان من الواضح ان هذه المجالس هي من نُظُم البربر .

« السبعة » و « السبعون »

كما يذكر ابن القطان ، نقلا كالعادة عن ابن صاحب الصلاة ، جماعة من « سبعة » (١٨) فيقول : « وعدَّ « السبعة » الذين قال انهم رجال مشورته ، ولعلمهم منتقون من « الخمسين » . وتذكر اسماؤهم الا ان

(١٧) مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموسية ٨٨ .

(١٨) ابن القطان : نظم الجبان ٣٢ .

شينا لا يُعرف عنهم . أما عن « السبعين » فابن الاثير (١٩) يشير اليهم مجرد اشارة ، وابن القطان يشك في وجودهم (٢٠) : « أمّا ما ذكره اليسع من امر السبعين ، فلا اعرفه ولا اراه صحيحا ، وانما اعرف العشرة الجماعة ، واهل الخمسين ، وسبعة هم اهل مشورته ... » . ويورد صاحب (الحلل الموسية) نفس الفقرة حرفيا تقريبا (٢١) .

قبائل الموحيدين

وبعد « الخمسين » يورد (كتاب الأنساب) قوائم مفصلة جدا بقبائل الموحيدين بالترتيب المتبع للتمييز (٢٢) ، مع القبائل التي التحقها البشير بكل منها اذ « اضاف اليهم من آخاهم » . وبعد ان يُعَدِّد أجزاء كل قبيلة يورد قائمة « بالمهاجرين لهم » . وهذه هي دون شك القبائل المذكورة اعلاه والتي جرت مؤآخاتها . ويورد عدة كتاب آخرين قوائم بقبائل « الموحيدين » هذه ، إما منفردة وأما من بين الاصناف ، ولكن بتفصيل اقل بكثير مما يورده (كتاب الأنساب) (٢٣) . وكلهم يتفق على ادراج هرغة واهل تينمال وهنتاة وجميوة وجنفيسة . ويسقط البعض ذكر كومية ، وهو امر ليس بالمستبعد ، فهي تختلف جنسا وموطنا اذ انها قبيلة زناتية من ساحل البحر الابيض المتوسط ، واغلب الظن انه لم يكن يمثلها عند بداية الحركة الا افراد كعبد المؤمن . وحينما خلف عبد المؤمن المهدي فيما بعد ، دعم مركزه بترحيل قبيلته جملة

١٩) ابن الاثير : الكامل ٤٠٦/١٠

٢٠) ابن القطان : نظم الجبان ٢٩ وما بعدها

٢١) مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموسية ٨٩

٢٢) لبني - بروفنسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحيدين ٣٦ وما بعدها .

٢٣) المراكشي : المعجب ٣٣٩ . ابن القطان : نظم الجبان ٢٨ . ابن خلدون : العبر

٢٦٦/٦ . مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموسية ٨٩ .

واحدة الى منطقة مدينة مراکش (٢٤) . وكذلك فان صنهاجة وهسكوره لا يدرجهما سوى (كتاب الأنساب) . لا بل ان ابن خلدون يذكر بوضوح حينما يتحدث عن هسكوره ان كثيرا من الناس « لا يعدُّهم في الموحدين وان عَدُوا فليسوا من اهل السابقة منهم لمخالفتهم الامام اول الامر » (٢٥) . كما يُسقط معظم المؤلفين القبائل ، ولعل السبب في ذلك هوانهم لا يدركون المعنى الاصطلاحي للكلمة في نظام الطبقات ، ولو ان ابن خلدون يضع مكانها هزرجة ووريكة ، ويدرجهما (كتاب الأنساب) ضمن القبائل .

عبيد المخزن والطبالة

يلي ذلك عامة عبيد المخزن (٢٦) . وليس من الواضح اطلاقا من هم هؤلاء . يقول الكاتب : « انهم ثمانية امخاض بالرماء : القِدَم (٢٧) ، بنو يلازج ، لمطة ، جزولة ، اهل مراکش ، آوغزاقن ، بنو وارجلن ، الرماة من جميع القبائل المذكورة هنا ، والطبالة » . ان هذه العبارة غامضة جدا ، ولكن يبدو وكان الرماة والطبالة اختيروا من بين العبيد . ولكن من هم القِدَم ؟ يُعرَّف الاسم في موضع آخر (٢٨) بالموحدين الاصليين ، الا انه يُستبعد ان يكون هذا هو المعنى المقصود هنا ، اذ ان الجماعات الاخرى من عبيد المخزن التي يقترن اسمهم بها هنا ، او على الاقل تلك الجماعات منهم المعروفة في مصادر اخرى — جزولة ولمطة — كانت قد انضمت الى الموحدين فيما بعد ، وكانت ذات

(٢٤) ابن خلدون : المعبر ١٢٨/٦ .

(٢٥) نفس المصدر ٢٠٣/٦ .

(٢٦) ليني — بروفنسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ٤٦ .

(٢٧) نبع هنا ترجمة المحقق وشكله للنص ، ولكم نظرا لان المخطوط غير هشكل فاننا نحيل الى قراءة الكلمة على انها « قِدَم » بضم حرف الدال .

(٢٨) ليني — بروفنسال : وثائق لم تنشر عن تاريخ الموحدين ٤٧ .

منزلة وضيفة . وفي الواقع فان صاحب (كتاب الأنساب) نفسه لا يعترف بلغة كاحدى قبائل المصامدة اطلاقا . ولا تُعين كثيرا الاشارات عند الكتاب الآخرين . ان نص رواية البيذق هو (٢٩) : « ان الله تعالى لما ازعج سيدنا المعصوم لغزاة تازاجورت فتحها الله .. فاخذنا بها عبيدا [اغلب الظن انهم عبيد سود] ... وكانت ألفتهم مع عبيد آزليم [اي الذين أسروا في آزليم] فسماهم المعصوم عبيد المخزن . وادا قُبِلت هذه الرواية على انها صحيحة ، فانها تصف نواة عبيد المخزن — وهم فرقتان من السودان الذين وقعوا صدفة في الأسر أثناء غزوات المهدي . وبعد ذلك لا بد انه التحقت بهم عناصر اخرى واصبحوا يشكلون فرقة منفصلة . وبالتاكيد فان لمطة وجزولة واهل مراكش تدل على المرابطين . فقد انقضت سبع عشرة سنة تقريبا بعد تولي عبد المؤمن السلطنة قبل ان ازيلت سلطة المرابطين نهائيا ، ومن الممكن انه كلما سقطت جماعاتهم واحدة بعد اخرى امام الموحيدين ادمجت بعبيد المخزن . ويدل وصف العمري للعبيد الحفصيين على تطور آخر ، اذ يقول (٣٠) « وَقَدْ امهم عبيد المخزن وهو اسم لعوام البلد » . وفي موضع آخر يقول العمري (٣١) ان عبيد المخزن هم اهل الاسواق . وبالطبع فان العمري يصف الاحوال في تونس في عهد الحفصيين الذين ورثوا تقاليد الموحيدين .

وقد يكون الربط بين العبيد والطبالة امرا يسترعى الانتباه ، اذ يبدو ان ثمة صلة — وهي في حاجة الى مزيد من البحث — بين الطبل الكبير على شكل قَدْر ، والذي تدل عليه عادة كلمة طبل ، وبين السودان . ويُعرف الطبل الكبير في الرباط اليوم باسم طبل جُناوة ،

(٢٩) البيذق : كتاب اخبار المهدي ٧٧ .

(٣٠) العمري : وصف افريقية والاندلس ١٠ .

(٣١) نفس المصدر ١٠ .

اي طبل الرجال من غينيا . لا بل ان ذكرى طبول الموحدين ما زالت باقية في نفس اللهجة بالعبارة « طبل أجومي » ، طبل الجومي ، أي عبد المؤمن الكومي ، وهو يعني ضرب الطبول التي كانت تستعمل في السابق لاعلان بعض اوقات النهار في قصر السلطان (٣٢) .

ولا تشتمل قائمة الاصناف الواردة في كتاب ابن القطان (٣٣) ، والتي ينقلها صاحب (الحل الموسية) (٣٤) ، على عبيد المخزن هؤلاء اطلاقا مع انه يرد ذكرهم بصورة عابرة في موضع آخر من (الحل الموسية) (٣٥) .

الرماة

ان الرماة الذين يربطهم (كتاب الأنساب) بعبيد المخزن يشكلون الصنف الثالث عشر في (الحل الموسية) ، الذي يضيف اليهم الفزاة . ويذكر (كتاب الأنساب) بعد ذلك (٣٦) أن « الرماة منهم من جميع قبائلهم هذه المذكورة » ، وهو يعني بذلك على ما يُظن قبائل الموحدين ، مع ان هذا لا يتفق مع ما قيل عن الرماة وعبيد المخزن .

المحتسبون - المزاور *

ولنعدّ الى (كتاب الأنساب) ، وصنفه التالي ، وعنوانه المحتسبون ، الا ان ذلك هو الذكر الوحيد للمحتسبين في الكتاب كله ، او في اي من المصادر الاخرى . ويشار الى الموظفين الذين يتناولهم هذا القسم

٣٢ برونو (Brunot) : نصوص عربية من الرباط (Textes arabes de Rabat) ١/٢

٣٣ ابن القطان : نظم الجمان ٢٨ .

٣٤ مؤلف مجهول الاسم : الحل الموسية ٨٩ .

٣٥ نفس المصدر ١١٤ .

٣٦ ليفي - برومفيسال : وثائق لم تنشر عن تاريخ الموحدين ٤٨

باسم المزارع ، وكما يبدو فان المزارع والمحتسب هما مترادفان في هذا الصدد وعلى كل فذلك ما نفترضه هنا . وليس لهؤلاء المحتسبين المهام العادية للمشرف على السوق ، مع ان الموحدين لا بد وانهم كانوا على علم بوظيفة المحتسب كما تفهم عادة ، في الاندلس على الاقل ، اذ ان رسالة ابن عبدون عن الحسبة كانت قد كُتبت في الاندلس في عهد المرابطين . ومن الطبيعي ان يتوقع المرء ان يستعمل المهدي نفضة المحتسب هذه . وكانت مهام المحتسب دينية في المقام الاول ، وهي تقوم بالخصوص على الآية الكريمة : « كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » (٢٨) . وقد كان تغيير المنكر هذا حجر الاساس تماما للصرح الديني الذي شيده المهدي . فنحن نجده في ايامه الاولى (٣٩) يسبب فضائح في كل مدينة يزورها بتدميره للالات الموسيقية ، وتعطيله حفلات الاعراس ، واراقة الخمر وما اشبه ذلك ، وتطبيق ما يراه من تعاليم السنة تطبيقا صارما والتصرف كمحتسب من اعلى درجة .

والمعلومات الاخرى المتوفرة عن المزارع ضئيلة ، ولا يشير اي منها الى الموحدين . ويورد المؤلف الحديث محمد بن جعفر الكتاني في كتابه (سلوة الانفاس) ، الذي فرغ منه في سنة ١٨٩٥ م ، ترجمة لابى سلام محمد المزارع ، نجل علي الاول الادريسي ، يقول فيها (٤٠) : لقد لُقِّبَ بالمزارع ... لانه كان بكر ابناء ابيه ، اذ هذا هو معنى الكلمة في لغة البربر . ويطلق اللقب على رئيس الجماعة المتميزة ، ونقيب الاشراف ورئيس المؤذنين وموَقِّتهم وعلى حاجب السلطان . ثم

(٣٧) نفس المصدر ص ٤٦ .

(٣٨) سورة آل عمران ، آية ١٠٤ .

(٣٩) الراكسي : المعجب ١٧٩ .

(٤٠) الكتاني : سلوة الانفاس ٩٣/١ .

يقتبس المؤلف من كتاب عنوانه (الروضة المقصودة) وهو يقول :
وتُطلق الكلمة على الخصوص في عرفنا على نقيب الاشراف او لمن في
مثل منزلته ، كرئيس المؤذنين . واذا كان محمد هذا يسمى بالمزوار
في زمنه ، فان ذلك من اقدم استعمالات الكلمة . وعبارة نقيب الاشراف
تقابل استعمال مزوار في الأزمنة الحديثة . ولكل فرع من الشرفاء
مزوار خاص به ، مع انه يبدو بانه في الأزمنة الاولى كان ثمة مزوار
واحد لجميع الشرفاء (٤١) . وهو نظريا ، ان لم يكن في الواقع ،
يعالج المنازعات بين افراد أسرته ، ويتأكد من صحة نسب اولئك
الذين يدعون انهم شرفاء . وحسب هذه الرواية ، فان لقب مزوار كان
يُطلق على عدد من الموظفين ممن لهم واجبات مختلفة . والحفصيون
كذلك كان لديهم موظف يُعرف بهذا الاسم . ويقول ابن خلدون (٤٢) عن
مزوار شهير هو محمد بن عبد العزيز الكردي ، المسمى بالمزوار من اعلى
درجة : « وقدم في جملة ابناء السلطان ابي بكر الى تونس مقدما في
بطانته ورئيسا على الحاشية المتسمين بالدخلة ، وكان يعرف لذلك
بالمزوار » . اما رواية العمري عن مزوار حفصي فتختلف عن ذلك ،
وهي اشبه بالمزوار عند الموحدين كما وصفه (كتاب الأنساب)
وسيجري بحثه ادناه . يقول العمري (٤٣) : « ولكل طائفة [من الجند]
مزوار وهو كبير لهم يتولى النظر في احوالهم » . ومن الممكن ، بناء على
هذه الدلائل ، تقسيم المزوار عامة الى نوعين : النوع الاقدم ، ويمثله
نقيب الاشراف ورئيس الدخلة ، ومهامه خاصة نوعا ما ، وتتصل
بالامور العائلية او المنزلية ، والنوع المتأخر ، ويمثله المزوار كما عند

(٤١) احمد بابا : نيل الابتهاج ٢٥٣

(٤٢) ابن خلدون : المعبر ٦/٣٣٧ .

(٤٣) العمري : مسالك الابصار ١٢٢

العمرى ، وكذلك على ما يظهر في (كتاب الأنساب) ، وهو ضابط عسكري .

وفي جنوب المغرب الأقصى اليوم ، تُطلق كلمة أمزوار على الانغلس (وجمعها إنغلاس) ، وله صلة بأعمال السحر (٤٤) . فهو اول من يضع يده على المحراث تيمنا بجودة المحصول ، ويحتاج الى وجوده في ساحة القتال للتأكد من الظفر . وكان يُطلب منه احيانا في الازمنة المتقدمة ان يبدي رايه في المسائل السياسية ، حتى مع انه قد ينظر انيه في الاحوال العادية على انه رجل قليل الفطنة . وقد يلاحظ فيه صدق خافت للزوار في (كتاب الأنساب) . ولا يناقض ما نعرفه عن طبيعة تفكير البربر ان نرى في الزوار الموحدى شخصية فيها صبغة قوية من السحر ، وهو يزاول سلطته ببركته وبالسلطة المخولة له من الحكومة المركزية على حد سواء .

ويذكر (كتاب الأنساب) ان المزوار يقولون قيادة احدى وعشرين قبيلة ، اي لكل قبيلة مزواران ، الا هرغة فليس لها الا مزوار واحد . ولكل قبيلة مزوار للقدم ، الذين يُعرفون « بانهم » الموحدون الاصليون ، ومزوار للمضاف منهم « وهم المسمون بالغزاة عن اذن امير المؤمنين ابي يوسف المنصور » . اما هرغة ، اشرف قبائل الموحدىن والتي استجاب افرادها لدعوة المهدي بالجملة ، فليس لها مضاف ، وبالتالي فانها لا تحتاج الا الى مزوار واحد . ولا شك في ان هذا التقسيم الى القدم والمضاف هو التقسيم المذكور سابقا بالاشارة الى قبائل الموحدىن ، مع ان المهاجرين ، اي المضاف ، في ذلك الموضع مخصصون لهرغة . كما ان هذا العد للقبائل ومزاورها يناقض عبارة اخرى في القوائم المفصلة لقبائل الموحدىن . ففيها يذكر المؤلف ان

(٤٤) مونتان (Montagne) : البربر والمخزن في جنوب المغرب الأقصى ص ٢٢٢

جدميوة تتكون من ستة واربعين جزءا ، لكل منها مزوار على رأسها ، ثم المهاجرون لجدميوة وهم ثلاث قبائل ، لكل منها مزوار . ولعله كان ثمة مزاور كبار وصغار ، الا ان من غير المجدي ، بما لدينا الآن من معلومات ضئيلة ، ان نحاول التوفيق بين هذه الاقوال المتضاربة

الغزاة

يشكل الغزاة (٤٥) احد الاصناف الدنيا ، ويضعهم ابن القطان في المرتبة الرابعة عشرة ويقول (٤٦) : « وهم الاحداث الصغار الأُمَيُّونَ » . اما كتاب (انحلل الموشية) الذي ينقل هذا القسم حرفيا تقريبا (٤٧) ، فانه يقول ان « الغزاة وفقهم الله بتواليهم اذا أمر لهم ، لهم من القبائل احدى عشر » . وفي القسم الخاص بالمحتسبين الذي اقتبسنا منه قبل قليل ، يذكر المؤلف الاسماء الاحد عشر نفسها ويقول ان المنصور سمى المضاف لهذه القبائل بالغزاة . وكان هؤلاء المضاف على ما يبدو هم اولئك الذين انضموا فيما بعد للموحدين . وكلمة غازي تعني بالطبع عموما مشاركا في الجهاد . ولا شك في ان هذه الكلمة اختيرت لتتفق مع الموقف الديني الذي كان يطفى على طريقة حياة الموحدين . ويتبين نفس القصد من الاسماء التي كانت تُطلق على الطلبة والحفّاظ والمؤذنين . والالفاظ أُمَيٌّ وحدث ومضاف هي بمثابة المفتاح لوضع الغزاة . فقد التحقوا حديثا بدعوة الموحدين ، ولم يتم بعد تلقينهم مبادئ الدعوة إمامًا لحدائثة سنهم ، وأمّا لاميتهم ، واما لكونهم أغرابًا ، وقد صُمُّوا بقصد التدريب الى صفوف الرواد ، فكانوا بمثابة الجند

(٤٥) [انظر الحاشية ٣ ص ٢٨ من كتاب (نظم الجمان) حيث يرى محمود علي مكي ان الكلمة قراها ، وبالتالي نسرهما بعض الباحثين خطأ «والصواب» فيها «الغزاة» جمع «غر» وهو الصبي الصغير - المُرَبِّب] .

(٤٦) ابن القطان : نظم الجمان ٢٨ .

(٤٧) مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموشية ٨٩ .

الخاص في جيش الموحدين . ويخيل لنا ان النص العربي — لهم من القبائل الخ ... — ينبغي ان لا يؤول على انهم كانوا يُجندون من هذه القبائل ، او انهم كانوا افرادا منها بحكم المولد ، بل انهم كانوا يلحقون بها لموافقة ذلك اداريا . وهذا دليل يؤيد الفكرة القائلة بان المهدي وعبد المؤمن من بعده كانا يرميان الى خلق نمط من الولاء يختلف عن التعصب القبلي الضيق المعتاد عند البربر ، ويكون اكثر منه اتساعا . وقد نجحنا في ذلك ، اذ بدون ما كان ليتسنى ابدا لعبد المؤمن ان يفتح وينظم امبراطورية كما فعل ، وهي امبراطورية لم يقيم مثلها في المغرب لا من قبل ولا من بعد . ومما تجدر ملاحظته ان (كتاب الأنساب) يعزو تسمية هذا الصنف بالفزاة (بالمعنى الاصطلاحي) الى المنصور ، وذلك بعد زمن طويل من الفتوحات الكبيرة التي تمت على يدي عبد المؤمن . وليس من المستبعد ان يكون الامر كذلك ، فكل الاشارات الى الفزاة إماماً معاصرة للمنصور وأما بعده . الا ان ذلك لا يعني ان جماعتهم لم تكن قائمة قبل ذلك ، فأغلب الظن انها كانت قائمة . فامبراطورية الموحدين عند نهاية حكم عبد المؤمن (ت . سنة ٥٥٨ هـ / ١١٦٢ م) (٤٨) كانت تشمل كل الجزء المأهول من المغرب الى المغرب من مدينة طرابلس الغرب . ولم تعد اكثرية رعاياه اعضاء في جماعة الموحدين الاصلية ، فكثير منهم كانوا ينتمون الى قبائل اخرى من البربر ، وكان كثير منهم من العرب . وقد يُشكُّ فيما اذا كان في مقدور التنظيم الصارم والمحكم الحجك الوارد في (كتاب الأنساب) ان يبقى على وضعه الاصلى دون اي تغيير في مثل هذه الظروف ، ولا شك في ان تعديلات كثيرة قد تسربت قبل ذلك التاريخ ، حتى مع ان الاطار الخارجي قد يكون ظل قائما . وللمرء ان يتساءل ما اذا كان الفزاة ، في الوقت الذي اطلق المنصور عليهم هذا الاسم ، محددتين بالفعل بمثل هذا الوضوح الذي يذكره المؤلف . ومن ناحية اخرى ، فان هذه الاعتبارات ينبغي ان لا

تؤدي بالضرورة الى الشك في ان المؤلف ، الذي لم يؤلف كتابه بالتاكيد قبل زمن المنصور (ت . سنة ٥٩٥ هـ / ١١٩٩ م) ، كان ، كغيره من قبله في محيط مختلف، يبنى من نتف التنظيم القائم في زمنه أصلا مثاليا لم يسبق له ان وجد في الواقع . فهناك روايات مستقلة كثيرة جدا لا تسمح بإمكانية نفي وجود ذلك التنظيم ، ولا شك في انه جرى العمل به في خطوطه العريضة ولو لفترة من الزمن . واما فيما يختص برواية (كتاب الأنساب) فانه يبدو بانها من التفصيل — ومن الغموض واللبس قبل كل شيء — بحيث لا يمكن ان تكون الا رواية حقيقية فالقوائم الطويلة التي يذكرها لقبائل صغيرة مغمورة — ولا مجال للشك في صحتها للأسباب التي ذكرت أعلاه — لا يمكن ان تكون قد أعدت دون توفر معلومات محددة (مع انه ليس بالضرورة ان تكون معلومات مباشرة) ، وما كان لجامع « غير أمين » ان يكلف نفسه عناء اعادة كتابتها بمثل هذا التفصيل . وعلى العكس من ذلك ، فان الفقرات التي تتناول العلاقات فيما بين مختلف اصناف الطبقات ، حيث نجد صاحب (كتاب الأنساب) اكثر ما يكون غموضا واقل ما يكون قبولا ، هي بالضبط الفقرات التي ينتظر فيها من كاتب « مخترق » ان يكون اكثر ما يكون دقة وانسجاما .

ان الاشارات الاخرى الى الغزاة هي ضئيلة وتحدث عن غزاة البحر . فالتادلي (٤٩) يحدثنا عن رجل كتب — ولا شك في انه جند — في غزاة البحر . فشكا امره الى ابن صاعد (احد الصلحاء ، وتورد ترجمته في كتاب التشوف) وقال : « انا ضعيف وذو عيال ولا قدرة لي ان اكون في غزاة البحر » . كان ذلك حوالي سنة ٥٨٠ هـ / ١١٨٤ م في سبتة . ويذكر الغبريني (٥٠) انه كان للمحدث ابن دحية

(٤٩) التادلي : التشوف ٢٧٣ .

(٥٠) الغبريني : عنوان الدراية ١٦٠ .

من اهل بجاية (ت . سنة ٦٣٧ هـ / ١٢٣٥ م) « خديم يخدمه فاحتاج
الوالي الى تجهيز قطع في البحر يبعث فيها للمغرب فأخذ خديمه في
رحلة الغزاة » . ويروي الباديبي (٥١) قصة القائد احمد الرنداحي
الذي بنى — مثل روبنسون كروزو — مركبا على الشاطيء ولكنه وجد
نفسه عاجزا عن انزاله الى الماء . وازاء هذا المازق ، استعان بغزاة
وخدام البحر في سبتة . كان ذلك حوالي سنة ٦٦٠ هـ / ١٢٦١ م ،
وهو الوقت الذي كانت فيه امبراطورية الموحديين قد تفككت عمليا ،
وبالتاكيد فان هؤلاء الغزاة لا يمكن ان تكون بينهم وبين الغزاة العظام
الاولئل اية صلة تذكر . لا بل انه ليس من المؤكد ما اذا كانت الكلمة
تستعمل في هذه الحالات بمعناها العادي ، او بالمعنى الخاص الذي
يعنيها هنا قبل كل شيء .

السكاكون

وبعد المحتسبين والمزاور ، وعلى اساس النظام المتبع في (كتاب
الأنساب) ، ياتي السكاكون ، وهم على ما يبدو الذين يسكون
العملة (٥٢) . ويبدو انه كان ثمة ثلاثة منهم فقط ، ومن الغريب لذلك
ان يكونوا قد أدرجوا ضمن الطبقات . وكان احدهم ينتمي الى اهل
تينمال ، والثاني الى هنتاة ، والثالث الى جنفيسة . ويُذكر بان
الاخيرين توفيا دون عقب . ان هاتين الحقيقتين الفريبتين — وهما ان
السكاكين وعددهم ثلاثة قد خصصت لهم مرتبة خاصة بين الطبقات ،
وان يُذكر صراحة بان اثنين منهم لم يتركا عقبا — تفتقران إلى اي
تفسير . ومن المعروف جيدا ان عبد المؤمن قد أدخل تجديدا في السكة.
فكل سكتة الفضية ، والسكة الفضية [الدراهم] لطفائه ، مربعة

٥١) الباديبي : المقصد الشريف ... ص ٩٩

٥٢) ليفي — برونفسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحديين ٤٧ .

لا مستديرة الشكل ، ومع ان سكته الذهبية [الدينار] دائرية الشكل فان الكتابة المرسومة عليها تكون داخل وحول مربع رسم في الدائرة وهو طراز لا نجد له مثيلا في النقود السابقة (٥٣) . ولا شك في ان هذه النقود هي تلك المشار اليها بالنقود المؤمنية ، كما في (انطل السندسية) (٥٤) مثلا حيث يذكر بان عبد المؤمن وزع بين غزاة الاسطول اثني عشر الف دينار مؤمني . وقد اثار هذا الاستحداث في السكة اهتماما كاميا ادنى الى قيام اسطورة تزعم بان ظهور المهدي كصاحب الدرهم الربع ، كان قد اخبر به مالك بن وهيب مقدما علي ابن يوسف ، وهو سلطان المرابطين الذي بدأت في عهده دعوة المهدي ومن المرجح جدا ان هذه الاسطورة مشكوك في صحتها ، الا انه لا بد انها ظهرت في وقت مبكر ، اذ ان اول من ذكرها هو البيذق (٥٥) الذي رافق المهدي من اول دعوته . وفي الواقع فانه يبدو من المستبعد ان يكون المهدي نفسه قد سك اية نقود ، وعلى اية حال ، فانه لم يصلنا شيء منها . ان اقدم النقود الموحدية هي تلك التي سكتها عبد المؤمن ، ومهما يكن من امر ، ومع ان كل هذا يدل على اكثر من اهتمام عابر بالسكة من جانب المهدي وعبد المؤمن ، فانه لا يلقي ضوءا كبيرا على السكاكين المذكورين في هذا المقام .

الجند

وبعد السكاكين يأتي الجند (٥٦) الذين يقول عنهم صاحب (كتاب الأنساب) بانهم « اهل اغمات وغيرهم من الحضرة » ، (ويعني

٥٣ انظر في ثبت المراجع تحت اسم بريتو بيبس (Prieto Vives) مقالته عن (الاصلاح النقدي للموحدين) .

٥٤ الوزير الاندلسي : الحلل السندسية ٢٥٢ .

٥٥ البيذق : كتاب اخبار المهدي ٦٨ . [يستعمل البيذق عبارة « صاحب الدرهم الركن » في معرض كلامه عن المناظرة التي جرت بين ابن تومرت وفتحا المرابطين ص ٦٨ - المغرب] .

٥٦ ليفي - برونفيسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ٤٧

بالحضر (كان المدن) . اما المراكشي فتختلف روايته بعض الشيء (٥٧) : « وللمصامدة بعد هذا جند من سائر اصناف الناس ، كالعرب والغز والاندلس والروم وقبائل من المرابطين وغيرهم » . وفي موضع آخر يناقض المراكشي نفسه ويورد رواية على العكس من ذلك تماما اذ يقول (٥٨) : « وقبائل الموحديين الذين يجمعهم هذا الاسم ويعممهم — وهم الجند والاعوان والانصار ، ومن سواهم من سائر البربر والمصامدة رعية لهم وتحت امرهم — سبع قبائل » . واما صاحب (الحلل الموشية) (٥٩) — وهو ينقل عن ابن القطان — فيجعلهم في المرتبة الثانية عشرة من الاصناف بعد اصناف الموحديين . ان معنى كلمة جند كما تستعمل عادة واضح تماما : فهي تعني الجنود النظاميين المحترفين الذين يتلقون مرتباتهم على هذا الاساس حتى في زمن السلم وليس لهم مهنة اخرى ، وذلك بخلاف المنخرطين في التجنيد ومقتا لزيادة القوات في زمن الحرب . ولما كان الجيش لا يحارب زمن السلم فان الجند كثيرا ما يدمجون بحرس السلطان الخاص . والجندي الاجنبي المرتزق او العبد الاسود — وليس لاي منهما ولاء مناسف لاسرة او طائفة — كثيرا ما كان يدلل على انه اكثر اخلاصا للسلطان من احد رعاياه ، اذ ان الحكم كان يفرض بالقوة وليس بموافقة الشعب . ولما كان غربيا في بلد اجنبي ، فانه لم تكن له جماعة تنصره ان هو فكر في الخلاف وشق عصا الطاعة ، وبالتالي فقد كان من مصلحته ان يكرس نفسه لخدمة السلطان ، كما ان من مصلحة السلطان ان يجزيه على ذلك الولاء . وهكذا فانه يلاحظ بان الجند كان من شأنهم ان يتكونوا من عناصر متباينة الاصل وغير مندمجة معا ، كتلك العناصر الواردة في القطعة الاولى المقتبسة اعلاه من المراكشي . ولهذا السبب

٥٧ المراكشي : المص ٣٤١ .

٥٨ نفس المصدر ٣٣٩ .

٥٩ مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموشية ٨٩ .

الحفصيين واصلوا العمل بالتنظيم الذي وضعه المهدي وعبد المؤمن الا ان هذا القول كذلك يمكن صرف النظر عنه بالتأكيد . فقد كتب العمري حوالي سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م ، اي بعد مائة سنة من انفصال الحفصيين ، وبعد مائتي سنة من تأسيس دولة الموحيدين . ولما كان لا شيء يبقى دون تبديل ، حتى في الاسلام ، فان الجند ، مهما كان تكوينهم الاصلي ، ومهما كانت الفكرة التي تصوّرها لهم مؤسسهم ، لا بد وانهم سرعان ما تطوروا واكتسبوا مميزات جديدة . ان وصف العمري للدولة الحفصية يكشف عن تنظيم وروح يختلفان تمام الاختلاف عنهما في عهد الموحيدين . ومن الواضح ان كلمة موحد قد طرأ عليها تغيير ، اذ انه يستعملها بطريقة لا تدل على افراد قبائل الموحيدين المعهودة في الايام الاولى ، بل للدلالة على اقرباء السلطان وذرية المهدي ورفاق عبد المؤمن المقربين - وهؤلاء طبقة جديدة من الاشراف تطورت حسب نمط مالوف (٦١) . واخيرا فان (روض القرطاس (٦٢) يميز دائما بين الجند والموحيدين .

وإذا قُبل هذا التقسيم الرئيسي ، اي ضم العناصر ، التي لا تدخل بسهولة في النظام الرئيسي ، لتتكون جيشا نظاميا يرابط في العاصمة او المدن الكبيرة ، بينما تظل جملة القبائل في اراضيها ولا تحمل السلاح الا حينما تستنفر للقيام بغزوة كبرى ، فان عبارة اخرى للمراكشي بشأن تنظيم عموم القوم ، تصبح اقرب الى الفهم ، فهو يقول (٦٣) : ثم من ذكرنا من الموحيدين صنفان : فالصنف الاول يُدعَوْنَ الجموح ، وهم المرتزقة الذين يكونون بمراكش لا يبرحونها ، والصنف الآخر يُدعَوْنَ العموم ، وهم الكائنون ببلادهم لا يحضرون الى مراكش الا في

(٦١) ابن الاثير : الكامل ٤٠٦/١٠ . العمري : وصف ابريقية والانديس .. ص ١٧٠ .

(٦٢) مثال ذلك ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٤٠ .

(٦٣) المراكشي : المعجب ٣٤١ .

وحده ، فمن المعقول الافتراض بان نص القطعة الثانية المقتبسة يمكن
صرف النظر عنه ، وأن كلمة جند قد وردت فيه عن طريق السهو او
انها استعملت بصورة غامضة ولا تعني سوى « المحاربين » او
الطبقة العسكرية . واذا اتفق على اهمال هذه الاشارة على وجه
الخصوص ، فان بقية الروايات تنسجم تمام الانسجام . فالمدن ،
خصوصا في المكان والزمان قيد البحث ، هي الاماكن الوحيدة التي
يمكن « للاغراب » الاستقرار فيها . ولا مكان لغريب في الحياة المغلقة
في الخلاء الواسع . وكننتيجة مصاحبة لذلك ، فان اولئك الافراد
الذين ينزحون عن الريف الى المدن ، من شأنهم ان يشعروا بانهم في
بيئة غريبة عنهم ، وبانهم اغراب بالنسبة لبني قومهم وغير قادرين
على الاندماج من جديد . وهذا « التفسخ القبلي » — وما يصحبه من
مشاكل — ظاهرة مالوفة في انحاء كثيرة من العالم . وهكذا فان سكان
المدينة — سواء اكانوا من اسرها القديمة او من الاجانب او من
المواطنين الذين تركوا قبائلهم حديثا — هم طبقة متميزة تماما عن اهل
الريف . والفرق في المغرب الاقصى الى يومنا هذا لانت جدا للانظار ،
وليس ثمة ما يدعو الى الافتراض بان الحال لم تكن كذلك في ايام
الموحدين . وقد كان الموحدون الاصليون اجمالا قبائل جبال الاطلس ،
ويعيشون بعيدا عن المدن ، ومعاملاتهم معها قليلة . ولم يكن بين
صفوفهم مكان لابناء المدن ، واية قوة عسكرية تجند من بين ابناء المدن
يتوجب تشكيلها كتوة منفصلة . ومن هنا جاء تكوين جند الموحدين .

صحيح ان رواية العمري عن الجيش الحفصي من شأنها ان تؤكد
قول المراكشي الذي صرفت المناقشة السابقة النظر عنه ، اذ انه يذكر
مرتين (٦٠) انه كان في الجند موحدون ، كما يذكر صراحة بان

(٦٠) العمري : وصف ابريقية والاندلس .. ص ١٨ .

السلطات في مدينة مراكش عن عدد الرجال الذين يحتاج اليهم .
وتُسمّى القوة المجنّدة مرّةً بعنا — « كُتّب بعضهم في البعوث » — ومرّةً
عسكرا — « لا يُكتب احد في العسكر من هَيَلانة ولا من هزميرة ... » .

المؤذنون

وكذلك بعد الجند يأتي المؤذنون . و (كتاب الأنساب) هو الكتاب
الوحيد الذي يجعلهم طبقة منفصلة ضمن الطبقات ، والقسم المخصص
لهم في الكتاب غامض (٦٦) ، « وكذلك بعد السكاكين المؤذنون ، نهم
من القبائل سبعة من ذلك هرغة ، كومية ، اهل تينمال ، هتاتة ،
جدميوة ، جنفيسة ، القبائل » ، وبقية الفقرة هي كالاتي : « وبعد
هؤلاء جملة الحضر ، وتواليهم في التمييز خلاف ذلك . وانما هم في
البروج والمواضع . فاول ذلك اهل الرياض ، واليهم اهل برج اهل
الدار ، اهل برج الطبالة ، وهو الباب الكبير المتوسط . هؤلاء الاربعة
هم اهل السفر مع الخليفة . اهل المنار الجديد ، اهل المنار القديم ،
اهل منار جامع السقاية ، سمّعو المدينة في المواضع ، وهؤلاء الاربعة
ايضا هم المقيمون بالمدينة » .

ان هذه القبائل السبع تشكل معظم « قبائل الموحدين » التي قامت
عليها حركتهم ، بينما من الواضح ان بقية المؤذنين وُضعوا في مدينة
مراكش . وتدل القرينة على ان المقصود بالحضر هنا مدينة مراكش ،
اذ لا يحتمل ان تدل الكلمات « برج » و « منار » و « موضع » على
مدن منفصلة ، بل هي جزء من مدينة واحدة هي العاصمة . وعلى ذلك
فان ثمة تقسيما عاما للمؤذنين الى طبقتين هما مؤذنو القبائل ومؤذنو
الحضر ، وهو تقسيم ورد سابقا في التقسيم « الجموع — العموم » ،

(٦٦) ليبي — برونسال : وثائق لم تنشر. من تاريخ الموحدين ص ٤٧ وما بعدها

النفير الاعظم» . ويمكن تفسير ذلك بطريقتين . أولا ، اذا كانت كلمة جموع هنا مساوية لكلمة جند كما عُرِّفت قبل قليل ، فان عبارة « من ذكرنا من الموحدین صنفان » ينبغي ان تُفهم على انها عبارة عائمة بمعنى « ان القوات العسكرية الموحدية تنقسم بصورة عامة الى قسمين » ، أحدهما — جموع الجند — ليس بالمعنى الصحيح من الموحدین اطلاقا . وثانيا — وهذا حسب المعنى الظاهري للنص العربي — ان التفسير هو انه كان للموحدین بالمعنى الصحيح جند نظاميون في العاصمة ، بالاضافة الى القوات الاحتياطية المنتشرة في اراضيهم . وفي هذه الحالة فان التقسيم « الجموع — العموم » يقابل بصورة عامة التقسيم « الحضر — الموحدین » كما هو مبين ادناه فيما يتصل بالطلبة والمؤدِّنين . الا ان مما تجدر ملاحظته ان كلمتي الجموع والعموم لا تردان الا في (المعجب) ، ولا يرد ذكرهما فيه الا مرة واحدة .

وليس لدينا معلومات تذكر عن كيفية الانخراط في الجند ، أو عن الطريقة المتبعة عند صدور الامر لتعبئة العموم . ان ابا مدين الشهرير ، ولي تلمسان الصالح ، امضى بعض الوقت في الجند في مدينة مراكش وذلك كما يبدو لكونه من الاندلس ، ولذلك فانه اعتُبر برانيا . ويقتبس التادلي (٦٤) كلمات لابي مدين نفسه فيقول : « ثم ذهبُ الى مدينة مراكش فدخلتها وادخلني الاندلس معهم في جملة الاجناد ، فكانوا ياكلون عطائي ، ولا يعطونني منه الا اليسير » . كما ان التادلي يشير الى ما يبدو انه تجنيد للقوات خارج نطاق الجند . ويبدو ان النص محرّف (٦٥) ، الا انه من الواضح ان اسماء اولئك الذين كان سيجري تجنيدهم كانت مكتوبة في وثيقة يشار اليها بالصك ، وهو صادر على ما يظن عن الوالي المحلي الذي لا بد انسه كان يتلقى تعليمات من

٦٤ التادلي : الثشوف ٣٧١ .

٦٥ نفس المصدر ٢٤٠ .

وسيرد ادناه بالنسبة للطلبة . اما الفئة الاولى فمقرها في الأقاليم مع القبائل ، واما الفئة الثانية فملحقة بالسلطة المركزية في مدينة مراكش او بالخطيفة اثناء سفره. واما بالنسبة للكلمة « مسمّع » فانها تستعمل في اللهجة المغربية الحديثة للدلالة على موظف بالمسجد يُعرف في اماكن اخرى بالملبّع ، وعمله اعادة كل او بعض عبارات الامام او الخطيب (٦٧). وفي هذه القرينة ، ولما كان مقرهم في الاحياء ، فلعلهم كانوا تابعين للمؤذنين انفسهم .

وتذكر الفقرة التالية مباشرة - وهي فيما يبدو تفسير متأخر - ان امير المؤمنين ابا عبد الله (الناصر ٥٩٥ هـ / ٨ - ١١٩٩ م - ٦١٠ هـ / ٣ - ١٢١٤ م) اسقط عن المؤذنين الذين يسافرون معه وغيرهم السلاح ، وامر لهم بالموازين للالوقات خاصة . وثمة ما يشبه استعمال كلمة ميزان في هذه الفترة لانواع مختلفة من الأدوات (٦٨) .

الطلبة

كما اسقط الناصر كذلك السلاح عن طلبة الموحدين . وهؤلاء كانوا يشكلون طبقة لا يتناولها منفصلة (كتاب الأنساب) ولكن يرد ذكرهم في جميع المصادر الاخرى . واغفال (كتاب الأنساب) لذكرهم امر غريب ، اذ انهم كانوا يحتلون مرتبة سامية ، والمعلومات المتوفرة عنهم اكثر من المعلومات المتوفرة عن الاصناف الاخرى في الطبقات . ويذكر ابن القطان (٦٩) بعد اهل سبعين وقبل الحُفَافِزِ واهل الدار . ويذكر بان الحفَافِزِ هم صغار الطلبة ، ، الا انه يبدو وكأن التسميتين اصبحتا فيما بعد مترادفتين . وسنتناول الكلام عنهما منفصلتين هنا حاليا . كان

٦٧) برونو (Brunot) : نصوص عربية من الرباط (Textes Arabes de Rabat) ١٣/٢ وحاشية ٣ .

٦٨) دوزي : ملحق القواميس العربية ، انظر تحت كلمة ميزان ١٠٨/٢ وما بعدها .

٦٩) ابن القطان : نظم الجبان ٢٨ .

طلبة الموحدين ، كما يذكر (كتاب الأنساب) (٧٠) ، يتلقون ايضا مرتبا سنويا من الدولة يؤخذ من الاعشار ، فضلا عن العطايا الجزيلة والكهوات في كل عام دون غيرهم من طلبة المصامدة (وهم من يسميهم المراكشي على ما يبدو طلبة الحضر) . الا ان التادلي يذكر ان الصوفي المعروف ابا العباس احمد السبتي كان له رسم من بيت المال مع طلبة الحضر (٧١) .

يذكر المراكشي (٧٢) ان الطلبة ينقسمون الى طائفتين : طلبة الموحدين ، وطلبة الحضر . ويبدو ان الفرق الرئيسي هو ان الطائفة الاولى كانت تحظى بامتيازات اكثر ، كما ان طلبة الموحدين هم الذين كانوا يرافقون الخليفة في اسفاره . وهو يقول (٧٣) : « وقد جرت عادتهم بالكثب الى البلاد ، واستجلاب العلماء الى حضرتهم من اهل كل فن ، وخاصة اهل علم النظر ، وسموهم طلبة الحضر ، فهم يكثرون في بعض الاوقات ويقبلون ، وصنف آخر ممن عني بالعلم من المصامدة يسمون طلبة الموحدين » . ثم يصف المناهج التي سار عليها الخفاء في اسفارهم ومجالسهم . ويبدو ان العمل الرئيسي للطلبة في الاسفار الدعاء ، وتلاوة آي الذكر الحكيم ، والقراءة من توالييف المهدي ، وذلك اثناء مرافقتهم للخليفة في كل مرحلة من مراحل العمل اليومي .

وكثيرا ما يذكر ابن صاحب الصلاة طلبة الحضر — لا بل ان فقرة في كتابه (٧٤) توحى بانه كان هو نفسه واحدا منهم — ولكن دون ان

٧٠ ليفي — برومفسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ص ٤٨ .

٧١ التادلي : التصوف ١٩٥ وجه .

٧٢ المراكشي : المحب ٢٠١ ، ٣٤٢ .

٧٣ نفس المصدر ٣٤٢ .

٧٤ ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ٢٧٥ .

يكون ذكره لهم في ترينة تزودنا بمعلومات عنهم . وفي (رسالة الفصول) (٧٥) ، يوصي المهدي طلبة الحضرة « وأمثالهم » بحفظ (عقائد) المهدي عن ظهر قلب .

ولعل الطلبة عطلوا كذلك رسلا للحكومة المركزية . وقد سبق ان لاحظنا اتجاه سلاطين الموحيدين الاوائل ، ان لم تكن سياستهم المقصودة ، لاستبدال التنظيم القبلي الاصلي بتنظيم مختلف من وضعهم يديره موظفون يكون ولاؤهم للموحيدين انفسهم اكثر من ولائهم للجماعة التي ينتمون اليها بحكم الولادة . وعلى اي حال ، فلعل ما يذكره البيهقي (٧٦) تحت سنة ٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م ذا دلالة بهذا الخصوص . ففي تلك السنة « بُعث طلبة الموحيدين الى قبائل الموحيدين . منهم ابو موسى بن تمويق الى اهل تيفنوت ، وابو محمد عطية المنجسي الى غجدامة ، وغيرهما من الطلبة » . (ويقتصد بتيفنوت وادي السوس الاعلى والذي ينتهي شرقا في جبل سرورة ، وغجدامة ، حسب (كتاب الأنساب) (٧٧) . فرع من هسكورة ، وهذا يؤكد كذلك ابن خلدون (٧٨) . كما ان مما يسترعى الانتباه بهذا الخصوص ان الرسائل الرسمية التي نشرها ليني - بروفنسال موجهة كلها تقريبا بدون استثناء الى الطلبة في مختلف المدن ، وكان سلطة الموحيدين كان يمثلها في الاتاليم الطلبة بصورة رئيسية .

الحفاظ

ان القسم من (كتاب الأنساب) الذي يتناول الحفاظ يكاد يكون

(٧٥) البيهقي : كتاب اخبار المهدي .. ص ١٣٩ .

(٧٦) نفس المصدر ١٣٢ .

(٧٧) ليني - بروفنسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحيدين ص ٤٤ .

(٧٨) ابن خلدون : المصدر ٢٠٣/٦ .

غير مفهوم (٧٩) : « لهم من القبائل ثلاثة عشر ، وذلك بتواليهم . ومن ذلك حفاظ اهل الدار ، اولهم هرغة ، وينقسمون الى ثلاثة اقسام : آوجدان قسم ، آيت واغفجمي قسم [وتعني اهل باب الدار] ، الغزاة قسم ، اهل تينمال ، هنتاة ، جدميوه ، جنفيسة ، القبائل ، هسكورة القبلة ، صنهاجة القبلة ، صنهاجة الظل . وليس فيهم كومية ولا هسكورة الظل » . ويكاد يكون من المستحيل فهم شيء من هذا دون الرجوع الى نصوص اخرى لضبطه ، وهذه غير متوفرة . ولا شيء آخر يُعرف عن الحفاظ يلقي اي ضوء على هذه الفقرة الغامضة ولكنها مهمة . وعلى هذا الاساس ، يمكن تفسير الفقرة على الوجه التالي : يؤخذ الحفاظ فقط من قبائل معينة ، واعلاهم مرتبة هم حفاظ اهل الدار ، وكما ينتظر فان اهمهم ينتمون الى القبيلة التي تحظى باعلى منزلة وهي قبيلة هرغة . وينقسم حفاظ اهل الدار الى ثلاث جماعات تُعرف احداها بالغزاة ، ومن الواضح انه ينبغي ان لا يُخطئ بين هؤلاء وبين الغزاة الذين تحدثنا عنهم اعلاه . ولا يوجد تفسير للسبب الذي من اجله استُبعدت على وجه التحديد قبيلتنا كومية — وهي قبيلة تحظى بمنزلة عالية — وهسكورة الظل . وفضلا عن ذلك ، فان مجموع عدد القبائل حسب هذا التفسير هو احدى عشرة قبيلة فقط .

واما بالنسبة للتعبيرين البربريين آوجدان وآيت واغفجمي ، فان الاول يوجد ايضا بين اقسام هرغة مع صيغته العربية جُدانة . اما التعبير الثاني فلم يتسن ايجاد تفسير له بين المختصين في لغة البربر الذين استشرناهم . يقول المؤلف ان التعبير يعني « اهل باب الدار » . ان كلمة « آيت » معناها « الامل » ، وعلى ذلك فان « واغفجمي » ينبغي ان تساوي « باب الدار » . ويستعمل البيذق (٨٠) العبارة البربرية

(٧٩) ليبي — بروفسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ٤٨ .
(٨٠) البيذق : كتاب اخبار المهدي ١٢٠

« إيمي - ن - تَجَمِّي ، ومعناها « باب البيت » ، حسب العرف المغربي بمعنى « باب القصر » أو فقط « القصر » ذاته . ويستعمل ابن صاحب الصلاة (٨١) كلمتي « منتغمي » و « منتمي » (بدون حروف علة) ويشرحهما بانهما تعنيان « دار الخليفة » ، ومن الواضح انها « إيمي - ن - تجمي » عند البيهقي . وثمة ما يفري المرء لاعتبار « واغْفَجَمِّي » تحريفا لكلمة « إيمي - ن - تجمي » ، الا ان من الصعب على المرء ان يرى كيف كان من الممكن لمثل هذا التحريف ان يقع .

ان كتاب (الحلل الموسية) (٨٢) يحتوي على اكثر البيانات وضوحا واهمية عن الحفاظ ، وما يذكره جدير بان يُقتبس برمته : « وربّي عبد المؤمن الحفاظ بحفظ كتاب الموطأ وهو كتاب اعز ما يُطلب (٨٣) ، وغير ذلك من تواليف المهدي . وكان يُدخلهم في كل يوم جمعة بعد الصلاة داخل القصر ، فيجتمع الحفاظ فيه ، وهم نحو ثلاثة آلاف ، كانهم ابناء ليلة من المصامدة وغيرهم . قصد بهم سرعة الحفظ والتربية على ما يريده . فيأخذهم يوما بتعليم الركوب ، ويوما بالرمي بالقوس ، ويوما بالعموم في بحيرة صنعها خارج بستانه ... ويوما يأخذهم بان يجذفوا على قوارب وزواريق صنعها لهم في تلك البحيرة . فتأدبوا بهذه الآداب تارة بالعطاء وتارة بالادب . وكانت نفقتهم وسائر مؤونتهم من عنده ، وخيلهم وعُددهم كذلك . ولما كمل له هذا المراد فيهم عزل بهم اشياخ المصامدة عن ولاية الاعمال والرياسة ، وقال : العلماء اولى منكم ، فسلّموا لهم . وابقاهم معهم في المشورة » . كما يذكر بان عبد المؤمن جعل ابناءه يتلقون نفس التدريب ، وولّى كلا منهم ولاية

(٨١) ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ٢٧٥ .

(٨٢) مؤلف مجهول الاسم : الحلل الموسية ١٢٥ .

(٨٣) انظر ثبت المراجع تحت اسم ابن تومرت .

في الوقت المناسب . وابن القطان يقول ذلك ايضا في فقرة تشبه الى حد كبير الفقرة التي اقتبسناها من (الحلل الموشمية) (٨٤) .

ويذكر الباديبي (٨٥) ما يلي عن شخص كبير من المحتمل انه كان ما يزال حيا في سنة ٦٤٠ هـ / ٢ - ١٢٤٣ م : كان عالما انيقا ، في غاية النظام ، وسيما . وكان يرتدي جبة من الصوف الاخضر ، واحراما من صوف تلمسان ، وعمامة بيضاء ونعلا طائفيا ، حتى ان من ابصره حسب احد حفاظ الموحدين ، ولم يشك احد في ورعه وتقاه .

ويبدو على اساس المواد التي جمعت هنا بان رجال الادارة المدنية كانوا يختارون من بين الطلبة - الحفاظ . وقد سبق ان لاحظنا بان الفرق بين الصنفين لا يذكر بوضوح ، ويبدو ان ثمة ما يبرر ضمهما في مجموعة واحدة واعتبار ان المعلومات عن احد الصنفين تنطبق على الصنف الآخر . وكان لعبد المؤمن جهاز لتدريب رجال الخدمة المدنية الذين يشار اليهم باسم الحفاظ ، وكان يرسلهم في الوقت المناسب لتولي ادارة الاقاليم ، وتكاد تكون جميع الرسائل الرسمية الدورية موجهة الى الطلبة في مدن الاقاليم ، وكثير من العبارات الواردة في (الحلل السندسية) (٨٦) تدل بما لا يدع مجالا للشك على ان الحفاظ هو الوالي . مثال ذلك : « مقدّم على اهل سوسة حافظا من الموحدين يعرف بعبد الحق بن علّناس الكومي » . وان اضافة عبارة « من الموحدين » تدل على رغبة المؤلف في ان يبين بانه يستعمل كلمة « حافظ » بمعناها الخاص عند الموحدين . واخيرا فان القراءة المفايضة

٨٤ ابن القطان : نظم الجمان ١٣٢ .

٨٥ الباديبي : المقصد الشريف ٥١ .

٨٦ الوزير الاندلسي : الحلل السندسية ٣٠٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ .

في الاقتباس السابق من الباديبي تشير الى ان الكلمتين مترادفتان ، مع انه لا يُنكَر بان القراءة المغايرة قد يكون لها أسباب اخرى تماما .

ويتحدث الفُبريني (٨٧) عن شخص اسمه ابن القطان « مزوار الطلبة في المغرب » . ومن المستحيل القول ما اذا كانت كلمة « الطلبة » هنا تحمل المعنى الاصطلاحي الخاص لطلبة الحضر او لطلبة الموحدين . ويحتمل ان يكون ابن القطان هذا هو صاحب (نظم الجمان) الذي اقتبسنا منه في هذه الدراسة اكثر من مرة : وفي ترجمة له يقول ابن الابار (٨٨) انه « رأس طلبة العلم بمراكش » ، مما يجعله يبدو وكأنه ليس لعبارة الفبريني اية اهمية اصطلاحية خاصة ، اذ ان ابن الابار كان موظفا حفسيا ، ولذلك فان المصطلحات الموحدية كانت مألوفة لديه . ومن ناحية اخرى ، ولما كان يعلم بان عبارة « مزوار الطلبة » هي مصطلح خاص موحدى ، فلعله بدّله عن قصد لفائدة قرائه من غير الموحدين .

اهل الحزب

لا يذكر اهل الحزب غير (كتاب الأنساب) ويقول فقط (٨٩) : « منهم خمسون رجلا ، وتواليهم كما تقدم » . الا انه لا يُذكر عنهم شيء قبل ذلك . ولعلمهم كانوا مرتلين للقرآن الكريم ولكتاب المهدي الذي يبدو انه جُزئيء ، كالقرآن الكريم ، الى احزاب (٩٠) .

٨٧) الفبريني : عنوان الدراية ٢١ .

٨٨) ابن الابار : تكملة الصلة ، الترجمة رقم ١٩٢٠ .

٨٩) ليبي - بروفنسال : وثائق لم تنشر من تاريخ الموحدين ٤٨

٩٠) ابن القطان : نظم الجمان ٢٦ .

ان هذين البنديين لا يشكلان تماما جزءا من الطبقات ، ولكنهما جُما هنا لارتباطهما بها دون ان يكونا منها . فاولا ، يقول صاحب (الحل الموسية) (٩١) ، نقلا عن ابن القطان (٩٢) ، ان المهدي جعل على كل عشرة من اتباعه نقيباً . وليس من الواضح ما يعنيه هذا ، وليس ثمة ما يلقي أي ضوء عليه . وثانيا ، فانه ذكر بان عبد المؤمن قسم رعاياه الى ثلاث طبقات لا صلة لها بالطبقات التي كانت موضوع هذه الدراسة . وقد ورد ذلك في رسالة (٩٣) غير مؤرخة ، ولكنها لا بد ان تكون قد كُتبت ما بين سنتي ٥٤١ هـ / ٦ - ١١٤٧ م و ٥٥٣ هـ / ١١٥٨ م ، كتبها لعبد المؤمن كاتبه ابو جعفر بسن عطية من مدينة مراکش الى طلبة تلمسان : « وابتدىء بتطوير الناس على طبقات ثلاث ... فالطبقة الاولى هم السابقون الاولون الذين بايعوا الامام المهدي وصحبوه وغزوا معه وصلوا خلفه والذين شاهدوا [وقعة] البحيرة وباؤوا بفضلها ... ويتلو هذه الطبقة من آمن بهذا الامر ودخل في هذا الحزب ... من بعد البحيرة الى فتح وهران . والطبقة الثالثة من فتح وهران الى هلم جرا » . وتقابل هذه الطبقات ثلاث فترات منطقية . فالطبقة الاولى هم الرواد ، والطبقة الثانية هم اولئك الذين مع انهم لم ينضموا الى الحركة في البداية ، لبوا النداء مع ذلك بينما كان نظام الحكم لا يزال يوطد اقدامه ، والطبقة الثالثة هم كافة الناس الذين انضموا الى الحركة ، شاؤوا ام أبوا ، بعد ان قُمت كل معارضة لها .

(٩١) مؤلف مجهول الاسم : الحل الموسية ٨٩ .

(٩٢) ابن القطان : نظم الجمان ٢٧ .

(٩٣) ليفي - بروفنسال : مجموعة رسائل موحدية ، الرسالة الثانية عشرة ص ٥٤

خاتمة استنتاجية

ان ما تقدم يشمل كل شيء ذي بال امكن تجميعه من الكتاب العرب حول موضوع طبقات الموحدين . واول رد فعل لدى الباحث هو الشعور بالدهشة لان صرحا مهيبا كهذا لم يترك اي اثر يذكر . وكان من المفروض ان يكون تنظيم محكم التفاصيل كهذا التنظيم . اثر في كل طبقات السكان ، قد تكررت الاشارات اليه في الكتابات المعاصرة له . الا ان الامر ليس كذلك . فمعظم المادة يزودنا بها (كتاب الأنساب) الذي سبق ان بحثنا قيمته كمصدر . ويورد المراكشي تفصيلات كثيرة ولو ان فيها تناقضات . ويزودنا ابن القطان ببعض النقاط الهامة . اما (روض القرطاس) فانه لا يذكر الا « العشرة » و « الخمسين » . واما الكتاب المتأخرون ، ولعله كان في متناول ايديهم مؤلفات مُقدِّت الآن ، فانه ليس لديهم ما يقولونه . فالمصدران اللذان كان ينتظر الحصول منهما على معلومات هامة — وهما (مجموعة الرسائل الرسمية الموحدية) وابن خلدون ، المصدر الاول بسبب طبيعته الرسمية ، والثاني بسبب الاهتمامات المعروفة للمؤلف — لا يزوداننا في الواقع بشيء ذي بال . وكل ما يساهم به ابن خلدون هو العبارة التي تتصف بالغموض وعدم الدقة ، وهي انه « لما تم له [المهدي] خسون من اصحابه سماهم أيت الخمسين » (٩٤) . ولا يذكر التادلي الموحدين بالاسم ، كما انه لا يذكر تنظيمهم او ايا من سلاطينهم ولو مرة واحدة . صحيح ان اسم المصامدة يرد من آن الى آخر ، ويحتمل ان يعني الموحدين . لقد أَلَّفَ التادلي كتابه اثناء حكم المستنصر (٦١١ — ٦٢٠ هـ / ١٢١٤ — ١٢٢٣ م) ، والكتاب مليء بالحكايات التي كان ينتظر المرء ان يستقي منها بعض المعلومات

(٩٤) ابن خلدون : العبر ٦/ ٢٢٨ .

عرضا ، ولكنه في الواقع عديم القيمة من هذه الناحية . وثمة دائما
امكانية العثور على مؤلفات ، كانت حتى الآن مفقودة ، تضيف الى
معلوماتنا الضئيلة . وعلى الخصوص ، فان (الرحلة) المعروفة باسم
(عطف الذيل) لتاج الدين عبد الله بن حمويه السرخسي قد يعثر
عليها يوما ما في المشرق ، فاذا تم ذلك كانت مصدرا بالغ الاهمية .
وكان ابن حمويه هذا من بلاد الشام قدم الى المغرب في سنة ٥٩٣ هـ /
١١٩٧ م ، وخدم المنصور في منصب سام كما يبدو . ويذكر
المقري (٩٥) شيئا عنه وبعض التفاصيل المنتقاة من مؤلفاته ، كما يذكره
كذلك ابن خلكان (٩٦) .

وللمرء ان يتساءل عما اذا كان النظام كله قد قام بالفعل الا على
الورق او في اذهان مبتكريه . والاجزاء الوحيدة من النظام التي يتفق
عليها الكتاب هي « العشرة » و « الخمسون » ، ويبدو من المرجح ان
هذين هما الجزءان اللذان بقيا طوال حياة الدولة ، لا بل واصلهما
الخصميون . وبعد ان فتر الحماس الذي واكب السنوات الاولى لقيام
دولة الموحدين ، فان نظاما معقدا تعوزه المرونة كهذا النظام كان مقدرا
له ان يموت دون شك موتا طبيعيا ، حتى لو ان امتلاك اراض مترامية
الاطراف ، بما فيها من اعداد هائلة من السكان الاجانب ، لم يجعله
غير قابل للتطبيق تماما دون تغيير كبير ، او لم يفسد البساطة الاصلية
لحركة الموحدين .

(٩٥) المقري : نفع الطبيب ٩٦/٤ - ١٠٨ .
(٩٦) ابن خلكان : وفيات الاعيان ٥/٧ . انظر (دائرة المعارف الاسلامية) الطبعة
الثانية ، تحت « اولاد الشيخ » ٥/١ - ٧٦٦ .

الفصل الثامن

القاضي

من المعروف ان الدولة الاسلامية لا تعترف بتقسيم اعمال الدولة الى اقسام كالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . كما ان كلمة الشريعة لا تساوي من جميع الوجوه كلمة القانون . ولم يوجد في الدول الاسلامية حتى الازمنة الحديثة - نظريا وكذلك عمليا بصورة عامة - سلطة تشريعية بالمعنى الحديث للكلمة ، اي جماعة من الاشخاص يوكل اليهم امر سن القوانين ، ويكونون قد حُوِّلوا الصلاحية لتبديل القوانين القائمة ، او لوضع قوانين جديدة في نطاق افكار اساسية لا تكون حتى هي نفسها غير قابلة للتغيير / وقد تعمل هيئة تشريعية عصرية على اساس افتراضات مختلفة ، او بمقتضى قواعد مختلفة قد تتبدل حسب الظروف . وباختصار ، فان هيئة تشريعية حسب الافكار الاوروبية الحديثة قد تسن قانونا من لاشيء وعلى اساس قواعد ترتبها هي لنفسها . اما في الاسلام ، فالحال يختلف

تماماً / فالقانون من صنع الله تعالى لا من وضع الإنسان ، وهذا يؤدي الى نقطتين هامتين . اولهما ، انه منذ ان ابلغ الله تعالى مشيئته الى المسلمين عن طريق النبي محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، فقد وُجد القانون الذي لا يتبدل ولن يتبدل الى يوم الدين . وثانيهما ، انه لا مجال للتشريع بالمعنى الحديث . فقد وضعت المصادر الوحيدة المعترف بها للقانون الاسلامي بصورة نهائية لقرون عديدة ، ويقتصر العمل التشريعي على تفسير تلك المصادر وتقييمها . وهكذا فانه لا يمكن ان تقوم بالمعنى الصحيح جمعية تشريعية ، اذ ليس ثمة تشريع³ لقد كان هناك دائما بالطبع اعداد كبيرة من الرجال كرسوا طاقاتهم ، بدراسة المصادر ، لمعرفة كنه القانون ، الا ان هؤلاء الفقهاء يعملون مستقلين تماما الواحد منهم عن الآخر⁴ . وكل واحد من هؤلاء الفقهاء لا يمثل الا نفسه . وقد يَخْلُصُ فقيه احيانا الى استنتاج يختلف عن استنتاج فقيه غيره . ومثل هذا التباين في الآراء شائع جدا ، وراي الواحد لا يقل قيمة عن راي زميله ، وهذا احد الاسباب التي من اجلها لم تُقَنَّ الشريعة بصورة مرضية .

وهذا النظام غير عملي بالمرة ، ولم يحدث ان اية دولة اسلامية وجدت ان من الممكن ادارة شؤونها بالرجوع الى الشريعة وحدها . وفي النشوة الاولى من الحماس الذي يصحب عادة تأسيس دولة جديدة ، يُعلن عادة بان الشريعة ستكون اساسا لجميع الامور ، الا ان الشرع زهرة غضة لا تقوى عادة على تحمل اول تيار بارد للمصالح الدنيوية ، فيلجأ عادة الى نبات اكثر احتمالا ، وهو القانون من وضع الانسان ، مع ما يصحبه من ثمار مرغوب فيها كالمكوس والمغارم . ان هذه العملية لا يقوى على دفعها ، ومهما ندد الفقهاء بها فانهم عاجزون عن الحيلولة دونها . وفي الواقع فانهم عادة يدعون الفضل لانفسهم ويستخدمون سلطاتهم الامتثالية ليجدوا في الشريعة ما يبررون به

الاعمال المفروضة عليهم|. ولم يحدث ان حاكما مسلما افتقر في يوم ما الى فتوى تصدر تأييدا لاي اجراء قد يفكر في اتخاذه . الم يتردد يوسف ابن تاشفين في القيام بحملته لخلع ملوك الطوائف في الاندلس الى ان تسلم بفتاوى من عدة فقهاء ، بما فيها فتوى من الامام العظيم الغزالي في بغداد ؟ (١) الا ان ذلك لم يحل دون احراق كتاب (احياء علوم الدين) في سائر انحاء امبراطورية المرابطين على يدي علي نجل يوسف .

فاذا وضعنا هذه الاعتبارات نصب اعيننا امكن ادراك الاسباب التي من اجلها كثيرا ما كان رجال « القضاء » (كما نسميهم اليوم) في خلاف مستمر مع السلطة « الزمنية » . ولما كانت الحكومات تقوم باستمرار باعمال لا تسمح بها الشريعة ، فعلى الفرد ان يسعى لارضاء ضميره وارضاء الحكومة . ومما يجعل هذا الصراع اسهل حلا بالنسبة للمواطن العادي الاستشهاد بأحاديث مقبولة مع انها تلتزم ناحية معينة على ما يُظن . واحد هذه الاحاديث (٢) يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « من اطاعني فقد اطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن اطاع اميري فقد اطاعني ، ومن عصى اميري فقد عصاني » . ويقول آخر (٣) : « من رأى من اميره شيئا فكرهه فليصبر فانه ليس احد يفارق الجماعة شبرا فيموت الامة ميتة جاهلية » . وباختصار ، فان المسلم يجوز له مع ارضاء ضميره ان يرضخ للسلطة الزمنية حتى ولو كانت تدور حولها الشبهات من حيث التزامها بالشرع .

(١) ابن خلدون : العبر ٦/١٨٧ .

(٢) البخاري : صحيح البخارى ٤/١٤٣ .

(٣) نهج المصدر ٤/١٤٤ .

ولعل في هذا ما يكفي للرجل العادي ، ولكن كيف يكون شأن أولئك الموظفين الذين يُنتظر منهم تطبيق مثل هذه القوانين المخالفة للشرع ؟ ان هناك امثلة كثيرة عن قضاة ، بوجه خاص ، ابوا ان يسيثوا الى املهم في الحياة الخالدة ، ولذلك فانهم عانوا في هذه الحياة الدنيا .

ولهذا النزاع الكامن الممكن الوقوع بين القاضي والدولة عدة نتائج هامة . واحدى هذه النتائج ان الرجل التقى كثيرا ما يحجم عن قبول تولي منصب القضاء (مع ان ثمة سببا آخر لذلك كما سيبيِّن فيما بعد) . ونتيجة ثانية وهي نتيجة لازمة للاولى ، هي ان من يقبلون المنصب يُسَكُّ في ضمائرهم ونزاهتهم . والنتيجة الثالثة ، هي الاتجاه الى حصر مهام القاضي في النواحي الدينية على وجه الخصوص لمنصبه ، او في تلك النواحي منها التي لا تعبا بها السلطة الزمنية كالزواج والطلاق واليراث وما اشبه ، ثم الاتجاه كذلك الى اقامة

محاكم اخرى لا يسمح للشريعة فيها بالتدخل في رغبات الحاكم .
} اما فيما يختص باحكام البعض عن قبول تولي منصب القضاء ، او اظهار الاحجام على اي حال ، فثمة امثلة عديدة عنه في كل فترة . ان احد الاسباب الهامة لذلك ما يرد في القرآن الكريم ، وفي عدة احاديث نبوية شريفة ، من عبارات تحذير حول الموضوع . مثال ذلك الآية الكريمة : « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون » (٤) ، والحديث النبوي الشريف : « من ابغى القضاء وسال ، وكُل الى نفسه ، ومن أكره عليه ، انزل الله عليه ملكاً يسدده (٥) » . ومن خير

الامثلة على ذلك الفقيه الشهير سحنون الذي ولي القضاء في القيروان
١- الامثلة
٤) سورة المائدة ، آية ٤٧ من ٢٨٢ .
٥) التبريزي : مشكاة المصابيح ٣٢٤ .

في سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٩ م ضد ارادته كما يبدو . ومن المحتمل ان بعض هذه الامثلة مشكوك في صحتها ، ولكننا لا نعتقد بانها كلها صور ابتدعها الكتاب عن عهود سابقة وذلك للاسباب المذكورة ادناه (ص ٢٠٤.٢٠٥) وهذه هي رواية المالكي (٦) وهي منقولة جزئيا عن ابي العرب (٧) الذي سبقه : « ولي سحنون القضاء بعد ان ادير عليه حولا وأغظ عليه أشد الغلظة ، وحط عليه محمد بن الاغلب بأشد الايمان ... وقال سحنون : لم اكن ارى قبول هذا الامر حتى كان من الامير ضميمان : احدهما [انه] اعطاني كل ما طلبت واطلق يدي في كل ما رغبت ، حتى اني قلت له : ابدأ بأهل بيتك وقربائك واعوانهم ، فان قبلهم ظلمات للناس واموالا لهم منذ زمان طويل ، اذ لم يجترىء عليهم من كان قبلي . فقال لي : نعم ، لا تبدأ الا بهم ، وأجر الحق على مفرق راسي .. لما تمت ولاية سحنون تلقاه الناس فرأيتهم [المتكلم سليمان بن سالم] ... والكتابة في وجهه ما يتجرا احد ان يهنئه . فسار حتى دخل على ابنته خديجة ، وكانت من خيار الناس ، فقال لها : اليوم ذبح ابوك بغير سكين . فطم الناس قبوله القضاء . ولما ولي جاءه عون بن يوسف فقال له : نهنيك او نعزيك ؟ ثم سكت ، ثم قال : بلغني ان من اتاها من غير مسألة أعين عليها ، ومن اتاها عن مسألة لم يُعَنَ عليها ... فقال له رجل من الاندلس : انا لله وانا اليه راجعون ، وددنا ان رأيناك اليوم على اعواد نعشك ، ولم نرك في هذا المجلس قاعدا ... » وهكذا على نفس الوتيرة . اما قوله الذبح بغير سكين ، فاشارة الى حديث نبوي شريف (٨) يقول : « من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين ، » ان هناك تفسيرات مختلفة لهذه العبارة الغامضة ، الا ان الكل يجمع

(٦) المالكي : رياض النفوس ٢٧٣ .

(٧) ابو العرب : طبقات علماء افریقیة ١٠٤

(٨) التبريزي : مشكاة المصابيح ٣٢٤ .

بانه امر بغيض على القاضي . والحديث القائل « من اتاها من غير مسألة » لا يرد في كتب الحديث بهذه الصيغة ، وهو يذكر المرء بحديث اورده البخاري (٩) الا ان هذا الحديث يشير الى الأمانة وليس الى القضاء . والواقع ان من الجدير بالذكر ان روايات البخاري لهذه الاحاديث عن كون تولي القضاء امرا غير مرغوب فيه كلها تشير الى الامراء والأمانة ، ولعل من الممكن فهمها بالمعنى الواسع على انهما يشملان القضاة والقضاء .

توفي سحنون في سنة ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م ، الا ان التقليد كان ما زال قويا بعد ذلك باربعمئة سنة ^{١٠} ففي بجاية اهتدى علي بن شعيب الى حيلة ذات مغزى للعمل على فصله بعد وقت قصير من توليته (١٠) : « عرض عليه القضاء فامتنع منه . فشد عليه فيه ، فاشار عليه بعض اصحابه ان يلي ويتصرف في اموره التصرف الشرعي يكون ذلك سببا لعزله (١١) . فكان كذلك . ولي بلدة القيروان ، فوقعت معارضة بين المكاس وبعض اهلهما . فدعي اليه فقال لهم : ليس في الشريعة مكس ، وضرب المكاس وطيف به . فنهى الامر الى السولا بحاضرة افريقية فامروا بعزله ، وقادوا هذا لا يصلح للولاية » .

وفي أقصى الغرب ، وفي فترة متوسطة ، (حوالي سنة ٥٦٥ هـ / ١١٦٩ م) تمنع عبد العزيز الباغاني في ظروف مماثلة (١٢) : « بعث قاضي القضاة ابو يوسف حجاج بن يوسف التجيبي الى عبد العزيز الباغاني ليجبره على قضاء اغمات . فقدم مراكش واستعفاء فلم يعفه ، وقال له : لا بد لك من ولاية القضاء . فقال له عبد العزيز : والله لو

(٩) البخاري : صحيح البخاري ١٤٤/٤ .
(١٠) الغبريني : عنوان الدراية ١١١ .
(١١) « لعزله » فوضا من « لقوله » اعتمادا على احد بابا : نيل الابتهاج ٢٣٠ .
(١٢) التادلي : التثبوت ١٨٦ .

نُشِرَتْ بالمنشأ من قرني الى قديمي ما قبلت هذه الولاية . فلما رآه قد صمم على ذلك ، قال له : قد اعفيتك يا يوسف ، فجزاك الله خيرا على دينك .»

~~عبد الله بن فروخ~~

ان هذا التردد في قبول منصب القضاء لا نجده منذ اقدم الازمنة . ويبدو ان اول من ابدى تحرجا في الامر كان عبد الله بن فروخ الذي حاول رُوْح بن حاتم ان يوليه القضاء حوالي سنة ١٧٣ هـ / ٧٨٩ م (١٣) . وقد تمتع ابن فروخ اشد التمتع ولم يرضخ الا حينما كان روح ، على ما يبدو ، يوشك ان ينفذ تهديدا بطرحه من سقف الجامع . وحتى عندئذ ، فان الامر احتاج الى اجلسه بالقوة في الجامع للقيام بواجباته . ولما تقدم اليه خصمان ، اجهش ابن فروخ بالبكاء ، واخيرا رجا الخصمين اعفاءه من المهمة ، ففعلا رحمة به . وازاء هذا التصرف ، وجد رُوْح نفسه مضطرا الى البحث عن قاض آخر (١٤) .

ان اول قاض للقيروان ، « وكان اول من استقضى بها بعد فتحها » (١٥) ، كان عبد الرحمن بن رافع الذي تولى مهام منصبه في سنة ٨٠ هـ / ٦٩٩ م ، بأمر من موسى بن نصير . وقد بنيت القيروان حوالي سنة ٥٠ هـ / ٦٧٠ م ، الا انه لا تتوفر معلومات عن ولي القضاء ، ان كان وليه احد ، في فترة الثلاثين سنة بين تأسيس المدينة وظهور ابن رافع . واغلب الظن ان البلاد كان يعوزها الاستقرار الكافي حتى يُنظر في فكرة تولية قاض ، لا بل واقامة اي نوع من انواع الادارة المدنية . فلم يكن فيها سكان مدنيون ، اذ ان المسلمين في

(١٣) المالكي : رياض النفوس ١١٨ .

(١٤) منذ كتابة ما تقدم ، بُحث الموضوع ثانية في مقال بقلم ن. ج. كولسون بعنوانه (المعقيدة والتطبيق في القانون الاسلامي) نشر في مجلة معهد الدراسات الشرقية والامريكية (B.S.O.A.S.) ، مجلد ١٨ (١٩٥٦) .

(١٥) المالكي : رياض النفوس ٧٢ .

افريقية كانوا كلهم جنودا ، وكانت القيروان ، بالفعل وبالإسم ، المعقل والقاعدة للجند . فقد كانت الفترة ما زالت فترة الايام العظيمة للمغازي والقنوح . وكان الروم ، اي البيزنطيون ، لا يزالون يسيطرون على الزاب ، اذ ان عقبه لم يقض على سلطتهم هناك نهائيا قبل حوالي سنة ٦١ هـ / ٦٨٠ م ، في حين انه في سَطْفورة (على الساحل) ، ولذلك كان من الاسهل تزويدها بحرا) لم يُهزَم الروم قبل زمن حسان ابن النعمان ، اي قبيل تولية رافع القضاء . وان من المستحيل تحديد التاريخ ، في فترة سادها مثل هذا الاضطراب والتخبط في تاريخ سنوات الاحداث ، الذي يمكن فيه اعتبار ان سلطة المسلمين قد توطدت بما فيه الكفاية ، بحيث يمكن القول بانها لم تعد عرضة للترجح ، الا ان ثمة من الاسباب ما يكفي لنسبة توطيدها النهائي الى حسان ابن النعمان . وحينما عُرِّل حسان (في سنة ٨٦ هـ / ٧٠٥ على الأرجح) كان المغربان الأوسط والاقصى لا يزالان لم يَمَسَّتا في الواقع بعد ، وكان هناك سكان ثائرون على قيد مرحلة من القيروان ، وكانت خطوط المواصلات مع مصر مكشوفة وعرضة للهجمات ، الا ان كل افريقية بمدلولها الصحيح كانت في ايدي العرب بصورة اكيدة ، وكانت الاوراس والزاب قد تم قبل ذلك بوقت قصير ضمهما الى اراضيهم ، وكان كل شيء اذ ذلك يسوده السلام . والواقع ان المؤرخين - بقدر ما لديهم ما يقولونه عن الموضوع - ينسبون الى حسان تحويل افريقية من ثغر عسكري ناء الى ولاية . ويقول ابن عبد الحكم (١٦) انه في سنة ٨٢ هـ / ٧٠١ م « انصرف حسان [من الموضع الذي قُتلت فيه الكاهنة قبيل ذلك] فنزل موضع قيروان افريقية اليوم ، وبنى

(١٦) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ٧٨ . نقل ذلك كل من ابن عذاري (البيان المغرب ٢٨/١) ، والنويري (نهاية الارب ١١ ظهر).

مسجد جماعتها ، ودون الدواوين ، ووضع الخراج على عجم افريقية ، وعلى من اقام معهم على النصرانية من البربر .

ويعود الى هذه الفترة المبكرة قاضي الجند الوحيد الذي يرد ذكره في المصادر ولعل قاضي الجند هو نفس قاضي المسكر المعروف في اماكن اخرى (١٧) . وثمة اشارة وحيدة اليه ، فالمالكي (١٨) يخصص فقرة قصيرة لجعثل بن هاعان ، احد العشرة الذين ارسلهم عمرا بن عبد العزيز الى افريقية من التابعين ، والذي « ولي قضاء الجند في افريقية لهشام بن عبد الملك » . ولا شك فسي انه رافق الجيش في غزواته ، وكانت سلطاته مقصورة على افراد الجند . وبالطبع فانه في السنوات التي اعقبت الفتح مباشرة كان الجند والجماعة الاسلامية شيئا واحدا . وحالما كانت تستقر جماعة اسلامية ثابتة ، كان يُعَيَّن لها قضاة عاديون ، ويُنقَص كثيرا نظام قضاء الجند او ينتهي العمل به . وسنرى ادناه كيف ان قاضي الجند في الاندلس حل محله قاضي الجماعة . ولا يمكن ان يكون الحال كذلك تماما فسي افريقية ، اذ ان جعثل ، وقد توفي حوالي سنة ١١٦ هـ / ٧٣٤ م ، كان معاصرا لقاضيين في القيروان .

ان اول ذكر لشخص رُشِّح لتولي القضاء ، ولكنه عارض فسي امر توليته هو لعبد الله بن فروخ الانف الذكر في حوالي سنة ١٧٣ هـ / ٧٨٩ م ، وذلك بعد تسعين سنة ونيف من تولية ابن زافع ، وبعد ان ولي سبعة رجال تباعا منصب قاضي افريقية (او قاضي القيروان ، اذ يُستعمل التعبيران دون تمييز) . ومن بين هؤلاء السبعة كان الاولان — عبد الله بن مغيرة (٩٩ — ١٢٣ هـ / ٧١٧ — ٧٤٠ م) وعبد الرحمن

(١٧) انظر تيان (Tyan) : تاريخ التنظيم القضائي في الاسلام ٢/٢٨٩ وما بعدها .

(١٨) المالكي : رياض النفوس ٧٥ .

ابن عقبة الغفاري (١٢٣ - ١٢٤ هـ / ٧٤٠ - ٧٤١ م) من التابعين، وبالتالي فانهما كانا يحظيان باجلال كبير ، ولو ان موقفا كهذا نحو تولي القضاء كان منظرا منهما ، فانه يمكن الافتراض باطمئنان بان المترجمين لهما ما كانوا ليفعلوا ذكر الحكاية ، او لابتداع واحدة اذا اقتضى الامر ، لكي لا يقع طعن في احد التابعين . وقد كانت هذه هي الفترة التي كان الاسلام يتوطد فيها ، واحكام الشرع تنظّم منهجيا ، والاعراف تُرسخ ، والاحاديث تُجمع . وفي الوقت نفسه بدأت الحماية الاولى في التراخي ، كما ان الفضيلة والبساطة التقليديتين اللتين كان يتحلى بهما المسلمون الاوائل ، وكانتا مضرب الامثال ، اخذت تحل محطهما طرق اكثر تهاونا وبدأ يدب الفساد . وكما اخذ مسلك القضاة في الهبوط دون مبادئهم السامية ، كلما تجلى سخط الاتقياء في احاديث موجهة ضد الجائرين من القضاة ، وما ان قُبِلت بعض هذه الاحاديث حتى غدا بمنابة عدم التقوى ان لا يحتاج قاض على تعيينه وكان من جراء هذا الوضع ان اصبح تعيين قاض امرا طويل الامد ، الا لم يكن يُعتبر اهلا للمنصب من لم يبادر الى رفض النظر في امر تعيينه ، واصبح يتعين حمله على القبول او اقناعه به .

شهد القاضى اجمع سنة ٢٨

وقد كان القضاة في تلك الازمنة الاولى نتاج عصرهم : فقد كانوا منزهين في آدابهم وملبسهم ، صريحين في احكامهم والتي كانوا يراعون عند اصدارها التمشي مع العرف والآراء العامة الخاصة بالانصاف والتقيد بقانون قائم في آن واحد كانت تلك الايام قبل ظهور المذاهب الاربعة . فقد ولد ابو حنيفة ، اول الائمة الاربعة الكبار ، في السنة التي ولي فيها ابن رافع القضاء . وولد آخرهم ، احمد بن حنبل بعد ذلك باربعة وثمانين سنة . وكانت لا تزال ثمة مائة سنة ونيف على النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد الذي شهد ظهور المجموعات الاساسية للاحاديث النبوية الشريفة ، وهي ،

الى جانب القرآن الكريم ، القاعدة الأساسية للشريعة كما تطورت فيما بعد . وفي امكان المرء ان يملأ مجلدا بحكايات ، لا شك في ان الكثير منها مشكوك بصحته ، تُصَوَّر البساطة المبالغ فيها في كثير من الاحيان والتي تميزت بها طبقة العلماء والفقهاء الاتقياء الذين كان القضاة يُعيّنون من بينهم . وثمة امثلة عديدة في التحليل الذي قام به ه . ر . ادريس لكتاب (رياض النفوس) ، ويكاد يبدو وكأن توفر التقوى في القاضي كان ينظر اليه بتقدير يفوق التقدير لتوفر العلم فيه . يحكى ان ابا كُرَيْب (ت . ١٤٠ هـ / ٧٥٧ م) كان من عاداته ان يتوجه الى عمله راكبا حمارا . ومر يوما بمدينة القيروان فعرض له خصمان في الشارع ، فنزل عن حماره ونظر بينهما فيما اختصما فيه في عين المكان والزمان . وعندما فرغ من النظر في القضية ، رفض ان يسمح لاحد الخصمين بان يمسك برسن الحمار اثناء ركوبه (١٩) . وتروي نفس الحكاية عن قاض آخر هو غوث بن سليمان نظر في قضية في حانوت من حوانيت السراجين صادف وجوده حينما شكت اليه امرأة مُظلمة (٢٠) . ولم يمتط حماس بن مروان (ت . ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م) قط اية دابة سوى حمار (٢١) ، ويتبين من الحكايات الاخرى ان الحمار كان يُعتبر المطية المناسبة للقاضي . كما يحكى عن حماس انه كان من تواضعه وزهده يفتح القناة ويكسر الحطب على باب داره ، والناس حوله يختصمون اليه ويسألونه المشورة (٢٢) . ويخرج القارئ احيانا بانطباع بان هذا التواضع متكلف ويُقصد به حب

(١٩) المالكي : رياض النفوس ١٠٩

(٢٠) نفس المصدر ١٠٩ .

(٢١) المالكي : تحليل مفصل لكتاب (رياض النفوس) كتبه ه . ر . ادريس في مجلة الدراسات الاسلامية (Revue des Etudes Islamiques) لعام ١٩٣٥ ، العدد الثاني ١٠٨ .

(٢٢) ابن ناجي : معالم الايمان ٢٢١/٢ .

الظهور ، وهو نوع من التواضع المتصنع حتى في القرنين الاولين للهجرة ، وفي القرون التالية اكتسب القاضي درجة من الابهة ، حتى اذا ما حل القرن السابع للهجرة / الثالث عشر للميلاد وجدنا الشيخ سهاب الدين القرافي (ت . ٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م) يتحصر لما للقضاة

والولاة والائمة من مظاهر الابهة في ملابسهم ومراكبهم (٢٣) .

وأيضا يختص بتولية القضاة وعزلهم ، ينبغي أن لا يغرب عن البال التمييز في الدول الاسلامية بين كبير القضاة في الدولة ومن دونه من القضاة . ان جميع السلطات من الناحية النظرية يتقلدها الخليفة الذي يحق له ان يخول هذه السلطات ، وهو يفعل ذلك ، لنواب عنه

يمارسون في ميدانهم الخاص جميع سلطات الخليفة ^{القاضي} وفي الميدان القضائي ، يمارس السلطة كبير قضاة نال لقب « قاضي القضاة » في

خلافة هارون الرشيد ، وكان اول من تلقب بذلك ابو يوسف الشهير الذي توفي حوالي سنة ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م . ولا نجد لقب « قاضي القضاة » في المؤلفات المغربية حتى اواخر القرن السادس للهجرة / الثاني عشر للميلاد ، واللقب المقابل له عادة هو « قاضي الجماعة » .

ويذكر المقرئ صراحة بان « قاضي الجماعة عند المغاربة هو بمعنى قاضي القضاة عند المشارقة » (٢٤) .

ومن المرجح ان التسمية « قاضي الجماعة » هي من اصل اندلسي . يقول الخشني (٢٥) انه لما دخل عبد الرحمن الداخل قرطبة (في سنة ١٣٨ هـ / ٧٥٥ م) ألفى فيها يحيى بن يزيد قاضيا فثبته على القضاء .

(٢٣) نفس المصدر ٢/٢٢١ .

(٢٤) المقرئ : نفع الطيب ٣٠٣/٧ . [انظر كذلك النباهي : تاريخ قضاة الاندلس ٢١ المغرب] .

(٢٥) الخشني : كتاب القضاة بقرطبة ٢٧ . [انظر كذلك النباهي : تاريخ قضاة الاندلس ٢١ المغرب] .

« وكان من قبل ذلك يقال له وللقضاة قبله فلان قاضي الجند . فلم امتنع [بعد ذلك بقليل يوسف بن عبد الرحمن] الفهري بغرناطة ، واضطره الامير عبد الرحمن الى النزول ، اشتهر بحضور القاضي يحيى . فحضر وكتب في كتاب المفاوضات [كذا] وذلك بمحضر يحيى ابن يزيد قاضي الجماعة ، قال محمد [بن حارث الخشني] هكذا بلغني ، وقد رايت سجلا عقده محمد بن بشير [اي بعد ذلك بمائة وخمسين سنة] يقول فيه حكم محمد بن بشير قاضي الجند بقرطبة . وان تسمية القاضي بقاضي الجماعة اسم مَحْدَث لم يكن في القديم » . وخلاصة القول هي ان القضاة الأول كانوا يُسَمَّون قضاة الجند (وهذا مناسب تماما) . ثم في حوالي سنة ١٤٠ هـ / ٧٥٧ م ، بدأ استعمال التسمية « قاضي الجماعة » ، الا ان هذه التسمية لم تُبطل استعمال التسمية الاولى لعدد من السنوات . وحيث انه يبدو بان قضاء الجند انتهى العمل به بعد ابن بشير (ت . ١٩٨ هـ / ٨١٣ م) ، فانه يمكن الافتراض مؤقتا ، بان التسمية « قاضي الجماعة » اخذت تستعمل دون غيرها بعد حوالي سنة ٢٠٠ هـ / ٨١٥ م .

الا ان هذه الدرجة من التنظيم هي بالطبع تطور متأخر نسبيا ، وتقابل ما ادخله العباسيون من تدعيم ومركزية في الادارة . ونهاية سلطة الخليفة في المغرب معاصرة تقريبا لتعيين هارون الرشيد لقاضي القضاة في بغداد ، ولذلك فانه ينبغي ان لا نتوقع بان نرى قضاة امريقية يلتزمون بالقواعد التي تقررت في بغداد فيما بعد . ولم تكن امريقية حتى اتفاق هارون الرشيد مع ابراهيم بن الاغلب سوى ولاية من نحو اربع وعشرين ولاية كانت تتكون منها الامبراطورية الاسلامية ، [كان تعيين قاضي امريقية يعتمد على دمشق او بغداد . وكان الوقت ما زال مبكرا بحيث ان الخليفة كان يحاول ان يدير شؤون امبراطوريته شخصا ، ونجد انه في نحو نصف الحالات التي كانت

لديه فيها السلطة للتدخل ، تدخل بالفعل في تعيين قاضي القيروان
أما في بقية الحالات ، فان الاختيار كان في يد عامل الولاية . ولعل ذلك
يعود الى بُعد المسافة وصعوبة المواصلات . فمثلا وليّ عمر بن عبد
العزيز (في سنة ٩٩ هـ / ٧١٧ م) عبد الله بن المغيرة قضاء القيروان
لان عمر كان قد عرفه في بلاد الشام من قبل ، وأعجب بورعه وفضله ،
فعيّنه لما أفضت الخلافة اليه . وقد حمل كتاب الولاية من دمشق الى
القيروان عامل افريقية الجديد اسماعيل بن عبد الله (٢٦) . ووليّ
مروان الثاني ، آخر ملوك بني امية ، ابن انعم (٢٧) مباشرة قاضيا
(ويقتبس المالكي جزءا من الكتاب) ، الا انه عُزل عن القضاء لما حل
العباسيون محل الامويين . ثم أعيد تعيينه فيما بعد من قبل ابي جعفر
المنصور الذي استقبله حوالي سنة ١٤٢ هـ / ٧٥٩ م حينما قدم على
رأس وفد الى الخليفة مستغيثا ضد الخوارج الذين احتلوا القيروان
آنذاك . وكان من نتيجة زيارة الوغد ان وُجّه جيش بقيادة محمد بن
الاشعث الذي صدرت اليه التعليمات بتولية ابن انعم قضاء افريقية
فور فراغه من توطيد سلطة الخليفة في القيروان . وكان يزيد ابن
الطفيل هو القاضي الآخر الذي عيّنه الخليفة وهناك اضطراب
بشأن السنوات التي ولي فيها القضاء ، ولكن اغلب الظن انه وليه ما
بين سنتي ١٣٢ هـ / ٧٤٩ - ٧٥٠ م و ١٤٠ هـ / ٧٥٧ - ٨٥٨ م ، مما
يجعل الخليفة الذي ولّاه القضاء إما ابا عبد الله السفاح ، وأما ابا جعفر
المنصور . ويشار الى كتاب توليته باسم « السجل » (٢٨) .

أما بالنسبة للقضاة الستة الآخرين الذين ولوا القضاء في الفترة ما
بين الفتح وسنة ١٨٤ هـ / ٨٠٠ م . حينما بدأ الاغلبية حكمهم ، فانه

(٢٦) المالكي : رياض النفوس ٨٢ .
(٢٧) نفس المصدر ١٠١ .
(٢٨) نفس المصدر ١١١ .

لا تتوفر معلومات عن عبد الرحمن بن عقبة الغفاري ، واما الباكون فانه يذكر بان العامل هو الذي اختارهم . فابن رافع ولاء موسى ابن نصير (٢٩) ، وابو كريب ولاء عبد الرحمن بن حبيب (٣٠) ، وماتع ولاء يزيد بن حاتم (٣١) ، وابن غانم ولاء روح بن حاتم (مع ان البعض يقول ان الرشيد هو الذي عقد له القضاء على افريقية) (٣٢) وعبد الله بن فروخ ولاء ايضا روح بن حاتم (٣٣) . اما بعد ذلك ، فلم يكن لاي من الخلفاء العباسيين اية سلطة حقيقية الى الغرب من مصر . صحيح ان الاغلبة اكتفوا بلقب امير ، ولم يتخذوا لانفسهم ايا من امتيازات الخليفة ، الا انه بعد الاتفاق الذي تم بين ابراهيم ابن الاغاب وهارون الرشيد في سنة ١٨٤ هـ / ٨٠٠ م ، والذي أُطلقت بموجبه يد ابراهيم في مقابل خراج سنوي ثابت (٣٤) ، فقد اصبحت افريقية مستقلة استقلالاً فعلياً .

ان هذا التاريخ يمثل نهاية ممتلكات العباسيين في المغرب . اما الدولتان الأغرزيان الوحيدتان الجديرتان بالاسم في هذا الوقت فكانتا دولة الأدراسة في المغرب الأقصى ودولة الامويين في الاندلس ، ولم تعترف اي منهما في وقت ما بسلطة الخلافة في بغداد .

كان الوضع الذي نجد فيه حاكما في المغرب خاضعا لرئيس مقيم خارج البلاد لا يتكرر الا مرة واحدة بعد الفترة التي نتناولها في هذه الدراسة . وكان ذلك بعد ان نقل المعز لدين الله الفاطمي عاصمته الى

(٢٩) نفس المصدر ٧٢ .

(٣٠) نفس المصدر ١٠٧ .

(٣١) ابو العرب : طبقات علماء افريقية ٣٢ .

(٣٢) المالكي : رياض النفوس ١٤٧ .

(٣٣) ابو العرب : طبقات علماء افريقية ٣٥ .

(٣٤) ابن الاثير : الكامل ١٠٦/٦ (تحت سنة ١٨١ هـ / ٧٩٧ م)

القاهرة في سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٢ م تاركا قائده بلقين بن زيري (المعروف بعد هذا التاريخ بأبي الفتوح يوسف) ممثلا عنه . وكان القاطمون من المطالبين بالخلافة ، واغلب الظن انهم احتفظوا لانفسهم بحق تعيين قاضي القيروان . ولا تذكر المصادر شيئا حول هذه النقطة ، الا ان من المستبعد ان يكونوا قد حاولوا ممارسة هذا الحق . فقد كانوا شيعة بينما كان سكان افريقية سنيين متمسكين بمذهبهم . وكانت الطبقة الحاكمة الشيعية ترى ان من الافضل مداراة رعاياهم من اتباع المذهبين المالكي والحنفي بدلا من الاضطلاع بالمهمة اليؤوس منها ، الا وهي محاولة حلهم جلة على التحول الى مذهبهم ، ولذلك فانهم ، انتهاجا لمثل هذه السياسة ، تركوا لهم حرية تعيين قضاتهم واكتفوا هم فقط باقرار من يقع اختيار الاهالي عليهم ، وفضلا عن ذلك ، فان بني زيري كان مشكوكا في ولائهم ، مما يجعل هذه السياسة مرغوبا فيها حتى بصورة اكثر . وحتى قبل انتقال المعز لدين الله الى القاهرة ، فقد كان وجود قاض مالكي في القيروان ممكنا ، اذ ان محمد ابن ابي المنصور اكرمه اسماعيل على قبول المنصب ضد ارادته ، وقد توفي وهو ما زال يلي القضاء في سنة ٣٣٧ هـ / ٩٤٨ م (٣٥) . وكذلك في سنة ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م ، نسمع عن قاض للقيروان هو محمد ابن عبد الله بن هاشم ، الذي كان مالكي على الارجح (٣٦) . الا انه لم يكن من غير المعروف ان يُعرض القضاء على شخص في مقابل تحوله الى مذهب الشيعة . فالخضني (٣٧) يذكر قاسم بن خلاء الواسطي الذي كان من سوء حظه ان « دعوه الى التشريق [اي ان يصبح شيعيا] ووعده بقضاء باجة ، فلما شُرق قيل له قد استغفينا عن قاض لباجة »

(٣٥) ابن ناجي : معالم الايمان ٥٤/٣ .

(٣٦) ابن مغازي : البيان المغرب ٢٤٨/١ .

(٣٧) الخضني : طبقات علماء افريقية ٢٢٤ .

ويُفهم ضمنا أن أحمد بن بحر كذلك كان لتشرقه الفضل في توليه المناصب القضائية التي انتهت بتعيينه قاضيا للقيروان (٣٨) .

ومن المناسب الآن ان نبحث في قاضي الجماعة بالمدلول الصحيح لهذه التسمية . ففي الازمنة الاولى ، كان القاضي لمدينة رئيسية بحكم منصبه قاضي الجماعة ، وكان في الغالب يُعرف بتسميته الاقليمية . ويستعمل أبو العرب التسمية في موضع واحد فقط (٣٩) حيث تشمل كل قضاة القيروان في عهد الاغالبة . ونظرا للنقص في مذكر المصادر ، فان الدراسة الحالية تتناول في معظمها قضاة القيروان ، إذ ان هذه المدينة كانت المدينة الرئيسية في افريقية الى ان حطت تونس محلها بعد أن جعلها بنو هلال غير صالحة للسكنى [ولكن يبدو اجمالا بان صفات قضاة الجماعة كانت واحدة في سائر انحاء بلاد المغرب .

لم تكن المدينة الرئيسية بالضرورة مقر إقامة السلطان . فالأغالبة أقاموا من سنة ٢٦٣ هـ / ٨٧٦ م فصاعدا في رقادة ، وهي في الواقع ليست بعيدة عن القيروان ، وأقام الفاطميون في المهديّة ، الا ان كبير القضاة في عهد هاتين الدولتين كان دائما هو قاضي القيروان . وعلى ما يبدو ، فان اية دولة تدعي لنفسها الاستقلال ، ومهما كانت سلطتها محدودة ، كان بوسعها ان تتخذ مدينة مقرا لها (او ان تبني مدينة جديدة على الارحج) وتعيّن قاضي الجماعة فيها [وباستثناء فقرة في كتاب (ذكر مشاهير اهل فاس) ، فان المصادر لا تُلقي ضوءا حول هذه النقطة . والفقرة المشار اليها (٤٠) والتي تتناول اسرة بني الولي تقول فقط : ومن بينهم كان قاضي قضاة [كذا] في فاس في أيام

(٣٨) نفس المصدر ٢٢٥ . لهذا المعنى لكلمة « تشرّق » ، انظر دوزي : ملحق القواميس العربية ، تحت الكلمة ، ٧٥١/١ .

(٣٩) أبو العرب : طبقات علماء افريقية ٢٤٠ .

(٤٠) مؤلف مجهول الاسم : ذكر مشاهير اهل فاس ، المخطوط من

مغرواة (أي حوالي سنة ٣٩٠ هـ / ٩٩٩ م — ٤٦٢ هـ / ١٠٦٩ م) .
وكانت سلطة مغرواة لا تكاد تتجاوز ابواب المدينة . ومن الشيق ان
نعرف ما اذا كان حماد بن بلقين ، حينما اعلن استقلاله في سنة ٤٠٥
هـ / ١٠١٤ م ، عين قاضي جماعة لدولته في قلعة بني حماد .

ولا شك في ان القضاة الذين يورد بعض المؤلفين اسماءهم في
القسم الخاص بساطان ما على انهم « قضاته » الى جانب « كتابه
وحجابه » الخ ... ينبغي كذلك ان يُعتبروا قضاة الجماعة . فابو
يوسف حجاج بن يوسف ، الذي يذكره صاحب (روض القرطاس) (٤١)
على انه قاض لعبد المؤمن وابنه المنصور يشير اليه التادلي كقاضي
القضاة (٤٢) . ويذكر المراكشي ابا عمران موسى بن عيسى كأحد
قضاة الناصر (٤٣) ، ويشير اليه في موضع آخر على انه قاضي
الجماعة في الوقت الحاضر ، (٤٤)

~~مناصب قضاة الجماعة في الحاضر~~
وكما رأينا ، فان قاضي الجماعة هو قاضي الحاضرة . ولم نعثر ابدأ
على مثال للتسمية للدلالة على قاض في الاقاليم . ولقاضي الجماعة
صفات خاصة . فاولا ، يتم تعيينه مباشرة من قبل رئيس الدولة او
نائبه . ومن هذه الناحية ، فان قاضي الجماعة ينبغي ان يُعتبر من
بين كبار موظفي الدولة الى جانب الوزير والكتاب اللذين يستمدان
سلطتيهما من السلطان مباشرة . لا بل لعل تعيين قاضي الجماعة كان
بمثابة اعلان الحاكم لاستقلاله ، كسك العملة ، وذكر اسم الحاكم في
الخطبة .

(٤١) ابن ابي زرع : روض القرطاس ١٣٠ .

(٤٢) التادلي : التصوف ١٨٦ .

(٤٣) المراكشي : المعجب ٣١٥ .

(٤٤) نفس المصدر ٢٤٦ .

وثانيا ، فان القاضي الجماعة هو الذي يعين صفار القضاة . فسحنون مثلا ولى عبد الله بن سهل القبرياني قضاء قسطليلية (٤٥) ، وولى شجرة بن عيسى قضاء مدينة تونس (٤٢) . وولى ابن كحالة قضاء باجة من قبل ابن طالب (٤٧) وفي المغرب الامسى ، وبعد ذلك بوقت طويل ، نجد حجاج بن يوسف ، قاضي مراكش وبالتالي قاضي الجماعة لعبد المؤمن ، يفشل بالرغم عما لجأ اليه من ضغط ، في حمل شخص اسمه الباغاني على قبول قضاء أغمات (٤٨) . ومع ان الحالات التي يتدخل فيها السلطان مباشرة في تولية قضاة الأقاليم نادرة جدا ، الا انها ليست غير معروفة . فابراهيم الثاني بن احمد الاغلي ولى شخصيا قاضيين لمدينة طرابلس الغرب هما احمد بن وهب وبوسى القطان (٤٩) ، كما ولى قاضيا لمدينة قسطليلية هو ابن البناء (٥٠) ، ولكن يبدو انه حتى هذا السلطان لم يول دائما اهتماما شخصيا للامر ، اذ ان ابن طالب ، احد قضاة الجماعة في عهده ، ذكر بانه ولى عبد الله ابن هارون قاضيا لمدينة تونس . وفي عهد الفاطميين يمكن ان نذكر على سبيل المثال علي بن منصور الصفار الذي ولى قضاء ميلة ، لا من قبل السلطان بل من قبل كاتبه ابي جعفر البغدادي .

كما كان من بين صلاحيات قاضي الجماعة تعيين صاحب المظالم . ويبدو ان سحنون هو الذي استحدث هذه الخطة في المغرب ، اذ ان اول مرة يرد فيها ذكر الخطة تحت سنة ٢٣٧ هـ / ٨٥١م حينما ولى

(٤٥) ابن ناجي : معالم الايمان ٧٢/٢ .
 (٤٦) ابن فرحون : الديباج ١٢٧ .
 (٤٧) نفس المصدر ١١٩ .
 (٤٨) التادلي : التشوف ١٨٦ .
 (٤٩) الخشني : طبقات علماء إفريقية ١٩٤ ، ١٥٩ .
 (٥٠) نفس المصدر ١٦١ .

لخطة حبيب بن نصر التميمي (٥١) . وبعد ذلك يرد ذكر صاحب المظالم مقرونة عادة بعبارة مؤداها ان القاضي فلانا هو الذي ولاه المنصب فابراهيم الخشاب ولي من قبل عيسى بن مسكين (٥٢) وجعفر بن احمد بن وهب واحمد بن بحر ولي كلاهما من قبل اسحاق بن ابي المنهال (٥٣) . وفي هذه الحالة ، نجد مرة اخرى بان السلطان يمارس احيانا سلطته العليا ويقول ابن عذارى (٥٤) ان الطرزي ولاه الخطة ابراهيم الثاني بن احمد ، الا ان هذا مشكوك فيه .

ان صلاحيات قاضي الجماعة واسعة وغير واضحة المعالم . وقد كانت تلك الايام قبل الوقت الذي اصبحت فيه اعمال موظفي الدولة محددة نوعا ما ، ونجد هؤلاء القضاة الاوائل يمارسون سلطات خصّصت فيما بعد للمحتسب او صاحب الشرطة او صاحب المظالم . والواقع انه كلما نجد ميدانا على ما يبدو لم يكن لقاضي الجماعة تأثير فيه ، اللهم ربما باستثناء السياسة المالية او العسكرية . (مع ان قاضيا شهيرا واحدا على الاقل وهو اسد بن الفرائض قاد جيشا ارسله زيادة اللبب الاول بن ابراهيم الى صقلية في سنة ٣١١ هـ / ٨٢٦ م) . ويقول المالكي (٥٥) ان الامير ابراهيم بن احمد فوض الى ابن طالب امر النظر في الولاة والجبابة والحدود والقصاص والعزل والولاية وامره بقطع المنكر والملاهي من القيروان . كان ذلك طبعا بالاضافة الى واجباته الهادية من اصدار الاحكام وادارة شؤون اليتامى والزواج الخ... وهذا الغموض في الصلاحيات كان من شأنه ان يفسح للقاضي مجالا اوسع

٥١ نفس المصدر ١٤١ وفي مواضع اخرى .

٥٢ ابن ناجي : معالم الايمان ٢/٢٤٢

٥٣ الخشني : طبقات علماء افريقية ٢٢٥ . ابن عذارى : البيان المغرب ١/٢٠٥ .

٥٤ ابن عذارى : البيان المغرب ١/١٩٥ .

٥٥ نفس المصدر ١/٣٨١ .

« يا اهل سوسة ، هنا كسائي وجبتي وخزجي بكتبي ، وهذه
السوداء تخدمني معها كساؤها وجبتها . بهذا خرجت وانظروا باي
شيء ارجع » . وبالطبع فان ميمونا يعود بممتلكاته دون تبديل ، فقد

كان يعيش من غزل جاريته .

ويذكر بان كل هؤلاء القضاة كانوا يتحنون بدرجة عالية من النزاهة
وعدم المحاباة . ولا شك في ان بعض هذه الحكايات ليست حقيقية ،
الا ان ثمة من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بان القاضي كان يحاول
في معظم الاحيان ان يلتزم بالمثل الساعية الواردة في القرآن الكريم
والحديث النبوي الشريف . وكالعادة ، فاننا نجد ان استقلال القاضي
يتمثل في سحنون . فضلا عن انه ابي ان ياخذ اجرا ، لم يبد اي
خوف من الامير محمد الاول بن الاغلب الذي كان صفائعه يتقون الجفاء
من جانب سحنون (٦٨) . وفي الواقع فان المالكى يفيد ضمنا بان ابن
الاغلب كان بوده لو استطاع التخلص من سحنون لو تسنى له ذلك ،
اذ انه يذكر بان الامير ، وقد عجز عن عزل سحنون لمكانه من قلوب
الناس ، ولى الحكم معه الطنبلي ليكون « شريكه في القضاء » ، ورفع
الخصوم عن بابه الى باب الطنبلي . وقد شكوا سحنون من ذلك الى
محمد بن الاغلب ، واهان احد رجال الحاشية امام الامير اهانة شنيعة .
وبعد انصراف سحنون ، قال الامير لرجال حاشيته : « لو قتلتموه
ما كنت اصنع بكم شيئا » . صدر هذا التصرف عن شخص كان قبل
ذلك يبضع سنوات قد اقنع سحنونا ، وبصعوبة كبيرة ، بقبول ولاية
القضاء ، اذ كان قد قال لسحنون « وأجر الحق على مفرق رأسي » .
وللمرء ان يتساءل ما اذا كان سحنون قد تمادى ، وان موته الطبيعي
بعد ذلك بستة اسابيع هو وحده الذي انقذه من موت اكثر عنفا

(٦٨) المالكى : رياض النفوس ٢٨١ وما بعدها .

للتأثير بشخصيته ، مما أدى الى تباين في سلطات القضاة اكثر مما كان بحيث لو ان ميدان نفوذهم كان اكثر تحديدا . فنجد مثلا فقهاء اقوياء وشهيرين كسحنون وأسد بن الفرات يشغلون نفس المنصب كرجال غير معروفين مثل عبد الله بن هارون ومحمد بن المحفوظ . ان هية سحنون مضرب الامثال ، وهو يُذكر كمجدد على وجه الخصوص . ويورد المالكي (٥٦) قائمة شيقة بالسنة التي اقامها ، وهي جديرة بالدراسة . فالولا ، كان سحنون اول قاض فرَّق حَلَقَ أهل البدع من الجامع ، وكانوا فيه حَلَقًا من الصُفْرِيَّة والاباضية والمعتزلة يتناظرون فيه ويظهرون زيغهم ، وعزلهم ان يكونوا ائمة للناس او معلمين لصبيانهم ، وأدب جماعة منهم بعد هذا خالفوا امره . وثانيا ، كان سحنون اول القضاة جعل في الجامع اماما يصلي بالناس ، وكان ذلك للامراء . وثالثا ، جعل الودائع عند الامناء ، وكانت قَبْلُ في بيوت القضاة . فهل يعني هذا ان القاضي فَوَّض لهؤلاء الامناء ذلك الجانب من سلطاته الخاص بالودائع ، او انه يعني فقط انهم كانوا مسؤولين عن حفظ الامانات ؟ ورابعا ، كان اول من « قَدَّمَ الامناء في البوادي ، فكان يكتب اليهم ، وكان من قبله يكتب الى جماعة الصالحين منهم ، فاخذت القضاة بهذه السيرة بعده » . ويبدو ان في هذا اشارة الى طريقة احاطة البوادي علما بشأن مسائل تقع ضمن اختصاص القضاء ، وهي سنة يقيمها سحنون هنا على اساس اكثر انتظاما . ويذكر المالكي (٥٧) أمينا للقاضي سليمان بن عمران حاول اقناع اتباع المذهب المالكي في المنستير بجعل شعائره تتفق مع شعائر اتباع المذهب الحنفي ، اذ ان سليمان كان من اتباع المذهب الاخير ، بيد ان سليمان لم يُوفَّق في محاولته . وقد يكون هؤلاء الامناء كذلك محتسبين (انظر

٥٦ (المالكي : رياض النفوس ٢٧٦ وما بعدها .
 ٥١ نفس المصدر ٣٥٤ .

أدناه ص ٢٢٩) وخامساً كان من عادة سحنون أن يجلس في بيت في الجامع كان بناءً لنفسه ، فكان لا يحضر عنده غير الخصمين ومن يشهد بينهما في دعواهما . ويضيف المالكي بأن الجوس في ذلك البيت صار سُنَّة لقضاء المالكية ، فاذا ولي القضاء حنفي عمه وعاد (ضمنا) الى الطريقة السابقة ، وهي عقد محكمة علنية في الجامع .

كما كان سحنون أول من نظر في الحسبة من القضاء في افريقية (٥٨) واسترد الاشارة الى ذلك ثانية (أدناه ص ٢٢٩) .

ان كل المعلومات تقريبا التي يمكن تجميعها عن القضاء تتصل بطبيعة الحال بمشاهير القضاة الذين ولوا منصب قاضي الجماعة ، وينبغي ان يُنظر الى الملاحظات في الفقرات السابقة على انها لا تشير الا اليهم . أما ما يتبع من ملاحظات ، فيمكن اعتبارها على انها تنطبق على جميع القضاة ، مع ان معظم الامثلة المقتبسة تشير في الواقع الى قضاة الجماعة .

ظهور ولجوع القاضى

كان القاضي في أغلب الاحيان يتلقى تدريبا في ممارسة واجباته كموظف في محكمة او كتقاض صغير . فقد كان عبد الله بن هارون كاتباً لسليمان بن عمران ، ثم ولي القضاء في مدينة تونس (٥٩) . وكان ابن الخشاب كاتباً لابن طالب ولحساس بن مروان ، وصاحب المظالم لعيسى بن مسكين ، كما كان قاضيا في رقادة (٦٠) وهذه الامثلة كلها من النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد ، وهي ربما تعكس اضطراب التعقيد في واجبات القاضي . وفي الايام الاولى ، يبدو بصورة عامة بان القاضي كان يتولى مهمته منفردا او على

٥٨ المالكي : رياض النفوس ٢٧٦ ، ٢٧٩ .

٥٩ الخنفي : طبقات علماء افريقية ١٣٧ .

٦٠ ابن ناجي : معالم الايمان ٢/٢٤١ .

ان وضع الطُّبْنِي غير واضح . ومن المؤكد انه لم يل منصب قاضي الجماعة منافسا في ذلك لسحنون . ففضلا عن ان من المشكوك فيه ما اذا كان في استطاعة الامير ان يتجراً وييسىء الى القاضي المهيب بهذه الطريقة ، نجد في جميع المصادر تأكيدا بان والاية اسد بن الفرات واهي محرز لقضاء الجماعة في آن واحد ما بين سنتي ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م — ٨١٩ م و ٢١٤ هـ / ٨٢٩ م هي الحالة الوحيدة التي حدث فيها ذلك .

ويذكر بوضوح عن قاض واحد فقط من قضاة القيروان بانه تصرف تصرفا مشينا ، وهو ماتع بن عبد الرحمن الرُّعَيْنِي . فكان من عادته اذا سَجَّل القضية وختم في اسفلها ان يكتب تحت الطابع « بقي شيء » ، يعني الرشوة (٧٠) . الا ان مما يؤيد الظن بان الامور قد لا تكون كما يصورها المدافعون تكرر ورود ذكر المحن . ففي مناسبات عديدة كان القاضي لدى تعيينه يُجري تحقيقا في مسلك سلفه ، كما فعل سحنون وقد ولي القضاء بعد ابن ابي الجواد ، وكما فعل ابن عبدون بعد ابن طالب . وكانت التحقيقات تتيح الفرصة لذكر الاتهامات والاتهامات المقابلة ، مما يدل على عدم توفر الامانة من جانب احد الفريقين ايا كان . ومن ناحية اخرى ، فان مثل هذه التحقيقات قد تكون عملت حافزا لكي لا يكون ثمة مجال للشكوى .

وكان بعض هؤلاء القضاة يترددون كثيرا قبل اصدار احكامهم . فلم يكن من غير الطبيعي ان يتباطأ القاضي الورع ، اذا اعتقد بان حكما غير صائب سوف يلقي بروحه في التهلكة ، في اختيار قرار من بين

٦٩) ابو العرب : طبقات علماء افرريقية ٨٤ . الملكي : رياض النفوس ١٨٥ .

٧٠) ابو العرب : طبقات علماء افرريقية ٣٢ .

عدة قرارات ممكنة في قضية معينة . ولا بد انه كان في تلك الايام البعيدة عدد اكبر من الدعاوي ، بدون سوابق من نوعها ، مما هو الحال في هذه الايام ، ولم يكن قد انقضى ما يكفي من الوقت لكي يقرّر الاجماع نواحي واسعة في ميدان الفقه الاسلامي . ومهما يكن من امر ، فإن سحنونا فكر مليا في مسألة ذات مرة لمدة ثلاثة ايام . وقد اخبر سحنون السائل ، وقد نفذ صبره ، بانه في حيرة لكثرة الآراء المتعلقة بالمسألة . فقال السائل : « وانت اصلحك الله لكل معضلة » . فاجابه سحنون : « هيهات يا ابن اخي ، ليس بقولك انذل لك لحمي ودمي للنار . ما اكثر ما لا اعرفه » (٧١) . وتجاوز ابن طالب في ترده حتى اكثر من ذلك ، لا بل انه رفض حتى ان يعطي رأيا . وكان في مناسبات اخرى يكتب على احكامه : « حكمت لك بقول ابن القاسم » او « حكمت لك بقول اشهب » ، ثم يقول للسائل : « في البلد فقهاء وعلماء ، اذهب اليهم ، فما انكروه عليك فارجع اليّ » (٧٢) . ويلاحظ ابن ناجي في احد المواضيع بان قاضيا يرفض ان يقضي تناقض في اللفظ . فالقاضي ينتظر منه ان يصدر حكما في الحال ، وعلى اية حال فان سلطة صاحب المظالم في ارجاء النطق بالحكم هي احد الجوانب التي يعتبر بانه يختلف فيها عن القاضي .

ويتضح من عدة فقرات اقتبست اعلاه بان حكم القاضي كان يدون ثم يختم بختمه . وختم القاضي رمز هام لمنصبه ، وكثيرا ما يرد ذكره . فقد رُفِع الى ابراهيم بن الاغلب ان ابا محرز في وقت وضوئه ينزع خاتمه من اصبعه ويطرحة في بيته ، فيطبع به اهله ما اجوا . فوجه ابراهيم اليه خادمين فوجداه في هيئة الوضوء ، فقال له : يقول لك

(٧١) المالكي : رياض النفوس ٢٥٥

(٧٢) نفس المصدر ٣٨٢ .

الامير اين خاتمك ؟ فقال لهما : ها هو ذا ، فاذا هو في عنقه معلق
في خيط (٧٣) *من نخلوا الحرام*

وكان الكاتب هو الذي يتولى عطية الكتابة دون شك ، واول ما نلقاه
في فترة قضاء ابن غانم (٧٤) ، الا ان النصوص توحى بان استخدام
القاضي لكاتب لم يصبح عاما حتى حوالي سنة ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م
نصاعدا . وفي بادىء الامر ، لم يكن لدى القاضي ، كما رأينا اعلاه ،
عمل فوق طاقته ، وكان يقوم بعمله الكتابي دون مسامدة . وتؤيد ذلك
الحكاية التي ذكرناها اعلاه عن يزيد بن الطفيل وسجله ، فلو انه كان
لديه كاتب ، لكان الكاتب مسؤولا عن السجل . اما فيما بعد ، حينما
ازدادت اعمال المحكمة ، ومن الممكن كذلك انه لما اخذ القاضي يشعر
بجلال منصبه ، فقد اصبح الكاتب ضروريا . وكثيرا ما كان هؤلاء
الكتاب رجالا اكفاء وولوا بانفسهم فيما بعد القضاء او المظالم . فسليمان
ابن عمران مثلا كان يكتب لسحنون في قضائه ، الى ان ولاء سحنون
قضاء بجاية وباجة ولربس (٧٥) . (ان ثمة مفارقة زمنية في هذه
الاشارة الى بجاية التي لم تؤسس الا حوالي زمن وفاة المالكي ، ولعل
النص ينبغي تصحيحه الى مَجَانة) . فلما توفي سحنون ، ولي سليمان
القضاء مكانه . وكان ابن البناء ، كاتب عيسى بن مسكين ، القاضي
من الناحية الفعلية . ولم يتم اقناع عيسى بقبول المنصب الا حينما
وعد ابراهيم بن احمد بن الاغلب بان يضم اليه مولى من مواليه يكون
له كاتباً - مولى « نبياها نشيطا قد تدرب في الاحكام وشيء من
الاقضية » يتولى العمل ، بينما لا يتولى عيسى غير الاشراف (٧٦) .

(٧٣) نفس المصدر ١٨٩ .

(٧٤) انظر اعلاه ص ٢١٧ حاشية ٦١ .

(٧٥) المالكي : رياض النفوس ٢٧٥ .

(٧٦) الخشنى : طبقات علماء افریقیة ١٤٢ - ١٤٣ .

وكان ابن البتاء هذا في الواقع قد ولي القضاء في قسطنطينية بنفسه ، ولكنه أُهزل لسبب ما لم يرد ذكره (٧٧) . وكتب لعيسى كاتب آخر أيضا اسمه احمد بن احمد بن زياد (٧٨) كان يتولى له كتابة السجلات والاحكام .

وموظف المحكمة الاخر الوحيد الذي يرد ذكره يُسمى العون ويوصف (٧٩) بانه كان يتولى تنفيذ الجُد الذي يامر به القاضي . وكان العون وكذلك الكاتب وقضاة الاتاليم يتلقون اجورهم من جزية اهل الكتاب . وكانت هذه على الاقل السنة التي سار عليها سحنون (٨٠) .
اما عن القضاء في عهد الدول الاقل شهرة في بلاد المغرب - كبنو زيري ، وبنو حماد ، والرستميين ، وبنو مدرار ، وبنو زيري بن عطية الخ . - فلا يُعرف شيء ، واما بالنسبة للقضاء في عهدي دولتي المرابطين والموحدين فالمعلومات لا تزيد عن ذلك الا قليلا جدا . لقد حظي الفقهاء بسلطة كبيرة جدا في عهد المرابطين ، وطبقوا مالكية من النوع الصارم جدا . وكان علي بن يوسف « لا يقطع امرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء ، فكان اذا ولي احدا من قضاته كان فيما يعهد اليه الا يقطع امرا ولا يبيت حكما في صغير من الامور ولا كبير ، الا بمحضر اربعة من الفقهاء » . ولم تصلنا ، فيما نعلم ، اسماء احد من قضاة المرابطين المغاربة (عدا قضاتهم الاندلسيين) . ويبدو من المستبعد ان احدا منهم ولي القضاء (٨١) .

(٧٧) نفس المصدر ١٦١ .

(٧٨) نفس المصدر ١٦٨ .

(٧٩) نفس المصدر ١٦١ .

(٨٠) المالكي : رياض النفوس ٢٧٥ .

(٨١) [ورد ذكر اسمين على الاقل من القضاة المغاربة للمرابطين ، هما ابن الاحسن السجلماسي (عبد الله بن بلقين : التبيان ١٠٢ ، ١٧٢) وقاضي مراکش ابو مروان عبد الملك المسودي (التبيان ١٠٢ . الحميري : الروض المطار ٩٥ - المرزب [

وأما بالنسبة للموحدين ، فنحن في حال أفضل قليلا ، إذ تتوفر لدينا قائمة لا بأس بها بأسماء قضاتهم . وكما هو منتظر ، فإن اصحاب كثير من هذه الاسماء اندلسيون ، الا انه لا يكاد يُعرف شيء عن منصب القاضي في عهد الموحدين . ولعل هذا النقص في المصادر يعود جزئيا الى التحيز الذهبي . فقد جاء الموحدون الى الحكم بعد سحقهم لنظام حكم مالكي صارم ، ولذلك فانهم اتهموا بعدائهم للمالكية ، وقد شملت التهمة كذلك موظفيهم . وبالتالي فانهم تعرضوا الى نقمة مصنفي معاجم التراجم ، وكلهم دون استثناء مالكيون ، حتى حينما لا تقتصر مؤلفاتهم بصورة صريحة على زملائهم في المذهب . وفضلا عن ذلك ، فان هؤلاء المصنفين لا يهتمون بالموضوعات التي تعنينا في هذه الدراسة ، وقد كُتبت مؤلفاتهم وهي ترمي الى اهداف محددة ولكنها لا تفي بما نذوخاه (انظر المصادر) . وفي الواقع ، فان ثلاثة على الاقل من بين الاثني عشر قاضيا من قضاة الجماعة في عهد الموحدين الذين استطعنا جمع اسمائهم هم مالكيون : احمد بن مضاء (٨٢) ، احمد بن يزيد بن بقي بن مَظَد (٨٣) ، عبد الحق بن عبد الله (٨٤) . وقد كان ابن مضاء قاضيا ليوسف والمنصور ، ولذا فان أي تمييز ضد المالكيين من قِبَل الموحدين في منصب قاضي الجماعة لم يبق بعد فترة حكم عبد المؤمن .

(٨٢) ابن فرحون : الديباج ٤٧ .

(٨٣) النباهي : تاريخ قضاة الاندلس ١١٧

(٨٤) احمد بابا : فيل الابتهاج ١٨٤ .

الفصل التاسع

الصلاحيات القضائية الغير العادية

يُفترض اثناء الشريعة ضمنا بانها نظام كامل صالح لسائر الظروف والاحوال ، وبان القاضي الذي يُعهد اليه بتولي ادارتها يمتلك سلطات وواجبات تشمل كل ما يقوم به في عرفنا الجاضر رجال الشرطة والقضاء . ومن شأن هذا الموقف ان يصرف الفقهاء عن الاعتراف بضرورة البحث عن مبادئ من خارج الشريعة ، او الاعتراف بوجود انظمة اخرى عند وجودها . الا انه في الواقع فان كتاب الرسائل العلمية النظرية حول تنظيم الدولة الإسلامية قد اضطروا الى الاعتراف بضرورة وجود نظام لتطبيق العدل خارج نطاق الشريعة وصياغة قواعد بشأنه . ومع ذلك ، فان الشريعة تظل موفورة الجريمة . وتعتبر مجموعة القواعد خارج نطاق الشريعة شيئا يختلف اختلافا اساسيا عن الشريعة ، ويُعهد بتطبيقها لا الى القاضي ، الذي تظل سلطانه هي تلك المخولة اليه من قبل الشريعة ، وانما الى موظفين

آخرين يحملون تسميات مختلفة . وهذا الشعور بان الشريعة والقضاء لا يجوز مشهما كان السبب في تدني القضاء . وكما يقول تيان (١) :
«انه نتيجة لانه اعترف دائما بان القاضي لا يستطيع ان يحكم الا بموجب القواعد الدقيقة لاساليب الحكم العادية ، في حين ان هذه القواعد لم تكن كافية للتأكد من القمع بصورة فعالة ، فان التصرف القمعي كان دائما في الواقع منفصلا عن اختصاص الاسلوب العادي » .

ومن ناحية اخرى ، فان ثمة طرقا مختلفة يمكن عن طريقها توسيع مدى سلطات القاضي لتشمل النواحي الخارجة عن نطاق الشريعة . فقد يستطيع القاضي بمكانته ان يحقق تنفيذ احكام قد يُشك في شرعيتها من وجهة النظر الشرعية . وكما قال ابن غانم حينما رفض ان يتبع الامير ابراهيم بن الاغلب بينما كان الامير يمتطي جوادا يجري بسرعة غير عادية (٢) : « انما القاضي بحرمته ، وانما تُنفذ احكامه بقدر وفور جاهه ، واني رايتك حركت دابتك ولو حركت دابتي سقطت قطنسوتي ، واذا سقطت قطنسوتي انكشف رأسي وضحك علي الصبيان » .

ثم ان واحدة او اكثر من الصلاحيات القضائية الغير العادية قد تُخول للقاضي صراحة في كتاب توليته (٣) . فها هو قاض اندلسي عيسى بن سهل (ت . ٤٨٢ هـ / ١٠٩٣ م) يبدو انه يعتبر ذلك امرا طبيعيا ، اذ يصرح (٤) بان للحكام (ويعني بذلك القضاة) ست خطط : القضاء ، الشرطة ، المظالم ، الرد ، المدينة ، والسوق . ومن الواضح

(١) تيان (Tyan) : تاريخ التنظيم القضائي في الاسلام ٣٦٠/٢ .

(٢) المالكي : رياض النفوس ١٥١ .

(٣) مثال ذلك ابن الفرس ، انظر ابن الزبير : صلة الصلة ١٩ .

(٤) الزبائي : تاريخ قضاة الاندلس ٥ .

انه يقصد بهذه القائمة ان تشمل جميع الصلاحيات القضائية العادية منها والغير العادية .

وكذلك يمكن القول جدلا (مع ان هذا امر استثنائي) بان القاضي مع ذلك يتمتع بالسلطات التي يمارسها صاحب الشرطة الخ ... فالفقيه المالكي ابن فرحون (ت . ٧٩٩ هـ / ١٣٩٧ م) يدافع عن وجهة النظر هذه بشيء من الاسهاب في كتابه (تبصرة الحكام) (٥) فهو اولا يتناول على حدة كل صفة من صفات صاحب المظالم كما يعددها القرافي ، الذي بدوره يقتبس عن الماوردي اقتباسا يكاد يكون حرفيا (٦) ، ويستخلص من ذلك حججا لكي يبين بان كل هذه الصفات تقريبا يشاركه القاضي فيها . ويقول ابن فرحون « فتحصل من هذا ان ما نقله القرافي في الذخيرة ليس هو مذهب مالك رحمه الله » . ثم يمضي مباشرة لتمحيص آراء الماوردي عن صاحب الشرطة (الذي يسميه والسي الجرائم) ويخلص الى نفس الاستنتاجات . واخيرا ، يأتي قسم ثالث وفيه يجادل ابن فرحون ، على أسس اكثر عمومية ، بان توسيع نطاق سلطات القاضي ليس امرا مخالفا للشريعة .

١ - الحسبة

يعتبر الكتاب النظريون الحسبة بانها تشارك من بعض النواحي مظاهر القضاء . فالماوردي مثلا يذكر بانها واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم ، ويبدو انه يعني بذلك بان الحسبة مع انه معترف بها شرعا وتعتبر احدى الخطط الدينية ، فان سلطة المحتسب مع ذلك تزيد في بعض النواحي عن سلطة القاضي ، المنفذ العادي لاحكام

(٥) ابن فرحون : تبصرة الحكام ١٤٥/٢ .

(٦) الماوردي : الاحكام السلطانية ١٤١ .

الشريعة ، وهي من هذه الناحية خارجة عن نطاق الشريعة ، وتكتسب احدى الخصائص المظالم . ورغمما عن هذا التمييز ، فان ثمة اتفاقا عاما بان الحسبة هي فرع صغير من القضاء ، وان المحتسب يخضع لاشراف القاضي . ويقول المقرئ (٧) ان صاحب الحسبة في الاندلس وكأنه قاض ، ويشاركه الرأي في ذلك ابن خلدون الذي يقول (٨) : « وكأنها [احكام المحتسب] احكام ينزّه القاضي عنها لعمومها وسهولة اغراضها ... وقد كانت الحسبة في كثير من الدول الاسلامية مثل العبيديين [الفاطميين] في مصر والمغرب ، والامويين بالاندلس داخلة في عموم ولاية القاضي يولي فيها باختياره » . الا ان الحسبة اصبحت فيما بعد خطة منفصلة تحت نظر السلطان ، وهو تطور يربطه ابن خلدون بانهييار الخلافة . وهذا يتفق بالتأكيد مع ما يقوله المالكي عن سحنون (٩) : « اول ما نظر سحنون في الاسواق — وانما كان ينظر فيها الولاية دون القضاة — فنظر فيما يصلح من المعاش وما يفتش من السلع ، وكان يجعل الامناء على ذلك ، ويؤدب على الفئس ، وينفي من الاسواق من يستحق ذلك . وهو اول من نظر في الحسبة من القضاة ، وأمر الناس بتغيير المنكر » .

ولا يذكر المؤرخون واصحاب كتب التراجم الا النزر القليل عن نظام الحسبة ، وقلما ترد كلمة المحتسب . ولعل ذلك راجع الى ان الحسبة كانت مجرد فرع من القضاء ، والى ان القاضي كان هو نفسه محتسبا بحكم منصبه . فضلا عن الاشارة الى سحنون اعلاه ، فاننا نسمع عن شخص اسمه الخلامي [كذا] « المحتسب » (١٠) الذي عُدب على

(٧) المقرئ : فتح الطيب ٢٠٣/١ .

(٨) ابن خلدون : المقدمة ١٣٤ .

(٩) المالكي : رياض النفوس ٢٧٦ .

(١٠) الخشني : طبقات علماء افریقیة ٢٤٠ .

بيدي القاضي الفاطمي المرّودي ، كما نسمع في عهد الموحدين عن
امناء الاسواق الذين قد لا يكونون محتسبين ، وانما رؤساء نقابات
حرفية . ويقول المراكشي (١١) ان يوسف بن عبد المؤمن « امر ان
يدخل عليه امناء الاسواق واشياخ الحضر في كل شهر مرتين ،
يسالهم عن اسواقهم واسعارهم واحكامهم » (١٢) . كما ان ثمة رواية
عن محتسب في مدينة مراكش في عهد الموحدين ، اذ ان كتاب
(التشوف) (١٣) يذكر الصومي مروان اللتوني الذي استدعاه قاضي
الجماعة حجاج بن يوسف للقدوم من فاس الى مراكش ليلي فيها
وظيفة المحتسب . وقد كان ذلك حوالي سنة ٥٦٠ هـ / ١١٦٤ م ، كذلك
في فترة حكم يوسف او قبلها بقليل . كما ان الرستميين الخوارج كان
عندهم محتسبون كذلك (١٤) : « امر [ابو اليقظان] قوما من نفوسة
يمشون في الاسواق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . قالوا فان
راوا قصابا ينفخ في شاة [ويبدو ان هذه اشارة الى الطريقة الشائعة ،
ولكنها غير مشروعة ، وهي تنظيف الامعاء بالنفخ فيها] عاقبوه ، وان
راوا دابة حُل عليها فسوق طاقنتها أنزلوا حملها وامروا صاحبها
بالتخفيف عنها ، وان راوا قدرا في الطريق امروا من حول الموضع
بكنسه » .

اجل ، ان ثمة على الاقل مؤلفين وصلانا عن الحسبة يعودان الى
فترة المرابطين او اوائل عهد الموحدين ، وهما كتابا السقطي المالقي وابن
عبدون . الا ان كليهما مؤلفان اندلسيان ، وليس من المأمون الافتراض
بان النظم الاندلسية في تلك الفترة كانت شبيهة بالنظم في المغرب ،

(١١) المراكشي : المعجب ٢٨٥ .

(١٢) نقرأ الكلمة في النص على انها « احكامهم » لا « حكاهم » .

(١٣) التادلي : التشوف ٢٢٣ .

(١٤) ابن الصفيير : تاريخ الائمة الرستمييين ٤١ .

اللهم ربما يستثناء سبتة وطنجة وفاس . وينطبق هذا التحفظ بالخصوص على نظام خاص بالمدن كنظام الحسبة . فان صلة اسبانيا الطويلة والوثيقة برومة هيأت للوافدين العرب الجدد اساسا متينا يبنون عليه . وقد ساهم ذلك الى حد كبير في ما بلغته الاندلس من ازدهار بعد ذلك بقرنين من الزمن . اما المغرب الاقصى ، من الناحية الاخرى ، فقد كان متأخرا عن الاندلس بمراحل كثيرة . فقد جاء المرابطون - وهم صحراويون خلص ، ولما ينقض زمن طويل بعد على قمع الحركتين المارقتين لصالح البرغواطيين وحمل الفهاري ، وحيث انحصر اثر الادراسة في سهول الشمال بصورة رئيسية . فكان المستويان الثقافيان للبلدين مختلفين تمام الاختلاف . وحينما توجه عبد الله بن ياسين ، في حوالي سنة ٤٣٠ هـ / ١٠٣٩ م ، في بعثته الشبه الخيالية الى قبيلتي جدالة ولتونة ، وجدهما في حالة تقارب الوثنية ، مع انه يبدو بانه كان ثمة بينهم افراد حفاء . وقد سلك المرابطون حتى نهاية ايامهم على حقيقتهم كجماعات من الرحل الصحراويين . فيوسف بن تاشفين لم يرتد غير الصوف لباسا ، ولم يتناول طعاما غير الشعير ولحم الابل والبانها (١٥) . وكان بنو غانية - آخر بقايا المرابطيين - يلتزمون اللثام حينما استولوا على بجاية في سنة ٥٨١ هـ / ١١٨٥ م (١٦) . والنفور المعروف بين يوسف بن تاشفين وبين ملوك الطوائف كان نتيجة لما بينهما من اختلافات ثقافية وسياسية على حد سواء . وكان وضع المرابطيين في الاندلس وضع طبقة حاكمة عسكرية أمية تسيطر على مجتمع من ابناء البلاد مع بقائها بمعزل عنه . وفي هذه الظروف ، وحتى لو رغب يوسف او ابنه علي في اقامة نظام ادارة ممتلكاتهما الافريقية على غرار نظام الاندلس ،

(١٥) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٨٥ .

(١٦) الفبريني : عنوان الدراية ١٥ .

فان تطبيق ذلك كان سيستغرق سنوات طويلة . وليس ثمة من دليل على انه كان لديهما اية سياسة مرسومة حول الموضوع .

ب - المظالم

يكتنف الغموض منشأ خطة المظالم ، الا ان تيان (١٧) يرى في الخطة نظاما ساسانيا أُدخِل الى الاسلام مع كثير غيره من النظم الفارسية لما جاء العباسيون الى الحكم . وخطة المظالم هي اجمالا نظام مكمل للقضاء ، ويتولى صاحبها احقاق الحق في الحالات التي لا يستطيع القاضي فيها السبب ما ان يفعل ذلك . وهناك حالتان يجري ذلك فيهما : اولهما حينما يفتقر القاضي الى الصلاحية القضائية لتقيده في احكامه بنص الشرع واجراءاته ، وثانيهما حينما يفتقر القاضي الى السلطة الادبية للتأكد من ان احكامه سوف يجري تنفيذها . ويذكر الماوردي (١٨) الصفات النظرية لصاحب المظالم بشيء من الاسهاب ، ولكننا نقتبس هنا ملاحظات ابن خلدون في (المقدمة) (١٩) وهي - فضلا عن انها تقوم على ما ذكره الماوردي - ملاحظات موجزة وتحتوي على لب الموضوع ، وتنظر اليه بصورة واقعية وبمفهوم تاريخي . « كان الخلفاء من قبل يجعلون للقاضي النظر في المظالم ، وهي وظيفة ممتازة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء . وتحتاج الى علو يد وعظيم رهبة تقمع المظالم من الخصمين وتزجر المعتدي . وكأنه يُمضي ما عجز القضاة او غيرهم عن امضائه . ويكون نظره في البيئات والتعزير ، واعتماد الأمارات والقرائن ، وتأخير الحكم الى استجلاء الحق ، وحمل الخصمين على الصلح ، واستحلاف الشهود ،

(١٧) تيان (Tyan) : تاريخ التنظيم القضائي في الاسلام ٢٧٨/٢ وما بعدها .

(١٨) الماوردي : الاحكام السلطانية ١٢٨ وما بعدها .

(١٩) ابن خلدون : المقدمة ١٣١ .

وذلك اوسع من نظر القاضي . وكان الخفاء الاولون يباشرونها بانفسهم الى ايام المهدي من بني العباس ، وربما كانوا يجملونها لقضاتهم ... ثم تنوسي شأن هاتين الوظيفتين في الدول التي تنوسي فيها امر الخلافة ، فصار امر المظالم راجعا الى السلطان ، كان له تفويض من الخليفة اولم يكن .

وكل حالة يقبل فيها السلطان التماسا من احد رعاياه لازالة حيف وقع عليه يمكن اعتبارها ممارسة من جانب السلطان لواجه كناظر في المظالم ، الا ان التسمية في الواقع كانت تنحصر في شيء اقرب الى نظام حيث كان السلطان يعقد مجلسا خصيصا لذلك الغرض ، وفيه تُجمَع روايات عن مناسبات من هذا القبيل وتعامل على انها جلسات مظالم .

فالنظر في المظالم اذن تعبير مباشر عن سلطة السلطان ، وهي من الناحية العملية ذات نطاق غير محدود . الا ان التسمية « المظالم » كانت تطلق ايضا في بلاد المغرب على محاكم ذات مجال اضيق كثيرا ، وتطبق هذه المحاكم نظاما من القانون يبدو مطابقا لما يسميه كتاب الفقه المالكيون بالسياسة الشرعية . وتقوم السياسة الشرعية على الانصاف والمصلحة العامة ، وهي لذلك تشبهه بالمظالم نظريا في كونها خارج نطاق الشريعة من الناحية الشكلية ، ولكنها تختلف عنها في انها تفتقر الى سلطة الحاكم المطلقة ، وهي لا تعلق على الصلاحية القضائية العادية للقاضي بل توازيها . يقول ابن فرحون (٢٠) عن هذا النظام : « واهماله يضيع الحقوق ويعطل الحدود ويَجري اهل الفساد ويعين اهل العناد ، والتوسع فيه يفتح ابواب المظالم الشنيعة ويوجب سفك الدماء واخذ الاموال بغير الشريعة ، وبهذا سلكت فيه

٢٠ ابن فرحون : تبصرة الحكام ١٣٢/٢ .

طائفة مسلك التفريط المذموم فقطعوا النظر عن هذا الباب الا فيما قل
ظنا منهم ان تعاطي ذلك منافع للقواعد الشرعية . ويتبع ذلك باب
تبرير عنوانه : « الدليل على شرعيتها [السياسة] من الكتاب
والسنة » . ولما ترد كلمة « السياسة » ذاتها في المصادر ، الا انه
يبدو من المؤكد انه حينما ترد كلمة « المظالم » فانه ينبغي فهمها بهذا
المعنى .

ان صاحب المظالم ، كما كان يُقصد بالمنصب عند استحداثه ، كان
بإمكانه ، بحكم سلطته وهيبته ، ان يتخذ قرارا وينفذه في الحالات
التي لا يستطيع فيها القاضي ذلك . وفي الواقع ، فان صاحب المظالم
كان شخصا ذا سلطة تفوق سلطة القاضي ، والحق يقال ان صاحب
المظالم المثالي كان السلطان نفسه . وهكذا فان لخطه المظالم مظهرين
اساسيين : ما لصاحب المظالم من علو المكانة والسلطة ، وما للعدالة
التي يتولاها من صفة تقع خارج نطاق الشريعة . ولما كان يجوز
لصاحب المظالم ان يفوض سلطاته - وقد يؤدي ذلك بسهولة الى ان
يكون صاحب المظالم الفعلي شخصا لا يتمتع بهيبة كبيرة - فان
الصفة الاخرى لصلاحيته القضائية ، وهي كونها خارج نطاق
الشريعة تصبح المظهر البارز . وحينما يحدث ذلك ، فان محكمة
المظالم تكون قد فقدت عماها الاصلي وتحولت الى محكمة تعمل بالعرف
او بالانكار العامة الخاصة بالعدالة . ومن السهل بعد ذلك ، الانتقال
من هذا الوضع الى وضع تنحصر فيه سلطة القاضي عمليا في القضايا
الدنية والاحوال الشخصية - كالتزواج والطلاق والميراث الخ ... -
وتتناول المحاكم المدنية ما عدا ذلك من الامور .

وتاما كما يمكن لهيبة صاحب المظالم ان تهبط ، فانه يمكن لهيبة
القاضي ان تزداد ومن الواضح انه كلما ازدادت سلطة القاضي قلت
الحاجة التي تبرر وجود وظيفة صاحب المظالم بقدر ما يعتمد احد

اسمها على مكانة صاحبها السامية . لا بل ان قاضيا قويا في استطاعته ان يجعل المظالم عاجزة ، وان يجعل من اصحاب المظالم مجرد حكام صلح صغار تقتصر صلاحياتهم على اصدار الاحكام في الامور الصغيرة محسب . واذا كان القاضي مالكيا ، استطاع ان يفعل ذلك تاركا لحكام الصلح هؤلاء — مع سلامة تامة في التصرف من جانبه — سلطتهم الخاصة باصدار الاحكام بمقتضى العرف او السياسة الشرعية .

اما مصادر المعلومات عن صاحب المظالم فهي نفسها عن القاضي ، ولذلك وبنفس النتيجة ، فان تلك المعلومات تنحصر في معظمها في الاغلبية . وصاحب المظالم هو عادة فقيه من باب التجاوز ، وترد معظم الاخبار عنه في معاجم التراجم . الا انه حتى بالنسبة لهذه المنطقة والغترة الزمنية فان المصادر ضئيلة جدا . وقلما يرد ذكر صاحب المظالم فيها ، كما ان نسبة ضئيلة فقط من هذه الاشارات ترد في قرينة مفيدة .

ان اول من ذكر بانة ولي منصب صاحب المظالم في بلاد المغرب هو حبيب بن نصر الذي عُيِّن في سنة ٢٣٧ هـ / ٨٥١ م ، ويذكر ابن ناجي بان حبيبا هذا كان اول من ولي المنصب (٢١) . وكان تعيينه استحداثا من جانب سحنون المهيب . ويقتبس ابن ناجي اولا ما ذكره الدباغ ، ثم يضيف تعليقه هو فيقول : « يقول [الدباغ] : كان سحنون اول من اتخذ صاحب مظالم (قلت) يعني به انه قدمه ليحكم بين الناس في الاسواق . وكانت ولايته على المظالم سنة ست وثلاثين [ومائتين] ، وقيل سنة سبع [وثلاثين ومائتين] . وأذن

٢١ الخشني : طبقات ملهاء افريقية ١٤١ . ابن عذارى : البيان المغرب ١١١/١ .
ابن ناجي : معالم الايمان ١٣٢/٢ .

له ان يحكم في عشرين ديناراً » . ومن الواضح ان هذا يختلف تماما عن صاحب المظالم الذي يتحدث عنه الماوردي . كان ساييمان بن سالم ابن الكحالة قد عين للمظالم من قبل عيسى بن مسكين ، الا ان العشرين ديناراً المذكورة بالنسبة لحبيب كانت في هذه الحالة مائة دينار (٢٢) . كما ان عيسى بن مسكين عين شخصاً اسمه محمد بن محمد الطرزي للمنصب ، وثبته فيه فيما بعد حماس بن مروان . وبصدد هذا التعيين يعرف ابن ناجي المظالم (٢٣) كما يلي : « المراد بالمظالم احكام السوق . قال ابو العرب قد ولي لعيسى بن مسكين وحماس اسواق القيروان ، وانما نَبّهتُ على ذلك لانه كان يتبادر لذهني انه المحتسب في اللحم والخبز والاسفنج ، ويحكم مع ذلك في الاسواق بحكم التبّع » . ويشار في نفس الفقرة بعد ذلك بتليل السى وظيفته الطرزي بانها حكومة القيروان ، ثم بعد ذلك ايضا يقول : « لم يل اسواق القيروان اضبط منه » . ويضيف ايضا « المطلوب من الحاكم ان يسوّي بين القوي والضعيف ، والشريف والمشروف » . ويستحيل القول ما اذا كان هذا التطابق بين صاحب المظالم والمحتسب يدل في الواقع على وضع حقيقي للامور ، او ان ابن ناجي ، جهلاً منه لمعنى المظالم ، يتصور انها الحسبة . انه يكثر من ذكر الطرزي في ترجمته لمحمد ابن خيرون (٢٤) حيث يسميه فقط « قاضي صقية والمحتسب في مدينة القيروان » . ويذكر ابن عذارى (٢٥) وفاة الطرزي تحت سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، وهو كذلك يشير اليه بوالي المظالم والحاكم بالقيروان . وفي الوقت ذاته يروي ابن عذارى حكاية توضح ايما ايضاح الفكرة

٢٢ ابن ناجي : معالم الايمان ١٣٧/٢

٢٣ نفس المصدر ٧/٣ .

٢٤ نفس المصدر ١٩٩/٢ .

٢٥ ابن عذارى : البيان المغرب ١٩٥/١

المنتشرة في تلك الايام بان صفة التقوى كانت لا تقل عن معرفة الفقه مؤهلا مرغوبا فيه للمنصب القضائي . « ولما اراد ابراهيم بن احمد توليته [الطرزي] المظالم ، اعتذر اليه بان فيه حياء ولين جانب وقلة فقه ، فقال له ابراهيم : اما الحياء واللين ، فاذا امرت ونهيت زالا عنك . واما قلة الفقه ، فمشاور الفقهاء في احكامك » . وينبغي ان لا يغيب عن البال ، ان ابن ناجي وابن عذارى ، ومنهما انبئنا ما تقدم ، هما كاتبان حديثان نسبيا (توفي ابن ناجي سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٣٣ م . وتوفي ابن عذارى حوالي سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م) وان مصطلحاتهما قد تكون مصطلحات العصر الذي عاشا فيه . الا ان الخشني . الذي ولد في نهاية الفترة الاغلبية ، يتحدث عن « حاكم على المظالم » (٢٦) . وعلى كل حال ، يكاد يكون جميع اصحاب المظالم ، الذين يمكن تجميع اسمائهم من المصادر ، قد ولّوا من قبل قضاة . وفي عهد الاغلبة ، نلاحظ ان القضاة ولّوا ستة من مجموع ثمانية من اصحاب المظالم ، بينما لا يذكر من ولّى اثنين منهم ، وفي عهد الفاطميين ، ولّى القضاة اثنين من بين مجموع ثلاثة من اصحاب المظالم ، ولا يعرف من ولّى الثالث . ومن الواضح تماما ان خطة المظالم في عهد الاغلبة والفاطميين كانت من النوع ذي الصلاحية المقيدة ، وترد تحت الباب العام الخاص بالسياسة ، الا ان ثمة كذلك بعض الخلط بين المظالم والحسبة .

ولا تتوفر لسوء الحظ معلومات بتاتا عن الاجراءات الخاصة بمحاكم المظالم او عن موظفيها وانواع القضايا التي كان ينظر فيها اصحاب المظالم وما الى ذلك . يروي ابن ناجي (٢٧) قصة عن الطرزي يقف فيها ، لما ولي مظالم القيروان ، موقفا حازما وسريعا من قضية

(٢٦) الخشني : طبقات علماء افرريقية ١٥١ .

(٢٧) ابن ناجي : معالم الايمان ٨/٣ .

شخص اسمه محمد بن زرقون كان يفرِّغ الماء من بئر نسي داره لان
فاراً وقع فيه ، وكان يصب الماء في الشارع . ومن الواضح ان هذه
المخالفة تاتي ضمن اعمال المحتسب (٢٨) .

ويلاحظ ان مكان انعقاد محكمة صاحب المظالم ، حينما يرد ذكره ،
هو القيروان . وقد يدل ذلك على ان الخطة لم يشغلها احد في الاماكن
الاخرى كباجة ولزْبُس الخ .. حيث من المعروف انه كان بها قضاة .

وقد لاحظنا في الفصل الاخير ان القاضي وصاحب المظالم هما ، اذا
صح ان يقال ، في نفس الرتبة . وليس من الواضح ما اذا كان صاحب
المظالم كان يعتبر دون قاض في اقليم رتبة ، مع انه كان بالتأكيد دون
قاضي الجماعة رتبة . فابن الخُصَّاب الذي ولي منصب قاضي الجماعة
حوالي سنة ٢٩٤ هـ / ٩٠٦ م كان قد بدأ حياته العملية كاتباً لابن
طالب . ثم ولاه عيسى بن مسكين منصب صاحب المظالم . واتخذه
حماس بن مروان كاتباً مرة ثانية ، ثم اصبح قاضياً في رقادة قبل ان
يبلغ آخر الامر الذروة في مهنته (٢٩) وكان المنصب احيانا تعييننا
سياسياً ، كمنصب القاضي . فابن ابي المنهال ولي جعفر ابن احمد ابن
وهب مظالم القيروان مكافاة له لتشرقه (تحوله الى المذهب
الشيعة) (٣٠) ، وحدث الشيء ذاته لاحمد بن بحر الذي خلف راعيه
عند وفاته (٣١) بعد فترة من الزمن امضاهما قاضياً بمدينة طرابلس
الغرب .

وثمة حالة واحدة في عهد الاغالبية رأس فيها الامير نفسه محكمة

(٢٨) انظر الناصر للحق : رسالة زيدية في الحسبة في القرن الثالث للهجرة ص ٤٦ .
(٢٩) الخسني : طبقات علماء افرريقية ١٧٦ . ابن ناجي : معالم الايمان ٢/٢٤٢ .
(٣٠) الخسني : طبقات علماء افرريقية ٢٢٥ .
(٣١) نفس المصدر ٢٢٥ .

المظالم . يقول ابن خلدون (٣٢) ان ابراهيم الثاني حين توليه الأمانة في سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٤ م « جلس لسماع شكوى المتظلمين » . ويؤيد النويري (٣٣) ذلك مضيفا بان المجلس كان ينعقد في ايام الجمعة ، الا انه في الغالب لم تكن ثمة شكاوي اذ ان احترام الناس لحقوق بعضهم البعض كان عظيما، وهو سبب مستبعد . ويقول النويري ان الامير حكم لصالح بعض الاشخاص الذين طالبوا بسداد دين لهم على السيدة والدة ابراهيم نفسه . وعلى ضوء ما نسمعه عن تصرف هذا الامير نحو اقربائه ، فان السيدة قد حالفها الحظ اذ نجت برأسها . وفيما بعد ، في سنة ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م يقول ابن عذارى (٣٤) انه كانت ولاية ابي العباس احمد بن ابراهيم الثاني للمظالم . وثمة خط هنا بين اخوين من ابناء ابراهيم الثاني ، ولكن بغض النظر عن هو ، فانه كان قريبا من رئيس الدولة ، ولذلك يمكن اعتباره صاحب المظالم بالمعنى الكامل .

ويذكر النويري ان سحنونا كان قد ولي وظيفة الناظر في المظالم . وهذا يشير كذلك الى وجود صلة ما بين الحسبة والمظالم ، اذ ان المصادر الاخرى (٣٥) تقول انه عمل اولا محتسبا ، ثم فوض هذه الواجبات الى امناء ، الا ان تلك المصادر لا تذكر شيئا عن توليه منصب صاحب المظالم وانما تذكر فقط انه ولي صاحب المظالم .

واخيرا فان ثمة رواية ، وهي كذلك من النويري (٣٦) ، لما يبدو بانه

(٣٢) ابن خلدون ٢٠٣/٤ . كذلك ابن الاثير : الكامل ١٩٦/٧ .

(٣٣) النويري : نهاية الارب ٤٤ ظهر .

(٣٤) ابن عذارى : البيان المغرب ١٢٢/١ .

(٣٥) المالكي : رياض النفوس ٢٧٦ . ابن ناجي : معالم الايمان ٥٥/٢ . ابن فرحون : الديباج ١٦٣ .

(٣٦) النويري : نهاية الارب ٤٥ ظهر .

قيام السلطان بتفويض كامل سلطات المظالم لكبير القضاة ، فهو يقول ان عبد اله الثاني (وهو الذي كان نفسه فيما يُحتمل صاحب المظالم) « ولّى ابا العباس محمد بن الاسود الصديني قضاء القيروان والاحكام والنظر في العمال وجباة الاموال » . الا ان هذا الوصف ينطبق كذلك على اعمال الوزير .

ومن المعروف جيدا ان دولة المرابطين كان يسيطر عليها الفقهاء (٣٧) . واذا كان لنا ان نصدق المؤرخين ، فان الشريعة كانت تطبق حرفيا حتى الى درجة اسقاط جميع الضرائب التي لا تبيحها الشريعة . وكان من احدى نتائج هذه العودة الى نظام الحكم الديني ان يوسف « رد احكام البلاد الى القضاة ، واستقط ما دون الاحكام الشرعية » (٣٨) . ومع ان صاحب (روض القرطاس) لا يشتهر بانه يمكن اعتباره مصدرا موثوقا به ، الا اننا نعتقد بان هذه العبارة قد تحوي على صدى خافت للحقيقة . ومن المستبعد ان الشريعة قبل ذلك الوقت كان لها تاثير كبير في جنوب المغرب الاقصى ، لا بل وحتى في شماله . فكثير من القبائل في المغرب الاقصى اليوم ، كما هو الحال في اجزاء اخرى من العالم الاسلامي ، تتبع عرفها لا الشريعة ، وفي تلك الايام لا بد ان العرف كان عاما . وعلى ذلك فان ابن ابي زرع قد يعني بان يوسف ابن تاشفين قد سعى جاهدا لكي يدخل في دولته امثالاً موحدا للشريعة ، بدلا من الانظمة المختلفة من القوانين العرفية التي كانت سائدة الى عهده . ولا ينطبق ذلك على مدن الشمال - كفاس وطنجة الخ ... - التي كانت دائما على اتصال وثيق بالاندلس وبالشرق ، ومما لا شك فيه ان العملية كانت اسهل تطبيقا اذا كان الفقهاء المالكيون

(٣٧) انظر اعلاه ص ٢٢٢ .

(٣٨) ابن ابي زرع : روض القرطاس ٨٥ .

قد اخذوا بالفعل بالمبدأ القائل بان في وسع القاضي ان يحكم عند الضرورة بالسياسة ، او بمقتضى القواعد الخاصة بوالي الجرائم . وليس ثمة في المصادر التي تحت تصرفنا اساس يَمَكِّننا من ابداء اكثر من ملاحظات وتكهنات عامة كهذه فيما يختص بالرابطين . وقد اشرفنا من قبل (٣٩) الى وزير علي بن يوسف ، وهو اسحاق بن يفتان بن عمر . ويذكر كتابا (الجبل الموشية) و (البيان المغرب) انه اشرف كذلك على «المظالم والشكايات » ، الا ان هذه الاشارة الوحيدة ، على ضوء ما هو معروف عن دولة المرابطين عموما ، لا يمكن اعتبارها دليلا على انه كان لديهم منصب صاحب المظالم ، سواء اكان من النوع الكامل او المحدد الصلاحية .

الا ان من المؤكد انه كان لدى الموحدين ، وعلى الاقل في اواخر ايام دولتهم ، مجلس مظالم بالمعنى الصحيح يتمتع بسلطات كاملة . وقد انتقل ذلك للحفصيين الذين اصلوا التقليد الموحدى ، وحينما زار العمري مدينة تونس في بداية القرن الثامن للهجرة / الرابع عشر للميلاد ، وجد ان جلسة للمظالم بالمعنى الصحيح فعلا كانت تُعقد بصورة منتظمة وحسب اصول معترف بها . وقد ترك لنا العمري وصفا وافيا لاحدى هذه الجلسات (٤٠) . ان وجود النظام في عهد الحفصيين دليل على انه كان موجودا في عهد الموحدين ، وثمة في الحقيقة ادلة اخرى . كان المنصور (٤١) « يقعد للناس عامة ، ولا يُحجب عنه احد من صغير ولا كبير ، حتى اخصم اليه رجلان في نصف درهم ، فقضى بينهما ، وامر الوزير ابا يحيى صاحب الشرطة ان يضربهما ضربا خفيفا تاديبا لهما ، وقال لهما : اما كان في البلد

(٣٩) انظر اعلاه ص ٤٢ .

(٤٠) العمري : وصف افريقية والاندلس ١٤ . مسالك الابصار ١١٨ ، ١٢٧ ، ٢٣١ .

(٤١) المراكشي : المعجب ٢٨٥ .

X

حكّام قد نُصّبوا لمثل هذا ؟ فكان هذا ايضا مما حمله على التعمود في ايام مخصوصة لمسائل مخصوصة لا ينفذها غيره ، ويقول الزركشي (٤٢) كذلك ان المنصور باشر الاحكام ، وتؤكد ذلك فقرات اوردها ابن خلدون وابن عذارى (٤٣) . ولا يُذكر ما اذا كان ابن المنصور ، وهو الناصر ، واصل سنة ابيه ، الا ان احد قاداته فعل ذلك . ففيما بين سنتي ٦٠١ هـ / ٤ - ١٢٠٥ م و ٦٠٤ هـ / ٧ - ١٢٠٨ م ، قاد الناصر جيشا الى افريقية لمحاربة ابن غانية . وفي نهاية الحملة ، نظر الناصر فيمن يوليّه تونس ، فوقع اختياره على ابي محمد عبد الواحد ابن الشيخ ابي حفص ، الذي امتنع بادية الامر ولكنه لم يسعّه الرفض . ويقول الزركشي (٤٤) ان ابا محمد ، بعد توليه المنصب ، « كان يجلس كل يوم سبت لمسائل الناس » . وهكذا ترسخت العادة التي واصلها عقب عبد الواحد الذين اقاموا دولة الحفصيين المستقلة . ويذكر ابن الشماخ كذلك هذه السنة التي استنّها ابو محمد ، ويضيف بانها بمقتضى السنة النبوية الشريفة ، اذ ان ابا داود والتيرمذي يقتبسان حديثا مؤداه انه اذا حجب سلطان نفسه عن رعيته ، حجه الله تعالى عنه يوم القيامة (٤٥) .

ج - الشرطة

كانت الشرطة في منشئها على ما يظهر جهازا تنفيذيا وقوة امن ، وكانت مهمتها اكتشاف الجريمة وتولي تنفيذ الحكم بعد صدوره .

(٤٢) الزركشي : تاريخ الدولتين ١٠ .

(٤٣) ابن خلدون : المبر ٢٤٢/٦ . ابن عذارى : البيان المغرب ٣/ القسم الخاص بالموحدين ص ٩٥ - ٩٦ .

(٤٤) الزركشي : تاريخ الدولتين ١٣ .

(٤٥) [نص الحديث الشريف هو « ما من امام يفلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة الا اغلق الله ابواب السماء دون خلفه وحاجته ومسكنه » . انظر سفن الترمذي (ط . القاهرة ١٣٥٦ / ١٩٣٧) ٣ / ٦١٩ - العرف] .

ويبدو من المشكوك فيه ما اذا كان لصاحب الشرطة اول الامر اية سلطة قضائية ، فكان فقط ينفذ الاحكام التي يصدرها القاضي او صاحب المظالم . ثم اكتسب فيما بعد سلطات قضائية يبدو انها كانت لا تختلف كثيرا عن سلطات صغار اصحاب المظالم .

ويتناول الماوردي (٤٦) الشرطة تحت باب (احكام الجرائم) . وهو يبحث بالتفصيل في الفروق بين سلطات صاحب الشرطة وسلطات القاضي ، وخلصتها اجمالا ان الاحكام الخاصة بالبيِّنات مخففة كثيرا لصاحب الشرطة وله ان يستمع الى اي شهود وان ينظر في اية بيِّنة مباشرة كانت او قائمة على شواهد الحال . وبالإضافة الى ذلك ، فان له ان يستعمل الوعيد وضرب التعزير « وان يستديم الحبس » تحوُّطا . وتشارك سلطات صاحب الشرطة كثيرا مع سلطات صاحب المظالم .

ومع ذلك فان الشرطة ، كما تكشفها لنا المصادر ، هي قوة امن لا غير . ولكن من التهور التاكيد بان صاحب الشرطة في بلاد المغرب لم يعمل حاكم صلح ابدا ، فالمصادر قليلة للغاية . ولكنه نظرا لاحكام الكُذِّب المالكي (٤٧) ، ونظرا لوجود صاحب مظالم صغير ، فانه يبدو من المرجح ان صاحب الشرطة في الواقع لم يعمل حاكم صلح ابدا .

وقد كان صاحب الشرطة عامر بن مَعْمَر هو الذي قاد ابا مَحْرِز بالقوة الى المحكمة ، حينما وُلِّي منصب قاضي الجماعة في سنة ١٩١ هـ / ٨٠٦ م (٤٨) . وكان لمحمد بن مقاتل العكسي صاحب شرطة اسمه

(٤٦) الماوردي : الاحكام السلطانية ٣٥٧ .

(٤٧) انظر اعلاه ص ٢٤٠ .

(٤٨) المالكي : رياض النفوس ١٩٢ .

طرحون في سنة ١٨٣ هـ / ٧٩٩ م ، وهو اول صاحب شرطة يرد ذكره في بلاد المغرب (٤٩) . وفي حوالي نفس الفترة ، نجد اشارة الى العسس ، وهم بلا شك فرع من فروع الشرطة ، وكانوا يطوفون بشوارع القيروان ليلا (٥٠) . وبعد ذلك بفترة طويلة ، يُرى في الشرطة اداة استخدمتها الشيعة في اضطهادهم لاهل السنة (٥١) : فقد اعتقل احمد بن نصر ، وهو فقيه مالكي يحظى ببعض الشهرة ، مع جماعة من الطلبة في المسجد . ويشار الى من تولى القاء القبض عليهم باسم الشرط ، كما يشار الى قائدهم باسم صاحب المحرس . وتبين رواية سابقة للخشني عن هذا الحادث بان صاحب المحرس قام بعمله من تلقاء نفسه ، ولعله فعل ذلك بتحريض من بعض الشيعة . قام صاحب المحرس اولا بأعلام نائب الوالي الذي ابى التدخل ، ثم سار الى القاضي استحاق بن ابي المنهال الذي امر به الى السجن من غير ان يدخله الى نفسه وامر بتقييده . ومن المحتمل ان تكون هذه هي الرواية الصحيحة ، اذ ان الخشني كان على معرفة شخصية باحمد بن نصر . اما حسب رواية ابن ناجي (٥٢) ، فان ابن ابي المنهال هو الذي حرض على الاجراء بنفسه ، ولكنه فعل ذلك عن طريق السلطان عبّيد الله الذي امر باعتقال احمد . وليست هاتان الروايتان بالضرورة متناقضتين الا انه مهما كانت الحقيقة ، فان من الواضح ان الشرطة تَلَقَّتْ اوامرهما اولا لا من القاضي وانما من السلطة الادارية — السلطان او الوالي . ولما أُمرج عنه ، اودع احمد شكوى ، وهي تشير الى وجود نوعين من السجنون لفئات مختلفة من السجناء (٥٣) . فقد حُبِسَ اولا مكبلا في

(٤٩) ابن عذاري : البيان المغرب ٩٠/١ .

(٥٠) ابو المرزوق : طبقات علماء افريقية ٦٤ .

(٥١) الخشني : طبقات علماء افريقية ٢٣١ .

(٥٢) ابن ناجي : معالم الايمان ٦/٣ .

(٥٣) نفس المصدر ٦/٣ .

بيت الدم مع السراق وأصحاب الدماء ، ولكنه أُخرج بعد ذلك الى « البيت الذي يُحبس فيه جميع الناس » . ولا يبدو بان عبارة « صاحب الحرس » قد ورد ذكرها في موضع آخر .

ويذكر ابن الصغير (٥٤) صاحب شرطة في تيهرت في عهد الرستميين ، ولكن دون ذكر اية تفاصيل .

ولا تتوفر معلومات عن الشرطة في المغرب الاقصى في عهد المرابطين ، ولكننا نسمع عن حرس الليل في طنجة ، اذ ان (كتاب التشوف) (٥٥) ، في ترجمة ابن العريف ، يذكر انه سمي بذلك نسبة الى والده « الذي سمي بالعريف لانه كان رئيس حرس الليل في طنجة » . ولما كان ابن العريف قد توفي في سنة ٥٣٦ هـ / ١١٤١ م ، فان وفاة والده يمكن ان تكون قد حدثت حوالي سنة ٥١٥ هـ / ١١٢١ م ، اثناء حكم علي بن يوسف بن تاشفين .

ويقول ابن خلدون (٥٦) انه كان لوظيفة الشرطة في دولة الموحيين حظ من التنويه ، وان لم يجعلوها عامة . ويخيل اليانا بان هذه العبارة تشير الى عبارة تالية وهي قوله انه مع ان منصب صاحب الشرطة كان لا يليه الا رجالات الموحيين وكبارؤهم ، فانه حتى سلطة هؤلاء لم تكن تشمل نظراءهم من اهل المراتب السلطانية بل (ضمنا) الطبقات الدنيا من المجتمع . وهذا التقييد للاختصاص يُذكرنا بالشرطة في الاندلس حيث نُوِّعت الى كبرى ووسطى وصغرى ، وكان يسمى صاحبها في الاندلس صاحب المدينة (٥٧) . وهذه المعلومات التي

٥٤) ابن الصغير : تاريخ الامة الرستميين ١٨ .

٥٥) التادلي : كتاب التشوف ٩٧ .

٥٦) ابن خلدون : المقدمة ١٤٩ .

٥٧) [اضيفت العبارة الخاصة بصاحب المدينة اتاما للفائدة - المغرب] .

يوردها ابن خلدون ليس ثمة ما يؤيدها في مصادر اخرى ، ولعلها بالفعل تشير الى ايام الحفصيين . وفي فقرة سابقة (٥٨) يؤكد ابن خلدون اهمية صاحب الشرطة بقوله ان ولاية الكبرى منها كانت ترشيحا للوزارة والحجابة ، وفي الواقع فان الاشارة الاخرى الوحيدة للمنصب في عهد الموحيدين هي لرجل كان صاحب شرطة ووزيرا في آن واحد . وكان هذا الرجل هو ابو بكر [.. ابن عمر يَنْتِي] الذي اشرنا اليه اعلاه فيما يتصل بالمظالم (٥٩) . وكالعادة ، فان صاحب الشرطة يستعمل القوة بأمر من السلطان ، ويبدو ان ذلك يوجز الدور الذي كان يضطلع به كما يظهر في مصادرنا .

٥٨) ابن خلدون : المقدمة ١٤٩

٥٩) المراكشي : المعجب ٢٨٥ .

اهم افراد الاسر الحاكمة الرئيسية

امراء تابعون للخليفة

٦٦٩ / ٤٩	عقبة بن نافع
٦٧٤ / ٥٥	ابو المهاجر
٦٨١ / ٦٢	عقبة بن نافع (للمرة الثانية)
٦٨٦ / ٦٧	زهير بن قيس
٦٨٨ / ٦٩	حسان بن النعمان
٦٩٧ / ٧٨	موسى بن نصير (الى ٩٦ / ٧١٤)
	عبد الله بن موسى بن نصير اثناء غياب ابيه (٩٣ - ٩٥)
٧٣٤ / ١١٦	عَبْدُالله بن الجحباب (الى ١٢٣ / ٧٤٠)
٧٤٤ / ١٢٧	عبد الرحمن بن حبيب (الى ١٣٨ / ٧٥٥)
٧٦٠ / ١٤٣	مُحَمَّد بن الاشعث (الى ربيع الاول ١٤٨ / ٧٦٥)

٧٩٣ / ١٧٧

ادريس الثاني

٨٢٨ / ٢١٣

محمد بن ادريس (الى ٢٣٤ / ٨٤٨)

تسم محمد مملكته بين اخوته الثمانية (ويختلف المؤرخون بشأن النصيب الدقيق الذي خصص لكل من هؤلاء الاخوة) ، وحظيت الاسرة بمكانة كبيرة لقرون عديدة في السهول الشمالية من المغرب الاقصى ومنطقة الريف . كما أن أعقاب سليمان ، اخ ادريس الاول ، حظوا بمكانة مماثلة في شرق منطقة الريف وتلمسان وملحقاتها الساحلية .

الانباية

٨٠٠ / ١٨٤

ابراهيم الاول

٨١٢ / ١٩٧

عبد الله الاول

٨١٦ / ٢٠١

زيادة الله الاول

٨٣٧ / ٢٢٣

الاعلب

٨٤٠ / ٢٢٦

محمد الاول

٨٥٦ / ٢٤٢

احمد

٨٦٣ / ٢٤٩

زيادة الله الثاني

٨٦٤ / ٢٥٠

محمد الثاني

٨٧٤ / ٢٦١

ابراهيم الثاني

٩٠٢ / ٢٩٠

عبد الله الثاني

٩٠٢ / ٢٩٠

زيادة الله الثالث

٩٠٨ / ٢٩٦

الفاطميون

الفاطميون

٩٠٩ / ٢٩٧

المهدي

٩٣٤ / ٣٢٤

القائم

(جمادى الثانية) الاغلب بن سالم (السجد الاعلى

٧٦٥ / ١٤٨

للاغلبة) (لمدة سنة ، ثم ثانية ١٥٠ - ١٥١)

٧٧٠ / ١٥٤

يزيد بن حاتم (الى ١٧٠ / ٧٨٦)

٧٨٧ / ١٧١

روّح بن حاتم

٧٩٠ / ١٧٤

نصر بن حبيب (الى ١٧٧ / ٧٩٣)

٧٩٦ / ١٨٠

محمد بن مقاتل العكي (الى ١٨٣ / ٧٩٩)

٨٠٠ / ١٨٤

الانغالبة

ان بعض هذه التواريخ مشكوك في صحتها .

المرستميون

٧٦١ / ١٤٤

حوالي

عبد الرحمن بن رستم

٧٨٤ / ١٦٨

عبد الوارث

٨٠٣ / ١٨٨

افلح

٨٢٠ / ٢٠٥

ابو بكر

٨٦٨ / ٢٥٤

ابو اليقظان محمد

٨٩٤ / ٢٨١

يوسف

٨٩٥ / ٢٨٢

يعقوب

٨٩٩ / ٢٨٦

يوسف (للمرة الثانية)

٩٠٦ / ٢٩٤

يقظان

٩٠٨ / ٢٩٦

الفاطميون

الاسماء والتواريخ المذكورة اعلاه هي حسب كتاب (البيان المغرب)

الانارسة

٧٨٨ / ١٧٢

الريس الاول

٩٤٥ / ٣٣٤

المنصور

٩٥٢ / ٣٤١

المعز

المعز يتحول الى القاهرة تاركنا بني زييري يحكمون

٩٧٢ / ٣٦٢

نيابة عنه

بنو زييري

٩٧٢ / ٣٦٢

بلقين بن زييري

٩٨٣ / ٣٧٣

المنصور

٩٩٦ / ٣٨٦

باديس

١٠١٥ / ٤٠٦

المعز بن باديس

١٠٦١ / ٤٥٣

تميم بن المعز

١١٠٧ / ٥٠١

يحيى بن تميم

١١١٥ / ٥٠٩

علي بن يحيى

١١٢١ / ٥١٥

حسن بن علي

١١٦٠ / ٥٥٥

الموحدون . حسن يظل واليا على المهديّة

بنو حماد

١٠٠٧ / ٣٩٨

حماد بن بلقين بن زييري

(خلافة عليّ ابن اخيه باديس الزييري)

١٠٢٨ / ٤١٩

القائد

١٠٥٤ / ٤٤٦

محسن بن القائد

١٠٥٥ / ٤٤٧

بلقين بن محمد

١٠٦٢ / ٤٥٤

الناصر بن علّاس

١٠٨٨ / ٤٨١

المنصور

١١٠٤ / ٤٩٨

باديس

١١٠٦ / ٥٠٠
١١٢١ / ٥١٥
١١٥٢ / ٥٤٧

العزیز
یحیی
الموحدون

<http://www.al-maktabeh.com>

المرابطون

١٠٥٦ / ٤٤٨
١٠٨٧ / ٤٨٠
١١٠٦ / ٥٠٠
١١٤٢ / ٥٣٧
١١٤٥ / ٥٤٠
١١٤٥ / ٥٤٠
١١٤٦ / ٥٤١

أبو بكر بن عمر
يوسف بن تاشفين
علي بن يوسف
تاشفين بن علي
ابراهيم بن تاشفين
اسحاق بن علي
الموحدون

الموحدون

١١٢١ / ٥١٥
١١٢٩ / ٥٢٤
١١٦٢ / ٥٥٨
١١٨٤ / ٥٨٠
١١٩٨ / ٥٩٥
١٢١٣ / ٦١٠
١٢٢٣ / ٦٢٠
١٢٢٤ / ٦٢١
١٢٢٦ / ٦٢٤
١٢٢٨ / ٦٢٦

محمد بن تومرت المهدي
عبد المؤمن
يوسف
المنصور
الناصر
المستنصر
المخلوع
العادل
المعتصم
المأمون

١٢٣٢ / ٦٣٠

١٢٤٢ / ٦٤٠

١٢٤٨ / ٦٤٦

١٢٦٦ / ٦٦٥

١٢٦٩ / ٦٦٨

الرشييد

السعيد

المُرْتَضَى

أبو دُبُوس

بنو مَرِين

أبو المسك كافور : حاجب ابي يعقوب يوسف ٥٦ - ٥٧

أبو موسى بن تمويق : ١٨٧

أبو يحيى : صاحب الشرطة ٢٤٠

أبو اليسر البغدادي : كاتب ٤٩

أبو اليقظان : ٢٢٩

أبو يوسف : اول من شغل منصب قاضي القضاة ٢٠٦

الاحكام السلطانية (انظر الماوردي) .

أحمد بن ابراهيم الثاني ٢٣٨

أحمد بن أحمد بن زياد : كاتب للقاضي ١٠٠ ، ٢٢٢

أحمد (أبو جعفر) : وزير محمد الاول (الإغلبى) ٣٥ . ثورته واتخاذه

وزيرا من الجبر ٣٧

أحمد بن بحر : ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٣٧

أحمد الحلبي : يذكر الجزية من يهود فاس ٦٩ ، ٧٧

أحمد بن حنبل : ٢٠٤

أحمد بن طالب ، قاض : معاملة اليهود ١٢١ ، ١٢٤ . انظمة خاصة بالنصارى

١٣٠ . ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٧ .

أحمد بن محمد بن حمزة : حاجب ٥٤

أحمد بن مضاء : ٢٢٣

أحمد بن نصر : ٢٤٣

أحمد بن نصر الداوودي : رايه في اراضي الخراج ٧٦

أحمد بن وهب : ٢١٣

أحمد بن يزيد بن بقي : ٢٢٣

أخماس : عبيد اصبحوا موظفين في الدولة ٧٢

أراضي الخراج : الفصل الثاني (ب) تتكرر . تفتح عنوة وصلاحا ٧٥ .

الملك يخضع للخراج والعشر ٨٦

- ١ -

- أزليم : ١٧٠
أبو بكر ... بن عمر انتي : ٢٤٥
أبو بكر بن القصيرة : يشغل منصباً في عهد يوسف بن تاشفين ٥٠
أبو بكر بن يوسف الكومي : وزير أبي يعقوب يوسف ٤٥
أبو جعفر بن عطية : كاتب موحدي ٥١ . ١٩٢
أبو الحسن بن أبي الرجال : وزيراً ٤١
أبو الحسن القابسي : رايه في الخراج ٧٥
أبو حنيفة : ٢٠٤
أبو زيد بن يوجان : يعهد اليه بالاشغال ١٠٥
أبو العباس : يولي الصديني القضاء ٣٦
أبو العباس السبتي : ١٨٦
أبو عبد الله الناصر (الموحد) : معاملة اليهود ١٢٢
أبو العرب : بحث كتابه ١٤ - ١٥ . كتاب المالكي يعتمد عليه ٦٤ . يذكر
الغنائم ٧٠ . ٢١٧
أبو عقال الاغلب : معاملة حياة الضرائب ٦٢
أبو عمران الفاسي : فقيه من القيروان ٧٣
أبو فارس عبد العزيز : يبطل الضرائب في تونس ٦٢ ، ٩٤
أبو الفتوح يوسف (انظر بلقين) .
أبو كريب : ٢٠٥ ، ٢٠٩
أبو محرز : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٢
أبو مدين : ١٨٣

اسد بن الفرات : ٢١٤ ، ٢١٩

اشبيلية : حياة الزكاة فيها ٦٦ اتمم جباية ٨٥

اشياخ الحضرة : ٢٢٩

اصحاب المهدي : ١٦٢ . في الخمسين ١٦٥ ، ١٩٢

اصناف : ١٦٠ ، ١٦٨

اعشار : تجبى في تنس ٩٣

الاغالبية : الوزراء في عهدهم ٣٥ - ٣٧ . الاعتراف بالعباسيين ٣٧ . تعيين وزراء من العرب ٣٢ . مقارنتهم بالادارة ٣٨ . الحجابة في عهدهم ٥٣ - ٥٤ : قبضتهم القوية ٩٨ .

لم يستخدموا نصارى احرارا قط ١١٠ . اليهود في عهدهم ١٢١ .
النصارى في عهدهم ١٣٠ . الجيش في عهدهم ١٣٧ - ١٣٨ .
يدفعون اعطيات الجند نقدا ١٢٨ .

العبيد في عهدهم ١٣٩ - ١٤٠ ، ٢١١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨

اغصات : ٢١٣

اغنيديس : يقتبس عن الهيتمي ٨٠

افارق (انظر ايضا المولدين) : يذكرهم البكري ١٢٤ - ١٢٦ . بحثهم ١٢٥ .
لعلهم قرطاجنيون ١٢٦ - ١٢٨ .

اقتطاعات : بحثها ١٥٦ - ١٥٧ . مكافآت المرابطين والموحدين على الخدمات ١٥٧ - ١٥٦ .

الفونش السادس ، ملك قشتالة : كتاب يوسف بن تاشفين ٦٩
الاكراد : كثيرا ما يخلط بينهم وبين الغز ١٥٠ - ١٥٢ . ظهورهم في المغرب ١٥١ .

امناء الاسواق : في مدينة مراکش ٢٢٩ .

الامويون (الاندلس والشام) : الوزير والحاجب في عهدهم ٤٣ . يفرضون الضرائب على رعاياهم ٩٠ . المشرف في عهدهم ١٠٧ . ٢٢٨ .

امير : ابو جعفر احمد امير عمليا ٣٥ . امراء الاغالبة ٣٦
امين (انظر ايضا امراء) : ٢١٥ ، ٢٢٨
الانجليس : جباية الضرائب منها ٨٤ - ٨٥
انطابلس ، بنتابوليس او برقة : ٧٨
انفلس : ١٧٤

اهل تينمال : ١٥٩ - ١٦٠ . في الخمسين ١٦٤ . في قبائل الموحيين ١٦٨
مؤذنون ١٨٤ . ١٨٨
اهل الجماعة (انظر العشرة) .

اهل الحزب : ١٩١
اهل الخمسين (انظر الخمسين) .
اهل الدار : ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٥ ، ١٨٨
اهل السابقة : ١٦٩ .
اهل مراکش : ١٦٩ ، ١٧٠
اوجدان : ١٨٨
اودغشت : لوازم تجبى قريبا ٩٦
الاوراس : ٢٠٢
ايت الخمسين (انظر الخمسين) .
ايت واغجمي : ١٨٨
ايوب الجدميوي : ١٦٤

- ب -

باجة : مقر قاض ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٧
الباديبي : ١٧٨
بجاية : الايراد المتحصل منها ٨٣ . قاضييهما ٩١ . مشرف فيها ٠٧
٢٣٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٠

- بنو يلازج : ١٦٩
- البيان المغرب (انظر ابن عذاري) : بحث الكتاب ١١ - ١٢
- بيت المال : في عهد الرستميين ١١٥
- البيذق : بحث كتابه ١٧ . يذكر الاستيلاء على مدينة مراكش ١٤٦ . يستعمل
- عبارة (افرخان) ١٤٧ - ١٤٨

- ت -

- تادلا : اقليم اداري ٨٥
- التادلي : بحث كتابه ١٦ . رايه في ارض الخراج ٧٦
- تارودانت : جماعة من الروافض فيها ٧٤
- تازا : حد المغرب ٨٤ . المشرف عليها ١٠٧
- تازاجرت : ١٧٠
- التجاني : يذكر النصارى ٣٧٦ ، ١٢٩ ، ١٣٤
- تخميس : معاملة البربر المهزومين كغنيمة ٧١ - ٧٢
- تشرق : التشيع او التحول اليه ٢١١
- تضييع : يذكره عريب ١٠٠ . فداحته ١٠٠
- تطوير : ١٩٢
- تعديل (انظر التوزيع) .
- تغيير المنكر : ١٧٢
- تقسيم : ضريبة على اراضي افريقية ٨٠ . عبید الله يستحدثه ٩٨ . يدفع
- على اقساط ١٠٠ . ضريبة ارض في المصادر المغربية ١٠٠
- تكسير : تكسير افريقية ٨١
- تلمسان : الضريبة المجتباة منها ٨٣ . مشرف فيها ١٠٧ . ١٩٢
- تصميم بن المعز : له امين سر نصراني ١١٠ . يكرم الغزالي ١٥٢

البحيلية : جماعة من الروافض ٧٤

البحيرة : ١٩٢

البخاري : ١٩٨

البوبر : المهزومون كغنيمة ٧١ . استرقاق النساء ٧٢ . نصارى ٧٨

برقة : اهل برقة ٦٧ . خراجها ٧٨ . غارة الروم عليها ٧٨ . الالتزام فيها ١١٤

بريد : ابن الصائغ يتولاه ٣٦ . ٤٩ . تتكرر ٥٨ - ٦٠ . في عهد الاغالبة

٥٩ . في عهد الفاطميين ٥٩ - ٦٠

البنزطيون (الروم) : يغيرون على برقة ٧٨ . يورثون نظام الضرائب ٩٠

البشير : نسبه ١٦١ . ١٦٣ . ١٦٨

البغدادي (ابو جعفر) : موظف فاطمي ٤١ . كاتب ٤٣ . يتولى ديوان البريد

٢١٣ . ٦٠

البكري : التجار ٩٢ . اسواق القيروان ٩٥ . النصارى ١٢٤ - ١٣٥ .

الاقباط في طرابلس الغرب ١٣٠ . النصارى في تلمسان ١٣٢

بلزمة : استيلاء الفاطميين عليها ٩٨

بلقين : (ابو الفتوح يوسف) ٢١٠

بنو حماد : غموض النظم في عهدهم ٤١ ، ٦٢ . ميلهم للنصارى ١٣٢ . ٢٢

بنو خراسان : في تونس ٦٨

بنو زيري (بن مناد) : الادارة في عهدهم ٤١ . جباة الضرائب في عهدهم

١٠٤ . جباية الضرائب في عهدهم ١١٣ . التجنيذ

الالزامي ١٣٩ . الحرس من العميد في عهدهم ٢٠١٣٩

بنو زيري بن عطية ٢٢٢

بجو غانية (ابن غانية) : تحالفهم مع الفز ١٥٣ . ٢٣٠ ، ٢٤١

بنو مدرار : في سجلماسة ٢٢٢

بنو وأرجلان : ١٦٩

بنو الولي : ٢١١

تميم بن زيري بن يعلى : يضطهد اليهود ١٢١

تمييز : ١٦٣

تنس : ٩٣

التفيل : ٧٠

توزيع : مسح الارض ٩٩

توظيف التقسيط : تخصيص الضريبة ٩٨ - ١٠٠

تونس : ابطال الضرائب فيها ٦٢ . دولة بني خراسان ٦٨ . مصادرة اموال

الاهالي فيها ٨٣ ، ١٠١ . ابطال ضراب السوق ٩٤ . مشرف

فيها ١٠٧ . الاقباط فيها ١٢٩ ، ١٣٣ . ٢١٣ ، ٢١٦

تيفناوت : ١٨٧

تيهت (او تاهرت) : الرستميون فيها ٤٠ . التخلي عنها ٨٠ . النصرارى

فيها ١٣٠ . ٢٤٤ .

- ج -

جدانة : ١٨٨

جدميوه : ١٦٠ . في الخمسين ١٦٥ . في قبائل الموحدين ١٦٨ ، ١٧٥ .

مؤذنون ١٨٤ . ١٦٨ .

الجرائم (احكام الجرائم ، والى الجرائم الخ .) : ٢٢٧ ، ٢٤٢

جريجوري السابع : رسالتان الى سيرياك ١٣١ . رسالة الى الناصر بن

علناس ١٣٢ - ١٣٣

الجزنائي : آراؤه يشان اراضي الخراج ٧٥ . يذكر الجزية ٧٧ - ٧٨

جزولة : ١٦٩ ، ١٧٠

الجزيرة الخضراء : اقليم جباية ٨٥

الجزية: (انظر ايضا الموارد المالية الشرعية ، الفصل الثاني ١ ، ٢ ، حيث

- يتكرر ذكرها . ضريبة رؤوس ٦١ : ٦٣ . تخط بالخراج ٦٧
في دول المغرب ٦٨ . الجوالي نفس الجزية ٦٩ .
حصيلتها ضئيلة ٩١ . الجوالي المجتابة في تنس ٩٣ . نسبها ٩٨
مصدر لدفع اجر اعوان القاضي ٢٢٢
جعثل بن هاعان : ٢٠٣
جعفر بن احمد بن وهب : ٢١٤ ، ٢٣٧
جعفر بن علي : حاجب عبيد الله ٥٥ . صاحب كتاب (سيرة جعفر) ٥٥ .
امين سر المهدي ٥٥ . قائد في واقعة ساقية ممس ٥٥
الجعل (انظر ايضا الموارد المالية الشرعية ، الفصل الثاني) : ضريبة
للجهاد ٦١ .
الجماعة : (انظر اهل الجماعة) .
جماعة الصالحين : ٢١٥
الجموع والعموم : ١٨٢ ، ١٨٤ - ١٨٥
الجند : في عهد الاغالبة ٣٧ . في طبقات الموحدين ١٦٠ ، ١٧٩ . التسمية
مرادفة للجماعة الاسلامية ٢٠٣
جنفيسة: (تقرن دائما بجدميوه ، يرجع اليها) .
الجوالي: (انظر الجزية) .

- ح -

- حاجب : يتكرر ذكره في الفصل الاول وخصوصا في القسم (ج) ٥٣ - ٥٨ .
المنصور حاجبا ٣٥ . موظف داخل القصر ٥٣ . في عهد الاغالبة
٥٣ . الصفة العسكرية له ٥٣ - ٥٤ . ابن خلدون يذكره ٥٦ .
في فترة الموحدين ٥٦ . العبيد او الموالي يقولون المنصب ٥٦
من البيض ام من السود ؟ ٥٧

حاميم الغماري : ٢٣٠

حبيب بن نصر : ٢١٤ . اول صاحب مظالم ٢٣٤

الحجاج بن يوسف : يعيد فرض الضرائب على المعتنقين الجدد للاسلام ٦٨

الحجاج بن يوسف (التجيبى) : تاض للقضاة ٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٩

حجابه (انظر ايضا الحاجب) : راي ابن خلدون فيها ٤٣ - ٤٤ . المنصب

كثيرا ما يكون شرفيا ٥٣

حرس الليل : في طنجة ٢٤٤

حسبة (انظر ايضا المحتسب) : ٢٢٧ - ٢٣١

الحسن بن ناقد : حاجب ووال على صقلية ٥٤

حشم : جماعة في الجيش ١٤١ ، ١٤٣

حشود : بحث المصطلح ١٥٥

حصن العقاب : هزيمة الموحدين في الوقعة ١٤٦ ، ١٤٨

الحضر : ١٧٩ - ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٧

الحفاظ : ١٥٩ ، ١٧٥ ، ١٨٥ . في طبقات الموحدين ١٨٧

الحفصيون : الادارة في عهدهم ٤٧ . ضرائب السوق في عهدهم ٩٤ .

صاحب الاشغال في عهدهم ١٠٦ . ١١٣ ، ١١٥ . المظالم في

عهدهم ٢٤١ الشرطة ٢٤٥ .

الظل الموسية : بحث إكتاب ١٥ - ١٦ . يذكر الاستيلاء على مدينة

مراكش ١٤٦ . يقرن الغزاة بالرماة ١٥٠ . يذكر الاقطاعات ١٥٦

حماد بن بلقين : ٢١٢

حماس بن مروان : ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧

حنش الصنعاني : حسان بن النعمان يوليه منصبا ٦٥

حنفيون (حنفية) : ٢١٥ - ٢١٦

حنيف : ٢٣٠

حوانيت : الخراج عليها ٩٠

الذميون (اهل الذمة) : ٦٥ . ما يغري لاعتناق الاسلام ٦٧ . اهل الذمة في انطابلس ٧٨ . المزارعون الذميون حالات الاستثنائية بعد صدر الاسلام ٨٦ . الذميون في مناصب مالية ١٠٠ . ما نص عليه الشريعة بشأنهم ١١٩ . وضع اهل الذمة ١٢٢ - ١٢٣ . ابن خلدون يذكرهم ١٣١ الذهبي : يذكر النصارى ١٣٤ .

- ر -

رئيس : ١٨٩

رباط تازا (انظر تازا) .

البرتير : في خدمة المرابطيين ١٤٥

رحلة ابن حمويه : ١٩٤

الرد : ٢٢٦

رسالة الفصول : تاليف ابن عطية : ٦٦

الرستميون : دولتهم في تيهرت ٤٠ . لا يتخذون وزراء ٤٠ . الخراج في

عهدهم ٨٠ - ٨١ . الجباة في عهدهم ١٠٤ . بيت المال في

عهدهم ١١٥ - ١١٦ . ٢٢٢ ، ٢٢٩ . الشرطة في عهدهم ٢٤٤

الرشيد (العباسي) : ٥٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧

الرشيد (الموحي) : وزير في عهده ٤٨ . مشرف في عهده ١٠٧

رقادة : ٢١١ ، ٢١٦

الرماة : ١٦٠ . بين عبيد المخزن ١٦٩ . في طبقات الموحدين ١٧١

الرنداحي : احمد : ١٧٨

روح بن حاتم : ٢٠١ ، ٢٠٩

- خ -

نارص : موظف ليس ثمة ما يدل على وجوده في المغرب ١١٣ - ١١٤

مدام البحر : ١٧٨

فراج (انظر ايضا الموارد المالية بمتنضى الشريعة) ، الفصل الثاني (ب)

تتكرر ٧٤ - ٨٥ . ضريبة الارض ٦١ ، ٦٣ ، ٦٧ . جابي الخراج ٦٦ .

اراضي الخراج ٧٥ . الخراج خارج نطاق التشريعة ٨٠ . تطور

الخراج في المغرب ٨٥ - ٨٦ . على الحوانيت ٩٠ . يؤديه تجار ارض

الحرب ٩١ . وفرة ايراده ٩١ . ضريبة على الحيوانات ٩٣ .

٩٧ ، ٩٨ .

الخشني : بحث كتابه ١٤ . يذكر صاحب الخبر ٦٠ ، ٩٩

خطبة : ٢١٢

خفارة : الفصل الثالث (ج) تتكرر ٩٦ . مال الحراسة ٩٦ . نتيجة لضعف

الحكم ٩٦

الخلافي : ٢٢٨

الخمس : ٦٣ ، ٧١

- د -

دار الاسلام : توسيع رقعتها ٧٤

داعسي (فاطمي) : ٩٨

دخلت : ١٧٣

درعة : حملة عبد الله بن ياسين اليها ٧٤

ديوان الكشف : ٥٩ - ٦٠ . ابن عذاري يذكره ٦٠

- ذ -

ذكر مشاهير اهل فاس : صاحبه يذكر النصارى ١٤٧

رؤس القرطاس (انظر ابن ابي زرع) .

الروم (انظر النصارى) : ١٤١ . بحثهم ١٤٤ - ١٤٨ . في الزاب
وسطفورة ٢٠٢

رياض النفوس (انظر المالكي) .

ريحان : حاجب للمنصور (الموحدى) : ٥٧ . وللناصر ٥٨ . يعرف بريحان
بينك ٥٧

- ز -

الزاب : ٢٠٢

الزركشي : يذكر الضرائب التي ابطلت في تونس ٦٢ . يذكر ضرائب
السوق ٩٤ . يذكر شكلة اليهود ١٢٣

الزكاة (انظر ايضا الموارد المالية بمقتضى الشريعة) الفصل الثانى (١)

حيث تتكرر الكلمة ٦٤ - ٦٦ . ضريبة دخل ٦١ ، ٦٣ . اول ذكر
لها ٦٤ . جبايتها من مهام الدولة ٦٥ . في عهد الموحدى ٦٦ .
في صدر الاسلام ٦٧ . تطور نظريتها ٩٠ . ليست ايرادا
للدولة ٩١ ، ٩٧ . صرفها ١١٦ .

زكاة الفطر : دفعها للقاضى ٦٦

الزلاقة : وقعة الزلاقة ٦٩

زناتة : جماعة في الجيش ١٤١ ، ١٥٤ ، ١٥٦

زهرة الآس (انظر الجزائى) .

زيادة الله الاول : يعين اخاه وزيرا ٣٥ . ولاة الاقاليم وزراء في عهده ٣٨ .

٢١٤ ، ٥٩

زيادة الله الثالث : يعين حاجبا ٥٤ . ١٣٠

- س -

السابقون الاولون : ١٩٢

ساعي : جابي الزكاة يسمى ساعيا ٦٤

ساقية ممس (اوممس) : وقعة فيها ٥٥

سبحة : جباية الضرائب فيها ٨٣ - ٨٥ ، ٢٣٠

السبعة : ١٦٧

السبعون : ١٦٧ ، ١٨٥

سجلات الاراضي : في عهد الفاطميين ٧٩ . في عهد الموحدين ٨١ - ٨٢ .

سجاسة : بنو مدرار فيها ٤٠ . حملة عبد الله بن ياسين اليها ٧٤ . ابط

المكوس والمغارم فيها ٨٢ . الفاطميون يجبون الضريبة فيها ٣

التجارة مع السودان ٩٢ . اللوازم تجبى غربها ٩٦ . ١٠٧

السجون : ٢٤٤ - ٢٤٥

سحنون : مقابلته لرؤساء النصارى ١٣٠ . ١٩٨ ، ٢١٣ . ما استحدث

٢١٥ - ٢١٦ ، ٢٣٤ ، ٢١٧ - ٢٢٢ . ٢٢٨ . ناظر في المظانم ٢٣٨

سروة : ١٨٧

سظفورة : ٢٠٢

سطيف : وقعة سطيف ١١٣ . ١٤٩

سعي : استعمال المالكي للكلمة ٦٤

السعيد (الموحدى) : حاجب في هذه ٥٦

السفاح (العباسى) : ٢٠٨

السكاكون : في طبقات الموحدين ١٧٨ ، ١٨٤

السكة : الموحدية ١٧٨ - ١٧٩ . رمز للسيادة ٢١٢

سلا : الضريب . تباة منها ٨٣ . صاحب الاشغال فيها ١٠٦

سليمان آحضري : ١٦٤

سليمان بن سالم (انظر ابن كحالة) .

سليمان بن يسار : يغزو افريقية ٧٠

السوانن : ١٤٥ . بحثهم ١٤٨ - ١٤٩

السوس : المرابطون يحتلون اقليمها ٧٤ . اقليم جباية ٨٥
سوسة : ١٩٠ ، ٢١٧
السوق : ٢٢٦

السياسة الشرعية : ٢٣٢
سيد : لقب موحدى ٤٥ والحاشية . نائب الخليفة ٤٨
سيرياك (اسقف قرطاجنة) : معاملة عبد الحق له ١٣١

- ش -

شجرة بن عيسى : ٢١٣
الشرطة : ضريبة خارج نطاق الشريعة ١٠٢ . ٢١٤ ، ٢٢٦ - ٢٢٧ . في عهد
الموحدين ٢٤٠ ، ٢٤٤ . إجمالاً ٢٤١ - ٢٤٥ . تعريف الماوردي لها ٢٤٢
الشريعة : يتكرر ورودها . الاثر الفعلي لها ٨٧ . تطور الشريعة ٩٠ .
التشريع ١٥٥ . الحاجة لقوانين اخرى ٢٢٥ . تقيد المرابطين
بها ٢٣٩ الصارم

شكلة (علامة) اليهود : ١٢٤
الشمأخي يكتب عن الزكاة ٦٥
الشيعة : علاقتهم باهل السنة ٢١٠ - ٢١١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣

- ص -

صاحب الاشغال : منصب يجمع مع منصب الوزارة ٤٦ . بحث المنصب
١٠٤ - ١٠٦
صاحب البريد (انظر ايضا البريد) : الفصل الاول ، القسم (د) ٥٨ - ٦٠
صاحب بيت المال : في عهد الرستميين ١٠٤
صاحب الخبر : يذكره الخشنى ٦٠

- صاحب الخراج : ٩٧ ، ١٠٤ .
صاحب الشرطة : (انظر المظالم) .
صاحب المظالم : (انظر المظالم) .
صالح (البرغواطي) : ٢٣٠
صبرة : ضاحية القيروان ٩٣ . اصحاب الحوانيت والاسواق فيها ٩٥
الصدقة : نظامها ٦٥ . في عهد عبيد الله ٧٢ . في تنس ٩٣
الصديني (الصدني) : وزيراً . وصف النويري له ٣٦ ، ٣٧ ، ٢٣٩
المصرفية : ٢١٥
صقلية : ٢١٤ ، ٢١٧
صلح : مقارنته بعنوة ٦٧ . اراضي الخراج تفتح صلحا ٧٥ ، ٨٢
صنهاجة : في الخمسين ١٦٥ . في قبائل الموحديين ١٦٩ ، ١٨٨

- ض -

- الضرائب انجمركية : بمقتضى الشريعة ٧٤ . الفصل الثالث ، القسم (أ)
ينكرر ذكرها ٩٢ - ٩٤
الضريبة : المدفوعة في مدينة طرابلس الغرب ٩٣ . ١٠٢
ضمان (انظر قبالة) : عقد بين المتزوم والحكومة ١١٤

- ط -

- طبالة : ١٦٩
طبقات ، ادب (انظر ابا العرب ، الخبني ، المالكي) : بحثه ١٤ - ١٥
طبل : ١٧٠ - ١٧١
طبنة : فتح الفاطميين لها ٩٨ . المولدون فيها ١٢٤ - ١٢٥
الطنبني : ٢١٨

طرابلس الغرب : الضرائب التي تجبى فيها ٩٣ ، ١٢٥ . الاقباط فيها ١٣٠
وصول الغز اليها ١٥٣ . ٢٣٧

طرحون : ٢٤٣

الطرزي : ٢١٤ ، ٢٣٥

انطبة : الفصل السابع ، يتكرر ذكرهم ١٥٩ - ١٩٤ . ١٧٥ . ١٨٥ . في
طبقات الموحديين ١٨٥

طلبة الحضرة : طلبة الموحديين ١٨٦ ، ١٨٧

طنجة : ارض الخراج فيها ٧٦ . اقليم جباية ٨٥ . ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤

طيب بن اسماعيل : حاجب عبيد الله ٥٥

- ع -

عامر بن معمر : ٢٤٢

عامل : جاب للضرائب ٦٥ . الشماخي يذكره ٦٥ - ٦٦ . وكيل للسلطات
المالية ١٠٨ ، ١٨٩

العباسيون : نهاية سلطانهم في المغرب ٢٠٩

عبد الحق بن عبد الله ٢٢٣

عبد الحق بن عبد العزيز بن خراسان : موقفه من النصارى ١٣١ - ١٣٢

عبد الحلق بن عنناس الكومي : ١٩٠

عبد الرحمن بن حبيب : ٢٠٩

عبد الرحمن الداخل : ٢٠٦

عبد الرحمان بن رافع : ٢٠١ ، ٢٠٩

عبد الرحمن بن رستم : يوزع الايرادات ١١٧

عبد الرحمن بن عقبة الغفاري : ٢٠٤ ، ٢٠٩

عبد السلام الكومي : من اوائل وزراء الموحديين ١٠٥

عبد العزيز الباغاني : ٢٠٠ ، ٢١٣

عبد العزيز الغيثاني : ١٦٢
عبد الله الاول (امير اغلبي) : يقطع العشر حبا ٩٧ . يدفع اعطيات الفرسان
نقدا ١٣٨

عبد الله الثاني (امير اغلبي) : ٢١٩

عبد الله بن سعد القبرياني : ٢١٣

عبد الله بن (ابي) سعد المنصور : وزير ٤٨

عبد الله بن الصائغ : وزير ٣٦ ، صاحب البريد ٥٩

عبد الله بن فروخ : ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩

عبد الله بن مروان (خليفة اموي) : يذكر الاقباط ١٢٩

عبد الله بن المغيرة : ٧٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨

عبد الله بن هارون : ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦

عبد الله بن ياسين (المرابطي) : ٧٣ . الغنائم في عهده ٧٣ . يبطل المكوس

والمغارم ٩٢ . المصادرة في عهده ١٠١ . ٢٣٠

عبد الواحد بن ابي حفص (ابو محمد) : وال على تونس ٢٤١

عبد الواحد المراكشي : (انظر المراكشي) .

العبيد : المعلومات ضئيلة عنهم ٥٧ . الحجاب من العبيد ٥٦ - ٥٨

عبيد المخزن : بحثهم ١٤٨ . ١٧٠

عبيد الله بن الحجاب : يسترق البربر ٧٢

عبيد الله المهدي : يعين كاتباً ٤٩ . يعين حجاباً ٥٥ ، ٦٠ . سجلات الارض

في عهده ٧٩ . يحدث التقسيط ٩٨ - ٩٩ . له فتى ١١١ .

١١٤ ، ١١٦ ، ١٣٩ ، ٢٤٣

العبيديون - بنو عبيد : (انظر الفاطميين) .

عثمان بن جامع : وزير وحاجب ٥٨ . ليس عبداً ٥٨

عثمان بن سعيد : حاجب عبيد الله ٥٥ . يعرف بمسلم السجلماسي ٥٥

عثمان بن صالح : مصدر ابن عبد الحكم ٦٧

العرب : لم يكونوا عاملاً مهماً في قوات الموحدين ١٤٩ . بحث دورهم

١٤٩ ، ١٥٦

العريف : ٢٣٩
عريب : يذكر جعفر بن عبيد ٥٥ . يذكر البريد ٦٠ . الاستيلاء على بلزمة
وطبنة ٩٨ . يذكر التقسيط ٩٨ . يذكر التضييع ١٠٠

عريف : ١٦٢
عبس : ٢٤٣

العشر (انظر ايضا الموارد المالية ، التشريعية) : العشر ٦١ ، ٦٣ . في عهد
عبيد الله ٧٢ . يدفعه اصحاب اراضي الخراج ٨٦ . ٩٣
العشرة ، الفصل السابع : يتكرر ذكرهم ١٥٩ - ١٩٤ . ليسوا ضمن
الخمسين ١٦٦ ، ١٩٣

عطف الذيل : ١٩٤
عقائد المهدي : ١٨٧

عقبة بن نافع : ٢٠٢

علي بن حميد : وزير فخري ٣٨

علي بن شعيب : ٢٠٠

علي بن منصور الصفار : ٢١٣

علي بن يوسف بن تاشفين : وليًا للعهد ٤٢ . الوزارة في عهده ٤٢ . يستخدم
الروم ١٤٤ . يمنح إقطاعات ١٥٦ . ١٩٧ . ٢٢٢ ، ٢٠٣ ، ٢٤٠

عمر ازناج : وزير عبد المؤمن ٤٧ . خاحبه ٥٨ ، ١٦٣

عمر إنتي : ١٦٣

عمر بن عبد العزيز : محصلو الضرائب في عهده ٦٥ . يحث على ابطال
المكوس ٩٠ . ٢٠٨

عمرو بن العاص : الخراج / الجزية في زمنه ٧٨

العمرى (صاحب كتاب مسالك الابصار) : ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٨١

العموم : (انظر الجموع) .

عمير بن مصعب الازدي : وزير ادريس الاول ٣٩

عنبر : حاجب المنصور ٥٧

عنفوة وصلح : ٦٣ . اراضي الخراج تفتح عنوة ٧٥ ، ٨٢
عون : ٢٢٢
عون بن يوسف : ١٩٩

- غ -

الغبريني : يذكر المكاس ١١٥ . ١٧٧
غدجامة : ١٨٧
الغز : بحثهم ١٤٩ - ١٥٥ . عنصر مهم في الجيش الموحدى ١٤٩ - ١٥٠ .
ينبغي ان لا يخلط بينهم وبين الغزاة او الاكراد ١٥٠ - ١٥١ . يحظون
بإقطاعات ١٥٧
الغزالي : ١٩٧
الغزاة : تسمية مرادفة للمضاف ١٧٥ . في طبقات الموحدين ١٧٥ . بسين
الحفاظ ١٨٨
غزاة البحر : ١٧٧
غلبون : وزير زيادة الله الاول ٣٥ . وصف ابن عذاري له ٣٦
غمارة : جزء من اقليم سبته ٨٤
غنائم : يتكرر ذكرها في الفصل الثاني (ا) ٣ . ٦٤ - ٦٦ . اول ذكر لها ٧٠
غوث بن سليمان : ٢٠٥

- ف -

فاس : في عهد ادريس الاول ٣٨ . عقد بيعها ٤٨ . اليهود فيها ٦٩ .
الاستحواذ على ارضها ٧٧ . موقعها ٨٤ . لسوازم تحجب قريتها
٩٦ . ١١٠ . ١١٢ . ٢١١ . ٢٣٠ . ٢٣٩
الفاطميون : الادارة في عهدهم ٤١ . الوزير في عهدهم ٤٠ - ٤١ . سجلات

الإراضي في عهدهم ٧٩ - ٨٠ . قيام الغاطميين ٨٦ . يجيون
الضريبة في سجماسة ٩٣ . الإعشار ٩٨ . يفتخون طبنة ٩٨ .
جباة الضرائب في عهدهم ١٠٤ . التجنيد الإنزامي ١٣٩ .
السودان في عهدهم ١٤٠ . ٢٠٩ - ٢١٠ . ٢١١ . ٢٢٨ . ٢٣٦

فتح : حاجب ابراهيم الثاني ٥٤

فتوح مصر (انظر ابن عبد الحكم) : بحث الكتاب ١٤

فرائض : ابن خلدون يذكرها ٩٢

فرناندو الثالث : ١٤٦

فريضة (ايضا فرضة) اليهود يؤدونها ٦٩ ، ١٠١ ، ١٠٢

فضل : يلي الحجابة للمنصور الموحدى ٥٧

الفقهاء : تقسيم الغنائم بينهم ٧٤ . الفقهاء والشريعة ١٩٦ . سظتهم ايام

المرابطين ٢٢٢

السفيء : اموال البجيلية تجعل فينا ٧٤

- ق -

القاضي . القضاة : الفصل الثامن ١٩٥ - ٢٢٣ . الصديني قاضيا ٣٦ . في

عهد عبيد الله ٤٠ . الزكاة تدفع للقاضي ٦٦ . ليس محصلا

للضرائب ٦٦ . غير قادر على منع الضرائب ٩١ . الاحاديث النبوية

عنه ١٩٧ . ٢٠٠ ، ٢٠٤ . نزاعه مع الحكومة ١٩٨ . الاحجام عن

قبول المنصب ١٩٨ وما بعدها . الزبي والمسلك ٢٠٤ . من يتولى تعيينه

٢٠٦ . التدريب . المحكممة . المرتب الخ . ٢١٦ - ٢١٧ . احجابه عن

اصدار الحكم ٢٠٩ - ٢٢٠ . ختمه ٢٢٠ . كاتبه وعونه

٢٣١ - ٢٢٢ . في عهد الموحدين ٢٢٣ توسيع سلطته ٢٢٦ .

قاضي الجماعة : مرادف لقاضي القضاة ٢٠٧ . اصل التسمية ٢٠٦ . من

يولييه ٢٠٨ . ٢١١ . ٢٢٠

قاضي الجند او قاضي العسكر : ٢٠٣

القاهر (العباسي) : امه من البربر ٧٢

القائم (الفاطمي) : الوزارة في عهده ٤١ . اعادة تعيين جعفر بن علي لخصم

الحجابه في عهده ٥٥

القبالة : ٩٥ ، ٩٨ ، ١١٤ . تضمينها ١١٥

القبائل : في الجيش ١٦٥ . بين قبائل الموحيدين ١٦٩ . مؤذنون ١٨٤ ، ٨٨

القدم (او القدم بضم القاف والذال) : مع عبيد المخزن ١٦٩ . مزوارهم ٧٥

القرافي : ٢٠٦ ، ٢٢٧

(قراش شرف الدين) : زعيم الغز ١٥٣ . سيرته ١٥٤

قسطنطية : قاضيها ٢١٣ ، ٢٢٢

قفصة : مصادرة الاموال فيها ٨٣ . ١٠١

قلعة بني حماد : بدء فترة من الرخاء للتصاري ١٣٢ . ٢١٢

قوانين : ضريبة على الحيوانات ٩٣ ، ١٠٢

القيراون : يتكرر ذكرها . ٧٣ . ابن موسى بن نصير في القيروان ٧٨ - ٧٩

٨١ . اعادة بناء اسوارها ٩٢ . استعمال كلمة قبالة فيها ٩٥

نقل اسواقها الى ضبرة ٩٥ . مشرف فيها ١٠٧ ، ٧٨ - ٧٩

بيت المال فيها ١١٦ ، ١٢٥

- ك -

الكاتب : يتكرر ذكره في الفصل الاول ٤٨ - ٥٣ . قوائم بالكتابة للسلطان ٤٤

الخط بينه وبين الوزير ٤٥ ، ٤٦ . اول كاتب في المغرب ٤٨ .

الاغالية لا يستعملون التسمية ٤٩ . المرابطون يحنون كتاب

اندلسيين ٤٩ . واجباته ٥٠ . الكنية ليسوا من السادة ٥٣

تقسيم آخر للكتابة ١٠٥ كتاب القاضي ٢٢١ . ٢٣٧

الكامل (انظر ابن الاثير) : بحث الكتاب ١٣

الكتاب : ٢٠٢

كتاب اعز ما يطلب : ١٨٩

كتاب الانساب : يتكرر ذكره في الفصل السابع ١٥٩ - ١٩٤ . ١٦٠ . ١٩٣

كتاب التشوف (انظر التادلي) : بحث الكتاب ١٦

كتاب الموطاء : ١٨٩

الكتاني (محمد بن جعفر) : ١٧٢

كومية : ليست بين قبائل الموحدين ١٦٨ . ترحيلها الى مدينة مراكش

١٦٨ - ١٦٩ . المؤذنون ١٨٤ . ١٨٨

- ل -

لبدة : ضريبة على السلع تجبى فيها ٩٣

لربس : مقر قاض ٢٢١ ، ٢٣٧

لتونة (انظر ايضا المرابطين) : توزيع الغنائم في عهدهم ٧٣ . مرادفة

للمرابطين ١٤١ . ٢٣٠

لطة : ١٦٩ ، ١٧٠

- م -

مانع بن عبد الرحمن : ٢٠٩ . تصرف غير لائق ٢١٩

مالتة : اقليم جباية ٨٥

المالكي بحث كتابه ١٥ . يذكر البريد ٦٠ . استعماله كلمة سمي ٦٤ . ابو

العرب مصدر له ٦٤ . يشير الى الخراج ٧٨ . يذكر اليهود

١٢١ . يذكر النصرى ١٣٠ .

محمد بن مقاتل العكي : ٢٤٢

محمد بن ابي المنصور : ٢١٠

المخزن: ينسئه ادريس الاول ٣٩ . نظام (قبائل المخزن) ١١٣

الدينية : ٢٢٦

الرابطون : الغنائم تفرق بينهم ٧٤ . جماعة في الجيش ١٤١ .

المراعي : ضريبة خارج نطاق الشريعة ١٠٢

مراكش : ٤٧ . الضريبة المتحصلة منها ٨٣ ، ٨٥ . القبالة فيها ٩٥ . ١٠٧ .

١١٥ . مشرف فيها ١٠٧ . ١١٦ . ١٤٥ . ١٤١ . ١٤٨ . ظهر

الفرز فيها ١٥٣ - ١٥٤

المراكشي : بحث كتابه ١٦ . ما يقوله عن الوزارة ٤٧ . تقسيم الكتب ٥٢ .

بيحث الحجابة ٥٨ . يوسف والخراج ٨٣ . قائمة باقاليم

الخراج ٨٣ ، ١٠٥ . يذكر اليهود ١٢١ - ١٢٣ . يذكر

الاكراد ١٥٣ . يذكر الاعزاز ١٥٣ - ١٥٤

المرتقة : بحثهم ١٥٦

المرتضى (الموحي) : حاجب له ٥٦ . الاكراد في عهده ١٥١

المرصد : معناه ٩٣

مروان (الاموي) : ٢٠٨

مروان اللمتوني : ٢٢٩

المروذي : ٢٢٩

المزوار ، محمد بن عبد العزيز : ١٧٣

مزوار : ١٧٢ - ١٧٥

مزوار الطلبة : ١٩١

مسالك الابصار : (انظر العمري) .

المستعربون : استخدامهم في الاندلس ١١٠

المستنصر (الموحي) : الحاجب في عهده ٥٦ . ١٩٣ .

السمع : ١٨٥

المشرف : اصل المنصب ١٠٦ - ١٠٨ . واجباته ١٠٧ - ١٠٨

المصامدة : ١٨٠ . ١٨٦ . ١٨٩ . ١٩٣

المالكيون / المالكية : والمذاهب الأخرى ٢١٦ .

٢٢٢ ، ٢٢٣

مالك بن عيسى القفصي : من عمال عبید الله ٧٩

مالك بن وهيب : وزير مرابطي ٤٣ ، ١٧٩

المأمون (الموحدى) : اهمية الروم في عهده ١٤٧ . سياسته الودية تجاه

النصارى ١٤٨

المأوردى (صاحب كتاب الأحكام السلطانية) : بحث كتابه ١١ . وجهة نظره

في عمل الحكومة ٣٣ . وجهة نظره في المظالم ٢٢٧ ، ٢٣١

مبشر : حاجب الناصر ٥٧

المبلغ : ١٨٥

مجسى : ضريبة خارج نطاق الشريعة : ١٠٢

مجموعة رسائل رسمية موحدية : ١٩٣

المحتسب (انظر ايضا الحسبة) : في طبقات الموحدين ١٧٢ . واجباته ضمن

واجبات قاضي الجماعة ٢١٤ يسمى امينا ٢١٥

المحرس : ٢٤٣

محمد بن الاسود الصديني : ٢٣٩

محمد بن الأشعث : ٢٠٨

محمد الاول (الاغلبى) : يولي اخاه الوزارة : ٣٥ ، ١٩٩

محمد بن بشير : ٢٠٧

محمد بن جعفر الكتاني (انظر الكتاني)

محمد بن خيرون : ٢٣٥

محمد بن زرقون : ٢٣٧

محمد بن سليمان : ١٦٤

محمد بن قرعب : حاجب ابراهيم الثاني ٥٣ - ٥٤

محمد بن المحفوظ : ٢١٥

محمد بن محمد (انظر الطرزي)

المصاف : مزوارهم ١٧٥

المظالم (صاحب المظالم ، والي المظالم الخ .) : يوليه قاضي الجماعة ٢١٣ .

غالبا ما يكون قبلا كاتبا للقاضي ٢٢١ ، ٢٣٧ . عموما

٢٣١ - ٢٤١ . راوية ابن تخذون لوجهات نظر الماوردي ٢٣١ .

المعنى الخاص في المغرب ٢٣٢ . تعريف ابن ناجي

٢٣٤ . الامير يرأس المظالم بنفسه ٢٣٧ - ٢٣٨ . في عهد

الغالبة ٢٣٤ - ٢٣٩ . في عهد المرابطين ٢٤٠ . يشبه الشرطة ٢ :

معاوية بن حديج : الغنائم في عهده ٧٠

المتزلة : ٢١٥

المعتمد بن عباد : الوزراء في عهده ٥٠

المعجب (انظر المراكشي) بحث الكتاب ١٦

المعز بن باديس : المناصب في عهده ٤١ . يعيد بناء اسوار القيروان ٩٢ . ٩٦

المعز لدين الله (الفاطمي) : يولي حاجبا ٥٥ . يحكم افريقية من القاهرة

٢٠٩

معونة : ضريبة خارج نطاق الشريعة ١٠٢

مفراوة : ٢١٢

المغرب : التنظيم الاداري ٦٤ . الغنائم فيه ٧٠ . وضع الاراضي فيه ٧٤-٧٦

مسح اراضيه ٨١ . تحصيل الضرائب منه ٨٢ . ضرائب خارج نطاق

الشريعة فيه ٩١ . نظام الانتزاع فيه ١١٤-١١٥ ، ١٤٩ . الاقطاعات فيه ١٥٦

المغرب الاقصى : اهل الذمة لا يستخدمون في الادارة ١١٠ ، ١١٢ . المامون

فيه ١٤٦

المغرب : ٦٢ . عبد الله بن ياسين يبطله ٩٢ . تطابقه مع التضييق

١٠٠ ، ١٠٢

المقدسي : يتحدث عن ضرائب الحوانيت ٩٥

المقري : نفع الطيب ٥٠

المقريزي : بحث كتابه ١١ . يكتب عن اعمال الابتزاز في مصر ٦٢ . يبحث

- المقسط في عهد عبيد الله ٧٩ . يذكره الخشني ١٠٠ . نفس التقسيط ٩٨
 مكناس (مكناسة الزيتون) : حد المغرب ٨٤ . مشرف فيها ١٠٨
 الكوس : ٦٢ . التنفيذ بها ٩٠ . عبد الله بن ياسين يبطلها ٩٢
 ملازم : ضريبة خارج نطاق الشريعة ١٠٢
 الماليك : من الاوروبيين ١١٢
 المن بالامامة : بحث الكتاب ١٦ - ١٧ . يذكر الزكاة ٦٦ . ٤٤ ، ٤٥
 المنتصر (الحفصي) : معاملة اليهود ١٢٤
 المنستير : ٢١٥
 المنصور : الحاجب في الاندلس ٤٣ ، ٥٣
 المنصور (العباسي) : ٢٠٨ امه من الجيرير ٧٢
 المنصور (الموحي) : الوزارة في عهده ٤١ . يفوض السلطة الابن عمه ٤٨ .
 جعفر بن علي يعاد توليته الحجابة في عهده ٥٥ . معاملة قفصة ٨٣ ،
 ١٠١ . التقسيط في عهده ١٠٠ . كاتب المالية في عهده ١٠٥ . اول من اتخذ
 صاحب اشغال ١٠٦ . معاملة اليهود ١٢٢ - ١٢٣ معاملة الغز ١٥٣ . ١٥٥
 يمنح إقطاعات ١٥٧-٢٢٣ يقعد للمظالم ٢٤١ . ١٩٤ منصور الطنبذي : يهزم
 غلبون ٣٥ ، ٥٩
 المنقصي : ١٨٧ من تومت ، عبيد الله) .
 المهدي : (انظر ابن تومت ، عبيد الله) . المهدية : ٢١١
 الموالي : معاملتهم من قبل يزيد بن ابي مسلم ٧٢ - ٧٣ . بحثهم ١٤٠
 موحد : الكلمة كما استعملها الحنفيون ١٨٢
 المؤذنون : ١٧٥ . في طبقات الموحدين ١٨٤
 موسى بن تمارا : ١٦٤
 موسى بن عيسى (ابو عمران) : ٢١٢
 موسى القطان : ٢١٣

موسى بن نصير : موالیه ۷۲ . الخراج في عهده ۷۸ . ۲۰۱ ، ۲۰۹
المولّدون (انظر أيضا الافارق) : البكري يذكرهم ۱۲۴ - ۱۲۵ . تعريفهم ۱۲۵
المؤنس : (انظر ابن ابي دينار القيرواني) .

ميسرة المظفري : نائر من الخوارج ۷۲

ميلة : ۲۱۳

ميمون بن عمرو : ۲۱۷

- ن -

الناصر (الموحدى) : خصومات داخلية بعد وفاته ۴۸ . حاجب في عهده

۲۴۱ . ۵۶

الناصر بن علّاس : يتبادل الرسائل مع البابا جريجوري السابع ۱۳۲
النصارى (انظر الروم) : عدد قليل منهم ۶۹ ، ۱۳۲ . في فاس ۱۲۱ . جماعة

في الجيش ۱۴۱ . بحثهم ۱۴۴ - ۱۴۸

نصر بن الصمصامة : حاجب ابراهيم الثاني ۵۴

نفل السرايا : تفسير ابن سلام ۷۱

نقيب : ۱۹۲

نقيب الاشراف : ۱۷۳

النويري : يبحث في العشر ۹۷ . يذكر حرس ابراهيم الاول من العبيد

۱۳۹ - ۱۴۰

- ه -

هرغة : ۱۵۹ . في الخمسين ۸۸ . في قبائل الموحديين ۱۶۸ . مؤذنون ۱۸۴ .

۱۸۸

مزرجة : بين قبائل الموحدين ١٦٩
هسكورة في الخمسين ١٦٥ . في قبائل الموحدين ١٦٩
الهلايون (بنو هلال) : ٢١١
هنتاة : (يقترن ذكرها دائما مع جدميوه ، يرجع اليها) .

- و -

الواثق (العباسي) : امه من البربر ٧٢
وهران : ١٩٢

- ي -

يحيى بن زياد : صاحب البريد لهارون الرشيد ٥٩
يحيى بن سعيد : عامل على الصدقة ٦٥
يحيى بن عمر : ياخذ الغنائم من غير المسلمين ٧٤
يحيى بن يزيد : ٢٠٧
يحيى بن يعمر : ٢١٧
يزيد بن حاتم : ٢٠٩
يزيد بن طفيل : ٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢٢١
يزيد بن ابي مسلم : وال على افريقية ٦٨ . معاملة الموالي ٧٢
يعقوب (الموحدى) : ابن يوسف ووزيره ٤٥
اليعقوبي : يذكر حاميات في مدن الحدود ١٣٨
يغمراسن (الزباني) : له فرقة من الغز واخرى من الاكراد ١٥١
ينتان (ينتيان) بن عمر : وزير علي بن يوسف ٤٢ . يليه ابنه اسحاق ٢
يوسف بن تاشفين : كاتب في عهده ٥٠ - ٥١ . يشتري اعلاجا وعبيدا ٥٧

كتابه لانفونش ٦٩ . يفرض الفرضية على اليهود ١٨ . يوسف
ابن تاشفين والغز ١٥٠ . والامام الغزالي ١٩٧ . ملبسه ومأكله
٢٣٠ . يعيد العمل بالشريعة ٢٣٩

يوسف بن عبد المؤمن (الموحي) : الوزارة في عهده ٤٥ . يعين ابنه وزيراً
٤٥ ، ٤٨ . الحاجب في عهده ٥٦ - ٥٧ . ياخذ الزكاة ٦٦ . الخراج في
عهده ٨٣٠ . اقاليم الخراج في عهده ٨٤ - ٨٦ . تقسيم الكتبة في عهده
١٠٥ - ١٠٦ مراقبة موظفيه ١٠٩ - ١١٠ . ١١٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩
يوسف بن ابي محمد : يجبي الضرائب في افريقية ١١٣ .

الفهرس

الصفحة	العنوان
٥	تقديم
٩	تقديم المؤلف
١١	المصادر
١٨	المراجع - نصوص اساسية - تاريخ
٢٢	تراجعم
٢٥	جغرافيا
٢٧	فقه
٢٨	مراجع عامة - دراسات وبحوث حديثة
٣٣	الفصل الاول - الموظفون
٣٥	١ - الوزير
٤٨	ب - الكاتب
٥٣	ج - الحاجب
٥٨	د - صاحب البريد
٦١	الفصل الثاني - الموارد المالية بمقتضى الشريعة
٦٤	١ - الضرائب بمقتضى الشريعة ، باستثناء الخراج
٦٧	الجزية
٧٠	الفنائم
٧٤	الرسوم الجمركية
٧٤	الخراج
٨٥	خاتمة استنتاجية

الفصل الثالث : الإيرادات خارج نطاق الشرع

- ٨٩ الضرائب الجمركية
٩٢
٩٤
٩٦
٩٦ ضرائب الأرض والغلات
١٠٠ المصادرة

الفصل الرابع : جباية الضرائب وصرفها

- ١٠٣ الجباية
١٠٣
١١٢ العرب كجباة للضرائب
١١٤ الالتزام
١١٥ الخزائنة
١١٦ أوجه الصرف

الفصل الخامس : الاقليات الدينية

- ١٢٠ اليهود
١٢٤ النصارى

الفصل السادس - القوات المسلحة - في شرق المغرب :

- ١٣٧ الاغالبة ، الفاطميون ، بنو زييري
١٤١ في غرب المغرب: المرابطون والموحدون
١٤٢ الحشم
١٤٤ السروم
١٤٨ السودان
١٤٩ العرب
١٤٩ الفز
١٥٥ المرتزقة ، الحشود ، المتطوعة
١٥٦ الاعطيات ، الاقطاعات

الفصل السابع : طبقات الموحدين

١٥٩

اهل الـدار

١٦١

« العشرة »

١٦٣

« الخمسون »

١٦٤

« السبعة » و « السبعون »

١٦٧

١٦٨

قبائل الموحدين

١٦٩

عبيد المخزن والطلاب

١٧١

الرممـاة

١٧١

المحتسبون - المزاور

١٧٥

الفـزاة

١٧٨

السكاكـون

١٧٩

الجنـد

١٨٤

المؤذـنون

١٨٥

الطلبـة

١٨٧

الحفـاظ

١٩١

اهل الحـزب

١٩٢

النقباء والتطوير

١٩٣

خاتمة استنتاجية

١٩٥

الفصل الثامن : القاضي

٢٢٥

الفصل التاسع : الصلاحيات القضائية الغير العادية

٢٢٧

الحبيـة

٢٢١

المظالم

٢٤١

الشرطـة

٢٤٦

اهم افراد الاسر الحاكمة الرئيسية : امراء تابعون للخليفة

٢٤٧
٢٤٧
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٨
٢٤٩
٢٤٩
٢٥٠
٢٥٠
٢٥٢
٢٥٣

الاجالفة
المتميمون
الادارسة
الاجالفة
الفاطميون
بنو زييري
بنو حماد
المرابطون
الموحدون
خريطة المغرب
فهرس عام

انتهى طبع هذا الكتاب
في سبتمبر 1980

الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
مطبعة جريدة "لابراس"
4 شارع الحبيب بورقيبة - تونس